عزيزي القارىء

الثـورة الاجتماعية! الثـورة العلمية! تيـاران سريعا التدفق، نتاجهما وافـر غير أنه ذو حدين، البناء والدمار.

الثورة الاجتماعية والسؤال عن الأوضاع في روسيا.

الثـورة العلميـة والسـؤال عن التلفـزيـون والمخاطر التي يقود إليها.

ويبقى الإنسـان مصـدر الأحـداث الأول ومخطط المنعطفـات الكبرى في التـاريخ والحضارة.

وموضوعنا الأول غريب لكنه ليس ببعيد، إنه الإنسان يحفر في الخيال ويسيطر على المعوقات. ففي اليابان حيث تشح رقعة المساحة السكانية. يتفتق الخيـال العبقـري عن الحلـول التي لا تنضب. ذلك هو حديث مدن الغـد العملاقة مدن في البحر، ومدن في باطن الأرض ومدن في أجواز السماء. بنايات إدارية هائلة تحتـوي على مئات الأدوار، تستقل وتشمخ باكتفائهـا الذاتي، وتبز عجائب الدنيا القديمة. فهل أتاك حديث مدينة من كتلة واحدة؟

وتبرهن الـدراسات المنجـزة في كثير من دول العالم المتقدم، وعلى الأخص في أمـريكا وفرنسا، على أن أعجب مخترعات العلـم والذي يشترك في التعامل معـه مختلف الثقافات ـ التلفـزيون، بما يقدم من خـدمة للمعرفة جليلـة وأخرى للمتعة، يكـون على شفـا حفـرة من هـدم كل مـايقـدم.

كظاهرة العنف والقتل والاغتصاب وأنواع السلوك العدوانية وحوافز الجريمة، وذلك بما يشيعه من أعمال فنية غير مسؤولة ولا مدروسة آثارها، وبما يبيحه من مفهوم للحرية وحرية التجارة. هنا تلتقي الثورة الاجتماعية والثورة العلمية في رقصة قاتلة.

في الزمن القديم قدم الحضارة، يبحث الاثيني عن معنى المواطنة وعبر كل القوانين فلا يجده مجسدا إلا في استقرار مفهوم الديمقراطية عند العامة والخاصة.

وفي الزمن الحديث مأزق في إيطاليا ومأزق في روسيا. حيث تحف المخاطر بالنظام السياسي الإيطالي، لأسباب الفساد وسيطرة المافيا، والأحزاب ذات المصلحة الخاصة. وفي روسيا ينهار الاقتصاد وتنهار القاعدة الصلبة تحت آليات البحث العلمي، وينحدر من سيىء إلى أسوأ حيث يهاجر العلماء إلى الآفاق الأرحب.

كما يعرض العدد، في نطاق موضوعات أخرى، إلى الأدب الياباني، وإلى القارة السمراء الفتية. أفريقيا، وفي أفريقيا وأجناس بشرية وتاريخ وحضارة موغلة في القدم، لكن كل ذلك من خلال مبحث: كيف أصبحت أفريقيا سوداء؟

لن نعدّد موضوعات هذا العدد فالفهرس كفيل بذلك، ولكننا نود أن تستمتعوا بما استمتعنا به، فندعوكم لقراءته.

رئيس التحرير

مدن الغد العملاقة

في البر والبحر والجو

نستطيع في القـرن القـادم العمل في بنـايات إداريـة من خمسمائة طـابق، كما نستطيع العيش في مـدن عـائمـة فـوق المحيط، أو الذهـاب إلى سـاحـات مقببـة للتزلج خلال أشهر الصيف.

تأليف: مكينلي كـونـواي

ترجمة: محمـد عبدالـواحد

مع النمـو المستمـر لسكـان العـالم، وفـرض الضغـوط الـدائمـة على المنـاطق الحضريـة، سـوف تصبح القدرة الإبداعية لمخططي المدن مهمة للغـاية خـلال عدة عقـود مقبلة.

ويمكن تصنيف الكثير من تصميم المدينة والجهـود المتجددة في أنحـاء العـالم على أنها مشروعات عمـلاقة ذات مجهودات هنـدسية واسعة النطـاق، تنشد سبلا جديـدة متعددة الأطـراف لتخطيط وتنميـة الموقع التجـاري والسكني والصنـاعي ووسائل المواصـلات. ولقد بـدأت بعض المدن بالفعل بـالقيام بمثل هـذه الجهـود. ولعل كثيرا من الأفكـار التي وضعت على لوحـات المشاريع لمدن المستقبل، تتفـوق على أعمال الإنشـاءات والتخطيط الماضية.

الحل الدائري

لقـد تحول سريعا مفهـوم الطريق العـام الدائري من وضعه كطريق مروري فرعي إلى أداة تنميـة اقتصـاديـة للخطـة الحضريـة

العنوان الأصلي للمقال:

Tomorrow's Supercities : For Land, Sea, And Air, The Futurist, May - June 1993.

مراجعة: د. جاب الله علي جاب الله

بالنسبة للقرن الحادي والعشرين.

وخلال العقد الماضي اتخذت بلا شك قرارات بخصوص الموقع - أدت بالطرق الحرة (المعفاة من الرسوم) الدائرية أو التي تحيط بالحدود الخارجية إلى أن تكون مغنطيسا قويا لجذب تسهيلات جديدة خاصة بالأعمال إلى مناطق معينة بالعاصمة.

ويؤكد مؤيدو هذا التوجه أن الدوائر الخارجية الجديدة المقترحة قد تصبح أيضا قوة جذب تنموي مهم في تلك المناطق، حيث تستطيع الوحدات الحكومية المستقلة أن تتجمع معا وتقيمها.

وكان أول طريق حر دائري تعزى إليه التنمية الصناعية المرغوب فيها والمغرية بدرجة عالية، هو طريق بوسطون 128. ومع أنه ليس طريقا تام الدوران فقد جذب عددا كبيرا من التسهيلات الجديدة، والتي يمكن أن يشاهدها أي قائد سيارة عابر.

هذه التسهيلات جذبت انتباها خاصا، لأنها كانت من تلك الطرز التي يعتبرها مخططو التسهيل المتضامن محددة للاتجاه، ويعتبرها مطورو المناطق شديدة الإغراء. وقد احتلت نسبة كبيرة من هذه التسهيلات مشروعات عالية التقنية، تستخدم أفضل المهندسين والعلماء.

ولأن طرقا حرة دائرية جديدة قد افتتحت في أتلانتا وواشنطون وإنديانا بولس وفي أماكن أخرى بالولايات المتحدة، فقد اتضح سريعا أن المواقع الدائرية أصبحت مطلوبة، فقد عرضت مزايا مواقع الضواحي، على حين احتفظت بالمزايا الحضرية لقربها من الهيئات والمؤسسات الخدمية.

ولما كان مفهوما لدى مهندسي الطرق العامة (السريعة) أصلا أنها طرق جانبية حول المناطق المكتظة من أجل المرور المنطلق دون توقف، فسرعان ما أصبحت الطرق الحرة الدائرية محورا للنمو الحضري



بناء هرمي الشكل سوف يتضمن مدينة بأكملها: تخيل من مؤسسة شيميزو اليابانية. ترتفع المدينة في الهواء تقريبا ميلا ونصف الميل (2004 أمتار). وهذا البناء المعروف باسم (TRY 2004) سوف يغطي مساحة تعادل 8 مضامير من مضامير الجولف الـ 18، وإسكان مليون نسمة. وستحتوي على بيوت ومبان إدارية ووسائل ثقافية وحدائق معلقة ومتنزهات ومعامل بحوث وفنادق ووسائل أخرى تتعلق بأوقات الفراغ.

الجديد. وهي اليوم تخدم الشوارع الرئيسية الجديدة لكثير من مناطق العاصمة، رابطة المناطق الريفية المتعددة، وضامة الأسواق التي كانت ذات يوم منفصلة ومتميزة.

هذا النمط الجديد يمكن مشاهدته في أكثر من عشرين من المراكز الحضرية الأمريكية. وإلقاء نظرة سريعة على الخرائط الحالية، يكشف لنا أن مدنا كبيرة عديدة لها طرق حرة دائرية، بما في ذلك بلتيمور وواشنطون ودالاس - فورت وورث وأتلانتا وإنديانا بولس ومنيبولس وسانت بول وسانت لويس وسان أنطونيو وهيوستون. وتشمل أخرى مدن كولومبوس وأوهايو ورالي وكارولينا الشمالية ولكسنجتون بكنتاكي.

ولقد بدأ عدد من الدول الأخرى بإنشاء الدوائر، لكنها عند هذه النقطة تكون لديها حلقة أو أكثر مفقودة. ولقد أقامت بوسطون - المتكئة على الأطلنطي - دائريين على الجانب الغربي لمنطقة المترو 1 - 95 (بدلا من الطريق القديم 128) كدائري داخلي، و1 - 495 كدائري خارجي.

ومع أن مفهوم «مدينة الدائري» متقدم إلى حد بعيد في الولايات المتحدة عنه في البلدان الأخرى، فهو لا يقتصر على الولايات المتحدة وحدها، إذ إن لكل من موسكو ولندن وبروكسل وباريس طرقا دائرية. وهي تختلف في هندستها بطريقة جوهرية. فباريس على أية حال، لها طريق دائري أنشىء قريبا من وسط المدينة نسبيا، مما يجعله شريان مواصلات حضريا أكثر منه محور تطوير. ولموسكو على النقيض من ذلك دائري واسع يشق الغابات والمناطق غير النامية.

وبعض الطرق الدائرية للولايات المتحدة الآن، يستخدم منذ عقدين من الزمان. وكان أول تأثير واضح لذلك هو تكاثر الفنادق الصغيرة ومطاعم الوجبات السريعة وخدمات أخرى أنشئت عند التقاطعات. ثم تلا ذلك الخدمات المكتبية والصناعية في الطرقات التي تواجه خط المباني. ولم تتطلب هذه الأعمال التجارية المدخل السهل للطريق الحر فحسب، بل والقيمة الإعلانية لعرض ما بين الولايات.

وبالتدريج امتد - بطريقة مرضية - تأثير الطرق الدائرية وراء نطاق الطرق المواجهة لخط المباني. وحيثما يتقاطع الطريق الدائري مع طريق رئيسي ممتد من المركز الحضري إلى المنطقة النائية عن المدينة، تنشأ نقطة تنمية. وسرعان ما تجتذب هذه النقاط عملية التنمية، وتبزغ مدن جديدة تبزّ المدن المؤسسة والمقامة في مواقع غير استراتيجية إلى حد ما. ويأتي الباحثون عن موقع الصناعة فيحددون مواضع تيسيراتهم الجديدة حول هذه التجمعات، مفضلين إياها على الشرائط الضيقة على امتداد أنصاف الأقطار، كما كانت الحال من قبل. وبمجرد أن تتأسس هذه التجمعات لا يكون هناك خلاف بين التجمع ومفهوم الشريط - فالتجمعات تخدم كل فرد بطريقة أفضل.

وفي المستقبل، قد تؤثر المدن، على نحو متزايد خطة طريقين دائريين، حيث إنها أكثر تأثيرا بمراحل من خطة طريق دائري واحد.



السفينة الطوافة العملاقة: تظهر مدينة العنقاء العالمية في التصوير الزيتي المستقبلي على يد فنان الفضاء الشهير روبرت ت. ماك كول. هذه المدينة الطوافة سوف تحمل أكثر من 5 آلاف راكب، وتتباهى بعديد من أبنية سكنية متعددة الطوابق ومركز للمؤتمرات، وحوض لسفن أصغر في جوفها، ومسرح به 2500 مقعد، ومكتبة تضم 100 ألف مجلد ونواد ليلية وملاه وأماكن للرقص وكازينو ومحطات تليفزيون وإذاعة. يبدأ التشييد في أوائل عام 1994 وفقا لمكتب نيويورك للمشروعات.

فتصميم أحسن تخطيطه لمنطقة في العاصمة بطريقين دائريين، يمكن أن يخفف الضغط عن المركز الحضري، وينتج تنمية اقتصادية في المناطق الريفية، ويسهل انسياب المرور السريع، ويعزز القيم البيئية والجمالية.

وتقدم خطة تنمية الطريقين الدائريين منافع جوهرية لصالح الريف والحضر كليهما. ولا يوحي هذا على أية حال بأن مثل هذه الخطة العظيمة لا تستتبعها نزاعات كثيرة، بل هناك احتمال في الحقيقة لوقوع الكثير منها، والتي يمكن معالجتها فقط في حدود الولاية، أو عن طريق كيان تابع للعاصمة الضخمة (السوبر). وإنجاز مثل هذه الخطة الطموحة سيكلف كثيرا، وسيتطلب تعاون العديد من السلطات. ومثل هذا المشروع لا يمكن اعتباره مشروع طريق عام اعتيادي، أو اقتراحا بمبنى، بل هو استراتيجية شاملة لكل المعنيين.

إن الطرق الدائرية الكاملة إنما هي مقياس للنضج في التفكير السياسي والتخطيط الاستراتيجي في المدن. وفي القرن القادم، يمكن الحكم لصالح مدن العالم الكبرى وفقا لعدد طرقها الدائرية.

في البر والبحر

هناك حل آخر لمشكلة تكاليف الأرض الحضرية المرتفعة، وهو البناء تحت الأرض. ويحاول رجال التخطيط البرهنة على أن التنمية إلى أسفل، أكثر صوابا من الاتجاه إلى أعلى.

ولقد عرضت الشركة الهندسية اليابانية تاي سي Taisei بناء مجمع تحت الأرض يسمى مدينة أليس، تيمنا باسم رواية أليس في بلاد العجائب. كما عرضت شركة هندسية أخرى وهي شيميزو Shimizu، تنمية تحت الأرض وسمتها الشبكة الأرضية الحضرية [انظر «مدن تحت الأرض: حل ياباني للتكدس» في مجلة Futurist، يوليو/أغسطس 1990].

ومازال هناك منفذ وهو البناء فوق الماء، فلطوكيو بالفعل عملية إنماء بناء إداري بحري بارز، ويدور النقاش حول مدن أخرى عائمة.

وللشركة الأمريكية للمدينة العالمية مشروع تحت التطوير يسمى «مدينة العنقاء العالمية». وهو عبارة عن سفينة تطواف قادرة على حمل أكثر من 5 آلاف راكب. وستكون حقا مدينة عائمة، مع وحدات سكنية متعددة متوسطة الارتفاع، وحوض للرسو ومركز للمؤتمرات وكثير من أسباب المتع الأخرى. ومن المتوقع أن يبدأ الإنشاء في بداية عام 1994، وينتهي في عام 1997 أو 1998.

ناطحة السحاب ذات الخمسمائة طابق

ألم تعد السماء حدا لناطحات السحاب؟ إن المنشآت الجديدة المقترحة، عالية الارتفاع تصيب اللب بالرعب. وسرعان ما ستضيف إلى مفرداتنا التنموية مصطلحا جديدا، فبالإضافة إلى الارتفاع المنخفض والارتفاع المتوسط والارتفاع العالي، يمكننا أن نبدأ بالكلام عن «الارتفاع الهائل» (السوبر) أو مشروعات «الارتفاع المسرف».

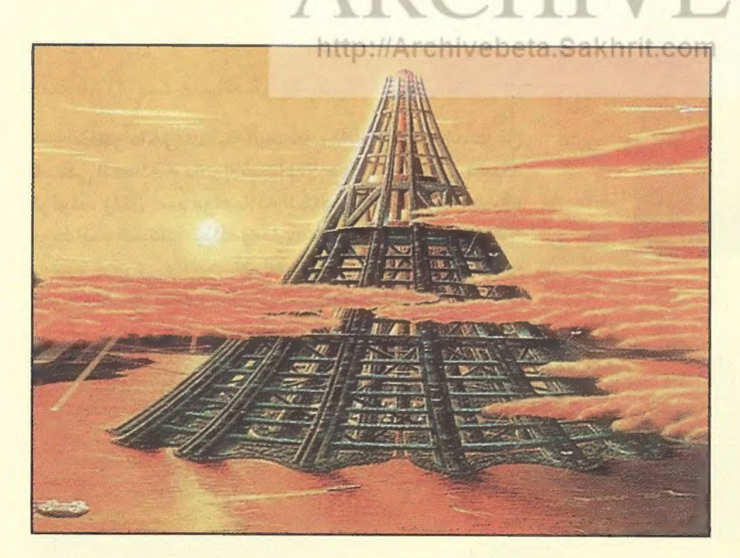
مدن تحت سقف واحد

المباني الضخمة شديدة الارتفاع هي طراز من المشروعات العملاقة التي تطورها عدة شركات يابانية. وتبدو هذه المباني التي بحجم المدن في عدد من الأشكال والأحجام. وقد اعتمد مبتكروها على مجال واسع من المصادر الطبيعية وغيرها من أجل الإبداع.



ستبنى مدينة البركان على جزيرة صناعية قطرها تقريبا أربعة أميال (5,6 كم) عند قاعدتها.

يلقي الغروب بوهج صاف حول مدينة السحاب 1000. والمستويات الخاصة بالمبنى العملاق (السوبر) ستكون مدنا صغيرة. والتنقل بين المستويات سيتم بسلسلة من المصاعد عالية السرعة بطوابق ثلاثة، وكذلك بنظام خط الحديد الأحادي لولبي الطراز.



هذه المدينة التي على شكل بركان والتي أوحى بها جبل فوجي الياباني (الخلفية) ستتيح لسكانها في المستويات الأعلى التطلع إلى السحب من تحتهم. ومدينة المبنى الواحد والتي تربو على 4 آلاف متر (2,5 ميل) ستؤوي عددا من الناس يصل إلى 700 ألف نسمة.

والتسهيلات التي أقيمت فوق علامة الميل الواحد (2000 متر) ستتضمن مرصدا للطبيعة والفضاء ومصنعا للطاقة ومنتجعا ومزارع قائمة على البحرية من أجل جعل التسهيلات أكثر اكتفاء للذات، ويتضمن المبنى ثلاثة أطر دائرية: الإطار الخارجي سيستخدم للتسهيلات الخاصة بمكان السكنى، والأوسط للاحتياجات التجارية والأعمال، والداخلي لرئاسة شؤون الأفراد الإدارية.





مبـان على هيئة بـرج ضخم، كل منهـا مدينـة بـذاتها تطل على المنظـر الطبيعي في هـذه الـرؤيـة اليـابانيـة للمستقبل. وكل من مدن السحـاب ذات المبنى الـواحـد سيكـون فيهـا مكـان لسكـان يبلغ عددهم 10 آلاف سـاكن و130 ألف عامـل. ويحتاج تصميم مبـاني مدينـة السحاب 1000 إلى مسـاحة تبلغ فقط 2000 فـدان (800 هكتار) للقـاعدة. وفي هذا توفير مكان لاحتياجات أخرى.

منظـر داخلي لمدينـة السحـاب 1000 يبين واحـدا من المبـاني العملاقـة ذات الأقسـام الأربعة عشر والتي تشبـه الرفوف. ولكل قسم مواصلاته الخاصة ومورد مائه وصرفه ووحداتـه السكنية كذلك ومدارسـه ومستودعاته ومكـاتبه ومتنزه مركزي. والفتحـات القريبة من سطح القسم تجلب الهـواء وتسمح بضوء الشمس حتى لوسط المبنى.



وتعرض أوهباياشي Ohbayashi ـــ وهي شركة هندسية يابانية بارزة ـ إقامة بناء عالي الارتفاع من 500 طابق، يكون مدينة بحد ذاته. والبرج المقترح سيحتوي على المكاتب والشقق السكنية وكذلك التيسيرات المتعلقة بالخدمات والمشتريات. وسيتكلف هذا البرج نحو 5326 بليون دولار. وهذا البناء العملاق، والذي يسمى المدينة الجوية 2001 (إيروبولس)، سيكون ارتفاعه تقريبا خمسة أضعاف ارتفاع المركز التجاري العالمي بنيويورك. ولسوف يستغرق المصعد 15 دقيقة في الوصول إلى أعلى طوابقه.

غير معقول؟ مستحيل؟.. هذا ما يقوله الناس عن البنايات المرتفعة منذ بدأ الاتجاه بإنشاء برج إيفل في باريس عام 1889، فلقد روع برج إيفل زواره لعدة عقود بارتفاعه الذي يربو على 900 قدم (274 مترا).

ثم ظهرت بناية الأمباير ستيت في نيويورك عام 1931، وهي ترتفع 1250 قدما (381 مترا). وتبلغ طوابقها 102 طابق. ولقد بلغ الأمر أوجه بمركز نيويورك للتجارة العالمية عام 1972، بارتفاع قدره 1350 قدما (411 مترا) و110 طوابق. ثم تولى الصدارة في شيكاغو برج سيرز عام 1974 بارتفاع قدره 1450 قدما (442 مترا) و110 طوابق. وفي عام 1975 أصبح برج (سي إن) في تورنتو أطول بناء عالمي بارتفاعه البالغ 1820 قدما (555 مترا). واليوم تخطط شركة ميجلين بيتلر لاستحقاق الريادة بالبرج الإداري المقترح وعدد طوابقه البالغ 125 طابقا. وتتمثل مناقشتهم الحالية في مشروع بمدينة تايبي بتايوان، والمقترح له ارتفاع يبلغ 126 طابقا.

بيد أن هذه الأبراج كلها قد تصبح قزمية لو تقدمت الخطط بمشروعات متعددة في اليابان مثل المدن الجوية. فلقد أعلنت كاجيما Kajima ـــ وهي مؤسسة هندسية ـــ عن خططها لبناء برج 200 - DIB في طوكيو بمائتي طابق، وهذا يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا التفاعل الزلزالي. وعرضت مؤسسة تاكناكا للتشييد بناء مدينة باسم «مدينة السحاب 1000» في طوكيو كذلك. وهذا البناء الهائل (السوبر) سيكون مدينة في حد ذاته يرتفع شاهقا إلى 3300 قدم (1000 متر)، أو نحو 300 طابق.

وعلى حين كان الدافع من وراء بعض المشروعات المرتفعة عاليا هو الزهو المدني، أو غرور المطورين، نجد أن الدافع المحرك في المشروعات اليابانية المقترحة هو الاقتصاد، فأسعار الأرض في طوكيو ارتفعت فجأة ليبلغ سعر القدم المربع 400 ألف دولار.

وفي الوقت الذي تعاني فيه قلة من المدن في أنحاء العالم ضغوط تكلفة الأرض نفسها مثل طوكيو، نجد مواقع كثيرة يجادل المخططون بشأنها لصالح تنمية مرتفعة متزايدة. وهناك جدل قوي يدور حول إمكان الاحتفاظ بمزيد من الفراغ المكشوف في المدينة المركزية، لو أن سعة المبنى تم تحقيقها عن طريق الأبنية الشاهقة، باعتبار أن ذلك أفضل من المشروعات المنبسطة وذات الارتفاع المنخفض.



تستطيع الجزر العائمة أن تخدم كبديل من إيجاد فراغ ساحلي جديد عن طريق حشو الأرض. والمشروع المقترح والذي يسمى المحطة العائمة «جوناثان» يستطيع الرسو في المياه العميقة ويقدم تسهيلات علمية وترويحية بما في ذلك فندق فاخر به 1000 غرفة.



يمكن «للمدينة الجوية» أن تكون معيارا لمدن الموانىء الجوية في المستقبل. ففي تصور فنان شركة تايسي اليابانية أن مدرج الطائرات هو المرئي الوحيد. أما المستودعات والمكاتب والمطاعم ومراكز الترفيه فستكون كلها تحت الأرض لإستغلال الفراغ أفضل استغلال.

مشروع المدينة الأسترالية العظمى

مما لا شك فيه أن المشروع الأسترالي الياباني المشترك المقترح لبناء مدينة متعددة الوظائف، يعد واحدا من أعظم المشروعات العالمية لإنشاء مدينة عظمى.

ولقد حظيت مدينة الوظائف المتعددة بتخطيط أكثر مما حظيت به مدينة علم أو مدينة جديدة أخرى، لتكون نموذجا أساسيا للتطور الحضري، من أجل وضع معايير جديدة لطبيعة الحياة في القرن الحادي والعشرين. فمع ضم تسهيلات المنتجع المتقنة، وخدمات الاتصالات، وبرامج التقنية العالية، سوف تنشد اجتذاب الشركات من جميع أنحاء العالم.

لقد كرس فريق من المخططين أنفسهم لسنوات عديدة لتحديد هدف وسمة مدينة الوظائف المتعددة البارزة عالميا ومكوناتها. ويعتقد المخططون أنهم يصممون شيئا أكثر



جزيرة صناعية أخرى عرضتها شركة تايسي اليابانية، ويمكن استخدامها في مياه ضحلة نسبيا. والجزيرة، التي من صنع الإنسان والتي تحمل لقب «المكان المثالي» سوف تستقر على قاع البحر، ويمكن الولوج إليها بقارب أو هليوكوبتر أو نفق تحت الماء يتصل بالبر الرئيسي.

تقدما من أي مجمع حضري متقدم حتى الآن.

ولقد برزت مدينة الوظائف المتعددة عام 1987 كبذرة لفكرة ناقشها المثلون التجاريون اليابانيون والأستراليون، بعد منافسة حامية بين كوينز لاند ونيو ساوث ويلز وفيكتوريا وجنوب أستراليا. واختار المخططون موقعا قرب أوبليد في جنوب أستراليا.

وسوف يكون الاستثمار في المشروع الجديد ضخما. وليس هناك بعد رقم محدد متاح، وإن كان المخططون يتكلمون عن عشرات البلايين من الدولارات الأمريكية. وليست هناك حاجة للقول إن هذا المشروع سوف يواليه عن كثب مستثمرون مطورون من أنحاء العالم.

مدن جديدة ومحسنة

منذ بداية التاريخ المدون، وحضارات متعاقبة تشيد مدنا على المواقع نفسها. وغالبا ما كانت تشيد مدينة جديدة فوق حطام أخرى قديمة. وتحدث هذه العملية اليوم بطريقة أكثر تنظيما. فالمشروعات الحضرية المحددة تلوح بصورة كبيرة في قائمة المشروعات العملاقة.

ولنضرب على ذلك مثالا بمدينة شنغهاي والحكومة الصينية، فهما يخططان لإعادة تطوير ضخم لمنطقة بودونج. ولسوف تتضمن هذه المغامرة ميناء جويا وأحواضا للصهاريج وأنفاقا، وسيتكلف المشروع 10 بلايين دولار، وسيتطلب إعادة توطين أكثر من مليون نسمة.

ويعد مجهود إعادة تطوير مناطق الأرصفة في لندن من أبرز المجهودات في العالم، فخلال بضع سنوات قليلة، انجذب كثير من أوجه نشاط الأعمال الجديدة المستحدثة نحو تسهيلات جديدة في منطقة اعتبرت ذات يوم ميتة. ولقد تم تشغيل ميناء جوي جديد بديل في مركز المدينة، وهو شيء لم تستطع مدينة أخرى كبرى أن تقوم به خلال عقود.

ولقد قدمت شركة ميتسوبيشي للأراضي عرضا بتطوير عملاق لمنطقة مارونوشي التجارية في طوكيو. ولسوف يتضمن المشروع بعض الأبراج الإدارية عالية الارتفاع ذات الستين طابقا، مع إعداد مكان صالح للعمل يتسع لما يقرب من 200 ألف عامل.

وتقوم مدينة يوكوهاما ببناء (مينا تومبراي 21 Minato Mirai 21)، وهو تطوير لميناء واجهة مائية جديد في موقع معرض 1989. أما بارك أوزاكا التجاري الجديد، وهو مشروع ميتسوبيشي للتنمية، فقد منح ثاني أكبر مدينة في اليابان مركزا جديدا مشرقا. ويمثل هذا التطوير بالنسبة لأوزاكا ما يمثله مركز روكفلر بالنسبة لنيويورك.

وتعد ماكوهاري Makuhari مغامرة يابانية أخرى بارزة في ولاية تشيبا. ولقد أقيمت هذه المدينة الصغيرة على الشاطىء الشرقي لخليج طوكيو، في منتصف الطريق تقريبا بين مطار ناريتا ومركز طوكيو التجاري. وخلال سنوات قليلة جذبت أسهما صناعية وشركات صناعية متعددة

الجنسيات، وفنادق كبرى جديدة، ومركز مؤتمرات كبيرا جديدا.

وهناك مشروعات أخرى حديثة عملاقة تنشىء «مدنا صغيرة» بما في ذلك ديزني لاند الأوروبية، التي أقيمت شرقي باريس بالقرب من مدينة مارن ـ لافاليه الجديدة. وفي ميانمار (بورما)، منحت ميانمار كونكورد للتنمية ـ وهي مدعومة جزئيا من اليابانيين ـ منحت عقدا لبناء مدينة جديدة قرب يانجون (رانجون). ولسوف يشتمل المجمع على مطار ومصنع للطاقة ومنطقة صناعية. وكانت الكويت قبل الغزو العراقي تبني مدنا جديدة أو تخطط لهذا بالقرب من الصباحية ورأس الزور. ومازالت نيجيريا تواصل العمل في أبوجا ـ عاصمتها الجديدة ـ وهو مشروع بدأ عام 1976.

تجارب ومحن أوليمبية

من أكثر الظواهر المثيرة في مجالات التنمية، تأثير المنافسات حول الموقع في التخطيط التحتي. ويبدو أن القاعدة تقضي بأنه كلما ازداد اهتمام الوسطاء بالمنافسة، ازدادت الخطط طموحا.

وحيث إن المنافسة بين المدن التي ترغب في استضافة الألعاب الأوليمبية، هي أعظم عمل دعائي لبحوث الموقع العالمية، فإن هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة. إذ يحدث أن يتنافس كل أربع سنوات عدد من المدن العالمية على إقامة تيسيرات من كل نوع: فنادق، مطارات، طرق، إسكان، ومدى واسع من تسهيلات للألعاب الرياضية الراقية.

وبالمثل، فإن المدن المتنافسة على الألعاب الأوليمبية تورط نفسها في القيام بأعمال خلال سنوات قليلة، لم تكن لتقدر على إنجازها، أو غير راغبة في ذلك، خلال بضعة عقود ماضية، وإنها تحت ظروف أخرى لم تكن لتقوم بها لبضعة عقود قادمة.

ويقول المنتقدون إن المدن الفائزة تحقق خسائر بالفعل حتى أنها لتوشك على الإفلاس. فمونتريال، على سبيل المثال، لاتزال غارقة في الديون بعد استضافتها الدورة الأولمبية الصيفية عام 1976.

ويشيد مراقبون آخرون بالمظاهر الإيجابية، وهي حث الحكومات المحلية وأئمة رجال الأعمال على مباشرة مشروعات في حدود قدراتهم. ولقد أضافت برشلونة ــ المدينة المضيفة للدورة الأولمبية الصيفية عام 1992 ـ طريقا حرا دائريا ومنفذا جديدا للسكة الحديد، ومطارا متسعا، ونظام تصريف للمدينة جديدا، وشيد مستثمرون من القطاع الخاص فنادق وتسهيلات أخرى، ثم هاهي أتلانتا بجورجيا والتي اختيرت لإقامة الدورة الصيفية عام 1996، تضع الخطط الآن لبرنامج يتكلف ثلاثة بلايين من الدولارات، وهو أعظم برنامج في تاريخ المدينة.

مدن تحت القباب أو الخيام

حلق فوق كثير من المدن اليوم، تر أن أبرز شيء هو قبة لامعة تغطي استادا رياضيا. حلق فوق مدن المستقبل، علّك ترى قبة ضخمة واحدة فقط، حيث يوجد بالتحديد اتجاه يتحرك حثيثا نحو الاستخدام سريع الانتشار والمبدع لتشييد قبة ضخمة تشبه الخيمة وهذه القباب المصنوعة من القماش أو

البلاستيك والمدعومة بالكابلات والأطر الضوئية أو الهواء المضغوط تستخدم فعلا في تغطية مجموعة من التسهيلات، تتضمن ساحات رياضية ومحطات وصول للمطارات، ومشروعات صناعية.

وتزود التقنية الحديثة بأقمشة أقوى وأرق وأقل تكلفة للقباب. وكثير من المشروعات التي لم تكن تعتبر ملائمة منذ سنوات قليلة فقط، بدأ ينظر إليها الآن على أنها جذابة اقتصاديا.

ولعل أحسن قبة معروفة اليوم هي «البيضة الكبيرة» في طوكيو، والتي تغطي ملعبا للبيسبول. والشركة التي شيدتها وهي شركة تايو كوجيو أحرزت لنفسها شهرة حين أقامت الجناح الأمريكي في معرض لوزاكا عام 1970.

وحديثا جدا طبقت فكرة الخيمة لمنشآت معينة مثل قبة بونتياك الفضية القريبة من دترويت، وملعب سانت بطرسبرج بفلوريدا، وتسهيلات مشابهة في الرياض بالسعودية.

واليوم، تنمو الأعمال مع تايوكوجيو، التي اشترت نصف الأسهم في أو. سي بيردير O. C. Birdair، وهي أكبر صانع أمريكي للخيام في بفالو بنيويورك.

والشركة في الوقت الحالي بسبيل تصميم منصة قريبة من فوكيوكا باليابان، والتي ستحيط بملعب للبيسبول، وأيضا بتسهيلات رياضية أخرى، وبوحدات للضيافة.

ومن بين المشروعات التي تعد في مراحل التخطيط، المراكز التجارية والمدارس والمدن الحضرية الصغيرة متنوعة الاستخدام. وسيتبع ذلك يقينا منزلق للتزلج مغلق ومضامير للجولف هي في الطريق فعلا. وفي الواقع، أعلنت ميتسوي لتنمية العقارات فعلا عن منزلق للتزلج في موقع قريب من طوكيو.

وتدرك شركات الأعمال الزراعية إمكان إنشاء «مزارع القبة» ــ المحميات ــ حيث تغطى آلاف الأفدنة بوحدات مقببة لحماية النباتات الصغيرة الرقيقة، وأيضا للتحكم في نمو المحاصيل الجديدة والمعالجة وراثيا.

وربما تكون مناطق القبة المسورة في المستقبل ذات فائدة خاصة للمدن الجديدة في المنطقة القطبية الشمالية، حيث يمكنها اصطياد حرارة الشمس والوقاية من البعوض.

وتقترح أيضا تايو كوجيو استخدام منشآت خيمية ضخمة لتعديل الطقس في الجزر المنخفضة، فكثير من مثل هذه الجزر قاحل وغير مأهول بالسكان بسبب عدم وجود ماء للشراب. وعلى أية حال، فمنشأة خيمية بارتفاع 2000 قدم (610 أمتار) و10 أميال طولا (16 كم) سوف ترفع الريح السائدة، وتسبب تكثيف البخار، وتجعل الجزيرة قابلة للتأهل بالسكان.

ويرى المخططون اليابانيون أيضا إمكان استخدام مثل هذه الأبنية الخيمية على قاع المحيط لإعادة توجيه التيارات وخلق مناطق صيد سمكية جديدة.

إن هذه المشروعات الهندسية الكبيرة والعملاقة لبرج المستقبل، مهما تجاوزت السحب أو غاصت في أعماق المحيط، فإنه لا يمكن للسماء ولا للعمق أن يحدا من إمكانات مدن الغد العملاقة.



الهجرة العالمية في التسعينات: أسباب ونتائج

تأليف : جيرالد إي ديرك

ترجمة : عطاالله أبوسيف



لقد ركزت الحكومات ورجال الدولة والأكاديميون والخبراء والمراقبون للسياسة الدولية معظم الانتباه، بعد الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن الذي انقضى بعدها، على قائمة محدودة نسبيا من القضايا، غالبا ما يشار إليها بقضايا السياسة العالمية. وقد كان البحث عن الأمن العسكري ومنع إنتاج الإخصاب النووي وتأسيس نظام تجارة عالمي يتمتع بالمتانة والحركية (الديناميكية) من ضمن تلك القضايا. وتم تأكيد إيجاد حلول لهذه القضايا ولقضايا استراتيجية مشابهة لتحقيق استقرار عالمي مقترن بتلاشي تهديدات أمن الدولة.

إن العالم شهد ما يمكن تسميته

العنوان الأصلي للمقال :

International Migration In The Nineties : Causes And Consequences. International Journal, Volume XLVIII, No.2 Spring 1993.

مراجعة : سعد بن طفلة العجمي

بـ«سلاسل» متلاحقة لا تنتهي من المؤتمرات المتعددة الأطراف والثنائية التي تركز على منع انتشار الأسلحة الاستراتيجية وتعمل على ازدهار التجارة العالمية وتطوير العالم الثالث وقضايا أخرى يعتقد أنها وثيقة الصلة بالمطلب الأكثر إلحاحا وهو تحقيق استقرار وأمان دائمين. لقد شدت متابعة هذه القضايا اهتمام قادة العالم وكبار موظفيهم كمؤشر على الأولوية الفائقة التي تمتلكها تلك القضايا على جداول أعمال الحكومات والمنظمات الدولية على السواء.

وفي الوقت الذي تركز الانتباه فيه على قضايا السياسة العالية هذه، برزت قضايا أخرى واكتسبت أهمية متزايدة على جداول الأعمال نفسها. لقد برزت تطورات جديدة لا سابقة لها ينظر إليها على أنها أخطار كامنة أو حقيقية على أمن الدولة والاستقرار العام. ويقع على رأس قائمة القضايا التي كانت تعتبر سابقا من مسائل السياسة الدنيا، تنامي الضغوط الناجمة عن الهجرة العالمية والتي أسرت اهتمام أكثر حكومات العالم تقدما وغنى.

لقد هاجرت الإنسانية دوما، إما من واد إلى آخر أو من قارة إلى قارة. إن التقليد السائد في طلب أماكن سكن أكثر رحابة، سواء كان من جانب الناس الرحل في قديم الأزمان أو من قبل الموظفين ذوي الياقات البيضاء أبناء اليوم لهو سلوك شائع ومعروف لدى المهتمين بالسلوك الإنساني.

تركز هذه المقالة على كيفية اختلاف الهجرة المعاصرة عبر الحدود عن التحركات البشرية التقليدية، وكيف تنشأ مشاكل جديدة للناس المهاجرين، وكيف تنشأ مشاكل مثلها لحكومات البلاد المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. وبعد وصف الوضع العالمي باختصار، ستتطرق هذه المقالة إلى تحليل الأسباب الكامنة والمولدة للضغط والتي تؤدي للهجرة العالمية. كما تقدم تحليلا للنتائج والتبعات الملقاة على عاتق الدول المرسلة والمستقبلة لتدفقات الهجرة. ويقع تحت تصنيف المهاجرين في هذه المقالة، اولئك الذين يحملون وثائق نظامية والعمال المؤقتون أو المهاجرون التقليديون الدائمون أو أولئك المصنفون كغرباء غير قانونيين.

I - من الضروري أن ندرك منذ البداية أن الدهشة والشعور بالإنذار لا يصيبان الحكومات ولا المواطنين في الدول المتطورة من جراء عملية الهجرة نفسها فقط، بل يظهر تأثير ذلك عند اشتداد ضغوط تيار الهجرة المقترنة بالطبيعة الهائلة غير المنتظمة لذلك التيار الذي أخذ يزداد ويشتد. وفي الحقيقة فإن تدفق المهاجرين عبر الحدود في الثمانينات لم يكن أكبر منه خلال الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وقد شكل فيض من ملايين المهاجرين الأوروبيين سيلا من الناس الذين يفتشون عن ظروف اقتصادية أفضل في بلاد أمريكا الشمالية والجنوبية إضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا، تلك البلاد التي استقبلت المهاجرين بحماسة. وعندما اقترب القرن العشرين من نهايته، تغير المدى الذي تعمقت فيه الرغبة في الهجرة، وظهر عدد هائل من

الناس الذين يبدون مثل تلك الرغبة، كما قامت عراقيل تشريعية لم يسبق لها مثيل تهدف إلى الحد أو حتى منع الهجرة العالمية الجماعية غير المرغوب فيها والنابعة أصلا من اختيار ذاتي عند المهاجرين أنفسهم، حيث يتشابه النقيضان الآن: الحاجة الملحة للهرب من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مستحبة موجودة أساسا في الدول الأقل تطورا، وعدم الرغبة المتنامية، في الدول المتطورة، في التعايش مع موجات مدية كامنة ومتوقعة لقادمين جدد، غير مرغوب في قدومهم أصلا. وبدلا من أن تقوم الدول المتقدمة ببحث واستقصاء الأسباب المتعددة والمعقدة المؤدية للهجرة عبر الحدود، أو حتى للهجرة عبر القارات من الدول الأقل تطورا، تقوم تلك الدول بإنشاء وسائل تحكم وتنظيم أو حتى منع دخول الغرباء. وباتت الإجراءات التي رأت الحكومات المتقدمة أن تتبناها حسب وجهة نظرها، هي فهم مدى السهولة المتاحة للهجرة غير الشرعية.

وقبل تحديد هوية ضغوط الهجرة وتحليل أسبابها، يبدو من المناسب الآن إلقاء نظرة عامة مختصرة على الحالة العالمية المعاصرة بالنسبة لازدياد السكان وقابليتهم للحركة. ولا توجد أرقام محددة حول العدد الدقيق من الناس الذين يتركون ديارهم الأصلية للهجرة سنويا أو على أساس دائم أو مؤقت.

تصر بعض الجهات التي تتمتع بجانب من الدقة، على أن ما بين (70) إلى (80) مليون شخص، عند نهاية الثمانينات هم دوما متحركون بهدف الهجرة ومتنقلون بطريقة أو بأخرى. ويمكن تصنيف هذه الأعداد من المهاجرين إلى أنواع غير دقيقة كما يلي: كمثال: يهاجر مايربو على مليون شخص سنويا إلى الدول التقليدية المستقبلة للمهاجرين، حيث يمكن اعتبارهم سكانا دائمين. إن المقصد النهائي لهجرة هذا الصنف من الناس هو الولايات المتحدة التي تستقبل ما لا يقل عن 70٪ منهم، ثم كندا التي تستقبل 20٪ تقريبا، وتستقبل أستراليا ونيوزيلندا معظم البقية المتبقية(2). يشكل السكان المؤقتون صنفا آخر ويتألفون من : عمال تقنيين وعمال عاديين ذوي شروط استخدام محدودة، ومهنيين مؤقتين قابلين وظائف ذات مدى قصير مع عدد متزايد من الناس الأقرباء المعتمدين عليهم. وهناك صنف ثالث يتألف من اللاجئين السياسيين كما تم تعريفه في اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951، وبروتوكول عام 1967 لتحديد حقوق اللاجئين(3). وتختلف هنا أيضا تقديرات الرقم الإجمالي للناس من هذا الصنف، إذ يعتقد الخبراء أنه ما بين (12) إلى (15) مليون نسمة (4). ويتألف الصنف الأخير من مهاجرين لا يحملون وثائق، وبذلك يصنف هؤلاء كمهاجرين غير شرعيين. ويعتقد أن الولايات المتحدة وحدها تحتضن ما بين (2) إلى (3) ملايين مهاجر غير شرعي، معظمهم من المكسيك(5). ويسود الاعتقاد بأن الهجرة العالمية، التي تم تحديدها سابقا، والنابعة أصلا من الدول الأقل تطورا باتجاه الدول المتطورة نسبيا من دول الشمال، ماهي إلا غيض من فيض (أو ماهي إلا عود من حزمة). حيث تدعم عوامل عديدة هذا

الاستنتاج الأخير بما في ذلك الحجم الحالي والنمو المتوقع للهجرة العالمية، كما تبينه عدة إحصاءات معاصرة واستقراءات نحو المستقبل وتجعل ذلك الرأي مبررا وسديدا.

لقد ارتفع عدد سكان العالم ليصل في منتصف عام 1992 إلى رقم 5,5 بلايين نسمة. ويقفز هذا الرقم ويرتفع بمعدل 1,7٪ سنويا، أي بزيادة 90 إلى 100 مليون نسمة سنوياً، ومن المتوقع لذلك الرقم أن يصل إلى 8,5 بلايين عام 2025. ويأتي ما نسبته 95٪ من تلك الزيادة من الدول النامية، وبخاصة من أفريقيا، ذات أعلى نسبة لتزايد السكان والبالغة 3٪ سنويا. وفي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة تزايد السكان في دول العالم النامي، عدا الصين، 2,3٪ سنويا، فإنها تبلغ 0,5٪ فقط في الدول المتطورة(6)، وتبلغ نسبة تزايد السكان في الدول النامية أكثر من ضعف مثيلتها في الدول المتطورة. وحتى لو فرضنا جدلا، أن نسبة تزايد السكان في الدول النامية ثبتت أو سعت إلى الهبوط قليلا، فسيستمر الضغط الذي سيؤثر به النمو السكاني السابق وبخاصة حينما يبلغ الجيل الشاب سن التوظيف والاستخدام. وتصل نسبة تزايد السكان في جنوبي آسيا إلى 2,2٪سنويا. ويقود ذلك إلى توقع تضاعف عدد السكان الحالي خلال الأربعين سنة القادمة. وفي الوقت نفسه ينمو سكان دول الخليج والشرق الأوسط بمعدل 2,6٪ سنويا، على حين تبلغ النسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2,1٪. وهناك بعد آخر لمسألة الهجرة في الدول النامية وهو الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق المدنية. وقد تضاعف حجم بعض المراكز المدنية في الدول النامية أربع مرات ما بين عامي 1950 و1985، حيث تم استيعاب ما مجموعه 1,2 بليون من السكان في تلك المدن خلال عام 1985(7)، هذا عدا عن القول إن هذا النمو الهائل لقاطني المدن لا يتماشى مطلقا مع تطور خدمات تحتية وافية بالغرض.

لا يرى سكان الدول ذات النمو المنخفض الهجرة مجرد خيار مرغوب فيه، بل يرونها بدلا عن ذلك خطة عمل ضرورية، ليست فقط رد فعل ناجما عن عدد السكان المتفجر، بل انعكاسا للحقائق الديموغرافية المتمثلة بالنضوب المستمر لفرص العمل. وللإيضاح، يمكن القول: يبلغ عدد الأطفال الذين مازالوا في سن المراهقة: ثلاثة أطفال لكل عشرة أشخاص بالغين عمرهم فوق سن الـ 65 في دول المجموعة الأوروبية. إذ تحاول مجتمعات أوروبا وشمالي أمريكا وأستراليا (المقصد التقليدي للمهاجرين) إلقاء أوجاع المجتمع المجهولة وامتصاصها عبر الضمان الاجتماعي والخطط العامة لرعاية الصحة. وبالمقارنة مع الصورة السابقة، وفي دول أفريقيا شبه الصحراوية (حيث تبلغ نسبة تزايد السكان أعلى نسبة) يبلغ عدد الأولاد في سن المراهقة (159) لكل (10) أشخاص بالغين ذوي عمر يبلغ الـ 65 سنة أو أكثر (8). وبأخذ النسبة في كل الدول ذات النمو الضعيف، فإن 20٪ من السكان يبلغ عمرهم ما بين 15، 24 سنة، والكل قلق للحصول على وظائف لا وجود لها اليوم بكل بساطة. وتنشأ الحاجة حرفياً إلى

عشرات ملايين الوظائف في تلك الدول لسد الاحتياج العملاق إلى العمل لسكان معظمهم من الشباب. وكنتيجة، ارتحل وسكن بشكل مؤقت أو دائم، مايقارب من 10٪ من سكان أفريقيا شبه الصحراوية في أماكن مؤقتة أو دائمة خارج حدود بلادهم الأصلية بحثا عن العمل(9). وفي الوقت الذي لا يمكن أن تقتصر فيه جميع أنماط الهجرة على الهجرة من الدول النامية إلى دول الشمال الصناعية، فإن هناك هجرة متبادلة بين دول الجنوب أيضا. ويبقى هدف الهجرة إلى دول الشمال والإلحاح عليه أعلى في كل الأحوال. وحتى اليابان، التي تعتبر بلدا يخاف الغرباء، فإنه يوجد فيها مايتراوح بين مئة ومئة وخمسين ألف مهاجر غير شرعي بهدف العمل، وتضع بعض التقديرات هذا الرقم عند ثلاثمائة ألف(10).

إن الازدياد المطرد لعدد السكان في الجنوب، ممزوجا بالنسب السائدة العالية للولادات في الدول ضعيفة النمو، يسهم بشكل عملي في تفسير أسباب الضغوط المؤدية لزيادة الهجرة العالمية، تلك الضغوط الواضحة، التي ستجثم بأثقالها المتزايدة لسنين طويلة قادمة. وفي رأي أحد المخططين الكنديين للسياسة الخارجية، فإن «اقتران الفقر بزيادة عدد السكان يؤدي إلى شلل التطور الاقتصادي ويهدد الاستقرار البيئي ويسبب تداعي الكيان السياسي والاجتماعي، مما يشجع ردود فعل الدكتاتورية على أن تنشط ضد حقوق الإنسان خوفا من اضطرابات جماهيرية». وهكذا يزداد الطلب على الهجرة ويزداد معه نشوء توتر اجتماعي، يهدد التماسك الاجتماعي نفسه في الدول المتطورة، حيث يزداد عدد المهاجرين من الدول ضعيفة النمو والذين يفضلون الاستقرار الدائم، مما قد يسبب أخطارا كامنة للسلم والاستقرار العالميين. ونستطيع ذكر أمثلة إضافية عن المعلومات الإحصائية لعدد سكان اليوم والمستقبل، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العوامل الرئيسية المسهمة في صنع ضغوط الهجرة، وغالبا ما تعزى الأسباب الدافعة للهجرة إلى مسألة ازدياد عدد السكان.

II- تُعزى حمى الهجرة الحالية من الدول الفقيرة إلى الدول الأكثر رخاء، إلى الكم الهائل من الناس في العالم اليوم، والعوامل الأخرى المتصلة بالدول الأقل تطورا. ولا يمكن للمرء أن يقترح أو يظن أن مسألة الهجرة بسيطة أو أحادية البعد أو تستجيب كلية لعدد السكان الحالي أو المستقبلي لبلد أو مقاطعة. إن أسباب الهجرة معقدة وكثيرة الأبعاد، حيث يجتمع غالبا العديد منها لخلق جو مهيج للهجرة المؤقتة أو الدائمة لا يمكن كبح جماحه. ولم تكن مهمة محاولة تفسير الدوافع الإنسانية يوما مهمة سهلة، بخاصة حينما يقتلع المرء جذوره بنفسه لينتقل إلى أرض بعيدة عنه غير مألوفة. ويعتبر التأثير العميق للحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا الزمان الذي نعيش فيه، من أهم الأسباب الكامنة وراء الهجرة الإنسانية بأعم شكل لها. ولا يتضح بأية وسيلة، لا للحكومات ولا لجماهيرها ولا حتى لمن يقال لهم خبراء في هذه المسألة، الجوهر الأساسي المعقد للدوافع المتعددة المحركة لهجرة المجتمعات. ومع ذلك،

فهناك اتفاق عام على أكثر العوامل شيوعا المسببة للهجرة الإنسانية للسكان والتي تنقسم تبسيطيا إلى عوامل شد وجذب كمايلي: يعتقد بأن قرارات المهاجرين الفعليين أو الكامنين تتأثر بعوامل تجاذب وتنافر. ومن بين عوامل الدفع نحو الهجرة، إضافة إلى تأثير الضغوط السكانية، غياب أو قلة فرص العمل، وعدم كفاية الخدمات العامة مثل الخدمات الصحية والمدارس وتزايد مستمر لتراجع بيئي عام.

وعلاوة على كل مامضى، يستمر الشعور بالحاجة للهجرة عند أعداد لا تحصى من الناس الذين يواجهون القساوة التقليدية الناجمة عن ظاهرة كثيرة الانتشار، إنها ظاهرة قهر الأفراد ومعاقبتهم من قبل الحكومات بسبب انتمائهم السياسي بغية إخمادهم في عصر تتنامى فيه الرغبة لممارسة الحرية الشخصية المقترنة بالديمقراطية التحررية. وقد يصبح بعض من العوامل التي سبق ذكرها مسيطرا في حالات معينة، ولكنه غالبا ما تتضافر عدة حالات لتتولد الرغبة في هجرة مخطط لها أو حتى هجرة فورية، حيث يجد ملايين من الناس الحالة لا تطاق في مدن مكتظة بالسكان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث فرص العمل نادرة أو حتى غير موجودة بالمرة. ويتحد تأثير انخفاض الأجور مع الحالة الاجتماعية البائسة السائدة لخلق شعور من اليأس والضياع عند عدد هائل من الناس في الدول الأقل تطورا، حيث تحقن رغبتهم بمزيد من الوقود حتى يهاجروا، على الرغم من أن المكان المهاجر إليه ليس على وجه اليقين أفضل مما عليه الحال في بلدانهم. وهكذا يجثم الفقر على المجتمعات متجسدا بالجوع وعدم كفاية المرافق الصحية العامة أو الخدمات الثقافية، ويدفع جيل الشباب أو جيل الكهولة أن ينحتوا مستقبلهم ويشقوا طريقا أفضل. وتشير التقديرات المحافظة إلى أنه يجب توافر 7,5 ملايين وظيفة في بلاد أفريقيا شبه الصحراوية قبل نهاية هذا القرن لخلق بعض الأمل في توفير الاستقرار لجماهير الشباب في تلك البلاد(12). وهناك استقراء آخر ينذر بدخول 730 مليون شخص إلى سوق العمل في كل أنحاء العالم بحلول سنة 2010(13).

ومن خلال التطورات الثورية في وسائل الاتصالات اليوم، يدرك أبناء الدول الأقل تطورا كيف تتفاقم حياتهم تعاسة مقارنة بأولئك الذين يعيشون في دول الشمال الصناعية. ويدرك الناس الذين يقاسون شظف العيش في الدول الفقيرة أنه يمكن لهم أن يعيشوا في عالم واعد أفضل، حيث يتسنى لأولادهم الحصول على فوائد أكثر. وغالبا مايقترن الفقر، مع مايلازمه من شقاء، بالاضطراب الاجتماعي الناجم ،في حالات كثيرة، عن التوترات العرقية في أماكن متفرقة من العالم. وتعمل الإجهادات الداخلية الذاتية كنمط من «الضجيج الأبيض» الملح، الذي يعري مع الزمن الروح المعنوية ويسهم كعامل إضافي من العوامل التي تسبب هجرة السكان عن أراضيهم.

يشكل الاضطراب الواسع النطاق في النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأقل تطورا أساسا للخوف من نشوء العنف،

ذلك الخوف يشجع أكثر فأكثر نمو ضغوط الهجرة. ومن بين الأسباب المتعددة للهجرة العالمية المعاصرة، أسباب شائعة جدا (حتى للأشخاص العاديين الذين لايعلمون كثيرا عن مثل هذه الظواهر) مثل زيادة عدد السكان وقلة فرص العمل أو حتى البطالة، وتقييد حرية التعبير السياسي المقترن بالظلم والاضطراب الاجتماعي، حيث تغطي وسائل الإعلام باستمرار الحديث عن هذه الأسباب وتنشرها في دول الشمال المتطورة. ويقع موضوع الانحطاط البيئي ضمن العوامل الأقل شيوعا والتي يعدها البعض من العوامل المسببة للهجرة، إلا أن ذلك الانحطاط قد أصبح فعلا عاملا مهما في تفسير حدوث جزء من الهجرة الداخلية والعالمية. ومن المتوقع أن يكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة قبل نهاية هذا القرن. وتقوم هذه الظروف/الجديدة نسبيا بخلق لاجئين بيئيين يزداد عددهم يوما بعد يوم. وعندما حدثت حالات «مغطس الغبار الصناعي» التي شاعت في الثلاثينات في سهول أمريكا الشمالية، تفاقم الانحطاط البيئي على مستوى عالمي مما سبب حركات هجرة سكانية في كل القارات.

ويصبح اللاجئون البيئيون - كنتيجة - صنفا متناميا من الأشخاص الذين يفتشون عن مأوى آمن. وعلى الرغم من أن الظروف المسببة لهذا النوع من الهجرة قد تكون عابرة، كحالة حدوث الكوارث الطبيعية - كالهزات الأرضية والفيضانات - فإن هناك عوامل بيئية طويلة الأمد، تدفع إلى تحركات سكانية. كما أن هناك مناطق من العالم، غالبا في الدول الأقل تطورا وإن لم يكن ذلك حكرا عليها، لم تعد ببساطة تتحمل استقرار التجمعات البشرية. ولا تتوافر معلومات حتى الآن عن عدد البشر الذين يهاجرون بسبب قلة المصدر المائي أو انتشار التصحر والتعري العشوائي للتربة ونضوب مصادر الوقود اللازمة للتدفئة والطبخ أو أشكال متعددة من تلوث الهواء. لقد بلغت تقديرات الهجرة في أواخر الثمانينات للأسباب السابقة نحو 10 ملايين شخص. وبحلول السنوات الأولى من القرن القادم يعتقد أن عدد اللاجئين البيئيين سيتنامى ويفوق العدد الهائل للاجئين التقليديين أو الذين يصنفون كلاجئين سياسيين. ويقابل كل مهاجر أو لاجىء بيئي مئات الأشخاص الآخرين الذين تتأرجح حياتهم ووجودهم بسبب الظروف البيئية غير الصالحة أو حتى الخطرة. وللإيضاح، نقول: إذا نجم عن زيادة حرارة الكرة الأرضية ازدياد منسوب المياه في المحيطات مترا واحدا، فعندئذ يتوجب إعادة إسكان ملايين من الناس القاطنين دلتات الأنهار المكتظة بالسكان مثل دلتا النيل ودلتا الغانج. ويسبب انتشار التصحر حدوث المجاعات العالمية، كما سببتها في عام 1930 ظاهرة انتشار الغبار الصناعي. ويمكن أن نأخذ أفريقيا كمثال شائع للتعريف بالمآسي الإنسانية والتوقعات المستقبلية، حيث يعتقد أن 135 مليون نسمة يشغلون أراضي في قارة أفريقيا في طريقها إلى التصحر الآن(14).

ويعتبر انتقال المجموعات السكانية من المناطق الريفية أصلا إلى المراكز الحضرية، نذيرا للهجرة عبر الحدود الدولية. وغالبا ما

يسبب ذلك الانتقال، وليس دائما، المشاكل البيئية الجاثمة الثقيلة. وكمثال في غرب أفريقيا، سببت الإزالة العشوائية للغابات نضوب الوقود اللازم للطبخ، وسببت كذلك تعرية التربة مما أدى إلى شل أي تقدم زراعي، حيث هاجر مايقدر بـ 20٪ من سكان موريتانيا من الأرياف إلى المدن خلال الثمانينات.

وقد تسببت حالات مشابهة في مالي والنيجر في قدح زناد حركة هجرة داخلية تشمل من 5٪ إلى 10٪ من التعداد العام للسكان(15). وغالبا مايقود ازدياد اكتظاظ المراكز المدنية، ذات الخدمات غير الكافية، إلى تحركات سكانية إضافية خارج الحدود إلى دول مجاورة، حيث يعتقد أن الحالة أفضل، أو إلى مقصد بعيد في دول الشمال الغنية. ويستقر معظم المهاجرين في دول مجاورة لأنهم لايملكون الثروة الشخصية ولا الثقة الكاملة للسفر مسافات شاسعة عبر القارات إلى بلاد بعيدة غير مألوفة في الشمال. وعلاوة على ذلك تتمتع عادة دول الهجرة المجاورة بثقافات وتقاليد ولغة مشابهة للدولة الأم، ويسهل قرب الحدود إعادة توطين المهاجرين بالمجتمعات المجاورة. أما أولئك الأشخاص من الدول الأقل تطورا، الذين يقصدون الهجرة لدول الشمال الصناعية، فإنهم، على الأقل يمتلكون بعضا من الثروة الشخصية ونوعا من الثقافة الرسمية، حتى إن لدى بعض منهم خبرات مطلوبة. ويشكل هؤلاء المهاجرون مايدعى «بهجرة الأدمغة» رغم ضرورة استيعابهم من قبل بلدانهم النامية إذا أرادت فعلا أن تغلق الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب. إن معظم المهاجرين من الدول الأقل تطورا الذين يختارون دول الشمال مهجرا، هم مهاجرون غير شرعيين ولا يوجد رقم دقيق لإحصائهم، ويعتقد أن ذلك الرقم هو بالملايين. وبالرغم من أن معظم ضغوط الهجرة اليوم تنبع من دول الجنوب، فإنه يمكن تحري هذه الظاهرة أيضا في دول أوروبا الشرقية بما فيها عدة جمهوريات مما كان يدعى بالاتحاد السوفييتي. لقد أثار ذلك قلقا ليس في حكومات المهاجرين التقليديين فحسب. وإنما في حكومات أوروبا الغربية أيضا. وبزوال الأنظمة الدكتاتورية المغلقة في شرقي ووسط أوروبا، اختفت العقبات أمام هجرة من بلاد متضررة بيئيا ومنكودة اقتصاديا وعرقيا. ولقد كان الدافع الرئيسي للهجرة سابقا وقبل انهيار تلك الأنظمة، عاملاً عقائدياً (أيديولوجي) وفلسفياً. ثم حل محل مثل هذه العوامل، قلق اقتصادي وعرقي يشعر به ملايين من سكان تلك البلاد. وعندما بدأ عقد التسعينات، تراوحت التقديرات لعدد الأشخاص الذين من الممكن أن يهاجروا حول 8 ملايين نسمة(16). وقد افترض مراقبون كثيرون أن رخاء أوروبا الغربية المجاورة كان له فعل المغناطيس القوي الذي لا يقاوم لدى الناس اليائسين في أوروبا الشرقية.

ولقد هاجر عدد قليل نسبيا، يقدر بـ 350 ألفا من الاتحاد السوفييتي عام 1990. وعلى الرغم من أن حركة الهجرة لم تصل بعد إلى درجة فيضان جامح، فإنه من المتوقع حدوث هجرة كثيفة من أوروبا الشرقية خلال

السنوات القليلة القادمة، بخاصة، إذا بقي الغليان الاقتصادي والعرقي دونما كبح أو ترويض.

وما أصبح متوقعا وتقليديا من أسباب الهجرة، يستمر اليوم بكونه وثيق الصلة بالموضوع نفسه، ومن تلك الأسباب: الدوافع الاجتماعية بما في ذلك الرغبة في جمع شمل الأسرة وبلوغ الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظمأ لا يرتوي طلبا للمغامرة بخاصة عند الشباب. حيث تتطور العلاقات الاجتماعية وتترسخ لتقود إلى تشكيل شبكات اجتماعية بين الأفراد الذين هاجروا هجرة عالمية مؤقتة ثم عادوا بفوائد ليحدثوا الآخرين عن خبراتهم. وهم بذلك يولدون هجرات أخرى دون أن يدروا، وتتشكل شبكات مختلفة عبر مسافات طويلة بين مهاجرين مختلفين تماما، أولئك هم الذين لا يعودون إلى بلادهم بسرعة أو حتى لا يعودون بالمرة. وهكذا يتشجع أفراد آخرون من أسرة المهاجر نفسها، أو من أصدقائه ليجربوا حظهم في طلب عمل كعمال مؤقتين أو أي شكل من أشكال العمل في الخارج. وخلال عقد الثمانينات، دخلت النساء بأعداد متزايدة كمهاجرات دائمات أو مؤقتات، إما مرافقات لأفراد من الأسرة أو رافد للادخارات التي ترسل للوطن لدعم أفراد الأسرة(18). وقد تشتمل الأسباب الاجتماعية الأخرى للهجرة على البحث عن فرص تعليمية أفضل، أو الرغبة في البقاء مع من تحب، أو الحاجة إلى الاستكشاف خارج حدود بلادها إبان فرصة الأيام الذهبية، أيام الهجرة، أيام مطاردة المغامرات واصطياد الحياة الأفضل.

تتضمن الأسباب الكامنة وراء الهجرة عوامل جذب «ودفع». ويعتبر الاعتقاد بوجود حياة أفضل في المهجر من عوامل الجذب عموما نحو الهجرة. وبتعبير أكثر تحديدا، فإن القناعة مترسخة بقلب المهاجر الكامن بأن فرص العمل خارج الحدود لها قوة جذب المغناطيس. إن هذا الاعتقاد العميق لدى المرشح للهجرة له ما يبرره، اعتمادا على خبرات الأصدقاء وأعضاء آخرين من العائلة الذين وجدوا وظائف في الخارج. وحينما يعود المهاجرون أو يكتبون لذويهم عن مغامراتهم، غالبا ما يصفون وظائفهم بنوع من المبالغة، وحينما يسمع الأقرباء والأصدقاء حول الفرص الاقتصادية الرائعة، تبهرهم الفرص، ليس فقط للحصول على عمل، وانما لكسب مال «في يوم» واحد يساوي ما يكسبه في بلده خلال شهر هذا إذا وجدت فرص العمل في الوطن.

ومنذ أوائل الستينات في أوروبا الغربية، وقبل ذلك في الولايات المتحدة، وفرص العمل المتاحة تلهب طموح المرشحين أن يصبحوا مهاجرين من الدول الفقيرة حتى يهاجروا.

لقد بدأت عدة دول من أوروبا الغربية بقيادة سويسرا وألمانيا الغربية (سابقا) خططاً هائلة للهجرة المؤقتة أسموها خطط «العامل الضيف»، حيث تم الترحيب بمئات الألوف من العمال من تركيا بشكل رئيسي ومن بلاد فقيرة أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن عقود العمل كانت لمدة سنة أو سنتين، فإن كثيرا من العمال استقروا وجلبوا عائلاتهم التي يعيلون. وهكذا وصل هؤلاء

المهاجرون طالبو العمل، والذين لا يحملون أوراقا رسمية، إلى تلك البلاد وإلى بلاد صناعية أخرى في دول الشمال، قادمين من جنوبي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وفي نصف الكرة الغربي، دخل مئات الألوف من العمال المكسيكيين العاديين إلى الولايات المتحدة، غالبا بشكل غير قانوني، أو بشكل إقامة مؤقتة. وعندما ازدهرت حالتهم الاقتصادية لم تحرك الحكومات المستقبلة ساكنا تجاه الداخلين غير الشرعيين، تلك الإشارة التي فهمها المهاجرون الكامنون في الدول الأقل تطورا على أنها دعوة مفتوحة للالتحاق برفاقهم وأقربائهم. وعند نهاية الثمانينات، تصاعدت حركة الهجرة القانونية وغير القانونية لتصبح فيضانا، حيث وصل عدد القاطنين الغرباء في أوروبا الغربية إلى 15,5 مليون نسمة(19). ومن بين هؤلاء الغرباء ملايين من طالبي اللجوء السياسي أو هكذا ادعوا منحهم ذلك الحق. ولقد وجد أن ماينا هز 80٪ من هؤلاء، كانوا محتالين ولم يتعرضوا للإبعاد من بلادهم، وذلك على نقيض ما احتوته بلاغاتهم الصادرة عن بلادهم(20).

وعلى الرغم من الهجرة الهائلة التي لم يسبق لها مثيل خلال العقد الماضي، فقد بقيت بعض الوظائف الخدمية شاغرة والتي تجنب ممارستها الأوروبيون أنفسهم. تلك حقيقة يعرفها جيدا مواطنو الدول الأقل تطورا. وتبقى تلك النوافذ في الوظائف ليس فقط في أوروبا الغربية وإنما في بلاد صناعية أخرى في الشمال، وبخاصة الوظائف المتعلقة بالزراعة والعناية بالطفل والحراسة وقطاع التنظيفات. وتقوم مصالح صغيرة متعددة باستخدام مهاجرين غير شرعيين بكل حماسة وبأجور منخفضة، استغلالية على الغالب. وتبقى مثل تلك الوظائف مغرية وجذابة للمهاجرين من الدول الأقل تطورا.(21)

ولقد أسهم العمال الغرباء من الدول الأقل تطورا وخلال العقود القليلة الماضية في ازدهار البلاد الصناعية في الشمال. وماهو ليس معروفا على نطاق واسع، أن العمال المهاجرون من الدول الأقل تطورا، قد أسهموا بشكل فعال في النمو الاقتصادي والتنوع الصناعي في كثير من البلاد المنتجة للنفط مثل نيجيريا ودول الخليج العربي. وقد أسهم العمال الأجانب المتعاقدون من دول الشرق الأوسط غالبا، ومن بنغلاديش وباكستان وأندونيسيا في تشكيل نسبة 75٪ من القوة العاملة في الثمانينات في دول الخليج. وقد رحبت أحيانا بعض الدول المرسلة للقوة العاملة بالهجرة المؤقتة لجزء من فائض قوتها العاملة للأسباب التالية:

أولا : يشكل تصدير القوة العاملة الفائضة صمام أمان لتخفيف، إن لم يكن لإزالة، أساس الاضطراب الاجتماعي الناجم عن الكبت الشعبي الذي تستفزه البطالة المزمنة. ثانيا: تعتمد دول قليلة التطور وهي كثيرة قد يصل عددها إلى 60 دولة حسب بعض التقديرات – على التحويلات المالية الخارجية التي يرسلها العاملون المهاجرون وذلك كجزء مهم من الدخل السنوي القومي(23).

تتعدد وتتداخل أسباب الهجرة عبر الحدود بنوعيها: أسباب الجذب وأسباب الدفع. وفي

الوقت الذي تتصدر فيه العوامل الاقتصادية قائمة الدوافع المفسرة للهجرة، فإن العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية هي عوامل على درجة عالية من الأهمية. وبغض النظر عن السبب سيستمر المدى فوق العادي للحركة السكانية الحقيقية والكامنة يلقي بتبعات فائقة على الحكومات والمجتمعات المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. وهذا ما سيتناوله هذا البحث الآن بالمناقشة.

III – وكما رأينا في تعدد أسباب الهجرة العالمية، فإن نتائج هذه الظاهرة متعددة ومختلفة وغالبا ما تكون متداخلة. حيث يؤثر وقع التحركات السكانية الكبيرة في الحكومات الأصلية والحكومات المستقبلة للمهاجرين. وعلاوة على ذلك، تختلف أصداء الهجرة اعتمادا على كونها مؤقتة أو دائمة.

وبداية، يبدو من المناسب أن نعرف ونفحص بعضا من تأثيرات الهجرة المؤقتة والدائمة على الدول المرسلة.

أولا : يبدو أن للتحويلات المالية، تأثيرا إيجابيا كبيرا في الدول المرسلة، على الأقل على المدى القصير. لأن المهاجرين غالبا ما يرسلون معظم ما يكسبون إلى ذويهم، وتستخدم معظم هذه الأموال لشراء البضائع والخدمات وتدخل سريعا إلى الاقتصاد المحلي.

ثانيا : قد يكون لهجرة الأدمغة أكبر تأثير سلبي في الدول الأقل تطورا، حيث يهاجر المواطنون الذين يملكون مهارات كامنة، ربما على أساس دائم، ليكسبوا في دول الشمال الصناعية ما لا يمكن أن يكسبوه في بلادهم الأصلية. ثالثا: إن تخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية وأشكال أخرى من الضغط داخل الدول الأقل تطورا، عن طريق الهجرة، من شأنه أن يلعب دور صمام الأمان الذي يخفف ويحذف قطاعا فائضا من السكان ويحولهم إلى مهاجرين.

أخيرا يمكن القول: إن للعائدين والمهاجرين المؤقتين وقعا خاصا على الدولة والمجتمع. وفي الوقت الذي تزداد فيه القوة الشرائية عند من أوتوا الحظ لتسلم دفعات التحويل المالية، فإن تأثيرها ووقعها الاقتصادي العام مع كل ذلك يظل محدودا. وكمثال: لا يوجد أي دليل لدعم الرأي القائل إن الإرساليات المادية للوطن من قبل العمال، أو المهاجرين غير الشرعيين تسهم في الحد من الهجرة الإضافية. أو إنها تسهم في النمو الاقتصادي للدول الأقل تطورا. وفي رأي اثنين من طلاب أمريكيين متخصصين في الحركات السكانية العالمية: «لا تعتبر الهجرة العالمية بهدف العمل، إن كانت ذات تنظيم رسمي أو هجرة ذات دوافع شخصية حصلت بسبب تسهيلات ناجمة عن ارتباطات عرقية بين الأفراد، هي الطريق الأقصر للتطور الفعال، والتي لا تصمد غالبا أمام إغراءات التحويلات المادية الضخمة. وعلى النقيض من ذلك، غالبا ما تشوه هجرة كهذه تطور البلاد وتسبب دوام واستمرار ضغوط إضافية»(24). وقد تؤدي هجرة اليد العاملة إلى صياغة روابط جديدة بين الدول المرسلة والمستقبلة، غير أن الهوة الاقتصادية تبقى، ولا يتم تضييقها إلا فيما ندر. وبذلك تبقى الأسباب المؤدية لهجرة الأفراد قائمة، وتتذمر

البلاد المرسلة للمهاجرين: إنها تحصل على لمعان نقود التحويلات المالية ممن هاجروا، لكن ذلك لا يقترن بتطور حقيقي(25). كما أن الانقطاع المفاجيء وغير المتوقع للتحويلات المالية من شأنه أن يسبب وقعا سلبيا على الاقتصاد المحلي. وقد حدث ذلك خلال عامي 1990 و1991، عندما سرح مئات الألوف من العمال الغرباء في منطقة الخليج بسبب الحرب وطلب منهم ترك تلك البلاد التي كانوا فيها مستخدمين ومستفيدين. وكان هؤلاء أنفسهم مصدرا لتزويد ذويهم بالتحويلات المادية.

يتبادر إلى الذهن عند ذكر تعبير «هجرة الأدمغة» هجرة عدد كبير من الأفراد ذوي التدريب العالي وذوي الثقافة العالية من الدول الأقل تطورا. وفي الوقت الذي يتمتع فيه هذا التعبير الاستعراضي ببعض الموثوقية، فإن استعمال هذا التعبير في هذا السياق يوحي بشمولية أكثر. ويمكن قطف أزهار قوة اليد العاملة في البلاد الأقل تطورا عبر إحدى الطرائق التي تمت مناقشتها سابقا. وقد تسوء حالة معظم المتفوقين واللامعين في بلادهم حينما يهاجرون، ويتركون بلادهم الأصلية. وقد ينطبق ذلك على بعض العمال العاديين أيضا. وربما تعمل نسبة الهجرة المتزايدة من الدول الأقل تطورا كصمام أمان في بعض الحالات. وربما يتم الحفاظ على استقرار مجتمعاتي من خلال هجرة قصيرة أو طويلة الأمد، حيث تكون نسبة البطالة بين الشباب عالية، وحالة البنية التحتية للصحة والتعليم في الدولة غير كافية لتفي بالغرض لعدد متزايد من السكان، أو حينما يسبب إبعاد عدد هائل من معارضي الحكومة عن بلادهم زوال احتمال تعرض هؤلاء المعارضين للاضطهاد السياسي الذي قد تمارسه السلطات، وقد تخفف الهجرة الغليان المدمر داخل بلدان كثيرة قليلة التطور والتي تعاني اكتظاظا بالسكان.

ويشكل تأثير المهاجرين العائدين إلى بلادهم الأصلية آخر نتيجة مطروحة للبحث في هذا المجال. وكما رأينا في استعراض أسباب الهجرة، تتعدد وتتشابك الأسباب المؤدية لعودة المهاجرين إلى أوطانهم. لقد هاجر الناس دوما بحثا عن العمل بهدف الكسب المادي غير المتوافر نظيره في الوطن أو طلبا للثقافة أو لمهارة معينة. وقد لا يتضح للعيان أن هؤلاء العائدين هم مصدر منفعة مادية حقيقية لبلادهم، ونادرا ما يعودون برأس مال كاف للاستثمار في المشاريع الجديدة التي تخلق عددا معقولا من فرص العمل. ونادرا ما يملك العائدون الخبرات المطلوبة في الإشراف على الأعمال وإدارتها، وبأفضل الحالات، قد يعود المهاجرون بما يكفي من المال لبدء أعمال صغيرة يستخدمون فيها أنفسهم أو ربما واحدا أو اثنين من أبناء أسرتهم(26)

وفي الوقت الذي تلقي فيه الهجرة، دون شك، بتبعات إيجابية وسلبية مهمة على الدول الأقل تطورا، يبقى اهتمام أهل الشمال من صحفيين ورجال دولة ومجتمعات مركزا على تأثير الهجرة في الشمال نفسه. ولقد أصاب الهلع كثيرا من دول غرب وجنوب أوروبا والبلاد المسماة مقصد الهجرة التقليدية، من جراء كثافة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال،

ونموها باضطراد من الشرق إلى الغرب.

إن أصداء الهجرة في تلك البلاد المستقبلة عميقة ويمكن تقسيمها إلى أصناف اقتصادية واجتماعية وسياسية. وبغض النظر عن صنف ذلك الصدى، فقد حرضت عوامل مختلفة جهودا حكومية على زيادة مقدار السيطرة والتحكم لتقنين دخول غير المرغوب فيهم من المهاجرين غير الشرعيين. حيث يهدف تطبيق مثل تلك الأنظمة القاسية إلى تلبية رغبة الجماهير في الدول المستقبلة وطمأنتهم حول تقنين الهجرة. وعلى الرغم من أن تلك القوانين تبدو للوهلة الأولى معرقلة لدخول المهاجرين غير النظاميين، فقد بينت التجربة أن إجراءات الحكومة لتشديد القبضة على متطلبات الدخول، لا توقف تيار المدعين بأنهم لاجئون أو طالبو لجوء ومهاجرين آخرين ساعين وراء العمل. وحينما تقترن العبقرية الإنسانية بالحاجة الملحة للهرب من ظروف قاهرة، تتفتق أفكار المهاجرين اليائسين عن أفكار وأساليب لم تخطر على بال أحد، وتتصاعد الحالة هذه عندما تتابع الحكومات اتخاذ إجراءات أقسى لمنع الهجرة، بخاصة حين يتبين أن جهودها تلك تذهب أدراج الرياح.

وتتصف النتائج الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة الهجرة العالمية المعاصرة بالتعقيد والتشابك. إن أهم إيحاء اقتصادي ناجم عن الهجرة العالمية نحو دول الشمال الصناعية هو تكون سوق العمالة. ولقد لعبت الدول المستقبلة للغالبية العظمى من كل أصناف المهاجرين – والمعروفة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون والتطور الاقتصادي – دورا مهما في تحرير التجارة للسلع والخدمات، حيث كان ذلك الهدف الأساسي بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا تصبح الهجرة – عدا الهجرة فيما بين دول المجموعة الأوروبية – الاستثناء الرئيسي لذلك التحرر الاقتصادي الواسع الانتشار. وسواء كان المهاجرون المؤقتون أو الدائمون مرغوبا فيهم أو لا في الدول المستقبلة، تتشبث الحكومات بكل عناد بمعتقداتها، تحت مقولة ترسيخ السيادة التقليدية للبلاد عن طريق الحد من المهاجرين، والاحتفاظ بحق غربلة القادمين الجدد والسماح فقط للعدد الضروري منهم بالدخول. وتقوم الحكومات والتي تحاجج إلى ما لا نهاية بضرورة إزالة العقبات أمام التجارة بهدف انعاشها، بإدانة طريقة المبادرة الذاتية التي ينتهجها كثيرون من مهاجري اليوم. وتريد الحكومات السيطرة على دخول العمال الأجانب الذين تستمر الحاجة إلى استخدامهم في مهن لا تحتاج إلى مهارات عالية، أو في وظائف لا تجذب السكان الأصليين الشامخين بأنوفهم عنها. وفي بعض الأمثلة والحالات، غالبا ما يقوم العمال الغرباء المكروهون أنفسهم، بدور الوسيلة غير المباشرة لتوفير فرص شغل رفيعة المستوى لعمال البلاد الأصليين. وهكذا فإن طرد المهاجرين كلهم ليس من مصلحة المجتمعات المضيفة ولا من مصلحة حكوماتها. ويتجاوز الصدى الاقتصادي للهجرة لبلاد أوروبا الغربية المستضيفة موضوع تكوين سوق العمالة. حيث تتزايد تكاليف الخدمات العامة الأساسية الواجب تقديمها للمهاجرين والذين يعولونهم،

مثل الخدمات الصحية والتعليمية، وينظر إلى ذلك على أنه عبء ونتيجة غير مرغوب فيها ناجمة عن الهجرة المفرطة. وبسبب عناد الدول الأوروبية ورفض اعتبار نفسها من المستقبلين التقليديين للمهاجرين، فإنها تقاوم النفقات المرتبطة بالبرامج العامة الهادفة إلى تطبيع الأجانب وقبولهم في تلك المجتمعات مثل كندا وأستراليا التي تعتبر حقا مقصدا تقليديا للمهاجرين.

تختلف التبعات الاجتماعية في دول الشمال المستقبلة والناجمة عن الهجرة العالمية عن التبعات الاقتصادية، كون الأولى أقل وضوحا.وتتصف ردود الأفعال نحو الهجرة في البلاد ذات التجانس العرقي والتي لا يوجد نحوها هجرة تذكر، بالانغلاق والقومية(28).

لقد تجسد التعصب ضد الهجرة في ألمانيا، وبدرجة أقل في كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، في تبني سياسات ضد الغرباء في الأحزاب الرئيسة والأحزاب الجديدة المتطرفة.

وكما حدث بشكل اعتيادي في الدول المستقبلة للهجرة تقليديا، فقد استقر القادمون الجدد إلى أوروبا في مناطق قريبة من بعضهم بعضا، مشكلين بذلك أقليات عرقية. وعلاوة على ذلك، وعند ازدياد عدد المهاجرين من الدول الفقيرة، تبدو تجمعات المهاجرين تلك على أنها تخلفات وبراعم أقليات غريبة متزايدة، مما يلهب شعور التعصب ضد الهجرة لدرجة الانفجار في مجتمعات عديدة. ومما يحرض مشاعر عدم الأمان عند المستقبلين، وجود معدلات عالية للولادة بين المهاجرين غير الأوروبيين والتي تفوق بكثير معدلات الولادة السائدة في المجتمعات المستقبلة نفسها. وبالنسبة للبلاد ذات العدد السكاني المنخفض نسبيا، يسبب أي تيار حقيقي أو كامن لهجرة الغرباء إليها تحريض شعور بالقلق ضمن مجتمع قومي يعتقد بأن تراثه أمسى في خطر. وتخاف المجتمعات الأوروبية أن تفقد طريقة في الحياة تعايشت معها براحة وطمأنينة. ومن هذا المنظور، وبالقياس على من ركبوا سفينة نجاة مزدحمة بالناس، ينشأ الاعتقاد القاطع بأن المجتمع المستقبل وصل إلى مرحلة الإشباع أو على شفا الغرق وليست لديه القدرة على استيعاب مهاجرين جدد. وعلى الرغم من نقص في ظروف الإسكان ووسائل العناية الصحية العامة في تلك البلاد الأوروبية التي لا تعتبر نفسها بلادا تقليدية لاستقبال مهاجرين جدد (كما في ألمانيا وفرنسا حيث يتم فعلا استيعاب أعداد لا بأس بها من مهاجرين غير نظاميين)، فإن تلك الظروف السائدة تعتبر ظروفا متفوقة نسبة للظروف السائدة في البلاد المرسلة.

تنشأ التبعات السياسية للهجرة في البلاد المستقبلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي. حيث يمثل موضوع مشروعية الهجرة مسألة سياسية مهمة وشاملة، ويستأثر بشكل متزايد بانتباه حكومات بلاد الهجرة التقليدية وغير التقليدية. والمسألة بجذورها مرتبطة بالشرعية والحقوق. ما الفارق الواجب أن يكون بين المواطن والوافد (الشرعي أو غير الشرعي)؟ وعندما تصل الأمور إلى التمتع بالحقوق: السياسية الأساسية، أو الحصول على الخدمات

الحكومية كضمان البطالة والرعاية الصحية وخطط الرعاية الاجتماعية، تطرح التساؤلات هل يحق للمهاجرين غير القانونيين الحصول على برامج تدريبية مهنية ولغوية دون مقابل؟ هل تقبل وثائق المحترفين الأجانب أوتوماتيكيا من قبل المجتمع المستقبل؟ هل أصبحت هذه المسائل وماشابهها مواضيع ساخنة تثير الفتنة في المجتمعات الأوروبية المعارضة للهجرة.

ولقد أبدت وكالات غير رسمية وأخرى تابعة للأمم المتحدة مهتمة بموضوعات حقوق الإنسان قلقها حول ما إذا كان هؤلاء المهاجرون غير المحبوبين قد حصلوا على الحماية القانونية أو لا؟ وهل تم حرمانهم من المشاركة في برامج اجتماعية على الرغم من كون الحكومات المستقبلة لهم من أعيان المشرعين للمواثيق الدولية والتي تحرم معاملة قاسية كذلك؟ وإن عدم مقدرة المهاجرين على الحصول على الجنسية في بلدهم المنتخب الجديد حتى لو قضوا سنوات وسنوات في العمل المنتج، لهو أكبر دليل على التفرقة ضد أشخاص ولدوا في أماكن وعاشوا في ظل التفرقة في مكان هجرتهم(29). وحتى في البلاد الديمقراطية التحررية يمكن أن تصبح حقوق المهاجرين الأساسية مثيرة للجدل والمساومة. ولقد وجدت ظاهرة الهجرة المتصاعدة المعاصرة طريقها إلى جداول أعمال عدد متزايد من المؤتمرات المتعددة الأطراف، وأدركت الحكومات الأوروبية أولا وتبعتها حكومات كندا والولايات المتحدة وأستراليا أنه يمكن معالجة الضغوط الناجمة عن الهجرة بكفاءة مثلى من خلال الإجراءات التعاونية فيما بين البلاد المستقبلة. وباعتبار أوروبا الغربية هي أولى البلاد التي تأثرت بوقع الهجرة المتنامية من دول الجنوب إلى دول الشمال ومن دول الشرق إلى دول الغرب، وباعتبار معظم الدول المتأثرة بذلك هي ضمن المجموعة الأوروبية، فإن مجيء الحل متعدد الجوانب للمشكلة كان أمرا طبيعيا. وبحلول منتصف الثمانينات، ركز مكتب المفوض العالي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على طالبي اللجوء الذين يتوقع دخولهم وبقاؤهم في غربي وجنوبي أوروبا. ولقد ادعى المهاجرون غالبا بأنهم لاجئون، ولدى تدقيق وتحليل صفة المهاجر في الدول المستقبلة تبين أن الغالبية العظمى من ادعاءاتهم غير صحيحة، ومع ذلك، فإن نسبة من خضعوا للترحيل بعدئذ كانت ضئيلة(30). ولم تقع مسألة الهجرة موقعا مريحا في منظور مكتب المفوض العالي، ومع ذلك، فقد قاومت حكومات «العالم الأول» تأسيس وكالة جديدة متعددة الأطراف لمعالجة المسألة. وبالنهاية، تأسست مجموعة المشاورين غير الرسميين التي تألفت مبدئيا من حكومات الدول الأوروبية وانضمت إليها في نهاية الثمانينات كل من كندا والولايات المتحدة وأستراليا. وتبقى المجموعة غير ذات بناء تنفيذي، وتعمل أساسا كهيئة استشارية، تحاول ضمان تبادل معلومات حول سياسات الهجرة فيما بين تلك الدول، مع مايلزم ذلك من صياغة أنظمة متشابهة لإذن الدخول لتلك البلاد.

وقد كان هذا التناغم مطلوبا من دول

المجموعة الأوروبية اعتبارا من بداية عام 1993، حيث كان على الأعضاء الإثني عشر تبني سياسات مشتركة في مناطق محددة.

ومن السابق لأوانه أن نقرر ما إذا كانت تلك السياسات المشتركة الحديثة المتخذة تجاه الهجرة إلى دول المجموعة الأوروبية ستؤتي ثمارها.

IV- لقد طرقت هذه المقالة وحللت الأسباب المهمة والنتائج المتعلقة باشتداد الهجرة المعاصرة. وتتصف سلسلة العوامل الدافعة لمئات الألوف من الأشخاص للهجرة سنويا من دول إلى أخرى، بالتعدد والازدياد. ولا توجد اليوم مؤشرات وشيكة الحدوث لتغيرات في الظروف المؤدية لتحركات سكانية كبيرة.

وإذا كان لا بد من ذكر أي تغيير وشيك، فإن الهوة الاقتصادية ما بين الدول المتطورة والأقل تطورا تتجه إلى الاتساع، وفي هذا الوقت، لا توجد عند الحكومات المرسلة للمهاجرين أية خطة لمنع أو تثبيط الهجرة الطويلة أو القصيرة الأمد. وفي الحقيقة يمكن القول إن تلك الدول تشجع الهجرة، أو على الأقل لا تعرقل الانصبابات السكانية الفائضة على الحاجة. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى التحكم بوصول المهاجرين، لم تنجح الحكومات المستقبلة بأي وسيلة في تنظيم الدخول غير الشرعي للغرباء. وقد ظهر منشور في مكتب العمل الدولي، وصلت فيه الحالة للقول: «ينتظر صانعو القرار ظهور معجزة لا وجود لها في الحقيقة»(31).

ولم تخاطب السياسات التي اتخذت سابقا، التصميم العميق للمهاجرين الكامنين والراغبين في ترك ظروفهم غير المرغوب فيها والمشاركة ببعض الفوائد المتاحة في دول الشمال.

ولم تقم الحكومات المرسلة ولا الحكومات المستقبلة، إلا بما يخيب آمال المراقبين من عمل مشترك أو طريقة متناسقة للتعامل مع الهجرة غير النظامية. ولقد كانت المشاورات المتعددة الأطراف لغاية اليوم هي رد الفعل الأساسي. وتبقى بؤرة الاهتمام متمثلة في منع الهجرة غير النظامية بدلا من دراسة الأسباب الواضحة لانتشارها في الدول الأقل تطورا. ولقد بزغت حكمة المواثيق لتخرج بأفضل طريقة مقبولة للحل. إنها نزع الفتيل الرئيسي المسبب لهجرة الجنوب نحو الشمال. إنه العنصر الاقتصادي، وذلك يقضي بالسعي إلى التطوير الاقتصادي الهائل للدول الأقل تطورا بغية إزالة الحوافز الاقتصادية المؤدية للهجرة. وقد ينجح اتخاذ وتبني هذا المسلك، ولكن يعتقد الخبراء أن نجاحه مرهون برغبة الدول الصناعية في قبول المبادىء التي اقترحها ورسمها مطولا النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وقد يستغرق بلوغ ذلك النجاح عقودا طويلة من الزمن قبل الوصول إلى نقطة ترى فيها انحسارا واضحا في الضغوط المؤدية لحدوث الهجرة. ويبقى الحل الاقتصادي الذي لا سابقة له هو الحل الواقعي الوحيد لما يمكن أن يكون الهجيج الأكبر لسيل من المهاجرين من دول الجنوب ودول أوروبا الشرقية ومن جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا.



1. Alan Nash, International Refugee Pressures and the Canadian Public Policy Response (Ottawa: Institute for Research on Public Policy 1989), 4[I].

2. Reginald Appleyard, International Migration: Challenge for the Nineties (Geneva: International Organization for Migration 1991), 5-6.

3. The convention defines a refugee as anyone who owing to a well-founded fear of being persecuted for reasons of race, religion, nationality, membership in a particular social group or political opinion is outside the country of his nationality and is unable or, owing to such fear, is unwilling to avail himself of the protection of that country.

4. Appleyard, International Migration, 6.

5. United Nations, Economic Commission for Europe, Informal Expert Group Meeting on International Migration , Conference Reports, International Migration Review 25 (winter 1991), 925.

6. Michael Shenstone, World Population Growth and Population Movement (Ottawa: Department of External Affairs and International Trade 1992), 1-5.

7. K. Hamilton and K. Holder, International migration and foreign policy: a survey of the literature, Washington Quarterly 14 (spring 1991), 197.

8. Appleyard, International Migration, 15-16.

9. Approximately 25 per cent of the population of Cote d`Ivoire is foreign born: S. Ricca, International Migration in Africa: Legal and Administrative Aspects (Geneva: International Labour Office 1989), 3.

10. Reginald Appleyard, South-North migration, Conference Reports, International Migration Review 25 (fall 1991), 612.

11. Shenstone, World Population Growth and Population Movement, ii.

12. S. Adepoju, South-North migration: the African experience, International Migration 29 (June 1991), 206-7.

13. D. Meissner, Managing migrations, Foreign Policy, no 86 (spring 1992), 80.

14. Jodi Jacobson, Environmental Refugees: A Yardstick of Habitability, Worldwatch Paper 86 (Washington: Worldwatch Institute 1988), 7-9.

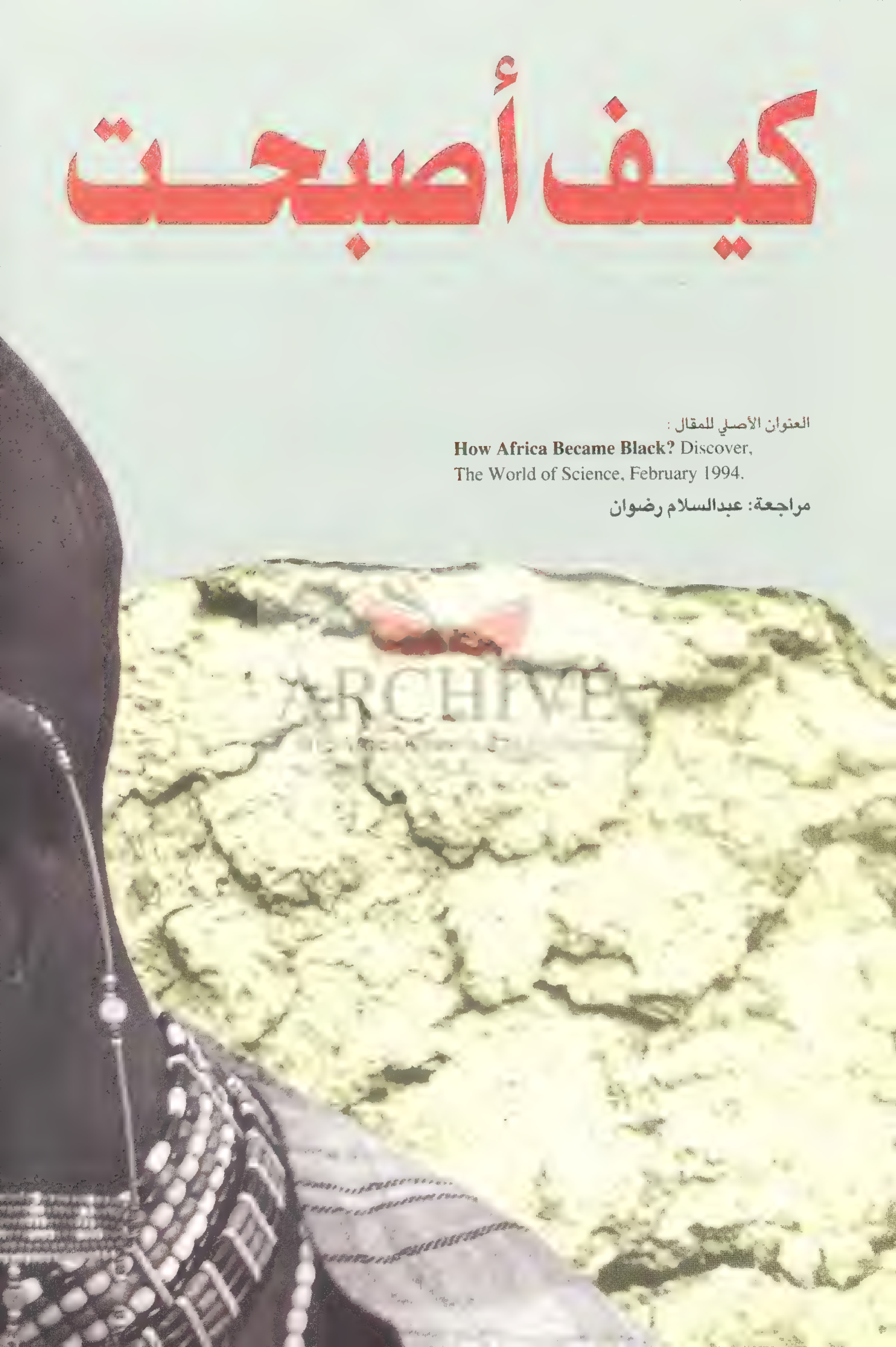
15. Ibid, 19.

16. R. Manfrass, Europe: South-North or East-West migration? International Migration Review 26 (summer 1992), 390.

17. S. Larrabee, Down and out in Warsaw and Budapest: Eastern Europe and East-West migration, International Security 16 (spring 1992), 5-33.

18. M. Morokvasic, Birds of passage are also women, International Migration Review 18 (winter 1984), 886, M. Boyd, Family and personal networks in international migration: recent developments and new agendas, International Migration Review 23 (fall 1989), 638-70.

19. W. R. Bohning, Integration and immigration pressures in Western Europe, International Labour Review 130 (no 4, 1991), 450.
20. G. Dirks,The impact of intensifying migratory pressures: a Canadian perspective Migration Review (forthcoming 1993); The Future of Migration (Paris: Organization for Economic Co-operation and Development (1987); Meissner,Managing migrations.
21. Bohning,Integration and immigration pressures in Western Europe, 456
22. T. Riad,Prospects for international migration ,in C. Stahl, ed, International Migration Today (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation 1988), 256.
23. Ibid, 259, and R. Appleyard, The Impact of International Migration on Developing Countries (Paris: Organization for Economic Co-operation and Development 1989), 19-20.
24. D. Papademetriou and P. Martin, eds, The Unsettled Relationship: Labor Migration and Economic Development (New York: Greenwood 1991), vii.
25 Ibid, x.
26 D. Maillat,Long term aspects of international migration flows: the experience of European receiving countries in The Future of Migration.
27.A. R. Zolberg,Labour migration and international economic regimes, in M. Kritz et al, International Migration Systems: A Global Approach (London & New York: Oxford University Press 1992).
28. M. Weiner,Immigration perspectives from receiving countries, Third World Quarterly 12 (January 1990), 140-65.
29. An extended treatment of the entitlements issue appears in W.R. Brubaker, ed, Immigration and the Politics of Citizenship in Europe and North America (Washington: German Marshall Fund of the United States 1989).
30. Meissner,Managing migrations, 69 .
31. Bohning,Integration and immigration pressures in Western Europe, 445.

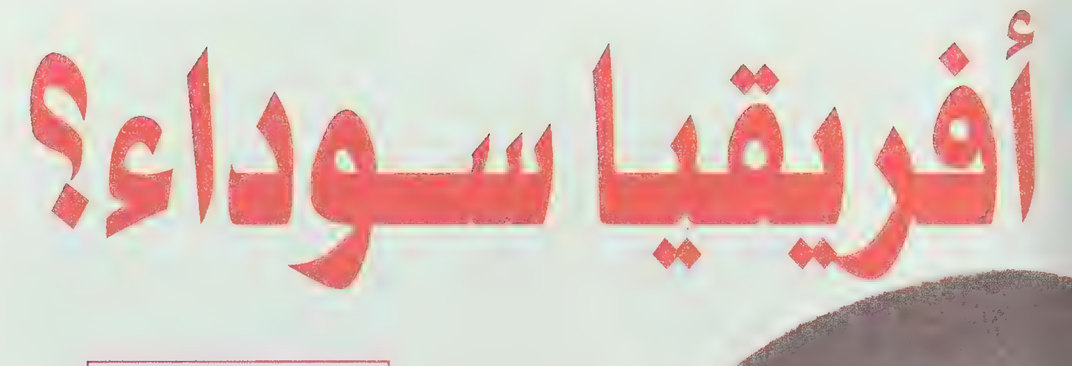


كيف أصبحت

العنوان الأصلي للمقال :

How Africa Became Black? Discover, The World of Science, February 1994.

مراجعة: عبدالسلام رضوان



تأليف: د. جاريد دياموند

ترجمة: إبراهيم عبدالله العلو

لم يكن تاريخ أفريقيا العرقي بالضرورة قدرها العنصري. ولكي تحل لغز حكاية ماضي أفريقيا يجب ألا تنظر إلى سحناتها فحسب، ولكن تصغي إلى لغاتها وتحصد محاصيلها.

رغم كل ما قرأته عن أفريقيا، كانت انطباعاتي الأولى لدى وجودي هناك انطباعات غامرة. فخلال تجوالي في شوارع ويندهوك عاصمة «ناميبيا» ـ الدولة المستقلة حديثا رأيت شعب هيريرو Herero الأسود، ورأيت الأوفامبو Ovambo السود و«الناما» Nama، وهم جماعة تختلف تماما في مظهرها عن السود، ورأيت البيض المتحدرين من أصلاب المهاجرين الأوروبيين المحدثين. وخارج ويندهوك رأيت آخر من تبقوا من «بشمان كالاهاري»، الذين انتشروا سابقا في مناطق شاسعة، وهم يكافحون من أجل البقاء. لم يعد هؤلاء الناس مجرد صور أطالعها في كتاب، بل كانوا كائنات بشرية حية تقف قبالتي. على أن أكثر ما فاجأني وأثار دهشتي كان لوحة طريق معلقة في أحد الشوارع الرئيسية بوسط المدينة وقد كتب عليها «شارع جويرينج» Goering.

سألت نفسي في البداية: هل من المعقول أن تصل سيطرة ثلة من النازيين غير التائبين على بلد كهذا إلى الدرجة التي يسمون شارعا فيها باسم أحد مشاهير القادة النازيين؟، ولكن اتضح لي فيما بعد أن الشارع سمي بهذا الاسم تخليدا لذكرى هينرش جويرنج والد هيرمان، المؤسس الرايخي Reickskommissar للمستعمرة الألمانية في جنوب أفريقيا، والتي سميت لاحقا «ناميبيا»، ولكن شخصية هينريش ليست أقل إشكالية من ولده. إذ يضم تراثه إحدى أفظع حملات المستعمرين الأوروبيين وأكثرها دموية ضد الأفارقة، وهي حرب الإبادة الألمانية التي تم شنُّها عام 1904 ضد الهيريرو. واليوم وفي الوقت الذي تستحوذ فيه الأحداث في جنوب أفريقيا المجاورة على اهتمام العالم، فإن ناميبيا تكافح أيضا لمواجهة تاريخها الاستعماري وتأسيس مجتمع متعدد الأعراق.

ولقد أوضحت ناميبيا لي إلى أي مدى يرتبط ماضي أفريقيا بحاضرها بصورة لا تعرف الانفصام.

إن معظم الأمريكيين يتصورون أن الأفارقة الأصليين هم شعب من السود، وأن الأفارقة البيض هم دخلاء قدموا حديثا إلى القارة. وعندما يفكرون بتاريخ أفريقيا العرقي يفكرون بالاستعمار الأوروبي وتجارة الرقيق. ولكن أنماطا شديدة التنوع من الشعوب احتلت معظم أفريقيا حتى عهد قريب لا يتجاوز عدة



آلاف من السنين. بل إن القارة كانت تؤوي، وقبل وصول المستعمرين البيض خمسة من الأقسام الرئيسية الستة للبشرية، أو مايسمى بالأعراق البشرية، والتي ينتسب ثلاثة منها في الأساس إلى أفريقيا. وحتى

- خريطة «أعراق أفريقيا» بطول القرن الماضي تبرز لنا توزع الشعوب الأفريقية. يشبه معظم توزعها السود. فقد شغل البيض الجزء الشمالي من القارة وانتشر السود لتغطي معظم الأراضي [illegible] والخويسان في [illegible]

اليوم لايزال نحو 30٪ من لغات العالم تجري على ألسنة البشر في أفريقيا وحدها. ولا تقترب أية قارة أخرى من هذا القدر من التنوع الإنساني، كما لا تستطيع أية قارة أخرى مضارعة أفريقيا في تعقيد



(من اليسار إلى اليمين) وجوه أفريقية: امرأة من الأقزام من مستوطنة في شمال زائير ـ أفراد خويسان من القسم الناميبي من صحراء كالاهاري ـ نساء من التوتسي سود ناطقات بالبانتو يعشن على الحدود الأوغندية ـ الرواندية ـ رجل من الماساي أسود يتحدث بالنيلو ـ صحراوية من كينيا.

تاريخها البشري.

ويرجع تنوع شعوب أفريقيا إلى جغرافيتها المتنوعة والامتداد الطويل لفترة ماقبل التاريخ فيها. وأفريقيا هي القارة الوحيدة التي تمتد من شمالي المنطقة الحرارية المعتدلة إلى جنوبها، وهي تضم أشد صحاري العالم جفافا، كما تضم أكبر الغابات المدارية المطيرة وأعلى الجبال الاستوائية. لقد عاش البشر في أفريقيا لفترة أطول من أي مكان آخر: إذ وُجِدَ أسلافنا الأباعد هناك قبل 7 ملايين عام. ومع مرور مثل هذا الزمن السحيق، نسجت شعوب أفريقيا قصة معقدة وآسرة للتفاعل الإنساني، قصة تضم أكبر حركتين لترحّل السكان خلال الأعوام الخمسة الآلاف الماضية، وهما توسع البانتو والاستعمار الأندونيسي لمدغشقر. ولاتزال كل هذه التفاعلات تتشابك اليوم في الحياة السياسية لأن التفاصيل المتعلقة بمن وصل أين وقبل مَنْ هي التي تشكل أفريقيا اليوم.

ولكن كيف تسنّى لأقسام البشرية الخمسة في أفريقيا أن توجد في الأماكن التي توجد فيها اليوم؟ وكيف انتشر السود على هذا النطاق الواسع، بدلا من واحد أو أكثر من المجموعات الأربع الأخرى التي يميل الأمريكيون إلى تناسي وجودها؟ وكيف لنا أن نأمل، بأي حال، في انتزاع إجابات عن هذه الأسئلة من ماضي أفريقيا دون توافر دليل مدون يشبه الدليل الذي أخبرنا بكيفية انتشار الإمبراطورية الرومانية؟

الواقع أن ماضي أفريقيا ما قبل التاريخ هو أشبه مايكون بحكاية بوليسية هائلة الحجم لم يكتمل حلها بعد. إن مفاتيح الحل يمكن استخلاصها من الحاضر: من الشعوب التي تعيش اليوم في أفريقيا، واللغات التي يتحدثون



بها، ومحاصيلهم الزراعية وحيواناتهم الداجنة. كذلك يمكن استخراج مفاتيح الحل من الماضي، من عظام وصنائع شعوب ماتت منذ أمد بعيد. ومن خلال تفحص هذه المفاتيح واحدا إثر آخر ثم تجميعها كلها نستطيع أن نبدأ بإعادة بناء صورة من انتقل أين؟ وفي أي زمن داخل أفريقيا، وما الذي دفعهم إلى الترحال مخلفين للقارة الحديثة عواقب هائلة؟.

كما ذكرت آنفا كانت أفريقيا كما شهدها المستكشفون الأوروبيون الأوائل في القرن الخامس عشر موطنا لخمسة أعراق بشرية: السود والبيض والأقزام والخويسان Khoi-san والآسيويين.

وكان العرق الوحيد، الذي لم يشاهد في أفريقيا، هم سكان أستراليا الأصليين وأقاربهم.

ورغم إدراكي لحقيقة أن تصنيف الناس وفق أعراق اعتباطية هو نوع من القولبة المتسمة بالتبسط، ذلك أن كل جماعة من تلك الجماعات هي في حقيقة الأمر بالغة التنوع كما أن إجمال الأفراد المختلفين اختلاف الزولو Zulu والماساي Ma-sai والإيبو Ibo تحت تسمية مفردة هي «السود» ينطوي على تجاهل التمييز بينهم، وكذلك تجميع مصريي أفريقيا وبربرها مع بعضهم البعض وسويديي أوروبا تحت التسمية



(خريطة) بلغات أفريقيا: يمكن العثور على قرائن للكيفية التي سُكنت بها أفريقيا من خلال النظر إلى العلاقة بين لغات القارة الكثيرة وتوزعها.
أفرو ـ آسيوية نيلو ـ صحراوية كونجو ـ نيجيرية بانتو لغات أخرى خويسية الأسترونيزية

نفسها «بيض»، فضلا عن أن التقسيمات القائمة بين السود والبيض والمجموعات الرئيسية الأخرى هي اعتباطية على أية حال، لأن كل جماعة نجد بعض سماتها مندرجة في جماعات أخرى، فقد تزاوجت كافة الجماعات البشرية على الأرض مع بشر من كل جماعة أخرى صادفتها. ومع ذلك فإن الاعتراف بهذه الجماعات الرئيسية وتسميتها بتلك التسميات غير الدقيقة هو اختزال يسهل تفهم التاريخ. وبالمقارنة فإنه من المفيد تقسيم الموسيقى الكلاسيكية إلى فترات مثل «الباروك» و«الكلاسيكي» و«الرومانسي»مع أن كل فترة هي متنوعة أيضا وتوجد بعض سماتها عبر الفترات الأخرى.

وفي تلك الفترة التي بدأ فيها توافد المستعمرين الأوروبيين إلى أفريقيا، كانت أغلب تحركات السكان الرئيسية في أفريقيا قد حدثت بالفعل (انظر الخارطة)، فاحتل السود المنطقة الأكبر مساحة، من الصحراء الجنوبية إلى القسم الأكبر من أفريقيا جنوب الصحراء، لكن تحدر معظم أسلاف الأمريكان الأفارقة من منطقة غرب الساحل الأفريقي. وشغلت شعوب مماثلة شرق أفريقيا أيضا شمالا حتى السودان وجنوبا حتى الساحل الجنوبي الشرقي من جنوب أفريقيا. وكانوا في الأغلب مزارعين أو رعاة حالهم حال بيض أفريقيا الأصليين الذين احتلوا المنطقة الساحلية الشمالية في أفريقيا والصحراء الشمالية (ومما لا شك فيه أنه لا يمكن الخلط بين كثير من هؤلاء الأفارقة الشماليين ـ المصريين والليبيين والمغاربة على سبيل المثال ــ وبين السويديين ذوي الشعور الشقراء والعيون الزرقاء ولكنهم يُعدون من البيض عادة لأن بشرتهم أشد بياضا وشعورهم ملساء أكثر من شعوب الجنوب).

وفي الوقت ذاته كان الأقزام يعيشون في مجموعات متناثرة على نطاق واسع عبر الغابة المطيرة في وسط أفريقيا. ورغم أنهم كانوا عادة صيادين وجامعين للثمار، فإنهم تعاملوا أيضا بالتجارة مع جيرانهم من المزارعين السود أو عملوا لديهم. ومثل جيرانهم كان الأقزام ذوي بشرة سمراء وشعر أجعد، ولكن ذلك الشعر كان منتشرا بكثافة أكبر على أجسادهم ووجوهم. وهم أيضا أصغر حجما ولهم أسنان وعيون وجباه أكثر بروزا.

وربما كان الخويسان هم الجماعة الأقل ألفة لدى الأمريكيين اليوم. ولقد تشكلت هذه الجماعة خلال سنوات القرن الخامس عشر من مجموعتين انتشرتا عبر معظم جنوب أفريقيا، الأولى وهي «الخوي» وهم رعاة طوال القامة يطلق عليهم استخفافا «الهوتنتوت» Hot-tentots، والثانية هي الـ «سان» San، وهم أصغر حجما ويعملون بالصيد وجمع الثمار ويسمون استخفافا بالبشمان.

ولقد انقرض معظم السكان من مجموعة «الخوي» اليوم، إذ قام المستعمرون الأوروبيون بقتلهم أو ترحيلهم وتعريضهم للكثير من الأمراض. أما من تبقى منهم فقد تزاوج واختلط بالأوروبيين. ومع أن الصيادين وجامعي الثمار مجموعة من «السان» قد قُتلوا بالمثل أو رحلوا أو عُرِّضوا للأمراض، فقد تمكن عدد ضئيل منهم من المحافظة على تمايزهم في مناطق الصحراء الناميبية غير الصالحة للزراعة. (وهم الشعب الذي صور قبل عدة سنوات في الفيلم الأمريكي الشهير The Gods Must Be Crazy). ويختلف الخويسان اليوم كثيرا عن الأفارقة السود: إذ لديهم جلد أسمر خفيف ويوصف أحيانا بالأصفر وشعرهم أشد التفافا.

ومن بين هذه التوزعات السكانية المتنوعة نجد بيض شمال أفريقيا أقل إثارة للاستغراب نظرا لأن شعوبا مماثلة جسمانيا تعيش في مناطق مجاورة في الشرق الأوسط وأوروبا.

وعلى مر التاريخ المدون كان الناس يتنقلون جيئة وذهابا بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على أن المواضع السكانية التوضع الملغزة للسود والأقزام والخويسان تشير إلى وجود اضطرابات سكانية. فاليوم هناك 200 ألف قزم فقط ينتشرون بين 120 مليون أسود. ويشير هذا التشرذم إلى أن الصيادين الأقزام كانوا يعيشون على امتداد الغابات الاستوائية إلى أن تم ترحيلهم وعزلهم في مجموعات صغيرة مع توافد المزارعين السود.

وبالمثل فإن المنطقة الخويسية في أفريقيا الجنوبية هي صغيرة المساحة إلى حد يثير الاستغراب لشعب شديد التمايز في البنية واللغة. فهل كان الخويسان في الأصل أيضا أكثر انتشارا إلى أن تم استئصال تجمعاتهم السكانية الشمالية بطريقة أو بأخرى؟

وربما تمثل اللغز الأكثر مدعاة للحيرة في جزيرة مدغشقر التي تقع على بعد 250 ميلا من ساحل جنوب شرق أفريقيا والأقرب كثيرا إلى أفريقيا من أية قارة أخرى. ففي مدغشقر وجد العرق

MIDDLE EAST (barley, wheat)
SAHEL (sorghum, pearl millet)
WEST AFRICA (African yams, kola nut)
ETHIOPIA (coffee, tea)
TROPICAL ASIA (bananas, Asian yams)

محاصيل أفريقيا: لعب موقع المجموعات الخمس الأساسية من المحاصيل في أفريقيا دورا حاسما في تشكيل تاريخها المبكر

الأفـــــريقي الخامس. إذ ثبـت أن شعب مدغشقـر هو مـزيج من عنصرين: الأول هم الأفارقة السـود والثاني، وهو مايثير الاستغـراب بالنظـر إلى الانفصال الـذي يفرضه الامتداد الواسع للمحيط الهندي، هم الآسيويون الجنـوب غربيين وتحديدا «الأندونيسيين».

وتشبـه لغـة سكان مـدغشقـر كثيرا اللغة المانيـانية Manyan التي يتكلـم بها سكان جـزيرة بورنيو الأنـدونيسية على بعد أكثـر من 4000 ميل. ولا يعيش أحد يشبه مـن قريب أو بعيـد سكان جـزيرة بـورنيو لمســافـة تمتد آلاف الأميـال من مدغشقر.

لقد استقر المقام بهؤلاء الأندونيسيين، ولغتهم، وحضارتهم في مدغشقر في تلك الفترة نفسها التي زار فيهـا الأوروبيون الجزيرة لأول مرة عام 1500. وتلك قيما أرى هي الحقيقة الأكثر إثـارة للدهشة في الجغـرافيا البشريـة على مستوى العـالم بأسره. فذلك أشبه بأن يكـون كولومبس قد وجد لدى وصولـه إلى كوبا أنها محتلة من قبل الإسكنـدنـــافيين زرق العيـون كستانيـي الشعر، الذيـن يتحدثـون لغة قـريبة إلى اللغـة السويـدية، وإن كـانت القارة الأمـريكية الشماليـة القريبـة كان يسكنها الهنـود الذيـن يتحدثـون لغات هندية. فكيف أمكن لشعب بورنيو ماقبل التاريخ والذي من المفترض أنـه سافر في قـوارب دون خـرائط أو بـوصـلات أن ينتهي به المطاف في مدغشقر؟.

إن حـالـة مدغشقـر تظهر كيف يمكن للغـات البشر ولمظهـرهم الجسماني أن يـوفرا مفـاتيح مهمة تشير إلى أصـولهم. كـذلك هناك الكثير ممـا يمكن تعلمـه من اللغات الأفريقية والـذي لا يمكن التقاطه من الوجـوه الأفريقيـة. ولقد قـام العالم اللســاني العظيم جــوزيف جــرينبرج الأستـاذ في جـامعـة سـتـانفـورد، عـام 1963، بتبسيط التعقيدات الجمـة للغات الأفريقية الـــ 1500. أدرك جرينبرج أن كل هــذه اللغـات يمكن أن تقسم إلى أربع عائلات رئيسية.

وبما أن لغات عائلة لغوية معينة تنطق بها عادة شعـوب متميزة، فـإنه يـوجد في أفريقيـا تطابـق عام بين عـائلات اللغات والجماعات البشرية المصنفة حسب البنية التشريحية (انظر الخارطة).

فـالمتحـدثـون بـاللغـة النيليـــة ـ الصحراوية والكونجـو ـ نيجيرية، مثلا، هم سـود، والمتحدثـون بالخويسيـة هم خويسان، بينما تتحدث باللغات الأفرو ـ آسيـويـة مجمـوعة منـوعـة من السـود والبيض. أمـا لغة مـدغشقـر فتنتمي إلى مجموعـة أخرى غير أفـريقية هي عـائلة اللغة الأسترونيزية.

وماذا عن الأقزام؟ إنهم العرق الوحيد بين أعراق أفريقيا الخمسة الذي يفتقر إلى لغة متميزة: فكل زمرة من الأقزام تتحدث لغة جيرانها من المزارعين السود، على أننا إذا مـا قارنـا لغـة مـا ـ كما تتحـدث بها

مجموعة من الأقزام - مع اللغة نفسها كما يتحدث بها السود فسنجد أن النسخة القزمية تحتوي على كلمات متفردة، وفي بعض الأحيان أصوات متمايزة، وهذه دالة لها مغزاها بالطبع: فالأقزام الذين عاشوا في الأصل في مكان متميز مثل الغابة المطيرة الاستوائية الأفريقية، لابد أن يكونوا قد عزلوا بما يكفي لتطوير عائلتهم اللغوية الخاصة بهم. على أن اختفاء تلك اللغات اليوم وتوزع الأقزام المتشظي والمتبعثر إلى حد كبير إنما يشيران إلى أن أرض الأقزام قد أطبق عليها الغزاة من المزارعين السود. وتبنت الفرق الصغيرة الباقية من الأقزام لغات الغزاة، على حين عاش شذر من لغاتهم الأصلية عبر أصوات وكلمات قليلة.

بل إن توزع اللغات الخويسية يشير إلى احتواء أعظم حجما. وهذه اللغات مشهورة بتفردها ،إذ تستخدم الطقطقات Clicks كأصوات ساكنة. وتنحصر جميع اللغات الخويسية الموجودة الآن في جنوب أفريقيا مع استثناءين اثنين هما لغتا الهادزا Hadza والسانداوي Sandawe المثقلتان بالطقطقات والموجودتان في تنزانيا على بعد 1500 ميل من أقرب قريب لساني.

إضافة إلى ذلك نلحظ وجودا لتلك الطقطقات في عدد محدود من لغات أفريقيا الجنوبية الكونجو - نيجيرية مثل الزولو والزوسا xhosa (لغة نيلسون مانديلا). كما تظهر الطقطقات أو الكلمات الخويسية في لغتين أفروآسيويتين ينطق بهما السود في كينيا، الذين يعيشون على مسافة أبعد من الشعوب الخويسية الحالية مقارنة بالناطقين بالهاذرا والسانداوي في تنزانيا. ويشير كل ذلك إلى أن اللغات والشعوب الخويسية انتشرت في الماضي في اتجاه الشمال في أفريقيا إلى أن تم احتواء الخويسان - شأنهم شأن الأقزام - من قبل السود مخلفين وراءهم تراثا لسانيا يدل على وجودهم الماضي.

وربما تضمن أهم اكتشاف في مجال البحث اللساني في أفريقيا عائلة اللغة الكونجو - نيجيرية التي تنتشر اليوم على امتداد غرب أفريقيا ومعظم أراضي أفريقيا تحت خط الاستواء. ولا يبدو أن مجال انتشارها الحالي والهائل يتيح أية دلائل حول المكان الأصلي لظهور هذه العائلة على وجه التحديد. ومع ذلك فقد أشار جرينبرج إلى أن لغات البانتو في أفريقيا جنوب خط الاستواء، والتي ظن في السابق أنها عائلة لغتها الخاصة، هي في حقيقة الأمر عائلة فرعية من عائلة اللغة الكونجو - نيجيرية (ومن الناحية التقنية عائلة فرع من فرع من فرع حتى عاشر فرع).

فلغات البانتو اليوم تشمل تقريبا نصف اللغات الكونجو - نيجيرية البالغ عددها 1032 لغة، ويصل عدد المتحدثين بالبانتو اليوم إلى أكثر من نصف

المتحدثين بالكونجو ـ نيجيرية (أي نحو 200 مليون شخص). ومع ذلك تشبه كل لغات البانتو الـ 494 بعضها البعض كثيرا، حتى إنها وصفت بأنها 494 لهجة للغة وحيدة.

وهناك مايقارب 170 عائلة كونجو ـ نيجيرية أخرى يتمركز معظمها في غرب أفريقيا وهو جزء صغير من المجال الكونجو ـ نيجيري الكامل. وحتى لغات البانتو الأكثر تمايزا ـ مثل اللغات الكونجو ـ نيجيرية الأكثر قربا من البانتو ـ نجدها متمركزة هناك في منطقة صغيرة من الكاميرون ووسط وشرق نيجيريا المجاورة.

ويتضح من الدلائل التي جمعها جرينبرج أن العائلة اللغوية الكونجو ـ نيجيرية قد ظهرت في غرب أفريقيا، على حين ظهرت عائلة البانتو الفرعية في الطرف الشرقي من ذلك المجال أي في الكاميرون ونيجيريا، ومن ثم انتشرت فوق معظم أفريقيا تحت خط الاستواء. ولابد أن يكون ذلك الانتشار قد بدأ منذ زمن بعيد بحيث توافر للغة البانتو مايكفي من الوقت لانقسامها إلى 494 لغة وليدة، ومع ذلك فلابد أن ذلك الزمن كان قريبا نسبيا بحيث تشبه معظم تلك اللغات الوليدة بعضها بعضا. وبما أن كافة الناطقين بالكونجو ـ نيجيرية ـ يشمل ذلك الناطقين بالبانتو ـ هم من السود، فإنه يصبح من شبه المستحيل أن نخمن من هاجر في أي اتجاه بالاستشهاد فقط بدليل الأنثروبولوجيا البدنية.

ومن أجل تبيان وتوضيح هذا الاستنتاج اللساني أسوق إليك مثالا يتعلق بالأصول الجغرافية للغة الإنجليزية، فنحن نجد اليوم أن أكبر عدد من الناس ممن يعتبرون الإنجليزية لغتهم الأولى يعيشون في أمريكا الشمالية، على حين ينتشر آخرون في أنحاء مختلفة من المعمورة، في بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا ودول أخرى. ولو كنا لا نعلم شيئا آخر عن توزع للغة وتاريخها لظننا أن اللغة الإنجليزية نشأت في أمريكا الشمالية ثم نقلها المستعمرون عبر البحار.

ولكن معرفتنا أفضل من ذلك: فنحن نعرف أن كل دولة من تلك الدول لديها لهجتها الإنجليزية الخاصة بها، وأن تلك اللهجات الإنجليزية كافة لا تشكل سوى مجموعة فرعية من عائلة اللغة الجرمانية، على حين تتركز المجموعات الفرعية الأخرى ـ اللغات الاسكندنافية والألمانية والهولندية المتعددة ـ في شمال غرب أوروبا. وتنحصر اللغة الفريزيانية Fri-sian، وهي اللغة الجرمانية الأكثر قربا للإنجليزية، في منطقة ساحلية صغيرة في هولندا وغرب ألمانيا. ولذا فإن عالم اللسانيات سوف يستنتج مباشرة أن اللغة الإنجليزية نشأت على الساحل الشمالي الغربي لأوروبا وانتشرت في أرجاء العالم من هناك.



أرض البانتو: كان لدى أسلاف هذا الفتى الناطق بالبانتو محاصيل سمحت لهم بالاستيلاء على معظم أفريقيا خلال آلاف قليلة من السنين

ومن خلال هذا المنحى ذاته في التحليل سنجد أن الشعب المتحدث بالبانتو والذي يصل عدده إلى 200 مليون نسمة والموزع الآن فوق معظم خريطة أفريقيا، نشأ في الكاميرون ونيجيريا. ولذا لا يكتفي علماء اللسانيات بالتحدث عن الأقزام والخويسان الذين تجولوا في الماضي بحرية في القارة وكيف احتواهم السود بل يخبروننا أيضا أن السود الذين قاموا بعملية الاحتواء كانوا أيضا من الناطقين بالبانتو. ولكن ما لا يستطيعون إخبارنا به هو ما الذي مكن المتحدثين بالبانتو من ترحيل الأقزام والخويسان.

ومن أجل الإجابة عن ذلك السؤال نحتاج إلى النظر إلى نمط مختلف من الدلائل الباقية والمتمثلة في النباتات والحيوانات الداجنة. ولكن لماذا تكون هذه الدلائل أكثر حسما؟ لأن الزراعة والرعي ينتجان مقدارا من السعرات الحرارية لكل فدان أكبر مما ينتجه صيد الحيوانات البرية أو جمع النباتات البرية.

ونتيجة لذلك تكون معدلات الكثافة السكانية للمزارعين والرعاة عادة عشرة أضعاف معدل كثافة الصيادين والجامعين للثمار. ولا يعني ذلك أن المزارعين هم أسعد حالا أو أصح بنية أو متفوقون بأي طريقة من الطرق على الصيادين والجامعين، لكنهم يكونون أكثر عددا، وهذا وحده يكفي ليسمح لهم بقتل أو ترحيل الصيادين والجامعين.

إضافة إلى ذلك فإن أمراضا بشرية مثل الجدري والحصبة تطورت من الأمراض التي اجتاحت الحيوانات الداجنة. وأصبح المزارعون تدريجيا مقاومين لتلك الأمراض. ولكن الصيادين والجامعين لا يمتلكون تلك الفرصة. ولذلك عندما اتصل الصيادون والجامعون لأول مرة بالمزارعين كانوا يموتون في جماعات تترى بسبب أمراض المزارعين (انظر مقال «سهم المرض» عدد أكتوبر 1992 من مجلة Discover وقد ترجم أيضا في مجلة الثقافة العالمية، العدد 56، صفحة 6 ـ 24).

وأخيرا، فإن المجتمع الزراعي هو وحده الذي يوفر المجال للناس ــ مع فوائض الأغذية المخزنة والقرى المتمركزة ــ لكي يتخصصوا ويتجهوا للتفرغ لاستخراج المعادن والعمل كجنود وملوك وبيروقراطيين. وبالتالي فإن المزارعين دون الصيادين أو جامعي الثمار هم من يطورون السيوف والبنادق والجيوش المتأهبة والمنظمات السياسية. ولو أضفت ذلك إلى أعدادهم المجردة وجراثيمهم المعدية فسيسهل عليك أن ترى كيف تمكن المزارعون في أفريقيا من تنحية الصيادين وجامعي الثمار جانبا.

ولكن في أي مكان من أفريقيا ظهرت لأول مرة النباتات والحيوانات الداجنة؟ وأية شعوب ورثت، نتيجة لتموضعها الجغرافي، تلك النباتات والحيوانات وبالتالي الوسائل اللازمة لاحتواء جيرانهم الجغرافيين الأقل حظا؟

عندما وصل الأوروبيون إلى أفريقيا جنوب الصحراء في القرن الخامس عشر، كان الأفارقة يزرعون خمس مجموعات من المحاصيل (انظر الخارطة). كانت المجموعة الأولى تزرع فقط في شمال أفريقيا وتمتد حتى مرتفعات أثيوبيا. ولأن المطر يهطل في شمال أفريقيا في أشهر الشتاء غالبا ــ فالمنطقة تتمتع بمناخ متوسطي ــ لذا فإن كافة محاصيلها الأساسية متأقلمة على الإنبات والنمو مع أمطار الشتاء. وتشير الدلائل الآثارية (الأركيولوجية) إلى أن مثل تلك المحاصيل ــ القمح والشعير والبازلاء والفاصوليا والعنب ـ قد دجنت لأول مرة في الشرق الأوسط قبل نحو 10 آلاف سنة. وبالتالي يصبح من المنطقي أن نفترض أنها انتشرت في مناطق متجاورة ومتشابهة مناخيا في شمال أفريقيا ووضعت حجر الأساس لنهضة الحضارة المصرية القديمة. والواقع أن تلك المحاصيل مألوفة تماما بالنسبة لنا لأنها انتشرت أيضا في مناطق متجاورة ومتماثلة مناخيا في أوروبا ــ ومن هناك إلى أمريكا وأستراليا ــ وأصبحت من المحاصيل الرئيسية للزراعة في المنطقة المعتدلة حول العالم.

ولا نجد سوى القليل من الأمطار وبالتالي القليل من الزراعة في الصحراء، ولكن جنوب الصحراء، في منطقة الساحل، تعود الأمطار. غير أن أمطار

الساحل تهطل في الصيف. وحتى إذا أمكن لمحاصيل الشرق الأوسط المتكيفة مع أمطار الشتاء عبور الصحراء بطريقة أو بأخرى فإنه يبقى من الصعب زرعها في منطقة الساحل ذات الأمطار الصيفية. وبدلا من ذلك وجد الأوروبيون هنا المجموعتين الثانية والثالثة من المحاصيل الأفريقية التي يتأقلم كل محصول منها مع أمطار الصيف وطول النهار الأقل تبدلا في المنطقة.

وتتألف المجموعة الثانية من النباتات، التي انتشرت أسلافها على نطاق عريض من الغرب إلى الشرق عبر منطقة الساحل وربما دجنت هناك أيضا. وهي تشمل الذرة البيضاء والدخن المبرغل حيث أصبحا الحبوب الرئيسية لمعظم أفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى القطن والسمسم والبطيخ الأحمر واللوبياء وقد ثبتت أهمية الذرة البيضاء بحيث أصبحت تزرع الآن في المناطق الحارة الجافة في جميع القارات.

وتوجد الأسلاف البرية للمجموعة الثالثة من المحاصيل الأفريقية في أثيوبيا فقط وربما تكون قد دجنت هناك. وبالفعل فإن معظمها لايزال ينمو هناك فقط. وربما لم يتذوق سوى عدد محدود من الأمريكيين جعة الدخن الأصبعي الأثيوبية أو الخبز الأثيوبي التقليدي الذي يصنع من حبوب دقيقة البذور تدعى تيف teff . ولكننا جميعا يجب أن نشكر المزارعين الأثيوبيين القدامى الذين قاموا بزراعة نبات نعرفه تمام المعرفة هو نبات القهوة الذي بقي محصورا في أثيوبيا إلى أن انتشر في شبه الجزيرة العربية ومن هناك انتشر في أرجاء العالم.

أما المجموعة الرابعة من المحاصيل الأفريقية فقد دجنت من الأسلاف البرية في المناخ الرطب لغرب أفريقيا. وبعضها، بما في ذلك الأرز الأفريقي، بقي محصورا هناك على حين انتشر بعضها الآخر، مثل اليام ـ الأفريقي ـ تدريجيا عبر معظم أفريقيا جنوب الصحراء، وانتشر النخيل الزيتي وجوزة الكولا إلى قارات أخرى. وكان الأفارقة الغربيون يمضغون ثمرة جوزة الكولا المحتوية على الكافيين كمنبه قبل أن تبدأ شركة الكوكاكولا بإغواء الأمريكان لشرب خلاصاتها.

وقد تأقلمت النباتات الموجودة في المجموعة الأخيرة من المحاصيل الأفريقية أيضا مع الطقس الرطب، كذلك كان الموز واليام الآسيوي والقلقاس منتشرة على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء عندما وصل الأوروبيون، وكان الأرز الآسيوي قد أصبح زراعة معروفة على ساحل شرق أفريقيا. ولكن هذه المحاصيل لم تأت من أفريقيا، بل جاءت من جنوب شرق آسيا، وكان بالإمكان أن يثير وجودها في أفريقيا دهشتنا لولا أن وجود الأندونيسيين في مدغشقر نبهنا مسبقا إلى الصلات القائمة بين أفريقيا ماقبل التاريخ وبين آسيا.

والآن فلننظر إلى المجموعات الأربع الأصلية من المحاصيل. فالمجموعات الأربع كلها ـ من شمال أفريقيا والساحل وأثيوبيا وغرب أفريقيا ـ جاءت من شمال خط الاستواء. لذلك ليس من المستغرب أن نجد أن الناطقين بالكونجو ـ نيجيرية، الذين جاءوا أيضا من شمال خط الاستواء،، كانوا قادرين على ترحيل أقزام المنطقة الاستوائية الأفريقية وشعوب الخويسان جنوب خط الاستواء. ولم يكن الأقزام والخويسان غير متوافقين مع حياة الزراعة، ولكن النباتات البرية في جنوب أفريقيا كانت غير ملائمة للتدجين. فحتى المزارعين البانتو والبيض ورثة آلاف السنين من الخبرة الزراعية، لم يتمكنوا ـ إلا في أحيان نادرة ـ من تطوير النباتات الأصلية في جنوب أفريقيا إلى محاصيل غذائية.

ونظرا لوجود عدد محدود منها، فإن إجمال أنواع حيوانات أفريقيا المدجنة يظل أسهل بكثير من إجمال نباتاتها. ولا تشمل القائمة حتى واحدة من الثدييات البرية الكبرى التي تشتهر أفريقيا بها ـ حمار الوحش والنو ووحيد القرن وفرس النهر والزرافة وجاموس الكيب. وتنتسب الأسلاف البرية للأبقار والكلاب والخنازير والقطط المنزلية المدجنة إلى شمال أفريقيا. كما تنتسب أيضا إلى غرب آسيا، ولذلك لا يمكننا أن نتأكد في أي مكان منهما تم تدجينها أولا. ولابد أن بقية ثدييات أفريقيا المدجنة دجنت في مكان آخر لأن أسلافها البرية لا توجد إلا في أوروآسيا. ولقد دجنت أغنام وماعز أفريقيا في غرب آسيا، ودجنت دواجنها في جنوب شرق آسيا، وخيولها في جنوب روسيا، وأبلها على الأرجح في شبه الجزيرة العربية. والاستثناء الوحيد هو الحمار الذي يعتقد على نطاق واسع أنه دجن في شمال أفريقيا.

وعلى ذلك فقد توجب على الكثير من محاصيل الأغذية الرئيسية والحيوانات الداجنة في أفريقيا الانتقال مسافة بعيدة عن موطنها سواء داخل أفريقيا أو خارجها. وكانت بعض الشعوب أوفر حظا من غيرها، فورثت مجموعة من أنواع الحيوانات والنباتات البرية القابلة للتدجين، وربما استغل بعض الأفارقة «الأوفر حظا» بنجاح مزاياهم لاحتواء جيرانهم.

على أن كل الدلائل التي قدمتها حتى الآن ـــ من التوزع الحديث للبشر واللغة ومن المحاصيل الحديثة والحيوانات الداجنة ـــ ليست سوى وسيلة غير مباشرة لإعادة تشكيل صورة الماضي. ومن أجل الحصول على دليل مباشر حول من سكن هناك ومتى، وماذا كانوا يأكلون ويزرعون يتطلب الأمر اللجوء إلى علم الآثار والأشياء التي يكشف عنها عظام الأفراد وحيواناتهم الداجنة وبقايا الأواني الفخارية والأدوات الحديدية والصخرية التي صنعوها وبقايا الأبنية التي عمروها.



الأغلبية الأفريقية: مجموعة من السود والنيلو - صحراويين المتحدثين بالماساي من كينيا.

ويمكن لهذا الدليل أن يساعد - على الأقل - على تفسير بعض غموض مدغشقر. فعلماء الآثار الذين يستكشفون الجزيرة ذكروا أن الأندونيسيين وصلوا قبل عام 800م، وربما مبكرا منذ عام 300م، وفي غزوة مكتملة العدد والعدة: وتحتوي المستوطنات البشرية الأولى في مدغشقر على بقايا الأدوات الحديدية والحيوانات والمحاصيل. ولم يكن ذلك بطبيعة الحال حمل قارب لصيادي أسماك جرفتهم الرياح عن مسارهم.

ويمكن العثور على المفاتيح الدالة على كيفية وقوع هذه الغزوة في كتاب قديم عن اتجاهات البحارة عنوانه: «Periplus of the Erythrean Sea» والذي دونه تاجر مجهول عاش في مصر نحو عام 100م. في هذا الكتاب يصف التاجر تجارة بحرية مزدهرة فعليا تربط الهند ومصر مع ساحل شرق أفريقيا.

وعندما بدأ الإسلام بالانتشار بعد بداية القرن التاسع الميلادي أصبحت تجارة المحيط الهندي موثقة جيدا من الناحية الآثارية من خلال الكميات الوفيرة من منتجات الشرق الأوسط وأحيانا المنتجات الصينية مثل الفخار والزجاج البورسلان التي وجدت في المستوطنات الساحلية في شرق أفريقيا. فلقد كان التجار ينتظرون الرياح المواتية لتمكنهم من عبور المحيط الهندي مباشرة فيما بين الهند وشرق أفريقيا.

على أنه كانت هناك تجارة بحرية لا تقل نشاطا من الهند شرقا إلى أندونيسيا. وربما وصلت طلائع مستعمري

مدغشقر الأندونيسيين إلى الهند عن طريق ذلك المسار ثم سلكوا طريق التجارة المتجه غربا إلى شرق أفريقيا حيث انضموا إلى الأفارقة واكتشفوا مدغشقر. ويبدو أن اتحاد الأندونيسيين والأفريقيين الشرقيين لايزال حياً اليوم في لغة مدغشقر الأندونيسية والتي تحتوي على كلمات مستعارة من لغات البانتوبكينيا الساحلية. وتبرز هنا مشكلة: إذ لا توجد كلمات أندونيسية مستعارة موازية في اللغات الكينية. والواقع أن هناك آثارا أندونيسية قليلة في شرق أفريقيا إضافة إلى بعض الأدوات الموسيقية مثل الخشبية Xylophone والقانون، والمحاصيل الأندونيسية التي نوقشت آنفا. فهل أبحر الأندونيسيون مباشرة ـ وبدلا من سلوك الطريق السهل إلى مدغشقر عبر الهند وشرق أفريقيا ـ عبر المحيط الهندي بطريقة ما يصعب تصديقها، واكتشفوا مدغشقر، ثم سلكوا فيما بعد طرق التجارة في شرق أفريقيا؟ إننا لا نزال نجهل الإجابة.

إن أنواع الدلائل الآثارية نفسها التي عثر عليها في مدغشقر يمكن العثور عليها في القارة الأفريقية ذاتها. وفي بعض الحالات يمكن لهذه الدلائل أن تساعد على إثبات فرضيات لم تستطع الدلائل الأخرى أن تحلها حلا شافيا. فعلى سبيل المثال تشير دلائل أو شواهد التوزيع السكاني واللساني إلى مجرد أن الخويسان كانوا يوما ما منتشرين في الأجزاء الأكثر جفافا من أفريقيا جنوب خط الاستواء. ولكن علماء الآثار في زامبيا ـ شمال المجال الخويسي الحديث ـ وجدوا في واقع الأمر جماجم لأفراد يشبهون الخويسان الحديثين إضافة إلى أدوات صخرية تشبه الأدوات التي كانت الشعوب الخويسية تصنعها في جنوب أفريقيا عندما وصل الأوروبيون.

وهناك بالطبع حالات لا يفيد معها علم الآثار. فنحن نفترض من الدلائل غير المباشرة أن الأقزام كانوا منتشرين ذات يوم ـ وعلى نطاق واسع ـ في الغابة المطيرة الرطبة في وسط أفريقيا، ولكن من الصعب على علماء الآثار اختبار ذلك الافتراض رغم أنهم وجدوا صنائع تثبت وجود الناس هناك ولكنهم لم يكتشفوا بعد هياكل بشرية قديمة.

يساعدنا علم الآثار أيضا على تحديد التواريخ والأماكن الفعلية لنشوء الزراعة والرعي في أفريقيا، والتي تمثل ـ كما قلت سابقا ـ المفتاح لفهم كيفية تمكن جماعة واحدة من البشر من فتح القارة بأكملها. إن أي قارىء متعمق في تاريخ الحضارة الغربية سيكون معذورا لو افترض أن إنتاج الغذاء الأفريقي بدأ في وادي النيل المصري القديم، أرض الفراعنة والأهرامات. إذ لا ريب أن مصر كانت بحلول عام 3000 قبل الميلاد موطنا لأكثر مجتمعات أفريقيا تعقيدا. ومع ذلك فإن أبكر دليل على إنتاج الغذاء في أفريقيا لم يأت من وادي النيل بل من الصحراء!

إن بإمكان علماء الآثار قول ذلك لأنهم أضحوا خبراء في تعريف وتأريخ النباتات من البقايا المجزأة تجزيء البذور المتفحمة والتي لا يمكن تمييزها إلا تحت المجهر. وعلى الرغم من أن غالبية الصحراء جافة للغاية لدرجة لا تستطيع معها حتى أن تمد الأعشاب بأسباب الحياة، فقد وجد علماء الآثار دلائل تشير إلى أن الصحراء كانت في الفترة مابين عام 9000 وعام 4000 قبل الميلاد أكثر رطوبة حيث ترامت البحيرات على أطرافها وتدافعت الحيوانات البرية فوق أصقاعها. وكان الصحراويون يرعون الأبقار ويضعون الفخار، ثم بدأوا بتربية الأغنام والماعز، بل وربما بدأوا بتدجين الدخن والذرة البيضاء. لقد بدأت الحياة الرعوية Pastoralism الصحراوية تلك قبل أن يبدأ إنتاج الغذاء في مصر في عام 5200 قبل الميلاد، عندما وصلت مجموعة كاملة من محاصيل غرب آسيا الشتوية وحيواناتها. ثم انتشرت الزراعة بعد ذلك في غرب أفريقيا وأثيوبيا.

وبحلول عام 2500 قبل الميلاد كان رعاة الأبقار قد عبروا بالفعل حدود أثيوبيا الحديثة إلى شمال كينيا.

ويقدم علماء اللسانيات طريقة أخرى لتأريخ وصول المحاصيل، وذلك من خلال مقارنة اسماء المحاصيل في اللغات الحديثة المتقاربة والتي تشعبت من بعضها البعض في أوقات مختلفة في الماضي. وهكذا أصبح واضحا - مثلا - أن الأفراد الذين كانوا يدجنون الذرة البيضاء والدخن في الصحراء قبل آلاف السنين تحدثوا لغات سالفة للغات النيلو - صحراوية الحديثة. وبالمثل فإن الأفراد الذين دجنوا لأول مرة محاصيل البلاد الرطبة في غرب أفريقيا تحدثوا لغات سالفة للغات الكونجو - نيجيرية الحديثة. أما الأفراد الذين تحدثوا لغات أفروآسيوية سالفة فقد كانوا بالتأكيد مشاركين في إدخال محاصيل الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا وربما كانوا مسؤولين عن تدجين المحاصيل الأصلية لأثيوبيا.

ويؤدي بنا تحليل أسماء المحاصيل إلى دلائل تثبت وجود ما لا يقل عن ثلاث لغات سلفية منطوقة في أفريقيا قبل آلاف السنين: النيلو - صحراوية القديمة والكونجو - نيجيرية والأفرو - آسيوية. وتشير بعض الدلائل اللسانية الأخرى إلى لغة خويسية سابقة (لا تتأتى تلك الدلائل من أسماء المحاصيل لأن الشعب الخويسي القديم لم يدجن أية محاصيل). وبما أن أفريقيا تؤوي 1500 لغة اليوم فإنها كانت كبيرة بما يكفي لإيواء أكثر من أربع لغات سلفية في الماضي. ولكن اللغات الأخرى تلاشت إما لأن الشعوب الناطقة بها فقدت لغاتها الأصلية كما فعل الأقزام أو لأن الشعوب نفسها انقرضت.

وإذا ما جمعنا نتائج بحوث علم الآثار وعلم اللسانيات معا فبإمكاننا أن نستنتج

أن عائلات اللغات الأربع عاشت بسبب حادثة تاريخية، فقد عاش الأسلاف الناطقون باللغات النيلو ـ صحراوية والكونجو ـ نيجيرية والأفروآسيوية في المكان المناسب والزمن الملائم لامتلاك النباتات والحيوانات الداجنة التي سمحت لهم بالتكاثر أو الحلول محل شعوب أخرى أو فرض لغاتهم على تلك الشعوب. ولقد بقي المتحدثون الحديثون القلائل بالخويسية لأنهم كانوا معزولين في مناطق في جنوب أفريقيا، كانت أماكن من المستحيل على المزارعين الغزاة الناطقين بالبانتو زراعة محاصيلهم فيها.

لكن متى بدأ بالفعل توسع البانتو؟ تخبرنا الدلائل اللسانية أن توسع المزارعين البانتو القدامى من السهول الداخلية بغرب أفريقيا جنوبا إلى غابتها الساحلية الأرطب ربما بدأ مبكرا منذ عام 3000 قبل الميلاد. وتخبرنا الكلمات التي لا تزال واسعة الانتشار في كل لغات البانتو: أن البانتو كانوا يمتلكون بالفعل أبقارا ومحاصيل طقس رطب مثل اليام رغم عدم امتلاكهم للمعادن، كما لم يكونوا مزارعين متفرغين. والواقع أنهم كانوا لا يزالون يمارسون الصيد البري وصيد الأسماك وجمع الثمار. كما فقدوا كل قطعانهم القليلة الموجودة لديهم بسبب الأمراض المنقولة عن طريق ذباب التسي ـــ تسي Tsetse في الغابة. ولكن مع انتشارهم في منطقة الغابة الاستوائية من حوض الكونجو بدأوا بتنظيف الأراضي المدغلة وبدأت أعدادهم تتزايد. وتلك كانت الفترة التي بدأوا فيها باحتواء الصيادين والجامعين من الأقزام الذين يعيشون على حافة الغابة ودفعهم إلى داخلها.

بعد عام 1000 قبل الميلاد خرج البانتو من الجانب الشرقي للغابة إلى غور شرق أفريقيا والبحيرات الكبرى حيث الأرض منبسطة أكثر، وهنا صادفوا منطقة تجمع للمزارعين والرعاة الناطقين بالأفرو ـ آسيوية والنيلو ـ صحراوية الذين كانوا على الأغلب سوداً مثلهم وكانوا يزرعون الذرة البيضاء والدخن ويربون الماشية في المناطق الأكثر جفافا. كذلك صادفوا الصيادين وجامعي الثمار من الخويسان، لكن البانتو هم الذين سيطروا لأنهم حملوا معهم محاصيل المناخ الرطب التي ورثوها من موطنهم في غرب أفريقيا، وكانوا قادرين على زراعة المناطق الغابية من شرق أفريقيا التي كانت شديدة الرطوبة بالنسبة لمحتليها السابقين. ومع حلول القرون الأخيرة قبل الميلاد وصل البانتو المتوسعون إلى شاحل شرق أفريقيا.

وفي شرق أفريقيا بدأ البانتو يعرفون زراعة الذرة البيضاء والدخن، وعرفوا أيضا اسماء تلك المحاصيل باللغة النيلو ـ صحراوية. وأصبحوا يمتلكون مرة أخرى الأبقار كهدايا من جيرانهم السود النيلو ـ صحراويين والأفرو ـ آسيويين. وبدأوا بصنع الحديد الذي كانت عملية تذويبه مكتشفة حديثا في منطقة الساحل

الأفريقي. وأدت إضافة الأدوات الحديدية إلى محاصيل المنطقة الرطبة إلى تكوين قوة عسكرية ـ صناعية لا يمكن إيقافها في أفريقيا جنوب خط الاستواء. على أنه كان لايزال على البانتو التنافس، في شرق أفريقيا، مع مزارعين كثر من النيلوصحراويين ومن أفرو ـ آسيويي العصر الحديدي، لكن إلى الجنوب كان هناك 2000 ميل من البلاد لا يقطنها سوى الصيادين أو الجامعين الخويسان. ولم يكن لدى الخويسان حديد أو محاصيل. وكان ميزان القوى غير متكافىء. وخلال عدة قرون، وفي واحدة من أكثر التطورات الاستعمارية سرعة في عهود ماقبل التاريخ الحديث، اكتسح المزارعون البانتو المناطق الممتدة حتى ناتال على الشاطىء الشرقي لما يسمى الآن جنوب أفريقيا.

بالطبع من السهل تبسيط ما كان ـ دون شك ـ على أنه توسع سريع ودرامي، وتصور أن كافة الخويسان قد أرسلوا في هوة الفناء من قبل حشود البانتو المكتسحة. وفي واقع الأمر فإن الأمور كانت أكثر تعقيدا. لقد امتلكت شعوب الخويسان في جنوب أفريقيا الأغنام قبل قرون قليلة من اكتساح البانتو. وربما كان أوائل الرواد البانتو أقل عددا واختاروا مناطق الغابة الرطبة الملائمة لزراعة اليام تاركين المناطق الأكثر جفافا للرعاة والصيادين وجامعي الثمار من الخويسان. ولا شك أن أواصر التجارة والتزاوج قد توطدت بين المجموعتين بالنظر إلى أنهم كانوا يحتلون مواطن متجاورة، ولا تزال مثل تلك العلاقات مستمرة اليوم بين الصيادين والجامعين الأقزام وبين المزارعين البانتو. وبالتدريج، ومع تضاعف البانتو وإدخالهم للأبقار ومحاصيل الطقس الجاف في اقتصادهم، بدأوا يملأون المناطق التي تركوها قبل ذلك.

على أن النتيجة تمثلت في النهاية في خلق «أمر واقع» لا سبيل لرده. فقد أصبح المزارعون البانتو يحتلون معظم العالم الخويسي السابق. واضمحل التراث الخويسي إلى طقطقات قليلة في لغات غير خويسية متناثرة وبعض الجماجم المدفونة والأدوات الحجرية والمظهر الخويسي للعديد من شعوب البانتو بجنوب أفريقيا.

فما الذي حدث بالضبط لكافة تلك المجموعات السكانية المنقرضة؟ لا أحد يعرف. وكل ما نستطيع قوله عن يقين إن جماعات البانتو هي التي توجد الآن في المناطق التي أوت الخويسان لعشرات الآلاف من السنين. ففي الأزمنة الحديثة عندما اصطدم المزارعون البيض المسلحون بالحديد مع الصيادين وجامعي الثمار المستخدمين للأدوات الحجرية من أستراليا الأصلية وهنود كاليفورنيا أبيد الصيادون والجامعون بسرعة: قتل الرجال أو أخذوا عبيدا

واستخدمت النساء كزوجات أو ابتلي الجنسان بأوبئة أمراض المزارعين. وهو مايمكن أن يحدث بسهولة في أفريقيا.

وبالطبع عاش بعض الخويسان - ويعيشون اليوم — في مناطق جنوب أفريقيا غير الملائمة لزراعات البانتو. وقد توقف شعب البانتو الذي يقطن المناطق الجنوبية الحديثة - أو الزوسا — عند نهر السمك العظيم على ساحل جنوب أفريقيا الجنوبي على بعد 500 ميل شرق كيب تاون.ولا يعني ذلك أن الكيب نفسه شديد الجفاف بالنسبة للزراعة، فهو سلة الخبز لجنوب أفريقيا الحديثة. ولكن للكيب مناخا متوسطيا - وفيه أمطار شتائية - والبانتو يزرعون محاصيل الأمطار الصيفية. وعندما وصل الهولنديون إلى كيب تاون في عام 1652 حاملين معهم محاصيل الأمطار الشتائية ذات الأصول الشرق — أوسطية لم يكن الزوسا قد انتشروا بعد خارج نهر السمك العظيم.

هذا التفصيل البسيط ظاهريا لجغرافية النبات كان، ومازال، ينطوي على نتائج سياسية هائلة. فما أن تمكن الهولنديون من قتل وإبادة أو طرد السكان الخويسيين في الكيب حتى بدأوا بترويج ادعاء مفاده أنه مادام البيض قد احتلوا الكيب قبل البانتو فإن لهم حقوقا أولية فيه. وبالطبع لم يقلقوا كثيرا حول الحقوق الأولية لخويسان الكيب الذين أخرجوهم. ولكن الحقيقة تقول إنه لم يعترض طريق المستوطنين الهولنديين في عام 1652 سوى ثلل متناثرة من الرعاة الخويسان لا مجموعة سكانية كثيفة من مزارعي البانتو المسلحين بالحديد. وفي عام 1779 عندما انتشر البيض أخيرا باتجاه الشرق لمجابهة الزوسا عند نهر السمك العظيم بدأت فترة من القتال الضاري. وعلى الرغم من تمكن الأوروبيين من إمداد القوات من قاعدتهم الآمنة في الكيب فقد خاضت جيوشهم تسع حروب على امتداد مائة عام، وتوغلت بمعدل وسطي لا يكاد يزيد على ميل كل عام من أجل إخضاع الزوسا، وربما لم يكن ليكتب لهم النجاح في ترسيخ أقدامهم لو أن أوائل سفنهم الهولندية القليلة الواصلة إلى الكيب واجهت مثل تلك المقاومة العنيفة.

وعلى ذلك فإن معاناة جنوب أفريقيا الحديثة تنبع — جزئيا على الأقل — من حادثة جغرافية: إذ حدث أن موطن خويسان الكيب لم يحتو على أية نباتات برية ملائمة للتدجين. على حين ورث البانتو محاصيل أمطار صيفية من أسلافهم قبل 5000 عام، وورث الأوروبيون محاصيل الأمطار الشتائية من أسلافهم قبل 10 آلاف عام. وكما أشعلت ذاكرتي لوحة «شارع جويرينج» في عاصمة الدولة المستقلة حديثا ناميبيا، أقول بملء فمي إن ماضي أفريقيا طبع نفسه بعمق في حاضرها.

سحر أسطورة

الغرب الخيالي في أدب تانيزاكي

تأليف : أدريانا باسكارو*

ترجمة : ماجد سلطان

«كــلا ! لم يمت الخيال. المثالية لا تحتضر. فمازال الخيال يحكم العالم. وسوف يحتاج الإنسان دائما إلى المثل الأعلى لمساعدته على السمو بذاته، كما يحتاج بكل تأكيد إلى الإيمان بالألوهية: فاللاواقعي، المستحيل، وما لا يمكن تحقيقه، لا غنى للانسانية عنه. إنها لا واقعية الفن، التي تجعله ساحراً، واستحالة الثبات هي التي تضفي عليه قيمته، وتعذر تفسير الجمال هو الذي يخلق فتنته، وأنا على يقين بأنكم كأدباء، إذا تعاملتم مع أي شكل من أشكال الموضوعات الخارقة حتى وإن كانت فظيعة أو رقيقة أو مرضية، أو باهرة الروعة، فإنكم ستصنعون خيراً، إذا كان لديكم خيال، ولم تعولوا على الكتب في إلهامكم. ثقوا بأحلام

العنوان الأصلي للمقال :

The Enchantment Of a Myth: Tanizaki's Fictional West.
The Japan Foundation Newsletter. Vol, xx/No.2, October 1992

مراجعة : د. عبدالغفار مكاوي

* «كاتبة هذا المقال أستاذ الأدب الياباني في جامعة البندقية بإيطاليا. وقد ترجمت عدة روايات وقصص ومقالات للأديب الياباني الذي يدور حوله هذا المقال. كما تولت في عام 1988 تحرير كتاب تزيد صفحاته على الألف صفحة ويضم مختارات من أعماله، وذلك ضمن سلسلة «الكلاسيكيين المحدثين» التي نشرت كتبا مماثلة لأدباء كبار من أمثال مورافيا، ومارغريت يورسينار، وتوماس إليوت وغيرهم لدى الناشر بومبياني في مدينة ميلانو. ويتناول هذا المقال حيرة تانيزاكي (1886 - 1965) بين المحافظة على التراث الياباني التقليدي والاندفاع إلى محاكاة الغرب والانبهار بتقدمه وتحرره وقوته، أي تأرجحه بين ما نسميه نحن اليوم بالأصالة وما نتطلع إليه من التوفيق بينها وبين المعاصرة..

حياتكم، ادرسوها بحرص واستمدوا إلهامكم منها فالأحلام هي المصدر الرئيسي، تقريباً لكل ماهو جميل في الأدب الذي يتعامل مع كل مايندرج تحت التجربة اليومية».

هذه كلمات لافيكيدو هيرن (1850 – 1904) لطلبته في جامعة طوكيو الإمبراطورية خلال إحدى محاضراته الساحرة التي ألقاها هناك وأثارت طلبته وأطلقت خيالهم.

والروائي جينشيرو تانيزاكي (1886 – 1965)، تأخر عن حضور محاضرات «هيرن» إلا أنه بعد نشرها تمكن من قراءتها واقتبس منها في بعض مقالاته. وكان هيرن الذي درس الأدب الإنجليزي في الجامعة الإمبراطورية من (1895 – 1903) حساسا جداً من بعض أنماط التوجهات العبودية عند المثقفين اليابانيين تجاه النماذج الغربية، وخلال سنوات نهاية القرن التي اعتبرت «مرحلة الترجمة» كان دائما يلح على طلبته بالتخلص من مثل هذا القبول السلبي.

وكلمات تانيزاكي تساعدنا بصورة جيدة، على فهم توجهه، أخذين بعين الاعتبار مادعوته بـ «سحر الأسطورة». وليس المقصود هو سحر الغرب ذاته، بل تركيب عالم خيالي يلتقي فيه الشرق والغرب، بعد أن ولد في خيال الكاتب وصار دعامة لصورة موحدة حيث يتقابلان ويندمجان مع بعضهما متصادمين أو مكملين لبعضهما البعض بتجدد دائم تغذيه قوى لا تقاوم من الإبداع. ولم يضع تانيزاكي عقيدته الفنية «الخيال، طاقة الخيال والإبداع هما الحقيقة الوحيدة للكاتب» أبدا موضع نقاش، وهو مقتنع تماما بأن الفنان ليس هو وحده الذي يستخدم الخيال، بل إن العالم أيضا يستخدمه لتحقيق اكتشافاته. وقوة الخيال القصصي الهائلة هي الخيال الذي يقدم للحياة ما لا يوجد في الواقع. والنقطة المهمة في فن تانيزاكي مع ذلك المدى الرحب من التقنيات الروائية، هي ذلك الخيال الثري الذي يمكنه أن يشد القارىء من الصفحة الأولى إلى الأخيرة. وهو يلجأ ببراعة إلى الأكاذيب، والحيل، والتخيلات الفنتازية والإيهام بالموضوعية والصدق لتعزيز المواقف المستحيلة وجعلها تبدو معقولة، كما يوظف التهكم الخفي ولا يتورع عن نشر النصوص المعبرة عن الرؤى الكوارثية لتكون أساسا تاريخيا يقيم عليه حكاياته، وذلك لكي يضفي على كتاباته طابعاً سحريا.

وقد جرت العادة على تصنيف أعمال تانيزاكي وتقسيمها إلى فترتين: الأولى تمتد من سنة 1910 إلى 1923 – 1924 وتكشف عن خضوع قوي للغرب، والثانية (بعد الزلزال القوي وانتقاله اللاحق إلى منطقة كانساي) وتبدأ في عام «1924 – 1925» بكتابته لرواية«حب الأحمق Chijin No ai كنقطة تحول. هذا الإصرار على تقسيم أعماله إلى قسمين محددين، أحدهما

قبل 1923 وقد امتاز بالتأثير الغربي بشكل عام، والآخر بعد 1923 ويمثل عودة للجذور، هو في الواقع تشويه لاستمرارية إلهام تبدو فيه العناصر الأجنبية وكأنها تتصارع مع الأصالة اليابانية. وبالطبع فإن للغرب حضوره الحي في العديد من أعماله، فهو حاضر كمرجع صريح أو كصورة مثالية. دعنا نوضح في البداية هذه المصادر الصريحة: ولد تانيزاكي في «نيهون باشي» عام 1886، حيث الغرب يقتحم الأحياء التقليدية العريقة في طوكيو، فنشأ تانيزاكي فيما يبدو واقعا مزدوجاً كما وصفه بحيوية في «سنوات الطفولة . Yosho Jidai » وهذه السيرة الذاتية لديه يغلب عليها جو الحنين للماضي. ويتساءل المرء إن كانت بعض الذكريات «وخاصة تلك التي تشير إلى أعماله» ليست في الحقيقة سوى أحداث اختلقت في مرحلة لاحقة ولكنها حتى في مثل هذه الحالة، تظل من نتاج خيال الكاتب.

وعلى أية حال، لا يبدو أنه قد صدم تماماً في طفولته بهذا التعايش للثقافات وللحضارات في حياته. فذكرياته (كتبت سنوات الطفولة عام 1956، أي وهو في السبعين من عمره) قد أعطته الفرصة لبعض الملاحظات المبهجة التي نقتبس واحدة منها فيما يلي:

«في ذكرى وفاة جدي كيومون... كان من عادتنا وضع طاولة من الورق المعجن باللك مع صورة كبيرة للجد نحتفظ بها هناك مع شيء من «المطبخ الغربي» وقد وضع أمام الصورة كتقدمة أو قربان.. وكان هناك دائما نفس طبق العجة مع شرائح لحم الخنزير وغصين بقدونس، مقدم إما من مطعم يايوكن أو من مطعم ميرو.. وقد استخدمت تعبير «المطبخ الغربي» لأننا كنا ندعوه كذلك فيما بعد، ولم يكن «طعاما غربيا» كما يسمى هو في هذه الأيام، وهذا المطبخ الغربي في عهد الميجي، كان نسخة حقيقية من المطبخ الأوروبي ولم يطبع بطابع ياباني، ولهذا كان أكثر أصالة وأناقة من الطعام الغربي في هذه الأيام.

وهكذا نجد أن الحضور الغربي الذي نراه في أعمال تانيزاكي هو الوصف البسيط للواقع الموضوعي المجرد من أي ثقل رمزي، ويكفي أن تفكر في إحالته إلى لوحات سيغاتيني أو بوكلين وذلك في روايته «الساحر Mejutsushi» أو إلى أسماء الأدوية الأجنبية المتكررة بإلحاح. في رواياته (الأخوات ماكييوكا Sasame Yuki) و(المفتاح Kagi) أو (يوميات عجوز مجنون – Futen Nojin Nikki) أو عناوين كتب كل من «بو» و«دي كوينس» أو صور بيروسلي في (السر Himitsu) أو في (حزن الحورية Ningyo No Nageki) وحتي في أوصافه لما يحيطه، مثل القرميد الأبيض المتألق للحمام الغربي، كما (حزن الحورية) أو استخدام «الكاميرا المستقطبة في المفتاح» ويمكن الاستطراد في هذه الأمثلة.

ومن الصحيح، أيضا، أنه لفترة وجيزة في حوالي سنة 1920، كان لدى تانيزاكي هوس حقيقي بالغرب، هذا الهوس هو الذي قاده إلى الاحتكاك المباشر بالغربيين في يوكوهاما وإلى تبني بعض الأطوار الشاذة مثل تبجحه بعدم خلع حذائه طوال اليوم. إلا أن هذه التصرفات تعبر تعبيراً دقيقا عن نمط شخصية تانيزاكي، وكانت هي ذريعته لتحويلها في أعماله إلى صور مختلفة من «التجاوز» و«الانتهاك». كان العامل الذي أدى إلى تصوره المثالي للغرب عاملا حضارياً. فالدوائر الأدبية والفنية في طوكيو تتكاثر والحوافز تتعدد وتطغى، وقد تردد تانيزاكي على (جمعية بان – Pan no Kai) وهي جمعية تأسست في نهاية سنة 1908، من خلال تجمع شعراء وكتاب من بينهم «أشيكاواتا كوبوكو» و«كيشو شيتا موكوتارو» وكانت مركزاً ونقطة مرجعية لتيار أدبي حديث سمي «Tanbiha» يستوحي من تيار «الديكاردنسي الأوروبي» (الانهيار أو التحلل)، وكان أحد أهداف الجمعية، رعاية «عبادة» النزعة الجماعية و«الفن من أجل الفن». وليس من قبيل المصادفات أن تكون إحدى قصص تانيزاكي القصيرة «الساحر»، مأخوذة بالجمال والشر، وأن تتحول إلى «فون» (أحد آلهة الحقول والقطعان عند الرومان).

ولعل من المناسب هنا أن نتذكر أغنيات بيليتس Chansons de Bilitis ، لبيير لويس، ومقدمات كلود ديبوس - Prélude a L'aprés mid d'un phaun في الأعوام السابقة على عام 1894 وأن نتذكر أن تانيزاكي قد كلف الفنان الياباني «ميزو شيمانيو» تصوير قصته بأسلوب أوبري بريدسلي. ولكن قوة أو دلالة مثل هذه التأثيرات الغربية ليست هي الأمر المهم. فما فعله تانيزاكي يمكن وصفه بأنه عملية بذر للمعايير الجمالية الغربية في تربته التقليدية. وكثير من كتبه، يمكن النظر إليها على أنها فسيفساء مركبة من مربعات مستلهمة من الغرب وتضمنيات من التراث. ومحاولة الفصل بين الاثنين تبدو سهلة للوهلة الأولى ولكن الواقع أن كل مادعوته باسم المراجع الصريحة في متناول اليد، حيث يمكن اختيارها وتغيير أوضاعها، ظاهرياً دون أية صعوبات. غير أن مثل هذا التصفيح يمكنه، على أية حال، أن يسبب ضياع رؤية العمل ككل. وعلى حين تبدو هذه المراجع كأنها وضعت هناك بالمصادفة أو في الأغلب، كشيء لافت للنظر، إلا أنها في الواقع ذات وظيفة محددة في النص بأكمله. وأفضل عمل يصف هذه الوحدة الثنائية هي رواية تانيزاكي الأولى «بعضهم يفضلون نبات القراص Tade Kuu Mushi»، فبطل القصة كانامي يتخبط بين قطبين، الغرب من جانب ممثلا في المومس الأوراسية البيضاء «لويز» و«اليابان القديمة» في هيئة «أوهيسا». وهي رفيقته وخادمته ولعبته . وفي الجانب الأخر، وكما هي العادة، نجد الإحالات الواضحة إلى الغرب: «ألف ليلة وليلة» (ولكنها ليست نسخة الأطفال كما أشار كانامي متعجلاً)، عطر ميساكو، وأظافرها المصبوغة،

التسوق في كوبي، دراسة الفرنسية، وتظهر جميعها كتفاصيل سطحية، فغرب كل من الزوجين كانامي / ميساكو، في الحقيقة، قناع يخفي يابانيتهم، ووضعهما الزواجي القلق بين واقعين: أحدهما هو العالم الياباني الذي يمثل بصورة أو أخرى طبيعتهما الحقة، على حين الواقع الثاني هو الغرب الذي يمثل «الأخر» بصورة محددة، بعيداً عن أي معنى من معاني التبجيل أو المقاومة.

ولو نظرنا للموضوع من هذه الزاوية، لكانت رواية «بعضهم يفضل نبات القراص» هي أصدق وأدق تعبير عن المركزية التي يفترضها المؤلف في كون يتألف من «عوالم»، كثيرة أبدعها بنفسه، وكان الغرب واحداً منها. فنحن لا نجد نقط تحول حقيقية في أعماله، ولا نستطيع أن نحدد سنوات بعينها تم فيها هذا التحول، وليس في حياته الفنية «غرب» في جانب و«يابان» في الجانب الآخر. والشيء الآخر والشيء الوحيد الذي يمكننا تأكيده هو أن الغرب عنده، أي «عالمه الغربي» الذي ينعكس في رواياته وقصصه، هو عالم مغروس في تأويله لنسيجه الثقافي الخاص. ودراسة تطور مفهوم الغرب عند تانيزاكي ليست في النهاية أكثر من محاولة لفهم هذه العلاقة المتبادلة، ومعنى هذه العوالم الداخليةوالعوالم الخارجية في صلتها بعالم الكاتب الداخلي خلال فترة إنتاجه كله.

ولو تتبعنا رحلة الاستدعاءات هذه بقدر الإمكان وفقاً لترتيب كتبه، لأدركنا أن فكرة الغرب «كأسطورة» تصبح شيئا فشيئا قناعا يلبسه البطل. ونتابع الآن خط سير هذه الرحلة.

وأول شيء نقابله هو اختراع جنة أرضية في الخيال، وكما كانت الزخارف والتحف الصينية والرسوم اليابانية والانبهار بغموض الشرق هي العناصر الثابتة لحركة الديكانس (التحلل) في أوروبا، كذلك نجد أن غرب تانيزاكي هو الانجذاب لسحر الغريب والشاذ والمختلف والأرض الموعودة. ولكن كل هذا عبارة عن إسقاط من الخيال وتركيب ذهني من الكاتب. أما تانيزاكي فلم يشعر بالرغبة في زيارة الغرب إلا مرة واحدة غادر فيها اليابان ولم يبتعد أكثر من الصين.

وأول قصة قصيرة أود مناقشتها هي «حزن الحورية Ningyo no Nageki » 1917. والجدير بالملاحظة أن أحداثها تقع في الصين، التي يجب النظر إليها على أنها هي «الغرب». إنها قصة شباب ثري من «نانجينغ» لم يعد يجد أية متعة تحقق له الرضا، فاشترى «حورية» من رجل هولندى: إنني أفضل الموت منبوذا في بلدك على أن انهي حياتي هنا كنبيل في «نانجينغ». وهكذا يتوسل للرجل كي يأخذه معه إلى أوروبا، أوروبا التي ليست هي مهد الحضارة فقط ولكنها أيضا «الجنة المشتهاة» والأرض التي يعشقها ويشتاق إليها. وهنا نجد الغرب الأسطوري الذي

يزخر بالخيالات والأحلام، بل نجد الغرب الذي يسقط عليه المؤلف رغباته. إن بطل القصة قد وجد شيئا رائعا. هو «الحورية» التي قدمها له الغرب لأنها أعطته ترياقا للملل الذي يضنيه ويرهقه. وتأمل هذا المخلوق الجميل كاف لتوجيه أحلام يقظته إلى ذلك العالم الذي يريد الوصول له مهما بلغت التكاليف. وكمال هذه الحورية، في نظره، مرادف لجمال البلد الذي جاءت منه، بل إنها تمثل معادلة (الجمال = البياض) التي ستكون ذات أهمية عظيمة في أعماله المتأخرة:

«كل حركة من حركاتها كانت مزيجا فريدا من اندفاع سمكة وحيوية حيوان وتدلل إلهة اجتمعت كلها في انسجام نادر وصارت رقية سحرية تقاطعت تحتها الألوان الخمسة لقوس قزح.

إلا أن ما أدهشه أكثر من ذلك وما جعل قلبه يذوب في صدره، كان البياض الحليبي لجلدها الذي لم يختلط بأي أثر للسمرة. كان بريق هذا الجلد بنقائه الأبيض مما تعجز صفة «البياض» عن وصفه، فقد كان أكثر من بياض نقي، كان مشعاً. لقد راح سطح جسدها كله يسطع كأنه يخفي جوهرا مشعاً من خلال جسدها بوميض مكثف من النور الصافي. وإذا دقق المرء النظر بعناية أدرك أن هذا الجلد مغطى تماما ببياض كثيف وأخذ يتلوى بشكل لولبي. وكان ثمة رغوة فضية تخفي أطرافها، وهكذا بدا جسدها ملفوفا في حرير شفاف تناثرت فيه الأحجار الكريمة». والقيمة المعطاة للأبيض وتحولاته اللاحقة في إطار دائرة مألوفة لدينا جميعاً، حيث «الأبيض = الغرب» و«الأبيض = المرأة» وأخيراً «الغرب = المرأة»، هذه القيمة قد وصفت في قصته الطويلة لعام 1923 «سلام عليك يامريم» وهي ليست من أفضل قصصه برغم طرافة التقنية السردية للاعترافات المسلسلة.

ولكننا نقرأ هنا ولأول مرة ، من خلال استعراض بطل القصة الماضية وعن ميله لاعتبار نفسه مقصيا بسبب أسلافه عن هذا العالم «الأبيض» بحكم لون بشرته. إنه يروي من البداية، كيف شعر منذ أن كان يلعب وهو طفل بإحساس لا يقاوم من الاستعباد تجاه كل ما هو «أبيض» ثم بعد ذلك كيف أصبح «الأبيض» مساويا «للمرأة»: «أيكون هذا القلب الأبيض المعلق عليه في داخل ذلك الجلد الأبيض مكانا أعلى وأبعد من أن يبلغه حب قلب ذي لون أسمر مزروع بإحكام داخل جلد أسمر».

هذا الوعي بحالة «الوضاعة»، قد تم منذ التأثير البصري الأول، أعني من إدراك أن كل ما هو غربي، فهو أبيض، مضيء، وأن كل ما هو ياباني فهو أسمر داكن وهو ما يدعوه «بالماهية البنية لجلدي». هناك إذن مزيجان مختلفان، الأول بجزيئات مضيئة «فاتحة» والآخر بجزيئات مظلمة داكنة.

بطل قصة «سلام عليك يامريم» (آفي ماريا) وكأنما بالمصادفة يعيش في

يوكوهاما، حيث تعيش الغالبية العظمى من الغربيين، وهو مغرم بالسينما ويذهب مع «نينا» الفتاة الغربية التي وقع في حبها، لرؤية فيلم من بطولة نجمة أمريكية من تلك الأيام «بيبي دانييلز» وهي جميلة مشعة ويبدو أن الضوء الذي يسطع من جسمها قد أشعل مخيلته!

«من حزمة الضوء المنبعثة من جهاز العرض، متجاوزة رأسي مثل ذيل مذنب، تظهر بيبي دانييلز. وفي اللحظة التي تظهر فيها صورتها أشعر بشعاع الضوء فوقي وقد نما فجأة أكثر أشراقا كما لو كان عمودا من لهب، لأن جسم هذه المرأة أبيض شفاف مثل «ندف الثلج». كل شيء: ثوبها، وجهها، يداها، قدماها، بياض صاف. والضوء المكثف الذي ينيرها بتوهج كالفضة فوق سطح الشاشة... وما يشتعل على سطح الشاشة مثل أفعى فضية هي الممثلة الشابة.. بيبي، إن جسدك الأبيض يشتعل مثل وهج براق. أنا لست غيوراً من حبيبك، لأنني حتى ولو لم استطع لمس جسدك، فإن تقبيل الضوء المبهر، الذي يشع منك يكفيني وأنا في بلدي».

ولكن هناك أيضا «الغرب المستورد» وهو ذات الغرب الذي عاشه تانيزاكي في يوكوهاما وكوبي، مجسدا، الآن في يابانية. وقد أعيد خلقه لأول مرة في أغورى، الفتاة المشرقة في (Aoi han) 1922. وقد ترجمت بعنوان «أغورى» 1963، من خلال التهويمات والكوابيس، والهلوسات التي عذبت أوكادا، الشاب، على حين كان يصطحبها إلى التسوق لشراء الملابس والحاجات الغربية التي ستتكفل بتحويلها إلى امرأة حقيقية.

وخلال مجموعة من الاسترجاعات نرى التلاشي التدريجي لأوكادا، لا بسبب ما تفعله أغورى، بل بسبب التهويمات والتهيؤات التي تتسلط عليه عنها، ويصبح هنا «المازوخية» موضوعاً مركزيا. ولكن ما يهمنا هو أن شخصية أغوري تتحد مع الغرب المستورد الموجود في المحلات، وأماكن عرض تلك البضائع والملابس والحاجيات. وكلما طابقت صورتها صورة «المرأة الغربية» زاد سحر شخصيتها، وكلما احتك جسمها مع هذه الملابس والكماليات الغربية، هيمنت قوة نزواتها على بطل القصة وقادته إلى تلاشيه أو انطفائه الدائم، إنه يريد تجريدها من «الكيمونو» لكي يخلع عليها ملابس أخرى، ويعيد خلقها بالملابس الغربية:

«أراد تعريتها من ذلك الكيمونو الذي لا شكل له ليكشفه عن «المرأة» العارية للحظة ثم يعيد إلباسها الثياب الغربية. ود لو أكد على كل انحناءة وتجويف، وأعطى جسمها سطحاً براقاً، وخطوطا حية متموجة. ود لو غير أي انتفاخ: معصميها مرفقيها، وكاحليها ورقبتها نحولا ورقة:.. فالملابس النسائية الغربية، ليست كاللبس فقط وإنما هي

طبقة أخرى للجلد وليست ملفوفة حول الجسم، وإنما هي مصبوغة في سطحه وكأنما هي زخرفة الوشم».

والمرحلة التالية من خط الرحلة مرسومة بروايته المميزة «حب الأحمق» (Chijin Noai) مع شخصيته «نؤمي». هذه المخلوقة التي تربط تلك الفجوة الفاصلة بين عالمين. وعندما طبع الكتاب أثار سلوكها الغربي المتغطرس القراء، وأحسوا أن نزعتها الشبقية أقوى وأوضح مما يجب. وهنا نجد تشخيصا لموران غورو ولمصطلح «النؤمية» الذي أخذ في الانتشار. ولو رجعنا إلى الحلقة الأخيرة من الدائرة التي ذكرناها سابقا وهي «الغرب = المرأة» لو جدنا أن كل ما تمثله نؤمي قد أطلق رغبات جوجي:

«عندما سألت عنها ، ذات يوم، علمت أن اسمها الحقيقي «نـؤمي»، يكتب بثلاث علامات صينية. وأثار الاسم فضولي واعتقدت أنه اسم جميل. وحين يكتب بأحرف رومانية سيكون اسما غربيا، وبدأت اهتم بها اهتماما خاصا. والغريب أنها منذ اللحظة التي عرفت فيها أن لها هذا الاسم الرائع، بدأت تتخذ سمتا غريبا مثقفا.. والحق إن نؤمي كانت تشبه ممثلة السينما «ماري بيكفورد» ولقد كان في مظهرها شيء غربي. ولم يكن وجه نؤمي فقط ذا سمة غربية (ومنذ الآن سأبدأ بكتابة اسمها «بالكاتا كانا» حتى لا أفقد سحره) بل كان جسمها أيضا يتخذ ملامح غربية بشكل مميز، حينما تبدو عارية». قصة نعومي وجوجي، معروفة إلى الحد الذي يغنينا عن المضي في التفاصيل، ولكنها تمثل بداية تطور في أعمال تانيزاكي يتوج بمعادلة «الغرب = الإثم والانتهاك» أو «الغرب = الفساد». إنها لحقيقة مثيرة أن الشخصيات التي تظهر فيها هيمنة العناصر الغربية، هي في الحقيقة أقرب إلى ذلك النوع من الفساد الأخلاقي والطبيعي، لا الفساد الذي تحدده، الأسباب والنتائج. ويبدو الأمر كما لو كان الغرب يظهر ببطء ليضع إطاراً محدداً حول مجموعة معينة من المواقف النمطية التي تتراءى للقارىء وكأنها علامة أو إشارة ما.

وعندما يوضع القناع «الغربي» يكون العدوان على التراث الخاص قد بدأ. إنه (أي القناع الغربي) شيء غير طبيعي وفاسد ولكنه كذلك مكثف بسحر مفعم بالتناقضات.

من وجهة النظر هذه نجد نصا مثيرا هو قصة «تومودا وماتسوناغا – Tomoda to Matsunaga no Hanashi 1920». في هذه القصة يقسم تانيزاكي الشخصية الرئيسية إلى شخصيتين، فهناك ماتسوناغا مرتديا ملابسه اليابانية وتومودا مرتديا الملابس الغربية «الأخرى». يعيش ماتسوناغا بميزوكي في الريف، وهو زوج وأب يختفي في ظروف غامضة من منزله كل أربع سنوات ليظهر مرة ثانية بعد أربع سنوات، وخلال السنوات الأربع من غيابه

يعيش الآنا الآخر، تومودا غينزو في أماكن مختلفة (أوروبا – الصين، حتى اليابان ذاتها، في الأماكن التي يقطنها الغربيون مثل كوبي ويوكوهاما) تحت أسماء مختلفة، حيث يحيا حياة ماجنة، فاسقة، وفقا.. للأسلوب الغربي الحقيقي عندما يتشبع كيانه بالحداثة والنزعة «الأجنبية» الغربية. يرجع تومودا إلى ماتسوناغا حيث يخلد لحياته المسالمة تحت ظلال بيته الريفي. ولكن بعد مرور أربع سنوات أخرى تستيقظ فيه رغبة الهرب من المعيار السائد ولتبدأ الدورة من جديد. ومن المهم ملاحظة أن هذه الرحلات لا تبعد مع مرور الزمن عن اليابان وأنها تظهره عاجزاً، متداعي القوى، وتوحي بأنه سيبحث عن السلام الباطني في «مملكة الظلال». هذا التأرجح المستمر ما بين الشرق والغرب والتراث والحداثة يجد هنا تأويله الأصيل في موضوعة «القرين» مع حل قادر على الحفاظ على تكامل العالمين دون أن تضطر الشخصية الرئيسية إلى اتخاذ خيار محدد أو أية تسوية صعبة.

إن هذه الشخصية التي تصبح بالتبادل هي تومودا، وبعدها ماتسوناغا، وبدقة تشبه دقة الساعة تحمل في داخلها كل توترات العصر. فتومودا هو المشدود للغرب، ورمز الحداثة، والمستقبل، والعلم، ولكن أيضا رمز الفساد والسوقية. ومن ناحية أخرى هناك ماتسوناغا رمز الشرق، الطيب ، العذب الأليف، الجدير بالثقة والاطمئنان والساكن. الذي يبدو بسبب سكونه مملا في بعض الأحيان. والإحالات إلى عالمه تزخر بالإحساسات المضطربة: حالات ذهنية لا يمكنه السيطرة عليها، روائح لا يعرف مصدرها، لمعات في الظلام وحفيف ثياب نساء، ووهن ينتاب الحواس.

وحينما يتلوى تومودا بهذا السحر المكبوت الذي يشعر معه بالاختناق ويثور على هذا كله ويسعى إلى الخلاص عن طريق المشاعر القوية: الفعل المسعور، الأضواء المتلألئة والألوان المبهرجة، بحيث يعتقد أن الغرب وحده هو الذي يستطيع أن يقدم له «التنوع» والانتهاك، ولا يسري التغير على أسلوبه في الحياة فحسب، وإنما يمتد إلى نفسه، ومن ثم إلى حالته الجسدية.

إن ماتسوناغا ياباني، حميم، فقد تزوج طبقا للتقاليد من المرأة المناسبة التي اختيرت له، وهو يحيا حياة متواضعة في الريف بمناظره الخلابة التي تقنع المرء بأن يعتكف ويستسلم للتقاليد والعادات القديمة، وهو هزيل مثل إنسان لا يأكل إلا الطعام التقليدي البسيط وهو طعام ذو مذاق رقيق ولون رقيق لا يغري حاسة الذوق بالتوابل والبهارات الحادة بل يكتفي بتقديم الغذاء الضروري. إنه يأكل من «السلطانيات» (الطاسات) المصقولة، الدالة على الرجال، ويمقت «الأدوات البربرية» التي تذهب عن الطعام مذاقه الطبيعي. ولكنه ما أن أصبح تومودا الغربي حتى تغير كل شيء. أصبح «بدينا» دموياً، سوقيا، إن الغرب هو حضارة الاستهلاك

ومملكة الكماليات غير الضرورية وهو يحب ملذاتها البهيجة ومنها الطعام والخمر. وهو لا يكتفي بزيارة المومسات الغربيات وإنما يصبح قوادا. ومن الواضح أن ماتسوناغا، على خلاف ما يبدو منه مخلص لزوجته، لكن هذه ليست أحكاما خلقية. فكل منهما يعيش واقعه بشكل تام. وعندما يصبح ماتسوناغا تومودا، ثم يرجع تومودا إلى ماتسوناغا فليس ذلك عن ندم أو اختيار نهائي، فاللحظة الأخيرة الحاسمة التي تنتهي باندماج للحضارتين لا وجود لها، وتومودا / ماتسوناغا في اعترافه الطويل الأخير محق في قوله إنه من الضروري أن يتقبل المرء كلا العالمين المختلفين دون أية رغبة في إخضاع أحدهما للتسوية أو المصالحة، لأن جزءا من أحدهما أو الآخر سيضيع بالضرورة.

ومع ذلك فعندما نقرأ «في مديح الظلال» 1933، سندهش من تلك الكلمات التي يستخدمها تانيزاكي للحكم على الاختيارات المنحلة إلى أقصى حد التي يلجأ إليها اليابانيون في تفضيلهم «للعالم الشفقي». في هذه المقالة المشهورة عن القيمة التي يضفيها تانيزاكي على ماهو مخضب بالألوان، وغامض وشديد النعومة في مقابل المبهر، المكشوف والصريح الجريء الذي يميز بعض المواقف الغربية. إن الثنائية «تومودا وماتسوناغا» تعد من بعض الوجوه اتهاما قاسيا للنقائص الطبيعية والحضارية اليابانية بمقارنتها مع حيوية الغرب. ما الوزن الحقيقي لمثل هذه الحالة؟

في تقديري أن فترة «القرين» التي يستخدمها المؤلف تؤكد إيمانه الراسخ بشرعية «العالم الشفقي» وبأن الحد الفاصل (بين العالمين)، وهو حد رقيق ولكنه رحب واسع، هو المملكة الحقيقية للإنسانية. ولهذا نجد في هذا العالم «كادي جوجي» صانع امرأته المثالية كما نجد نؤمي وكاوي جوجي الدمية الغبية في يد نؤمي ذاته كما نرى كانامي البصير بكل شيء هذا الذي لا يستطيع حتى اتخاذ قرار الطلاق.

ومن جانب آخر نشعر أن تانيزاكي متمكن من فن المزج بين الأفكار وأنه مقنع (وإن تراجع عن موقفه بعد ذلك مباشرة) وأنه لديه المقدرة على حجب كل شيء بسخرية تترك للقارىء فرصة واسعة لتبني أي تأويل أو البقاء في شك دائم، وهذا كله جزء من الحرية المطلقة التي يتطلبها من خيال الكاتب.

ويمكننا أن نقتبس مجموعة كاملة من الفقرات من أعماله تتراجع فيها العبارات المعبرة عن اقتناعه بعد أسطر قليلة، ويمكننا أن نذكر القارىء بالحادثة التي يستشهد بها على نحو دائم عن ذلك المعماري الشاب المتحمس الذي اقترح على تانيزاكي بناء منزل له طبقا للمبادىء التي جاءت في المقالة السابقة. وقد طلب منه تانيزاكي أن يذهب إلى الشيطان لأن الكاتب يجب أن يعيش مرتاح البال وهناك فرق بين أن نكتب عن هذه الأشياء، وأن نضعها موضع

التطبيق.

وتعداد الأعمال التي يمكنها أن تكون موضوعاً للتحليل منذ «الموت الذهبي – Konjiki no Shi » (1914) و«يوميات العجوز المجنون Futen - Nojin - Nikki» (1962) يمكن أن يأخذ حيزاً أكبر وأن يمضي بنا بعيداً. وفضلا عن ذلك فإن معرفة الطريقة التي واجه بها تانيزاكي طبيعة «غربه» وكيف استمر في التنقل من الغرب إلى الشرق، ربما تصلح لها قراءة مقالاته بدلا من أدبه القصصي. ونذكر على سبيل المثال «استطرادات حول أوتيوم – Rando no Setsu (1930)، وهي مجموعة من الأفكار المتناثرة، والإشاعات، والذكريات والآراء، إنه نقاش هادىء، أعيد كتابته بدعابة لبقة، وحكيمة بعض الأحيان، بتعليقات لاذعة وتلميحات وقحة ودقيقة عرفت عنه، وفوق ذلك بسخرية من نفسه (ولم لا؟) وهو يزعم أن مفهوم «التراخي» (Monogusa) و (الكسل Okkugari) يدلان على سمات شرقية محددة، ومؤكدة، يعرفها بالتبلد الشرقي Oriental Otium. ويمضي النص مقتبسا من الشواهد التي تدل على معرفة واسعة إلى التعليقات اليومية حول أفضلية أسنانه المصفرة بسبب الشيخوخة والنيكوتين على موضة نجوم أفلام هوليوود بأسنانهن البيضاء اللامعة. وهنا تصل السخرية قمتها: ويبدو تانيزاكي وكأنه يعترف بأن الكسل والتراخي الشرقيين هما الخاسران الحقيقيان في مواجهة النشاط الغربي المستعر إلا أنه يعبر بهذه الطريقة:

«كلما أزداد أحد الأجناس تقدما، زاد كذلك اهتمامه بالاعتناء بأسنانه، ويمكن القول إن المستوى الحضاري لأي جنس من الأجناس يعتمد على جمال الأسنان. وإذا كان هذا صحيحاً فإن أمريكا المتقدمة في طب الأسنان، هي أكثر البلدان تحضراً في العالم ولذا فإن الممثلين بابتساماتهم المصطنعة غالباً، يظهرون لنا وكأن لسان حالهم يقول «انظروا إلينا فنحن شعب متحضر» وأي واحد مثلي له مثل هذه الأسنان المتهالكة منذ ولادته ولم يكلف نفسه عناء إصلاحها فسيؤخذ بلا ريب كمثال لشخص غير متحضر».

ويمضي تانيزاكي بطريقة جادة بعض الشيء في وصف العناية الشديدة التي يوليها أبناء وطنه للأسنان وحرصهم على تنظيف أسنانهم مرتين في اليوم بالمعجون والمنظفات وليخلص إلى القول: وهكذا فإننا نحن اليابانيين مع ازدياد أسناننا بياضا وتلألؤا نصبح متحضرين كالأمريكيين. ويمكن أن نراه ضاحكا بسخرية وهو يخفي وجهه وراء أكمامه. «وإذا عدنا للأسنان فإنني كلما رأيت مجموعة أسنان بيضاء، نقية أفكر، ولا أدري، لماذا، في أرضية حمام غربي من «البورسلان اللامع».

وهناك مقال آخر (الحب والعاطفة Ren'ai Oyobi Shikijo– لا يقل أهمية عن

سابقه. فقد كتب في عام 1931، وهو تعليق على العلاقة بين الرجل والمرأة في الأدب الياباني، وفيه درجة عالية من الشاعرية عندما يصف مثلاً أمرأة يابانية: «شاحبة كوميض القمر، ناعمة كأصوات الحشرات، هشة كقطرات الندى على أوراق العشب» وكثيرا ما يعقد مقارنة مع العالم الغربي، ويتحدث بسخرية عن «ملل الشرق» المزعوم. إلا أنه يؤكد في النهاية بنبرة حازمة ومقنعة، ومتجاوزا كلا الطرفين، إنه يقف في صف الإحساس بالجمال الذي يسيطر على أعماله كلها:

«في اليابانية توجد كلمة (Iroke – أيروكه) ولا سبيل إلى ترجمتها إلى أي لغة من اللغات الغربية حتى ضمير الغائب المفرد (it) الذي مثلته إلينور غلين وتم استيراده مؤخراً من أمريكا، يختلف في معناه تمام الاختلاف عما يمثله iroke. إن واحدة مثل «كلارا باو» التي نراها على شاشة السينما موهوبة بهذا الـ «it» إلا أنها لا تمتلك شيئا مما تمتلكه امرأة «إيروكي». كان الأزواج في الماضي يقولون إنه لو عاش والداهما مع العائلة فإن الزوجة ستتحلى بعامل «ايروكي»، وكان هذا أمراً يسعدهم سعادة كبيرة. أما الأزواج اليوم، الذين يسكنون منازل خاصة حتى ولو كان أباؤهم على قيد الحياة فإن مثل هذه الطريقة من التفكير تبدو صعبة للفهم نوعا ما.

فالزوجة وإن كانت تظهر الاحترام الواجب لحموها وحماتها، تحرص خلال بحثها عن بعض علامات الارتباط العاطفي على التطلع سرا إلى زوجها. ويكشف هذا السلوك عن رغبتها، كما يؤخذ الرجال تماما بسحر هذا التصرف من جانبها، وفي مقابل الحب الصريح فإن هذا النوع من الحميمية المكبوتة بقدر ما يحاول المرء عدم إظهارها، تتسرب أحيانا إلى الأحاديث والإيماءات والتي تسر الرجال وربما كانت «إيروكي» تدل على لمسة حب خاصة، وعلى المرء أن يفهم أنه كلما كان ظهوره صريحاً وهو الذي جاء من اللا محدد والغامض – تلاشت «الإيروكى» وسواء أكان «ضمير الغائب المفرد (it) لكلاراباو، أم، «الإيروكى» أكثر إغراء فإن هذه مسألة ذوق شخصي، وأنا أخشى على أية حال أن انتشار هذا الاتجاه الاستعراضي في العروض الأمريكية سيجعل ضمير الغائب (it) يفقد سحره تدريجيا، لا سيما أننا نعيش فترة لم يعد عري المرأة فيها ظاهرة غريبة. وإذا عرفنا أن المرأة العارية، أيا كان جمالها لن تظهر بهذا الجمال إذا فقد الناس أحساسهم بالجسد العاري فإن هذا الضمير «النفيس» نفسه سينتهي على المدى الطويل بأن لا يثير أحدا».

وأنا أميل للاعتقاد بأن تانيزاكي الذي يؤمن بهذا قد فعل كل ما في وسعه للمحافظة على شيء من وميض التراث في «إيروكى» «يوكيكو» في روايته «الشقيقات الأربع» Sasame Yuki.



المأزق الإيطالي

الخروج من الشيوعية

تأليف : فابيو لوكا كافاتسا*

ترجمة: سعد زهران

لأكثر من أربعين عـاماً، وجدت بلاد أوروبـا الغربية في الحرب الباردة حمايـة مريحة ودافئة. واستفـاد من هذه الـوضعية، أيضـا، الحزب الشيـوعي الإيطالي – الـذي يعد أهم معقل للعقيـدة الماركسية اللينينية في الغرب.

غير أن هذا الحزب بدأ يتردى في أزمته مع سقوط حـائط برلين في 1989. وانهارت بذلك إحدى الدعامتين اللتين قام عليهما النظام السياسي في إيطاليا منذ 1945. وهكذا دون سابق إنذار، وجدت إيطاليا – وهي إحـدى الديموقراطيـات الغربية الأسـاسيـة والعضو في مجموعة الـدول الصناعية السبع الكبار – وجـدت أن توازنها السياسي الداخلي قد اختـل اختلالاً تاماً مع سقـوط الشيوعية، الأمر الذي ما كان أحد يتصور حدوثه إلا في روسيا والدول التي كانت تابعة لها في أوروبا الشرقية. إن وجود اختلافـات هائلة بين إيطاليـا وأي من هذه الدول أمر بديهي، ومع ذلـك فإن من سخرية التاريخ أن وجدت بين الجانبين هذه النقطة المشتركة.

إن تاريخ تلك الدول لم يعد من الغوامض التي يصعب فهمها، حيث لا يعدو أن يكون قصة من قصص الاستعباد المعنوي والبؤس المادي، مـربوطة برباط أحمر إلى قوة شمـولية همجية فرضت

العنوان الأصلي للمقال :

The Italian Paradox An Exit From Communism: Daedalus, Spring 1992.

مراجعة: هيئة التحرير

* فابيو لوكا كافاتسا Fabio Luca Cavazza أحد مؤسسي دار النشر الإيطالية (1951) Il Mulino Publishing House ولا يزال حتى اليوم مديرها.

سلطانها لعشرات السنين. وقد آن الأوان أن يعرف الغرب المزيد عن إيطاليا، التي أصبحت مجتمعاً حراً منذ 1945، يعيش فيه ملايين الإيطاليين من شيوعيين وغير شيوعيين، ويكدحون لتحويل شبه جزيرة عتيقة فقيرة إلى واحدة من أغنى دول العالم.

غير أن ثروة إيطاليا، منذ أواخر السبعينات، يجري تبديدها بسرعة متزايدة ومنفلتة، على أيدي الفئة الحاكمة، التي تحكم وتتحكم - والحق يقال - برغبة المحكومين أنفسهم. فقد فضل المواطنون، عموماً، أن يستهلكوا الثروة دون أن يفكروا - إلا قليلاً - في كيفية صيانتها أو إعادة إنتاجها. أما الحاكمون فقد خصصوا الموارد الهائلة من أجل دعم معاقل سلطانهم، وهم غالبا ما يفعلون ذلك على نحو غير مشروع.

إن إيطاليا اليوم أشبه بنهر عظيم، مصاب بطوفان من إنفاق فوق الطاقة. ويموَّل الإنفاق، بنسبة كبيرة، عن طريق خلق دَيْنٍ عام يساوي (إن لم يكن أكثر من) مجموع الناتج القومي السنوي، مما يهدد استقرار البلد. ويقدر الدين العام بما يساوي - تقريبا - 1224 مليار دولار (بحساب سعر العملة في ديسمبر 1991، حيث كان الدولار الأمريكي يساوي 1185 ليرة إيطالية).

ألقى سقوط الشيوعية أضواء جديدة على المأزق المشترك الذي وقعت فيه دول أوروبا الشرقية كما وقعت فيه إيطاليا. سقطت النظم الشيوعية لأنها أكلت نفسها بنفسها. واليوم، تحيق المخاطر الداهمة بالنظام السياسي الإيطالي لأسباب ليست بعيدة عن نظائرها في تلك الدول، وإن تكن - بالتأكيد - ليست متماثلة. لم تسقط إيطاليا حتى الآن لسببين: نظامها السياسي غير الشمولي القائم على رضا المواطنين، والاستفادة من الشبكة السياسية والاقتصادية العالمية التي أقامها الغرب، هذه الشبكة التي لاتزال تعمل بآليات مجربة ومعترف بكفاءتها.

وعلى الرغم من أن النظامين السياسيين يتفقان على أن كلاً منهما نقيض للآخر، فإن قواعد حركتهما واحدة: ففي كل منهما توجد نومنكلاتورا Nomenklatura. (وهي النخبة الحاكمة. والكلمة استحدثت واستخدمت في روسيا السوفييتية وتوابعها - ولا تستخدم في إيطاليا) - لا همَّ لها إلا الإبقاء على سلطتها، وانتهى بها الأمر إلى أن تأكل نفسها بنفسها، أو تنهش لحمها بأسنانها، مسببة بذلك أخطاراً جسيمة على مقدرات البلد الذي أخذت على عاتقها مهمة إدارته.

لقد ألقى سقوط الشيوعية أضواء مثيرة ومقلقة على الأزمة الإيطالية. أصبح من المستحيل أن يستمر النظام السياسي الإيطالي على حاله التي هو عليها منذ عشرات السنين. ومن المستحيل أيضا التكهن بالمستقبل. فليس في مقدور أحد أن يقول إن كان سيصل إلى هلاكٍ سريع، أو سيتمكن من مدّ حياته سنوات أخرى محولا أمة شديدة الحيوية إلى أمة هزيلة مصابة بفقر الدم، أو لعله يستطيع انتزاع نفسه من المأزق الراهن وصولا إلى تركيبة ناجحة من مغالبة الخوف والانطلاق،

مزوداً بالطاقة المعنوية ومستنداً إلى تضامن الغرب. أما الشيء الوحيد المؤكد، فهو أن الديموقراطية الإيطالية لا مهرب لها من امتحان ومواجهة مع الضمير والوعي. وفي كل الأحوال، ليس أمام النظام السياسي الإيطالي إلا أن يقلع من المواقع التي ظل مربوطاً إليها حتى اليوم، سواء تمكن من اتخاذ القرار المطلوب، أو قرر ألا يتخذ أي قرار.

شهد عام 1945 بروز حركتين على المسرح السياسي الإيطالي لم يُعرف عنهما، منذ المنشأ، أنهما تغذتا من المنابع الأصيلة للديموقراطية. هاتان الحركتان هما : الحركة المسيحية التي تطورت وأصبحت الحزب المسيحي الديموقراطي، والحركة الشيوعية (الحزب الشيوعي)، وهي وريث حركة اشتراكية أقدم. اتحدت هاتان الحركتان، وبالاشتراك مع بعض القوى السياسية الأخرى، تأسست الجمهورية الإيطالية الجديدة.

في سبعينات القرن الماضي، غرست الحركات الاشتراكية الأولى جذورها في مزارع الشمال الشرقي لشبه الجزيرة، في وادي نهر «بو»«Po» ، ثم انتشرت إلى مناطق إيطاليا الأخرى حيث كانت الأحوال المعيشية للفلاحين بدائية وفظيعة. في 1880، في مجلس النواب الإيطالي ألقى النائب سيدني سونينو Sidney Sonnino خطابا جاء فيه «إن الأحوال المعيشية لطبقة الفلاحين مثيرة للأسى. إن أحوالهم في نصف المملكة (الإيطالية) أسوأ من نظيرتها في أي منطقة في أوروبا... والفلاحون يشكلون أكثر من ستين بالمائة من مجموع السكان. ولن تطمئن إيطاليا إلى مستقبلها إلا إذا شعر فلاحونا بأنهم إيطاليون حقيقيون (1) ويذكر إن سيدني سونينو كان من المحافظين الإصلاحيين، وهو الذي تولى فيما بعد (أثناء الحرب العالمية الأولى) منصب وزير الخارجية.

وعلى الرغم من هذا التحذير، وكثير غيره، لم تتحرك الحكومة لمواجهة تحديات «مشكلة الفلاحين». بل إن الحكومة كانت ترى أن الفلاحين ليسوا إلا متمردين. والحق أن هؤلاء الناس البؤساء كانوا متمردين فعلا، وإن ليس بالمدلول التقليدي للكلمة. لم يكن لديهم أي مفهوم عن الدولة الوطنية، أو أية رغبة في مقاومتها، أو بالنسبة للمملكة الإيطالية الجديدة، التي كان انشغالها الأساسي هو بناء الدولة وضمان ولاء المواطنين. ولم تكن لتهتم اهتماما خاصا بدمج أغلبية السكان، وهم فقراء معدمون أميون، في النظام السياسي الجديد. وإذ لم يحظ الفلاحون إلا بالتجاهل والإهمال، فإن النتيجة الحتمية، عند نهاية القرن، هي أن «الحركة الفلاحية أصبحت ذات توجه اشتراكي كاسح»(2)

وعلى غير ما كان يأمل سيدني سونينو، أصبح انتماء الفلاحين للاشتراكية أكثر من انتمائهم لإيطاليا. وفي الواقع، حدث ما كان يجب ألا يحدث. أصبح الفلاحون، ثم العمال فيما بعد، يدينون بالولاء السياسي وفي الحياة المدنية – لا للدولة الإيطالية ومؤسساتها، وإنما لحركة اشتراكية تتلخص مبادئها الإيديولوجية الأساسية في الآتي: «أهمية الصراع الطبقي.. ورفض التعاون مع

الجهات الحكومية باعتبارها بورجوازية، والأممية، ورفض كل أشكال الوطنية، والاستخفاف بالديموقراطية»(3) ولم يقصر القادة الاشتراكيون في رعاية مصالح رعاياهم، فشرعوا في تنظيم الروابط والاتحادات والتعاونيات، وتقديم رجالهم - ليس فقط ليكونوا أعضاء في مجالس المدن، وإنما ليكونوا، أيضا، أعضاء في البرلمان.

وهكذا تشكل، شيئا فشيئا، كيان سياسي معنوي حقيقي، ظلت سماته مميزة لليسار الإيطالي أكثر من قرن، كيان اشتراكي في البداية، أصبح شيوعياً فيما بعد. وبطبيعته الإيديولوجية، ظل اليسار الإيطالي «خارج» الدولة، سواء كانت هذه الدولة ملكية أو جمهورية. وفي الحياة اليومية، عاش اليسار «داخل» النظام، ساعياً للاستفادة منه بكل الوسائل.

إن الولاء الأساسي، المفروض أن يدين به الإنسان للبلد الذي ولد فيه، قُدِّر له أن يموت قبل أن تتاح له فرصة للميلاد. وترتبت على ذلك نتائج، أهمها: إحساس هش بالهوية القومية، وعدم وجود روح مشتركة للمواطنة السياسية، وقليل من الاتفاق على الالتزام بالقواعد الأساسية لتسيير النظام الديموقراطي.

غير أن كثيرا من الإيطاليين ظلوا مؤمنين بأنه لا يوجد أي تناقض بين أن يكون المرء معتنقاً للمذهب الشيوعي، وأن يكون وطنيا مخلصا في الوقت نفسه.

وظلوا يعتبرون أن مهمتهم المقدسة هي أن يصوروا أن إيطاليا ستكون أرض الصدق والعدالة والمساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان - بمجرد أن تتحقق فيها الأهداف النهائية للاشتراكية. وهكذا تعمقت في إيطاليا جذور نوع من «السياسة كحلم بمجتمع مثالي «Politics as Utopia» وعاشت زمناً أطول مما ينبغي.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية. كان بالميرو تولياتي هو الزعيم الذي لا ينازع للشيوعيين الإيطاليين. وقد كان تولياتي يقيم في موسكو، حيث نجح في أن يظل دائما حائزا على رضا ستالين. كان رجلاً ذكياً متعقلاً. نزل إلى أرض نابولي في 1944، حيث سرعان ما أثبتت الأحداث أنه كان استاذاً في فن التنازلات والحلول الوسط. وكانت نسبة كبيرة من أعضاء الحزب الشيوعي مقتنعة بأن تنازلاته لم تكن إلا ذراً للرماد في عيون خصومه، وتتصور أن هدفه النهائي كان ثورة على طراز ثورة أكتوبر الروسية، وفقا للأسلوب اللينيني بالضبط. أما الحقيقة فإنها تتلخص في أن تولياتي كان يتملكه الرعب مما أسماه «الطريق اليوناني»: عصيان مسلح، تصدت جيوش أجنبية لإخماده، الأمر الذي أدى إلى القضاء على الحزب الشيوعي اليوناني(4). وإذ حدثت، في 1948، محاولة لاغتيال تولياتي، اندفعت قواعد الحزب، بتحريض من المناضلين المتحمسين، لاحتلال الميادين العامة وبعض المباني الحكومية في عدد من المدن الإيطالية، واصطدموا بالشرطة في مواجهات عنيفة، وكان يبدو أن التطورات تنذر بما هو أسوأ. ولكن القادة الشيوعيين فضلوا أن

يوقفوا اندفاع الأعضاء العاديين الذين كانوا على استعداد لخوض معارك الشوارع. ومن المستشفى، حين تكلم تولياتي وهو على فراشه، نصح بالحكمة والتعقل، فما كان يرغب في تبديد التركة التي في يديه: أصوات الناخبين، ونصيب في السلطة.

ومع انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1956، وفي غير ضجيج، أكمل الحزب الشيوعي الإيطالي تحوله، حيث أصبح في الحقيقة حزباً محافظاً، وليس ثورياً. ولكن، من المؤكد أن القادة كان يمكن أن يثيروا كثيراً من غضب القواعد لو أن الحزب تخلى عن علاقته الأثيرة بموسكو. كان من السهل أن يقول الحزب وداعاً لفكرة الثورة، ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمثل السياسية العليا التي تجسدها موسكو. كانت الاشتراكية لاتزال قبلتها في الشرق، وما كان الشيوعيون الإيطاليون ليولوا وجوههم قبل الغرب الرأسمالي.

أصبح الشيوعيون الإيطاليون، قلباً وقالباً، جزءاً من النظام المسيحي الديموقراطي، يديرون الشؤون التي عهد بها إليهم بأساليب بورجوازية خالصة، يشتركون في حصاد وتسويق الثمار الأولى للمعجزة الاقتصادية الإيطالية الذائعة الصيت. ولا عجب أن كانوا مهيئين لأن تبتلعهم الاقتصاديات الاستهلاكية الكبيرة. أما أن يقطعوا الحبل السرى الذي يربطهم بموسكو – فما كان ذلك ليخطر على بالهم. فإن قطع هذا الحبل يعني التخلي عن كل الخصوصيات الإيديولوجية والسياسية التي تميزهم عن المسيحيين الديموقراطيين وعن الاشتراكية الديموقراطية الأوروبية. فالعلاقة بموسكو كانت هي المصدر الأساسي لكبريائهم السياسي.

وصل الحزب الشيوعي الإيطالي إلى ذروة تألقه في الانتخابات العامة التي أجريت عام 1976، حيث حصل على 34,4٪ من أصوات الناخبين البالغ عددهم 37 مليوناً. ولكن، في 1987، انخفضت النسبة إلى 26,6٪ من مجموع الأصوات التي كانت 38 مليوناً. وفي الفترة نفسها انخفضت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب المسيحي الديموقراطي من 38,7٪ إلى 34,3٪. أي أن الحزب الشيوعي فقد ثماني نقاط مئوية خلال الأعوام الأحد عشر، بين 1976 و1987، وإن استمر نحو عشرة ملايين إيطالي يصوتون لصالحه.

كان عدد غير قليل من هؤلاء شيوعيين عقائديين، غير أن أعداداً كبيرة أخرى لم تكن كذلك. فمنذ 1948، تفهم عدد لا بأس به من الإيطاليين آليات نظامهم السياسي. كانوا يرون في الساحة عدداً كبيراً من الأحزاب، ولكنهم أدركوا أن من بين هذه الكثرة لا يوجد سوى حزبين فقط يعمل لهما حساب أكبر من الآخرين، هما الحزب المسيحي الديموقراطي والحزب الشيوعي. والقاعدة الذهبية التي يجب مراعاتها في كل عملية انتخابية تتلخص في أن يكون عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب المسيحي أكبر من عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب الشيوعي، وإن يكن ليس في مصلحة الناخبين أن يكون الفارق بين أصوات الحزبين كبيراً، أو أن ينخفض نصيب الشيوعيين

كثيراً.

بعد هدم سور برلين بخمسة عشر شهراً، في 3 فبراير 1991، وفي غمرة البلبلة الهائلة التي أمسكت بخناق أوروبا، والتي استمرت وقتا أطول من الوقت الذي احتاج إليه المستشار هلموت كول لتوحيد شطري ألمانيا، قرر الحزب الشيوعي الإيطالي تغيير اسمه ليصبح «حزب اليسار الديموقراطي». غير أن نسبة معتبرة من الأعضاء رفضت هذا القرار وانشقت على الحزب لتكون حركة «إعادة تأسيس الشيوعية» (Communist Refoundation).

وفي انتخابات المجالس المحلية التي أجريت في 24 نوفمبر 1991، في بريسشيا Brescia ، حصل حزب اليسار الديموقراطي على 9,4٪ من مجموع الأصوات، وحصلت حركة «إعادة تأسيس الشيوعية» على 5,4٪. فإذا قارنا مجموع ما حصل عليه الاثنان معا، وهو 14,8٪ بما كان قد حصل عليه الحزب الشيوعي (قبل تغيير الاسم) في الانتخابات المحلية عام 1990، وهو 16,4٪، وبما كان قد حصل عليه الحزب في بريسشيا Brescia في الانتخابات العامة عام 1987، وهو 21,3٪ - فإنه من الصعب أن يتنبأ بعدد الأصوات التي سيحصل عليها كل من حزب اليسار الديموقراطي وحركة إعادة تأسيس الشيوعية في الانتخابات العامة القادمة، المقرر إجراؤها في 1992، وإن يكن من السهل أن نتوقع - بدرجة عالية من اليقين - أن مجموع ما سيحصل عليه الجانبان سيكون أقل مما حصل عليه الحزب الشيوعي عام 1987، وانه من المستبعد أن يعود مجموع الأصوات التي يحصل عليها الشيوعيون إلى الصعود. غير أن هذا لا يعني، بأية حال، أن الشيوعيين والشيوعيين السابقين سيختفون بين يوم وليلة، وإنما من المتوقع أن يظل عدد من الإيطاليين يتراوح بين خمسة ملايين وستة ملايين يوزعون أصواتهم بين حركة تأسيس الشيوعية وحزب اليسار الديموقراطي، متظاهرين بتناسي أصوله الشيوعية، فخورين بالإعلان عن أنفسهم كمدافعين عن الفلسفة التقليدية للماركسية اللينينية.

وحتى نهاية 1991، لايزال الناس يرون ملصقات جدارية في كثير من المدن الإيطالية عليها شعار مكتوب بحروف صفراء كبيرة. «إلى اليسار»، وكتب أسفله، بحروف سوداء «نحن نجدد أنفسنا.. من أجل خلق إيطاليا الجديدة». والسؤال هو هل مايحدث هو تجديد حقيقي للنفوس؟ وهل هي بداية جديدة وراءها دوافع ذاتية أصيلة؟ أو هي مجرد حركات اضطر إليها الشيوعيون؟ غير أن كل هذا يؤكد أن الشيوعيين، حتى 3 فبراير 1991 على الأقل، ظلوا «خارج» الجمهورية بحكم تكوينهم الأيديولوجي القديم ، على حين هم «داخل» النظام في الممارسات السياسية الجارية(5).

هذا، ولاتزال مشكلة الولاءات السياسية الأساسية للشعب الإيطالي دونما حل حتى يومنا هذا. والحزب الشيوعي الإيطالي مسؤول، إلى حد كبير، عن هذه الحال. ولا يمكن تبرئته من هذه

المسؤولية بحجة وجود قوى سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى لها دور في الإبقاء على هذه المشكلة دونما حل. وهي المشكلة التي يتوقف على حلها - إلى حد كبير - مستقبل الديموقراطية الإيطالية.

فإلى جانب الشيوعيين، ومنذ بداية 1945، كان هناك المسيحيون الديموقراطيون الذين كانت لديهم - مثل الشيوعيين - خبرة كبيرة موروثة في العمل السياسي والاجتماعي. كان في حوزتهم تقاليد العمل العام والخدمات الاجتماعية التي كانت تحت رعاية المنظمات الكاثوليكية، المختزنة منذ السنوات الأولى لتأسيس المملكة الإيطالية. هذا أولا. وثانيا، كان المسيحيون الديموقراطيون ورثة تقاليد أكثر صلة بالسياسة، تلك التي خلفها حزب الشعب، الذي كان قد أسسه، عام 1919، دون لويجي ستورزو Don Luigi Sutrzo. وكان عدد كبير من قادة الحزب المسيحي الديموقراطي، من بينهم ألشيدي دي جاسبيري Alcide De Gasperi، قد بدأوا حياتهم السياسية أعضاء في صفوف هذا الحزب. وطبيعي أن أثرت تجاربهم السياسية في الأساليب التي انتهجتها الجمهورية الإيطالية الجديدة.

ولاتزال توجد طائفتان من الأسئلة تنتظران الإجابة. الأولى ماهي بالتحديد، التركة السياسية التي ورثها الحزب المسيحي الديموقراطي عن حزب الشعب؟ وهل أسهمت هذه التركة، إسهاما فعالا، في تشكيل النظام السياسي الجمهورية الجديدة؟ والثانية، كيف كانت، في 1945، العلاقة بين الدين والسياسة؟ وما الموقف الذي اتخذه الكاثوليك من النظام الجمهوري؟ وأين كانت ولاءاتهم السياسية الأساسية؟ وهل يصح أن نقول إن الكاثوليك، مثلما سبق أن قلنا عن الشيوعيين، كانت ولاءاتهم السياسية الأساسية «خارج» النظام الجمهوري، كما كانت «داخل» النظام في الوقت نفسه؟

كان حزب الشعب الذي أسسه دون ستورزو عام 1919، سابقا لزمانه، ففيه أوجه شبه كثيرة بالأحزاب التي تأسست في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أعني تلك الأحزاب الجماهيرية في الديموقراطيات الصناعية التي كانت برامجها خالية تماما من المفهوم الماركسي اللينيني عن الطبقات. فمثلا، نرى أنه من بين الأمور التي حظيت بالأولوية في برنامج حزب الشعب: تحديث الجهاز الإداري الحكومي، لا مركزية السلطة، إعطاء حكم ذاتي حقيقي للأقاليم، القضاء على (أو على الأقل، التخفيض المطرد لـ) إجراءات الحماية الاقتصادية، تشجيع ودعم الملكية الصغيرة للأرض الزراعية، والمطالبة - وهذا أمر طبيعي - بحرية أكبر للمدارس الكاثوليكية.

ولكي لا تكون هذه البنود مطالب على الورق، عمل دون ستورزو على أن تكون له مواقع قوة، يساوم منها ويضغط بها. فمن أجل أن يخلق لنفسه ولحزبه مكانا في النظام السياسي الإيطالي، طالب ستورزو - في البند الأول لبرنامجه السياسي - بقانون انتخابي يأخذ بالتمثيل النسبي (أي

أن يكون لكل حـزب في البرلمان عدد من المقاعـد يتناسب مع مجموع الأصـوات التي يحصل عليها الحزب على نطـاق البلد كلـه – المترجم)، حيث لم يكن أمامـه خيار آخـر. فمن أجل أن تجد لنفسك مكانا في نظام سياسي مغلق محكم، ذي سلطة مركزية صارمة، حيث لا تستطيع أن تشق لك طريقا إلا من خلال تمثيل برلماني قوي على استعداد لخوض المعارك، ولديه من القوة ما يجعله قادرا على إقامة علاقـات تضامن وتعاون مع قوى سياسية أخـرى – أقول من أجل أن تجد لنفسك مكانا في النظام السياسي فإن التمثيل النسبي هو الاختيار الوحيد.

وكانـت الحكومـة في حاجة إلى مسـاندة الكـاثوليك والحزب الجديـد (حزب الشعـب) لاحتواء الزحف الجسور للحركـة الاشتراكية (ففي الذاكرة الجمعية للأمـة، كان عاما 1919 ، 1920 هما عامي الخطـر الأحمر) – لذلك، استجابت الحكومـة للمطلب الذي تقدم به دون ستـورزو، وصدر قانون التمثيل النسبي، وأجريت الانتخابات التي تجاوزت نتائجها جميع الآمال والتوقعات، حيث نجح تسعة وتسعون عضوا من حزب الشعب في الحصول على مقاعد في البرلمان.

ومنذ ذلك التاريخ، أصبح النجاح السياسي للكاثوليك، وقانون الانتخاب وفقاً للتمثيل النسبي، طرفين في معـادلة واحدة، فالتسليم بأي من الطـرفين يترتب عليه التسليم بالآخـر. وعلى الرغم من التجربة التاريخية والسياسيـة المأساوية لجمهورية وايمر Weimar Republic فيما بين الحربين (في ألمانيـا)، فإن الحزب المسيحي الـديموقـراطي الإيطـالي استمر على إيمانـه بمـزايـا هذا المبـدأ الانتخابي الـذي استحوذ تمامـا على فكره وخيـاله. ولم يكن مـوقف الرفـض الذي اتخذه الحزب المسيحي الديمـوقراطي للنظم الانتخابية الأخـرى، الإنجليزي والأمريكي مثلاً، لم يكن مـوقفاً ينم عن ذكاء سياسي كبير. فـالمسيحيون الديموقراطيون، وهم يواجهـون حضوراً جماهيرياً مثيراً من طرف الحزب الشيوعي، لم تكن لديهم الـرغبة في تسهيل مهمته حين يحاول الاستيلاء على السلطة بتبني نظام انتخابي« يسمح للمنتصر بأخذ كل شيء». إن اعتبـارات من هذا القبيل لا بد وأن يكون لها دور. ولكن أسباب الـرفض – فيما يتعلق بالنموذج الأمـريكي – كانت أكثر تعقيـداً. وفي كتاب سيصدر قـريباً لـ ماسيمـو تيودوري Massimo Teodore، يقوم المؤلف بـإعادة ترتيب وتـركيب المناقشات السيـاسية التي دارت في الجمعية التأسيسية الإيطالية حـول النموذج الأمريكي. وحين نقرأ العرض الـدقيق، والطريف، الذي يقدمه تيودوري، فإن النتيجـة التي نصل إليها هي أن الآباء المؤسسين للجمهورية الإيطاليـة رفضوا النموذج الأمريكي لأنه كان غريبـا على خلفياتهم الثقافية الحضاريـة، وليس لأنهم كـانوا خائفين مـن إعطاء الحزب الشيوعـي أية فـرصة، أو أي احتمال، للوصول إلى السلطة(6).

وتتأكد النتـائج التي نستخلصها بعد قراءة البحث الـذي قام به تيودوري، تتأكـد أكثر بقراءة الكتاب الممتاز الذي ألفـه بييترو سكوبولا Pietro Scoppola عن سياسات الأحـزاب الإيطالية بين

1945 و 1990(7). يلفت سكوبـولا النظر إلى أن المناقشـات السياسية التي احتـدمت في أعقاب الحرب العالميـة الثانيـة ركزت على «أزمـةالنظام البرلماني قبل الفـاشية»، دون أن تعطي الاهتمام الكافي «للجوانب المتعلقة بالمؤسسات الأكثر حيوية». وباختصـار:

على كثرة ما قيل عن المسؤول عن أزمـة الحكم البرلماني.. ألقي اللوم كله، بشكل تبسيطي، على الطبقة الحـاكمة الليبرالية وحـدها، على ضعفها في مواجهة الفاشيين وتـواطئها معهم. وأدى هذا إلى أن الأحزاب اعتبرت أن عمليـة إعادة بنـاء الديموقـراطية لا تعـدو أن تكون استئنـاف الممارسات البرلمانيـة السابقـة، التي قطعتهـا فترة الحكم الفاشي، دون حـاجـة إلى النظر في التنظيم الأسـاسي للدولـة. كانت مشكلة استقرار الحكم مطـروحة طبعاً، ولكنها كـانت تحتل مكاناً تاليـا في الأهمية لمشكلة إعادة تسيير النظام كما كان، وتأكيد نفـوذ الأحزاب ذات العضوية الجماهيرية، الأمر الذي تضمن قبولاً - بغير تحفظ - لنظام التمثيل النسبي باعتباره أفضل النظم الانتخابية(8).

باختصار ، على الـرغم من اختلاف مواقف الحزب المسيحي الديمـوقراطي عن مواقف الحزب الشيوعي، واختـلاف المصالح التي يمثلانها، فـإن كلا منهما قبل أن يسلم بأن يكون وجـود نفوذ لأيهما، وجود نفوذ للآخر.

أكثـر من ذلك، اتفق الحزبـان على النظـر إلى كثير من المسـائل، أولها وأكثرهـا أهميـة إعطـاء الأولوية لمطالب الأحزاب الجماهيرية، أي عطاء الشرعية السياسية والمدنية - مرة وإلى الأبد - لكل من الحـركة الكاثوليكيـة والحركة الشيوعية. كانت الدولة الليبرالية القديمة قد تحللت في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وكان روبرتو فيفاريللي Roberto Vivarelli على حق حين نبه إلى أن الفـاشية «كـانت نتيجة أزمـة الـدولة الليبراليـة وليست سببا»(9). وعلى الـرغم من أن الحرب العالميـة الثانية سحقت الفاشيـة وكنستها، فإنها (أي الحرب) أبقت على الالتزام بتشغيل إيطـاليا وفقاً لتقنيـات التنظيمات الجماهيرية. أضـف إلى هذا أنـه، بـدءاً من 1945، حصلت النسـاء على حقوقهن الانتخابية، وطبق مبدأ التصويت العـام المتساوي لكل المواطنين. هكذا، وباختصـار، وجد في إيطاليـا فراغ سيـاسي لا بد أن يمـلأ. ودلت كل المؤشرات على أن الظروف أصبحت نـاضجة لأن تتقدم الأحزاب الجماهيرية الكبرى للقيام بالمهمة. وما كان للمسيحيين الديموقراطيين والشيوعيين أن يفـوتوا الفـرصة التـي لا تتاح إلا مـرة في العمر، تكـون فيهـا الظروف التـاريخية والظـروف السياسية مواتيتين معاً.

من الأهداف الأخـرى التي توخاهـا الحزبان : الإبقاء على التنظيم القـديم للدولة المركـزية على النحو الـذي كانت عليه بعـد تأسيسها عام 1861. وإذا كانت الـدولة المركزيـة هي النمط الأكثر قبولاً من طرف الـدكتاتوريات الشموليـة، فإنها - أيضاً - لا يمكن أن تكون مرفـوضة من طرف أحزاب تتهيأ للقيـام بدور سياسي واجتماعي وثقافي مهيمـن - في أمة تتطلع للتطور الديمـوقراطي

بعد سنوات الفاشية والحرب(10).

أدرك الكاثوليك (الحزب المسيحي الديموقراطي) أنهم مدعوون لتسيير الدولة الليبرالية القديمة، ولتأكيد سياسة التمثيل النسبي التي طالب بها دون ستورزو عام 1919. وكانوا يعلمون أيضا أنهم وافد جديد تماما على الساحة السياسية. كانت الفرصة أمامهم كبيرة ومغرية، ولم يكونوا راغبين في المخاطرة بخوض معركة ضد رأي عام لم تتحدد مواقفه منهم بعد، ومن ثم أبقوا على ولائهم لمبدأ التمثيل النسبي، متضامنين في ذلك مع عدد من الأحزاب العلمانية الصغيرة (الليبرالي والجمهوري والاشتراكي الديموقراطي) - وتمكنوا من حكم إيطاليا حتى 1963، وهو العام الذي سمح فيه للحزب الاشتراكي بأن يشترك معهم في تشكيل حكومات ائتلافية.

فما الذي كان يمكن أن يعمله تولياتي؟

قنع الحزب الشيوعي بالنصيب الذي ترك له من السلطة، حيث سمح النظام بقياس دقيق للامتيازات والمنافع تتناسب مع التمثيل الشيوعي في البرلمان. وترتب على ذلك أن نظام التمثيل النسبي كان متوائماً تماماً مع الظروف التي وجد الحزب نفسه فيها، وأصبح الحزبان، المسيحي الديموقراطي والشيوعي، هما الدعامتين الأساسيتين للنظام، وقف الحزب المسيحي الديموقراطي في صف القانون لأنه كان أسيرا لذاكرته التاريخية، بالإضافة إلى أنه كان يتوقع أن يحقق من خلاله مكاسب كبيرة. وقبل الحزب الشيوعي القانون نفسه لأنه كان يخدم تكتيكاته السياسية. وكانت النتيجة هي ما أسماه سكوبولا «التزاوج بين الحكم البرلماني والتمثيل النسبي»(11).

في كتاب «الديموقراطية في أمريكا» للمؤلف دي توكفيل De Tocqueville، فقرة شهيرة تقول: «في أوروبا، يتحرك جوهر العقيدة الدينية - بشكل دائم تقريباً - في اتجاه معاكس لجوهر الحرية، على حين هما في العالم الجديد يرتبطان ارتباطاً إيجابياً حميماً، حيث يسودان معاً تحت سماء واحدة». لم يكن دي توكفيل من أتباع عقيدة مارتن لوثر، ومن ثم كان أكثر اهتماما بدراسة مواقف رجال الدين الكاثوليك، ولاحظ - مبكراً - أن قارئيه لا يختلفون في أن المملكة المسالمة التي يقيمها الدين في بلدهم أساسها الفصل التام بين الدين والدولة. أما في أوروبا، فلم يكن ثمة مكان لمملكة مسالمة للدين عامة، وللكاثوليكية خاصة، مثلما هي الحال في العالم الجديد. وإنما كان الدين في أوروبا منخرطاً في خصومات وصراعات بلغت الذروة في القرن التاسع عشر، وهي التي لم تتوقف إلا بعد أن تكفل بإنهائها مجمع الفاتيكان المقدس الثاني. فحتى عام 1917، أي قبل عامين فحسب من مولد الحزب الذي أسسه دون ستورزو، كان كتّاب الفاتيكان المرموقون «يوجهون الانتقادات الصارمة المؤصلة لمبدأ حكم الشعب وسيادته، معتبرين ذلك ثمرة للخروج على كنيسة الرب، والسبب غير المباشر في جميع أشكال الفوضى والاضطرابات»(13).

لم يقترب الكاثوليك الإيطاليون من مبادئ الديموقراطية والمشاركة السياسية إلا عبر مسيرة

طويلة ومضطربة. ولا يتسع المقام لحديث استقصائي عن مراحل هذه المسيرة الوعرة، وهي التي شبهها سكوبولا Scoppola بـ «أواصر العذاب بين الديموقراطية والحق»، وهي الوثيقة العلاقة بأواصر أخرى، هي تلك التي تربط بين «الديموقراطية والثورة»(14).

ويرى سكوبولا أن «انهيار الشيوعية لم يكن مجرد سقوط لنظام اقتصادي اجتماعي، إنما هو أقصى درجات النفي لفكرة الثورة ذاتها، وهو اللحظة التأسيسية لنظام اجتماعي جديد تماماً، نظام قادر على خلق الظروف التي تتحقق فيها الحرية المطلقة»(15) فالوعي الديني اليوم، «كما كان دائما في المراحل الماضية، ينكر أي وهم يصور إمكان تحقيق الحرية المطلقة عن طريق الثورة الاجتماعية». ويستحضر سكوبولا إلى الذاكرة المواقف التي اتخذها كل من ألساندرو مانزوني Alessandro Manzoni وجوزيف دي ميستر Joseph de Maistre من الثورة الفرنسية. لقد كان الروائي الإيطالي الذي ألف I Promessi Sposi ينظر إلى الثورة من منظور الكاثوليكية الليبرالية. وانتقد الثورة، ليس باسم حقوق الكنيسة، ولكن لأنها تحولت من وسيلة إلى غاية مطلقة. ولم يكن عهد الإرهاب، في رأي مانزوني، إلا «الثمرة العضوية» لثورة افترضت أن هدفها النهائي هو «السعي لتحقيق الحرية المطلقة». ووقف جوزيف دي ميستر موقف المعارضة من «ثقافة ثورية» قررت أن تهبط من «مرتبتها الأيديولوجية الخاصة» لتقدم نفسها كمبشر» بأيديولوجية بديلة شاملة».

وجدير بالملاحظة أن التجربة الأمريكية في الديموقراطية، من وجهة نظر سكوبولا، هي التي «تقدم البديل الحقيقي الوحيد للعلاقة بين ماهو ديني وماهو سياسي. وماهو مشترك بين ثقافة الثورة وثقافة الثورة المضادة.. ومن هذا المنظور، يكون الفارق عميقا بين الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية». هذا الفارق هو الذي تحدث عنه دي توكفيل أثناء رحلته. عندما أكد «التفاهم التلقائي بين الدين والديموقراطية في أمريكا». والحقيقة أنه «في النموذج الأمريكي يوجد تمايز واضح بين الدين والسياسة: فالدولة لا تلتزم بأية عقيدة دينية. غير أن الدين (ليس بالمفهوم الطائفي أو الشكل الكهنوتي) يعتبر منبعاً من منابع الحياة الديموقراطية». والنموذج الأمريكي، من بين كل التجارب الديموقراطية، هو الوحيد الذي تمكنت فيه «الديموقراطية» من التصالح مع «الحق» ووجدت إمكاناً للتعايش معه. وفي الواقع، «لا إنكار لمراتب الحق. ولكن ما ينكر هو مقدرة الدولة على تعريفه. فالديموقراطية تسلم بحق المواطن في البحث عن الحق، ولكنها لا تسلم للحق في ذاته».

وأثناء بحث إيطاليا عن طريقها الخاص «للخروج من الشيوعية»، اهتم كثير من الباحثين الإيطاليين (كل على حده، وبشكل عفوي) بفحص أعمق للنموذج الأمريكي - من بينهم سكوبولا - من منظور كاثوليكي، وتيودوري Teodori من منظور علماني. وهذا تطور يستحق وقفة تأمل.

في 1945، كان من المستحيل تحديد العلاقة بين الدين والسياسة، ومن ثم تحديد العلاقة بين

«الديموقراطية والحق بالمفهوم الديني.. في صيغة نظرية مختلفة عن تلك التي توصلت إليها البابوية عند نهاية الحرب العالمية الثانية. كان هذا هو الواقع، على الرغم من أن عدداً غير قليل من الكاثوليك عاشوا هذه العلاقة وهم على درجة أعلى من الوعي بتعقيداتها التاريخية – في نظر البعض – على تجاوب واضح مع تقاليد الكاثوليكية الليبرالية».

من المستحيل أن نحكم على الولاءات السياسية الأساسية للكاثوليك بالمعايير نفسها التي تستخدم مع الشيوعيين والاشتراكيين. فلو سلمنا بأن الشيوعيين والاشتراكيين كانوا «خارج النظام» الجمهوري و«داخله» في الوقت نفسه، فإن الكاثوليك كانوا خاضعين لولاءات والتزامات أخلاقية وتوترات سياسية من نوع مختلف. وإذا كان الكاثوليك، في جملتهم، قد ساروا شوطا كبيراً في الرحلة نحو المشاركة في الديموقراطية، فإن أجزاء متصلبة كثيرة منهم لم تكن قد لانت بعد. وفي الوقت الذي تأسست فيه الجمهورية الإيطالية، لم يكن ثمة أغلبية – بين الكاثوليك – تدين بالولاءات الأساسية، إنما كانت الولاءات مشوشة وقاصرة. وهكذا استمرت الأحوال حتى انعقاد المجمع المقدس الثاني للفاتيكان.

هكذا ، إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع في إيطاليا بدءا من 1861. وماضي الحزبين الكبيرين اللذين التقيا في 1945، فإن النتيجة المؤكدة التي نصل إليها تتلخص في أن «الديموقراطية الإيطالية ولدت دون أن تكون الفرص مهيأة لأن تغرس جذورها في تراث آمن من الثقافة والقيم والخبرات المشتركة» وفي 1945 كان يفترض أن كل الناس ديموقراطيون. دون أن يدري أحد – بالضبط – كيف يكون ديموقراطيا. غير أن المسرح كان قد أعد، والأضواء سطعت. مع وجود نص مكتوب، وممثلين جاهزين. ومن ثم – فليبدأ العرض.

وكان الاستهلال رائعا. لم يضيع دي جاسبيري De jasperi ، الذي كان يمسك زمام قيادة المسيحيين الديموقراطيين – لم يضيع وقتاً. كان واضحا في ذهنه أن الإيطاليين، إذا قدر لهم أن يعيدوا بناء بلدهم المهدم، فإنهم أحوج ما يكونون إلى الثقة والهدوء السياسي. وكان قد وصل إلى نتيجة مؤداها أن الأمان الذي تحتاج إليه إيطاليا لن يتوافر لها إلا مع الغرب، وليس مع الشرق. وإذ قدر دي جاسبيري أن مكان الحزب الشيوعي الإيطالي يجب أن يكون في المعارضة، إلا أنه احترم دوره كعضو كامل الأهلية في النظام السياسي. وأحاط دي جاسبيري نفسه بممثلين للطبقة التي كانت تحكم قبل الفاشية، حيث تتميز – هذه الطبقة – بثقافة عالمية، غير محلية، رجال من طراز لويجي إينودي Luigi Einaudi والكونت كارلو سفورزا Carlo Sforza وكلف الأول مهمة علاج الليرة الإيطالية ليشفيها من أمراض التضخم ويرد إليها عافيتها، وعهد إلى الكونت سفورزا بمهمة إدارة الشؤون الخارجية. كذلك وصل إلى تفاهم سياسي مع كل من أوجو لا مالفا Ugo la Malfa وجوسيبي ساراجاتgiuseppe Saragat ، وهما من جيل أصغر سناً، الأول زعيم الحزب

الجمهوري، والثاني زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي.

وكان دي جاسبيري قد تعلم دروساً سياسية في أكثر من بلد، (كان قد انتخب، عام 1911، عضوا في البرلمان النمساوي ممثلاً لمنطقة الألب، التي أصبحت إيطالية بعد الحرب العالمية الأولى). ومن ثم، فقد أدرك، على الفور، مدلول الاستراتيجيات الثورية التي أخذ بها جان مونيه Jean Monnet في سعيه لبناء المنظمات الأوروبية فوق القومية Supranational، التي أفضت إلى وأد سياسات التناحر القومي التي جعلت من أوروبا، بعد 1870، عالماً دامياً مدمراً. وبالاستناد إلى ثقافته السياسية، لم يجد دي جاسبيري صعوبة في إقامة علاقات ثقة سلسلة مع كل من كونراد أديناور، وموريس شومان. ودون أن نغفل دور أرنست بيفن، فإن هؤلاء الرجال كونوا الفريق الأوروبي الذي أثبت حضوره في لحظات خلق التحالف الغربي.

انتصر دي جاسبيري في الانتخابات التي أجريت في 18 أبريل 1948. وعاد الإيطاليون إلى تشغيل دولاب العمل. في عام 1945، كان مجموع الدخل القومي نصف ما كان عليه عام 1938، وفي 1950 عاد مساوياً لما كان عليه في 1938. أما في 1960 فقد وصل إلى الضعف. وظل دي جاسبيري يدير دفة الحكم في البلاد حتى عام 1963. وخلال تلك الفترة، لم يترك مهمة يمكن أن ينهض بها رجل السياسة ليكون رجل دولة مرموقا – إلا وأنجزها. الحق يقال، كان رجلا لا نظير له.

ولكن، بقدر ما كانت البداية ممتازة، أصبحت النهاية بشعة. تحولت دولة بأسرها إلى ملكية خاصة لأحزابها السياسية. أكثر من ذلك – لم تتحول الدولة إلى شركة ذات مسؤولية محدودة تمتلك فيها الأحزاب نسبة من عدد الأسهم، وإنما أصبح النظام الإيطالي لا يعدو أن يكون رابطة (أو جمعية) لحفنة من السياسيين الذين يستخدمون الأحزاب، أو التكتلات الحزبية، كمخالب قطط في لعبة السلطة من أجل تحقيق المصالح الخاصة والمنافع الشخصية.

ولم تعد الانتخابات تجرى لمصلحة الناخبين، الذين يسمح لهم بالإعلان عن الحزب الذي يفضلون أن يحكمهم، وإنما أصبحت مصلحة الأحزاب هي التي تجرى من أجلها الانتخابات، لتحديد النسب المئوية التي تستولي عليها الأحزاب من المال العام. ولخدمة مصالح هؤلاء السياسيين أنفسهم، هم وفرقهم وشللهم، تعقد مؤتمرات للأحزاب، التي تحدد النسب المئوية للنفوذ السياسي لكل منهم (السياسيين) ولكل منها (الفرق والتكتلات)، التي تتوزع وفقا لها أنصبة الفرقاء والشركاء.

هكذا أصبحت حكومة إيطاليا ائتلافا يضم أحزابا يقوم كل منها بإدارة نصيبه من السلطة، وأصبحت مناصب وصلاحيات الوزراء ونواب الوزراء (الذين يوجد منهم حوالي مائة) تتحدد على أساس علاقات القوى التي تكشف عنها مؤتمرات الأحزاب المشتركة في الائتلافات الحاكمة، أيا

كانت تكوينات هذه الائتلافات. وتسيير هذه الآلية الحزبية السلطوية الشديدة التعقيد يجري وفق جداول حسابية تـوزع النسب المئوية لأنصبة السلطة التي توزع على كل أحـزاب هذه الائتلافات، وكل التكتلات والفرق في هذه الأحزاب، وكل واحـد من السياسيين المتنفذين فيها.. في كل الظروف والمواقف المتصـورة باختصـار، اجتمعت الأحزاب معـاً، بفعل قـانون التمثيل النسبي، في عصبـة واحدة من صغـار الطغاة الذين هم كبـار القوم، موزعين في فـرق وشلل متقاتلة فيما بينهـا قتالا مستمراً على توزيع (وإعادة توزيع) النفوذ والسلطة.

ببساطة، لقد ولجنا – منذ اثني عشر عاماً – في وضعية تزداد مأساوية بقدر ما نزداد غفلة عن تصور خطـرها، وتـدهورنا إلى المرحلـة النهائيـة من مراحل إفساد الـدور المفروض أن تقـوم به الأحزاب السياسية في النظام الديموقراطي.

قد توجد أنظمة سياسية في بلاد أخرى مصنفة كبلاد ديموقراطية، فيها من الصفات ما يشابه صفات النظـام السياسي في إيطاليـا، أو حتى ما هو أسوأ. ولكن للنظـام الإيطالي سمتان تجعـلانه فريداً في نوعه: الأولى هي الغياب التام للمعايير الأخلاقية المهذبة، والثانية هي عدم إعطاء أهمية لأية مشكلة سياسية، محلية أو عالمية، مالم تكن على صلة مباشرة بلعبة التقاتل بين الأحزاب وقياداتها على توزيع السلطة وإعادة تـوزيعها. هاتان السمتان جعلتا إيطاليا، في الحسـابات السياسية، بلداً عديم الجدوى بالنسبة لنفسها، كما بالنسبة لغيرها، سواء في داخل الجماعة الأوروبية التي تنتمي إليها، أو في الجماعة الدولية الأكبر.

ولإلقاء الضـوء على مراحل هذا التطـور، واستخلاص النتـائج واستشراف المستقبل، علينا أن نختبر المناهج التـي استخدمتها الأحـزاب السياسيـة، وقواعد السلـوك الاجتماعي التي أصبحت مكونات سلوكياتنـا القومية مترتبة عليها. ويتوجب علينا عدم إغفال نقـاط القوة في النظام بقدر ما نهتم بالكشف عن نقاط الضعف.

في المرحلة المبكـرة الأولى، تمكن الحزبان المسيحي الديموقـراطي والشيوعي من تعبئة طـاقات المجتمع الإيطالي باستثمار «حماسة الشعب وفرحته في لحظـة العثور على حريته المفقودة، وتطلعه للخلق والبناء وفـق آمال ومثل جديـدة»(16) وساعـدت البنى الأساسيـة التي أقامهـا الحزبان، الشعب الإيطـالي على استعادة النسيج الاجتماعي الـذي كانـت الحرب قد دمـرته. وكـون كل من الحزبين عددا كبيراً من التنظيمات «المكملـة» – المواطنين الذين لهم اهتمامـات مهنية أو ثقـافية أو اجتماعية (أو ميـول أيديولوجيـة نحو هذا الحزب أو ذاك) – مكنتهم من الالتقـاء معاً، والتفكير في المخططات والمشروعات اللازمة لخلق المجتمع الإيطالي الجديد المأمول.

غير أن هـذه المرحلة التعبـوية الأولى كـانت قصيرة العمر، إذ سرعـان ما اكتشف النـاس أنهم يستطيعـون أن يحيوا حيـواتهم الاجتماعية والثقـافية الخاصـة خارج تلك التنظيمات «المكملـة».

وأعطت الانتخابات التي أجريت عام 1948، الكثيرين إحساساً مجدداً بالأمان، فشرعوا ينسحبون بالتدريج من المسرح السياسي. وفي الخمسينات، فقد الحزبان، المسيحي الديموقراطي والشيوعي، طاقاتهما السياسية الخلاقة، وأصبحا حزبين يحترفان تسيير الأمور الجارية، شغلهما الأساسي هو ملء مناصب المؤسسات العامة وإدارتها. هكذا بدأت المرحلة الثانية، ولاتزال مستمرة حتى اليوم.

وعهد الحزبان إلى التنظيمات «المكملة» بمهمة جديدة، هي «السيطرة على الأتباع الذين يعتمد أمنهم ودخلهم على ضمان من جهاز الدولة البيروقراطي»، أو المنتفعين بالعطايا الخاصة التي تتكفل بتوزيعها ما اصطلح على تسميته «القوانين الصغيرة»(17). والحق أن عدد نوعيات هذه العطايا والهبات يكاد يكون لا نهائياً. فهناك – على سبيل المثال – الوظائف والمناصب في الإدارات الحكومية التي تشكو من العمالة الزائدة، وصولاً إلى صرف معاشات مفتعلة وسخية بعد ترك الخدمة. وكثيراً ما تتحول العطايا والإكراميات إلى سلع ذات قيمة تبادلية: أعطني شيئا أعطك صوتا.

أكثر من ذلك : وجدت مرحلة ثالثة تراكبت على المرحلة الثانية. (وهذه المرحلة الثالثة تستوجب اهتماماً أكبر، حيث النتائج التي ترتبت عليها أهم). في أواخر الخمسينات، أمر الحزب المسيحي الديموقراطي بإنشاء وزارة جديدة لتكون أداة سياسية لإدارة ما أطلق عليه «المؤسسات التي تسهم فيها الدولة»، والمقصود بها المؤسسات الصناعية والمالية الكبرى التي تملكها الدولة، مثل «مؤسسة إعادة بناء الصناعة» (إيرى)، «والوكالة الوطنية للمحروقات».. وغيرهما، وهي المؤسسات التي أمر الحزب بخروجها من «اتحاد الصناعات»، وأمر بأن يكون لها تنظيم مستقل ومنفصل عن الاتحاد، الذي اقتصر على تمثيل مصالح صناعات القطاع الخاص.

ثم صدر تشريع اقتصادي مكمل لتلك المبادرة، تتلخص استخداماته العملية في دفع أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، الكبار والصغار جميعاً، إلى البحث عن وساطة السياسيين للحصول على الدعم والموارد والتسهيلات المالية وغيرها، والمفروض أن تكون مخصصة وميسرة لهم قانوناً. وهكذا بدأ الإتجار في السياسة ينتقل من بيع وشراء الأصوات إلى مستوى آخر، أمواله أكثر وآلياته أعقد.

وأخيراً، وفي سياق هذه المرحلة الثالثة، أصبحت رئاسة مؤسسات الدولة وبنوكها ووكالاتها المالية، أصبحت قاصرة على أعضاء الحزب المسيحي الديموقراطي الذين على ولاء كامل للحزب، ومغلقة تماماً في وجه الآخرين. وغالبا ما يكون التبرير القانوني لهذه العملية مستنداً إلى تشريعات ولوائح صدرت أثناء الحكم الفاشي، وظل معمولا بها دون تعديل.

إن الدولة المركزية، بما تتسم به من حكمة وبعد نظر، حرصت على الإبقاء على كل القوانين

واللوائح التي صدرت منذ تأسيسها في 1861. ومن ثم، فإن التنقيب المحسوب في القوانين الإيطالية يفتح المجال واسعاً لاختيارات بغير حصر. وتستطيع بيروقراطية الدولة الإيطالية دائما تذليل العقبات أمام القطاع العام للاستيلاء على الملكية العامة من أجل تحقيق مصالح شخصية، الأمر الذي يخدم النظام الحزبي بكفاءة عالية، وتكاد كفاءته أن تنعدم إذا تعلق الأمر بخدمة الشعب.

وقد وجد الحزب المسيحي الديموقراطي نفسه، منذ أوائل الستينات، مضطراً للتنازل لأحزاب أخرى عن جانب من السلطة التي كان يحتكرها في البداية احتكاراً يكاد يكون تاما. فالتمثيل النسبي له قواعد وتداعيات، ومن طبائع الأمور تترتب عليه آليات من النوع الذي أصبح – على سبيل المثال – يتحكم في «هيئة الشبكات التليفزيونية القومية الثلاث» (التي يرمز إليها بالحروف RAI-TV) . وكانت هذه الهيئة، مثل سائر الشركات التابعة لـ إيري ERI ، تحت الهيمنة المطلقة للحزب المسيحي الديموقراطي حتى أواسط السبعينات. أما اليوم، فإن الحزب المسيحي الديموقراطي مضطر لقبول اقتسام السلطة بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة : المسيحي الديموقراطي، واليسار الديموقراطي، والاشتراكي. وأصبح لكل حزب شبكته(19).

إن جميع الأحزاب السياسية الإيطالية ضالعة في تثبيت نظام المنتفعين الراسخ. والقاعدة الغالبة هي أن أحزاب الحكومة، وفي مقدمتها الحزب المسيحي الديموقراطي، تستولي على نصيب الأسد. فمثلا: تقع مؤسسة «إيري» في دائرة نفوذ الحزب المسيحي الديموقراطي، على حين أصبحت إيني ENI (وهي المؤسسة القومية للمحروقات التي أسسها المسيحي الديموقراطي إنريكو ماتيي Enrico Mattei) إقطاعية الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه كراكسي. أما نقاط النفوذ الأساسية للحزب الشيوعي، فتوجد على مستوى الحكم المحلي، (وخاصة في المناطق «الحمراء»، في وسط إيطاليا)، أو في شبكة الإدارات والوكالات المحلية والقومية التي تدير نظم الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية. ولا يقتصر الأمر على وجود نسبة كبيرة من أعضاء مجالس الإدارة تختارهم وتعينهم الأحزاب (بما فيها الحزب الشيوعي)، وإنما يوجد عدد كبير من الموظفين الذين ينتسبون إلى هذا الحزب أو ذاك. فهناك عشرات الآلاف من الأشخاص الذين ماكانوا ليشغلوا المناصب والوظائف التي هم فيها – لو لم يوجد هذا التقسيم لدوائر النفوذ بين الأحزاب السياسية.

وقد ترتب على انتشار هذه الأساليب ظهور قواعد معينة للسلوك الاجتماعي، حيث أصبح المجتمع مقسما إلى قطاعات تعكس النسب المئوية لنفوذ الأحزاب، ونفوذ الزعامات الفردية التي تتزعم الشكل والتكتلات الحزبية. وأصبحت مجالس إدارة كثير من النقابات والاتحادات المهنية مقسمة إلى فرق وتكتلات تعكس النفوذ الإيديولوجي والسياسي للأحزاب. وحين يحدث هذا

التقسيم في نقابة الصحفيين، مثـلا، فإن كل حزب يصبح قادراً على وضع رجاله في قـاعات تحرير الصحف الإيطـاليـة الأساسيـة، ليضمن التأثير في سيـاسـاتها. كذلك، ينقسـم القضاة إلى فـرق تتناسب قـوتها مع الأوزان السياسية لـلأحزاب، وفي نواديهم وروابطهم تجرى الانتخابـات وفقا لأعـراف التوزيع النسبي. ولكن، تـوجد بعض الاتحادات المهنيـة التي لا تأخذ بـالنهج الحزبي في تنظيم نفسـها، من بينها – على سبيل المثـال – اتحاد الصناعات Confindustria . ومـع ذلك، فـإن رجال الأعمال الإيطاليين، الصغار منهم والكبار على السـواء، يجدون أنفسـهم مضطرين للاتصال بهذا الحزب أو بذلك الزعيم الحزبي، لأنهم يعرفون أن الأحزاب هي التي تتخذ القرارات.

وتحت الملابس الأنيقة التي يتحلى بها أي رجل أعمال، لا بـد أن تجد فانلة (T - Shirt) مكتوبـا عليها شعار للحب، من نوع «أنا أحب نيويـورك» – ولكن، بدلا من اسم نيويورك ستجد اسم آخر زعيم حـزبي كبير اضطر رجل الأعمال إلى التربيط معـه للمسـاعدة على تسيير الأمـور. والحق أن نظـام التمثيل النسبي أجبر جميع الإيطـاليين، وليس رجال الأعمال وحـدهم، على ارتـداء فانـلات الحب هذه، التي تعلن ارتباطهم الشخصي بالسياسيين.

إن تحديد الأسـاليب التي تنتهجها الأحـزاب لفرض هيمنتهـا على الحكم، هو في الـوقت نفسه، تحديد لنقاط قوتها – التي من بينها:

* تأكيد السلطـة المركزية وحرمـان الحكم المحلي من أي هامش للاستقلال الـذاتي. وحتى لو وجدت أمثلة لاستقلالية المحليات، فإن تجانس الأساليب الحزبية كفيل بالقضاء عليها.

* لا تزال الدولـة تدار وفقا للنموذج البيدمـونتي (نسبة إلى مملكة بيدمـونت، التي كانت نواة لتوحيد ممالك وإمارات شبه الجزيرة في دولة واحدة عام 1681 – المترجم).

ذلك النموذج الـذي فرض على الأقاليم الإيطاليـة الأخرى بعد 1681. والسمة الأسـاسية لهذا النموذج، إضـافة إلى شدة المركـزية، الاهتمام والتركيز على نوع من الـرقابة الـرسمية التي تسبق تنفيذ القوانين، ثم تهمل المتابعة التي تضمن نجاح التنفيذ ومستوى التطبيق.

* المسؤولون الحكوميون في خدمة السياسيين وليسوا في خدمة المواطنين. وفي المقابل، تحصل البيروقراطية على مزيد من الحماية والحصانة والامتيازات.

* كل قرار يـدعم بقانون. ولا يـدري أحد كم عـدد القوانين التي صدرت لهذا الغـرض. وهذه القوانين، عادة، قـوانين ملتبسة تحتمل أي تأويل. وكلما زاد عدد مثل هـذه القوانين زاد الالتجاء – من أجل تفسيرهـا وتطبيقهـا – إلى تخريجات ومعـايير استثنـائيـة، يشـارك السيـاسيـون، مع البيروقراطيين، في ابتداعها.

* جميع الموارد الاقتصـاديـة العـامـة تحت السيطرة المبـاشرة لـلأحـزاب، أو لـزعماء الشلل والتكتلات الحزبية، ويجري توزيعها وفقاً لآليات التبادل السوقي (Market Exchange).

* الأحـزاب ، وفقـاً لمعـايير التمثيل النسبي، هي التـي تـرشح للمنـاصب الإداريـة العليـا في «مؤسسـات مشاركة الـدولة»، والهيئات الحكومية التي تدير الخدمـات العامة، والمؤسسات المالية والبنكية المهمة.

يمكن أن تطول القائمة، ولكن هذا يكفي. وتستمر الأحول دون تغيير. والأسـاليب التي تدار بها شؤون البلاد تسمح بوجود ثغرات كبيرة في ميـزانيات الهيئات التي تدير الكم الهائل من المنشآت والخدمات القومية العامة، من المعاشات والرعاية الصحية.. إلى السكك الحديدية.

أما الإيطاليون، فقد ظلوا يدلـون بأصواتهم في الانتخابات على مر السنين كمؤيدين منضبطين للأحزاب السياسيـة. ونسبة كبيرة من الدخول المتزايدة للإيطـاليين تأتي من مردود ثروات تقوم الأحزاب بتوزيعه، ومن موارد تملكها الدولـة، وهي مستمرة باستخدام أشكال مختلفة من التهرب الضريبي. وبين حين وآخر، تقـوم الدولة بإصـدار مراسيم تمكنهم من التكفير عن ذنـوبهم المالية بدفع القليل ذراً للرماد في العيون.

لا يوجـد بلد في العالم يمكن أن يشترى فيـه الرضـا السيـاسي لغالبية النـاخبين إلا إذا وجد بين مواطنيه تنظيمات أسـاسية تهيىء لهم أن يباعوا. ذلك أنـه لم يحدث أن صدر عن الشعب الإيطالي أيـة انتقادات جـدية لـلأسـاليب التي تحكم بها الأحزاب. لقـد تقبل الشعب، ببسـاطة، الأوضـاع السـائدة، وأصبح متواطئاً مع حاكميه. ولم تبدأ دلائل على القلق والاهتمام بالظهور إلا أخيراً.

إن نقطـة القـوة الأسـاسيـة في النظام السيـاسي الإيطـالي هي استقـرار عمليـة التصـويت في الانتخابـات طيلة السنوات الأربع والأربعين الأخيرة، من 1948 حتى اليوم. واعتقـد أنني لا ابتعد كثيراً عن الحقيقـة إذا افترضت وجـود نـوع من عقـد اجتماعي غير معلـن بين الأحـزاب وهيئـة النـاخبين. ويسلم الطـرفان بأن الثـروة العـامـة تقسم إلى جـزأين: الأول تستولي عليـه الطبقـة السياسيـة، والثاني يوزع على المواطنين أو يحصلـون عليه من الـدولة. وتتلخص النواة المركـزية للعقد المفترض في أن الجزء الأول من الثـورة العامة يجب أن يظل أعلى – بـدرجة كبيرة – من الجزء الثاني. وإذا أقرت الأحزاب المعنية بمراعاة هذه النقطة الأساسية، فإن كلا منها اعتبر نفسه حراً في استثمار الموارد التي حصل عليها لتحقيق مايراه أجدى وأكثر مردوداً، أو – ببساطة – مايراه أكثر جـاذبية وإثـارة للبهجة. وإلا، فماذا يمكن أن يكـون العقار النـاجع الذي سـاعد على الإبقـاء على استمرار مسيرة ذلك النظـام الذي ظل يعمل بكفاءة منذ نهايـة الحرب العالمية الثانية حتـى يومنا هذا.

في أواخـر 1990، رأى كثير من الساسـة الإنجليـز أن استمرار مـارجـريت تاتشر في رئاسـة الحكومـة أصبح يسيىء إلى مصالح بـريطانيا، ويقلل فـرص حزب المحـافظين في البقاء في الحكم، الأمر الذي ترتب عليه إجبارها على الاستقالة بعد بضعة أسابيع وإبعادها عن الحكم. غير أن تاتشر لابـد أن تعـود إلى الظهـور، ربما بعـد عشرات السنين، لتحتل المكـان الـلائق بها في التـاريخ. أمـا

السياسيون الإيطاليون، فلم يحدث أن أعفي أحدهم من تولي مهام منصبه ليظهر في وقت لاحق كبطل ملحمي، أو حتى ليكتب عنه فصل صغير في التاريخ الإيطالي. ذلك أن نظام التصويت بالتمثيل النسبي ضمن أن يظلوا معصومين من اللوم أو النقد من جانب هيئة الناخبين، وليس إلا الموت وحده بقادر على إنهاء حياتهم السياسية.

في إيطاليا اليوم عدد كبير من القادة السياسيين من متوسطي العمر، ولكن حضورهم الدائم على المسرح السياسي يشيع انطباعاً بأنهم أصبحوا في السن التي تستوجب التوقير الذي لا يحظى به إلا علية القوم. فقد أصبح قادة إيطاليا الحاكمون رجالا لكل العصور. أما نوعية «الطبقة الحاكمة» التي ستترتب على هذه الوضعية في المستقبل، فلا أحد يدري عن أمرها شيئاً. وأصبحت القيادات الجديدة التي تفرخها الأحزاب السياسية تتأهل بكم رذائلها، أكثر مما تُعرف بفضائلها.

وإذا كانت قوة النظام السياسي تكمن في استقرار عملية التصويت، المضمون بعقد اجتماعي غير معلن بين السياسيين ومجموع الناخبين، فإن الجديد هو أن نقطة القوة هذه يمكن اعتبارها اليوم من عوامل التحلل، وأصبحت نقطة الضعف الأولى في النظام. وبات عدد متزايد من المواطنين يرى أن استقرار السياسيين الإيطاليين لم يعد مصدر قوة لهم ولبلدهم، وإنما أصبح مصدر ضعف متزايد.

وإذ توصل الناس إلى هذه النتيجة المقلقة، تراهم يبدأون بالترحيب بظهور حركات الاحتجاج المباشر، (من «روابط» المشتغلين بجمع الأصوات في الشمال، داعين إلى الانفصال عن الجنوب وعن العاصمة روما، وكذا الداعين إلى تفتيت الأحزاب إلى عدد كبير من الأحزاب السياسية الصغيرة، إلى جمعيات أصحاب المعاشات، وربات البيوت، والمدافعين عن البيئة... إلى غير ذلك)، ويتمثل هدف هذه الحركات في استخدام نظام التمثيل النسبي لكسب الأصوات، ثم استخدام هذه الأصوات من أجل تحقيق مصالح اقتصادية لأشخاصهم.

واستمر الإيطاليون يستمتعون بحضور الاحتفالات الباذخة التي تقيمها الأحزاب السياسية. ولكنهم - اليوم - بدأوا يتبينون أنهم إنما يأكلون لحم بلدهم ولحوم أنفسهم، وأنهكتهم رؤية الوجوه نفسها التي ظلت، لأكثر من أربعين سنة متتالية، ترتاد أبهة السلطة، وزكمت أنوفهم عفونة الفضلات القديمة التي تملأ أدراج مكاتب القلعة الحاكمة التي لا همَّ لها إلا الاستغلال وتحقيق المنافع الشخصية. أمسك الهمُّ والإنهاك بخناق الإيطاليين، وأصبحوا لا يعرفون ماذا يريدون. هم يدركون أن السياسيين هم الذين يمسكون بخيوط السلطة ويحركونها، ومن المفترض أنهم لا يزالون يملكون القوة التي تمكنهم من إخماد جذوة التمرد والعصيان. ومن ناحية أخرى، يتوق الإيطاليون إلى إنزال العقاب بالسياسيين الذين ينهشون لحم البلد وينهبون ثرواته، ولكنهم لا يجرؤون على الإقدام على أي شكل من أشكال التمرد الجاد، خشية أن يفقدوا النزر اليسير من المزايا الاقتصادية المتروكة لهم. وأيا كانت وجهات نظر الناخبين وقراراتهم، فإن الأوضاع التي

يجدون أنفسهم فيها تظل بـلا تغيير - لقد دخل النظـام السياسي الإيطـالي في أزمته التي لا مخرج منها، طال الزمان أو قصر، إلا إلى نهايته.

وإذا كان استقرار الحكومة الإيطالية هو نقطة القوة التي تحولت أحد عوامل الأزمة السياسية، فإن ثمة نقاط ضعف أخـرى لا تقل خطورة، تهدد عملية تنمية الثروة القوميـة. وسأعرض لأمثلة منهـا فيما يلي، دون أن أرهق القـارىء بفيض من الأرقـام والجداول والـرسوم البيـانيـة، وإنما سأكتفي بعـرض بعض النتائج المستخلصـة من إحصـاءات مقارنـة تتعلق بأصنـاف من السلع الصناعية وحجم القـوى العاملة المستخدمة لإنتـاجها، في عدد من أهم بلاد المجموعـة الاقتصادية الأوروبية.

من الحقائق التي تتضح في الحال أن الصناعات الإيطاليـة التي تستخدم أكثر من 500 عامل، وعلى رأسها فيات FIAT ، رمز الاقتصاد الخاص في إيطاليا، هذه الصناعات عددها أقل من القليل. والملاحظ أن هذه الصناعات كبيرة جداً بالمقياس الإيطالي، في حين هي صغيرة بالمقاييس الأوروبية والعالمية. كذلك الصناعات التي تتراوح أحجامهـا بين المتوسط والكبير، عددها قليل جداً إذا قورن بنظائره في البلاد الأوروبية الأخرى. أما الصناعات والأعمال المتوسطة والصغيرة والقزمية - فإن عددها كبير جداً إذا قورن بنظائره في بلاد المجموعة الأوروبية الأخرى.

تسبب هذا الهيكل الفريد للقاعدة الصناعية (خاصة في سنوات السبعينات، التي شهدت هياجاً نقابيا هائلاً كاد أن يصيب الصناعات الإيطـالية الأساسية بالشلل) - تسبب في ظهور أشكال من لا مركزية الإنتاجية الصناعية تتميز بالذكاء وسعة الحيلة. في تلك الظروف المضطربة، فإن المرونة التي هي من طبيعة نظام تسوده المنشـآت والأعمال الصغيرة تحت قيادة أفراد ذوي خيال خصب - يمكن أن تكون قد أنقذت عملية إنتاج ثروة صناعية جديدة.

وفي 1980، بفضل قيادة فيات FIAT بالدرجة الأولى، كان الاتجاه العام مختلفاً. كان المد العالي للحركة النقـابية قد بدأ ينحسر، مما شجع على الـدخول في مرحلة لاستثمارات تكنولوجيـة جديدة ذات كثافـة رأسمالية مرتفعة، الأمـر الذي ترتب عليـه فصل أعداد كبيرة من الأيدي العـاملة التي كانت النقابـات تريد - لا مجرد الإبقاء عليها فحسب - وإنما زيادة عـددها. وإذا افترضنا أن عدد الأيدي العاملة الموظفـة في الصناعات الأساسية عام 1980 كـان 100، فإن هذا العدد انكمش، في نهاية عقد الثمانينات، إلى 72.

تمكنت دوائر الأعمال الإيطالية من التنفس المريح في الثمانينـات، حيث كانت تحقق نسبة ربح عاليـة. غير أنها لم تفعل شيئا في تلك السنوات، استعـداداً للدخول في المنافسـة العالمية الـوشيكة، خاصة بعد الإعلان عن مشروع سوق القارة الأوروبية التي أعدته الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1985، والمعروف باسم «القانون الأوروبي الواحد»The European Single Act.

ظلت أسس أبنية عالم الصناعة والأعمال على حالها لم تتغير، ويبدو أن ليس ثمة احتمال بأنها ستكون قادرة على الصمود في المنافسة مع نظائرها في بلاد المجموعة الأوروبية. يضاف إلى ذلك عدد من النواقص التي لا تقل خطورة ولم تظهر إلا أخيراً، تقلل قدرة الصناعة الإيطالية على المنافسة العالمية، من بينها: حالة مزمنة من نقص الموجودات الرأسمالية وقصورها، وندرة القيادات الإدارية، وارتفاع تكلفة العمل. صحيح أن صافي الأجور الإيطالية أقل من نظيره في بلاد الجماعة الأوروبية، ولكن أصحاب الأعمال الإيطاليين يتحملون أعباء أكبر من التأمينات الاجتماعية والتأمينات ضد العجز والشيخوخة – وهي التي تجمعها الدولة من أصحاب الأعمال لتعويض خسائر مؤسساتها التي تقوم بمهمات إدارة «دولة الرفاهية».

يضاف إلى كل هذا نوع من النفور المتأصل لدى الصناعة الإيطالية من غرس جذور عميقة لها في الأسواق الخارجية. فليس لإيطاليا سوق تدار شؤونها وفقاً للقواعد والأصول الراسخة المتعارف عليها، وإنما كل أسواقها انعكاس لأشكال من المنافع والإكراميات التي تستفيد منها شخصيات سياسية أو منشآت صناعية معينة. ومادامت هذه هي خبرة عالم الأعمال، فإن قادة الشركات ومديريها ليسوا مدربين على المنافسة في البلاد التي تدار فيها حركة السوق بشكل طبيعي.

في الأسواق الخارجية، أصبح رجال الأعمال الإيطاليون مشهوداً لهم بالبراعة في اقتناص الصيد الطائر، أي تصيد فرص العمل والكسب السريع، حيث غالباً ما يتمكنون من أن يكونوا أسرع تنظيماً والتغلب على منافسيهم الأبطأ حركة. ينقض الإيطاليون على أراضي السوق الخارجي، يخطفون فريستهم ليعودوا بها إلى أرض أهلهم كما تفعل كلاب الصيد. وهم غالبا (وإن كان ليس دائماً) يكسبون على المدى القصير، ولكنهم يعرضون أنفسهم لمخاطر كبيرة على المدى البعيد. وبفضل عادات القنص هذه، أثبت رجال الأعمال الإيطاليون، باستثناءات قليلة، أنهم أقدر على إبرام الصفقات مع النخب الحاكمة في الدكتاتوريات الشيوعية، أو مع طغاة دول العالم الثالث، كما أثبتوا أن قدراتهم تتدنى كثيراً حين يعملون في بلاد الجماعة الأوروبية وغيرها من البلاد الديموقراطية. كذلك نلاحظ أن الفروع الأكثر كفاءة في الصناعة الإيطالية (السيارات، المطاط، الكيماويات. وغيرها) لا تدر مردودا كبيراً، إنما الميزان يميل أكثر لصالح الفروع الأخرى في الصناعات الأكثر تقليدية، التي لاتزال تنشغل بها الصناعات المتوسطة والصغيرة : صناعات الأخشاب والجلود والنسيج والبلاستيك وأجهزة القياس الدقيقة – فتلك هي التي تدرّ مردوداً ثابتاً لإيطاليا. وبالمقارنة، نجد أن شركة ألمانية عملاقة واحدة، هي باير Bayer ، عندها براءات اختراع في دول الجماعة الأوروبية أكثر من كل ما عند الشركات الإيطالية مجتمعة. صحيح أن قطاع الصناعة في إيطاليا إنتاجيته كبيرة، ولكنه يفتقر إلى القدرة على الخلق والتجديد. هذا، في حين يفتقر القطاع الخدمي إلى كليهما(20).

ولم ترتفع في إيطاليا أصوات قوية صادرة عن حركة اجتماعية أو شعبية تطالب مطالبة جدية بإنشاء مدارس متخصصة في إعداد الإيطاليين لخوض مجالات العمل. ولم يحدث أن كان المخططون المرموقون لـ «المعجزة الاقتصادية الإيطالية» حريصين على الاستفادة من ميزات نظم تعليمية حديثة لإدارة الأعمال، تفيدهم في تطوير أعمالهم. فقد تصوروا أنهم – بعد أن أصبحوا من الأثرياء – سينجبون ذرية قادرة على تكرار المعجزة دون حاجة إلى المزيد من التعليم والتدريب.

لقد تكفلت الطبقة السياسية الإيطالية بتحويل المعلمين إلى «مخزن عملاء»، حيث لم توكل إليهم مهمة بناء نظام تعليمي يهدف إلى تنمية الموارد البشرية للمجتمع. والنتيجة كارثة. فقد وصلت نسبة التسرب الطلابي، بين سن 14 وسن 16 سنة، إلى حوالي 50٪، وهؤلاء يدخلون سوق العمل دون تدريب يذكر. لقد تحول النظام التعليمي إلى آلة يشتغل فيها معلمون لإنتاج معلمين. وهكذا تقوم جماعة مغلقة بالدفاع عن (وإن أمكن توسيع) الامتيازات التي منحتها إياها الأحزاب السياسية. وإذا افترضنا إمكان بدء إصلاح تعليمي اليوم في إيطاليا، فإن هذا النظام يحتاج إلى مدة تتراوح بين 10 و15 سنة للحاق بنظيريه في فرنسا أو ألمانيا، فيما يتعلق بإعداد الدارسين للعمل.

وإذا انتقلنا إلى المشكلة السكانية، فسنجد أن إيطاليا دخلت دورة خطرة، حيث أصبح مجموع السكان يزداد عجزاً (بفتح الجيم). ذلك أنه إذا افترضنا أن الرقم 100 يعبر عن عدد السكان في المجموعة العمرية 15 – 29 سنة، عام 1980، فمن المتوقع أن يهبط الرقم إلى 80 فقط عام 2003. ومعنى هذا أن تسديد دين قومي يصل إلى 1224 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى مهمة المحافظة على الإنتاجية، سيلقيان على عاتق عدد متناقص من الإيطاليين الذين تتعاظم عليهم الأعباء، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار افتقارهم إلى التدريب الكافي لخوض المجالات التكنولوجية الحديثة والمتطورة.

ومن جانب آخر، أعلن نفر من الإيطاليين المرموقين «المطلعين على بواطن الأمور»، أعلنوا رسميا أن في إيطاليا ثلاثة أقاليم على الأقل (صقلية،ـ بما فيها بالرمو، وكامبانيا – بما فيها نابولي، وكالابريا) أصبحت خارجة على سيطرة السلطات الشرعية العامة للدولة. ونصبت المافيا نفسها – بعد أن أعادت تنظيم صفوفها وتجهيز قواها بآخر ما وصلت إليه مبتكرات الجريمة المنظمة في نهاية القرن العشرين– نصبت رجالها حراساً على كل دروب النشاط الاقتصادي ومفارق طرقه، ينتزعون الجزية من الجميع، بالتهديد والابتزاز والسلاح.

من بين ما ترتكبه المافيا من جرائم، علاوة على تجارة المخدرات، (وعلى سبيل المثال لا الحصر): التحكم في عقود مقاولات الأشغال العامة، حيث تستولي على المواردالعامة والخاصة بأساليب أشد خبثا وأكثر خطورة على أرواح المواطنين ومقدراتهم، إذا قورنت بالأساليب التي تستخدمها الأحزاب السياسية، وإن كانت النتيجة في الحالتين متشابهة، وهي الاستيلاء على الثروات القومية وتوظيفها لأغراض مرذولة.

وتزداد الحرب ضد الجريمة المنظمة صعوبة. ذلك أنه إلى جانب عائلات المافيا العملاقة في صقلية وكالابريا وكامبانيا، وفقاً لنظم العمل التيلورية Tayloristic (نسبة إلى تيلور - وهو من أشهر قباطنة العصر الصناعي. المترجم) المستخدمة في خطوط إنتاج الصناعات العصرية - إلى جانب هذه، ظهرت آلاف الكيانات المتوحشة الحرفية الصغيرة، التي تنشط في طول إيطاليا وعرضها. ففي البلدة الصغيرة، مثلاً، تطلب الشخصية ذات النفوذ على الإدارة المحلية «إكرامية صغيرة» من شركة المقاولات، لتقديمها للحزب الذي تنتمي إليه هذه الشخصية، أو تستولي عليها الشخصية المتنفذة ذاتها، مقابل تسهيل أعمال الشركة. وفي أدنى السلمّ الإجرامي، يطلب صغار المجرمين من صاحب محل البقالة إكرامية صغيرة مقابل تعهد بعدم حرق الدكان.

لم تشهد إيطاليا ميلاد الدولة الوطنية إلا حديثاً. وعلى مرٌ القرون، اعتاد الإيطاليون أن يتعايشوا مع الأقوام الذين اجتاحوا أراضي شبه الجزيرة، بهدف أخذ نصيبهم منها. ومن ثم، فالإيطاليون أبناء «ثقافة تواؤم» مع الآخرين، بدءا من القوط والهون the Goths & the Huns في القرون القديمة، وصولا إلى الجيران الأوروبيين الذين جاءوا بعد سنة 1500 ميلادية. وتعلم الإيطاليون كيف يتعايشون مع حقائق خارجية قد يراها غيرهم لا تحتمل. قد يثور البعض، (نقصد بعض الإيطاليين) ضد الجريمة المنظمة، مستخدمين أسلحة سلمية ذات قدسية، يُفترض أنها من الحقوق الطبيعية للمواطن. ولكن الأكثرية كيُّفت نفسها لتتعايش مع هذا العنف. ولأن الجريمة المنظمة كانت دائما حريصة على ألا تقضي على ذلك الإحساس بالحلاوة واللطافة التي تتميز بها إيطاليا، فإن الدمار الذي يحدث لا يظهر للعيان بسرعة - خاصة في عيون أولئك الذين يرون شبه الجزيرة كإيطاليا القوط، وإيطاليا اليزابيث باريت براوننج، وإيطاليا هنري جيمس.

وفي الأثناء، يحاول القضاة ورجال الشرطة أن يعثروا على الإثباتات التي يتخيلونها قادرة على تمكينهم من قطع رأس المافيا، كما تمكن سان جورج - ذات يوم - من قطع رأس التنين. ومن ثم، نراهم ينظمون، ويالأسف دون أن ينجحوا، محاكمات مثيرة يساق إليها مئات المتهمين.. مما أعاد إلى أذهان الجيل القديم ذكرى آل كابوني Al Capone، الذي وضع في السجن بتهمة التهرب من الضرائب - على الرغم من أن هذا المثل لا يمت بصلة للتاريخ الإيطالي المعاصر. فهل يمكن تصور المجرمين الإيطاليين ملائكة، في تعاملهم مع سلطات جامعي الضرائب. غير أن الأساطير والأسرار لاتزال على حالها، ومعها الجريمة المنظمة.

وبعد - فإن نقاط الضعف التي عرضناها ليست إلا على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك فهي تكفي للكشف عن المخاطر التي تحيق بالديموقراطية الإيطالية، الناجمة عن صراعات القوى في «جمهورية الأحزاب»، والأساليب والقواعد التي تسيّرها.

وكما حاول ميخائيل جورباتشوف، عبثاً، أن يصلح أداء مؤسسات الاتحاد السوفييتي وهو مكبل بالقيود الجامدة للحزب، فإن الحكومات الإيطالية قامت بمحاولات عبثية من هذا النوع طيلة

الثمانينات، وإن كان بدرجة أقل تصميماً والتزاماً – بالتأكيد – من غورباتشوف، حيث حاولت أن تنفذ مشروعات ترمي إلى تصحيح أداء ومسار المؤسسات العامة الخاضعة للإشراف الحكومي المباشر.

والحق أنه كان قد اتضح تماماً، منذ أوائل الثمانينات، أن الاستقرار أصبح مرادفاً للجمود، وأن النظام السياسي الإيطالي لا يعدو أن يكون نوعاً من الديموقراطية المعوّقة. وفي محاولة للاعتراف بهموم الجماهير، ولإنقاذ أنفسها في الوقت نفسه، شرعت الأحزاب في القيام ببعض الإجراءات التي وصفتها حملات الدعاية بأنها استهلال للإصلاحات الكبرى التي ستشهدها المؤسسات الحكومية الإيطالية.

غير أن شيئاً لم يترتب على تلك المساجلات التي كان يفترض أنها متعمقة جداً. وربما كان المستفيد الوحيد هو المكتبات التي اقتنت محاضر جلساتها. ومرة أخرى يثبت أن النظم السياسية – التي هي إما دكتاتوريات شمولية أو أنواع من الديموقراطية التي يستحيل فيها محاسبة السياسيين ومعاقبتهم خلال ممارسة حق التصويت– يثبت أن هذه النظم يستحيل أن تصلح نفسها بنفسها.

لا توجد حاجة لتغيير الدستور، أو لإصدار مرسوم صارم يعلن أن الجمهورية الأولى ماتت، وولدت الجمهورية الثانية. وإنما كل ما نحتاج إليه هو إنهاء التمثيل النسبي، وإصدار قانون انتخابي جديد. وهذا في سلطة البرلمان. غير أن البرلمان لا توجد فيه أغلبية تقر ذلك. لقد سقط الحزب الشيوعي الإيطالي، وهو إحدى الدعامتين الأساسيتين اللتين قام عليهما النظام الحزبي منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية – ومع ذلك لم يسقط نظام التمثيل النسبي، ولا يزال سور الصين العظيم قائماً، ذلك السور الذي تحتمي به وتعيش فيه النخبة الحاكمة وتزداد ثراءً وجاهاً.

قام ماريو سيني Mario Segni بفتح أول ثغرة خطيرة في السور العظيم. وسيني هو عضو برلمان ينتمي للحزب المسيحي الديموقراطي، نذر نفسه لوضع قناعاته السياسية والأخلاقية موضع التطبيق. استفاد سيني من أحد بنود الدستور الإيطالي الذي يبيح الرجوع إلى الشعب (نوع من الاستفتاء) لإلغاء قانون أو جزء من قانون إذا جمعت توقيعات 500 ألف مواطن يطالبون بذلك. تشكلت منظمة متواضعة، وعلى رأسها تقدم ماريو سيني بالتوقيعات مطالبا بإلغاء أجزاء من القانون الانتخابي الحالي. ولو أن الاقتراحات قبلت، لكانت النتيجة هدم بناء التمثيل النسبي. وهنا جاء دور المحكمة الدستورية. بعد بحث الاقتراحات، أصدرت المحكمة حكماً برفض اثنين منها، وقبلت اقتراحاً واحداً، وهو الاقتراح الذي يلغي حق الناخب في إعطاء أربعة أصوات لأربعة من مرشحي الحزب الذي يختاره وفق قائمة أفضلية يراها الناخب. ولو أقرت نتيجة الاستفتاء هذا الاقتراح لما سمحت للناخب إلا بصوت تفضيلي واحد. وكانت قد جرت العادة بأن تجري مساومات بين المرشحين حول الأصوات الأربعة، وتتم مقايضات وتلاعبات تؤثر في اختيار

الناخب الفرد، وتستخدم لتوقيع عقوبات على هذا المرشح أو ذاك.

وفي يوم أحدٍ جميل الطقس في شهر يونيو 1991، هو يوم الاقتراع، هبط سيل من الأصوات التي تقول نعم لماريو سيني، محققة له نصراً مبيناً. ذهب إلى الصناديق 62٪ من مجموع الناخبين، صوّت منهم 95,6٪ لصالح اقتراح الصوت التفضيلي الواحد. هذا على الرغم من أن الزعيم السياسي المرموق بتينو كراكسي، سكرتير الحزب الاشتراكي، دعا الشعب الإيطالي في ذلك اليوم لقضاء عطلة نهاية الأسبوع على الشواطىء والاستمتاع بالوقت. ومعنى هذا أن رئيس أحد أحزاب الائتلاف الحاكم يدعو مواطنيه لعدم ممارسة حق من أهم حقوقهم السياسية، يكفله الدستور لهم.

وبقوة دفع النجاح الذي تحقق، أعاد ماريو سيني صياغة اقتراحات استفتائه. وقرب نهاية 1991 جمع مليوناً من توقيعات المواطنين، وهو ضعف الرقم اللازم لإعادة تنشيط حركية الاستفتاء. ومن بين نتائج هذه المبادرات أن أحد أساتذة القانون من ذوي المكانة والمهابة، هو ماسيمو سيفيرو جيانيني، جمع بمساعدة مجموعة من الأصدقاء، مليوناً آخر من الأصوات، من أجل إلغاء بعض القوانين التي تسهل للأحزاب الهيمنة على الثروات الاقتصادية للبلاد.

غير أن إجراء استفتاءات من هذا النوع ليس عملية سهلة، وطبيعي ألا تفعل الحكومة شيئا لتبسيطها. فمثلا: على المواطنين أن ينتظروا عامين آخرين لكي تطرح اقتراحات ماريو سيني للتصويت، وبشرط عدم اعتراض المحكمة الدستورية.

لقد ألقى مشروع سيني الأحزاب في مياه صعبة ليتعلموا السباحة بأسلوب جديد، وفق القواعد المعمول بها في ديموقراطيات أخرى، حيث يتنافس فريقان، يكسب أحدهما ويخسر الآخر، ثم يكسب الثاني ويخسر الأول، أي يتداولان الحكم. وللرد على اقتراحات سيني، تقدم الحزب المسيحي الديموقراطي باقتراح مضاد. اقترح الحزب، بالإضافة إلى فكرة بهيجة ترمي إلى تهيئة جو الاستقرار الحكومي بتحويل رئاسة مجلس الوزراء إلى مؤسسة شبيهة بالمستشارية الألمانية، اقترح أن تتشكل الائتلافات الحزبية قبل إجراء الانتخابات، على أن يخصص للائتلاف الفائز عدد إضافي من المقاعد البرلمانية يضمن أن تظل الحكومة مستقرة لفترة لا تقل عن سنوات دورة برلمانية كاملة. وهذه خطوة في الاتجاه السليم. ولكن توجد نقطتا ضعف في الاقتراح. فهو لا يلقي الأحزاب في الماء لتتعلم السباحة بأساليب جديدة، والحزب مضطر إلى مناقشة الاقتراح مع أحزاب الائتلاف، فيدخل بذلك الدائرة الخبيثة للنظام المفترض أنه يقوم بإصلاح نفسه. وذلك هو الطريق الذي ثبت - حتى الآن - أنه غير عملي.

في 1991، خرج جيورجيولا مالفا Giorgio La Malfa على الحزب المسيحي الديموقراطي. ولا مالفا هو ابن الزعيم الجمهوري الذي عمل مع دي جاسبيري في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان لا مالفا الابن عضوا مخلصا في كل الائتلافات الحاكمة على مدى العقود السابقة. ولكنه، بعد

1991، اتخذ موقفا معارضا فردياً، وكان حريصا على أن تتميز مواقفه من مواقف حزب اليسار الديموقراطي المعارض (الحزب الشيوعي – سابقاً)، ومن حركات الرفض والاحتجاج الأخرى، بما فيها «الجماعات».

وأخيراً، شهدنا حدثين سياسيين مهمين، كانا من أبرز ملامح عام 1991، الحافل بالأحداث.

قام رئيس الجمهورية بتصعيد كبير لإيقاع التصريحات والبيانات التي يدلي بها، والتي أصبحت مصدر شهرة له في الفترة الأخيرة. أما ما يريده الرئيس بالضبط فهذا أمر غير واضح. ويستطيع القارئ الراغب في الاطلاع على مزيد من المعلومات أن يقرأ تلخيصا ممتازا لما يقول الرئيس، وما يقال عنه، في إحدى الملاحظات الملحقة بهذا المقال(22).

وإذا احتكمنا للمنطق عند قراءة كثير مما يقول، فإننا لا نجافي الحقيقة إذا استنتجنا أن الرئيس يعتقد أن الجمهورية الأولى قد توفيت بالفعل، ودفنت، وأن الأقدار أوكلت إليه مهمة قيادة الجمهورية الثانية، أو على الأقل تزويدها بالنصائح والأفكار. ولكن أفكار الرئيس ينقصها الوضوح. فمادامت الأفكار تفتقر إلى صياغة دقيقة، فإن للمرء الحق الكامل في أن يشك، وأن يتصور أية فرضيات حول نوع الجمهورية التي تشغل فكره.

أما بتينوكراكسي الاشتراكي، فقد أعلن أنه قرر بالفعل أن يعمل مع الحزب المسيحي الديموقراطي بعد الانتخابات المزمع إجراؤها في 5 أبريل 1992(23). وهو بذلك يكشف للشعب الإيطالي عن أمرين: (أ) أن ليس في نيته في اللحظة الراهنة أن يعمل مع حزب اليسار الديموقراطي لملء الفراغ السياسي الذي حدث في صفوف اليسار، بعد انتهاء الحزب الشيوعي الإيطالي. و(ب) أنه يفضل، بدلا من محاولة بناء أسس نظام سياسي وفقا للنموذج الألماني أو النموذج الأنجلو - ساكسوني، يفضل أن يظل مغلقا عليه مع إخوانه في القلعة الحكومية. باختصار، ها هي الأحزاب كلها، دون أن يتميز أي واحد منها على الآخرين، وقد توحدت وجمع بينها الاستمتاع بمباهج السلطة.

تلك هي أطباق الطعام المصروفة على موائد السياسة الإيطالية، في وقت أصبح واضحا للعيان كل ملامح الأزمة البطيئة التي وصلت بالنظام السياسي إلى أدنى درجات العجز والإنهاك، وذلك بعد انهيار الشيوعية وانتهاء الحزب الشيوعي الإيطالي بالتبعية. وإذا كان الحزب الشيوعي، فيما سبق، حزباً عديم الجدوى بسبب ارتباطه بموسكو، فإن حزب اليسار الديموقراطي – اليوم – حزب عديم الجدوى أيضا بسبب افتقاره للهوية السياسية، وليس أمامه إلا أن يقف في صف واحد مع الأحزاب الأخرى، (يستوي في ذلك إن كان الاصطفاف بالقول أو بالفعل)، وقد أغلق الجميع على أنفسهم القلعة الحكومية، وجمعت بينهم العملية التي لا تجعل لأي من هذه الأحزاب ميزة على الآخرين – فقد باع الجميع هوياتهم السياسية في مقابل اقتسام امتيازات السلطة ومكاسبها.

إن القصة التي بدأت منذ قرن مضى تقترب من نهايتها. والديموقراطية التي ولدت عام 1945 (بتزاوج البرلمانية والتمثيل النسبي) دخلت أزمتها. وعلى خلاف ما كانت عليه الحال عام 1922، لا يوجد في الساحة شخص مثل موسوليني، بعصاباته الفاشية المستعدة لقطف ثمار أزمة الدولة الليبرالية القديمة. وإنما يوجد عدد من المطالبين بحقهم في التركة، بعضهم حقيقي والبعض في الخيال، متأهبين لجمع ميراث الجمهورية الأولى. ولكن، كما تدل ظواهر الأمور ومهما كان عمق أزمة الأحزاب، لا تزال عصبة السياسيين الحاكمين قوية وقادرة على صد الهجمات. ولاتزال جدران القلعة الحكومية تبدو على درجة من القوة الكافية لمقاومة هجمات تشن وفق تكتيك معارك العصابات في الحرب الدائرة في الأطر الدستورية. وليس ثمة إلا نمط واحد من الهجمات لا يستطيع المحتمون بالقلعة مقاومته، هو ذلك الذي لا يخرج على الإطار القانوني الصارم، مثل تلك الاقتراحات والاستفتاءات التي اقترحها ماريو سيني.

اليوم ليس بيننا وبين الانتخابات سوى أسابيع قليلة. ثم على البرلمان أن ينتخب، في يوليو، رئيسا جديداً للجمهورية. وتدل ظواهر الأمور على أن الناخبين لا يرون أي طريق واضح. يود الناخبون أن ينزلوا العقاب بالأحزاب، ولكن في حدود.. أي ليس بالقدر الذي يمكن معه أن يصبحوا ذات يوم فيجدوا أنفسهم قد حرموا، فجأة، من السياسيين الذين تكرموا بحماية مصالحهم وأغرقوهم في جمائلهم. ومن بين النتائج المحتملة، (وغير المستبعدة) للانتخابات ألا تحصل أحزاب الائتلاف الحاكم (المسيحي الديموقراطي، والاشتراكي، والليبرالي، والاجتماعي الديموقراطي) على 51٪ من مجموع الأصوات. وفي هذه الحالة، فإن تكوين ائتلاف حاكم جديد سيتوقف على الحزب الجمهوري والشروط التي يفرضها.

وأيا كان عدد الاحتمالات التي يمكن أن تذهب إليها أفكارنا وتخميناتنا حول مصير النظام السياسي الإيطالي في المستقبل القريب، فإن هناك شيئا واحداً واضحا، هو أن إيطاليا اليوم تواجه مسؤولية اتخاذ قرار سياسي مصيري. وحين يحزم الإيطاليون أمرهم ويتخذون قرارهم، فلن تكون هناك عودة، على مدى سنوات عديدة قادمة.

ومن أهم المشكلات المطروحة : شكل الديموقراطية التي على إيطاليا أن تختاره من بين الأشكال العديدة المتاحة في الغرب. وعلى الرغم من كل الصعوبات، فإن الاتجاه العام هو أن دول الغرب تتبنى أنماطاً ديموقراطية لاتتناقض تناقضاً أساسيا مع المقولة الشهيرة: «الحكم بالشعب وللشعب». أما النمط الإيطالي فقد ظل، حتى الآن، ضد هذا الاتجاه. والنتائج واضحة. لا يقتصر الأمر على وجود عصبة من الحاكمين المتحكمين الذين لا شغل لهم إلا السهر على مصالحهم الذاتية محتمين بقانون الانتخاب بالتمثيل النسبي، وإنما إيطاليا كلها تشكو، أيضا، من جهاز إداري مازال لم يتعلم كيف يستجيب لمطالب المواطنين، وأن يقدم لهم مستوى من الخدمات يتساوى، أو يقترب من نظائره في الدول الغربية. وهذا البلد الذي هو عضو في الجماعة الأوروبية لا يقدم

للجماعة، أو يدعمها، بما لا يزيد على الخطب والكلمات إلا قليلا. هذا بلد اعتاد على أن يبتذل سياسته الدولية بدعوى مراعاة أوضاعه السياسية الداخلية(24).

وبقدر ما سيظل نمط الديموقراطية الذي سيختاره الإيطاليون في العامين أو الثلاثة القادمة بعيدا عن نموذج «الحكم بالشعب»، ستظل إيطاليا عاجزة عن القيام بدور مسؤول وفعال في تطوير الجماعة الأوروبية كما رسمته – على الأقل – اتفاقية ماستريخت Maastricht في 1991. كذلك، بقدر ما تفشل إيطاليا في إجراء الإصلاح السياسي، فإنها ستكون عاجزة عن النهوض بواجباتها كعضو في التحالف الأطلنطي، في ظل الأوضاع الراهنة الشديدة الاضطراب، التي

شكر وإهداء

أحب أن أعلن شكري واعترافي بالفضل الكبير الذي أدين به للكتّاب الذين سيرد ذكرهم في الملاحظات، فقد كانت أعمالهم عونا كبيراً لي في حل عقد وتشابكات «شلة غزل» الواقع الإيطالي المتداخلة الخيوط. وغني عن الذكر أنني أنا وحدي المسؤول عما يمكن أن يكون قد ورد من أخطاء. ويسرني أن أهدي هذه الصفحات لأستاذ الاقتصاد وعضو الشيوخ نينو أندرياتا الذي لم ينس أبدا، على الرغم من التزاماته السياسية وانشغاله بالكشوف الفكرية – لم ينس أن الصداقة أقوى وأبقى من كل اعتبارات المصالح الشخصية.

الملاحظات

تستوجب درجة عالية من الوحدة بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية.

وقد تصور أنجيلو بانيبيانكو Angelo Panebianco أربعة سيناريوهات لإيطاليا في العام 2000»(25). تصور إيطاليا، في السيناريو الأول، دولة من دول القارة الأوروبية، سائرة على الطريق لمواءمة اقتصادياتها وسياستها المالية مع نظائرها في بلاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولتجعل ديموقراطيتها السياسية شبيهة بنظائرها في الديموقراطيات الغربية. وفي السيناريو الثاني تسقط إيطاليا مصابة بداءٍ ذي «أعراض أرجنتينية»، فيسود نظام قومي شعبويّ Na-tionalist - Populist، تحت قيادة زعيم ذي شخصية كاريزمية Charismatic. وفي هذا الصدد يستعير بانيبيانكو العنوان الذي صاغه صامويل هاتنجتون لوصف عدد من دول أمريكا اللاتينية – وهو «البيرونية الراديكالية».

ويضيف بانيبيانكو سيناريوهين انتقاليين رماديين: في السيناريو الأول، تتمكن الطبقة السياسية الإيطالية من امتصاص صدمات كل أشكال الكوارث المحتملة، وتتجاوزها بما تملك من

براعة تفاوضية، وتنجح في أن تظل ملحقة بالعربة الأوروبية. في هذا السيناريو ستمتد الحياة الديموقراطية الرمادية»، تلك الديموقراطية التي تحدثت عنها في مقدمة كتابي «الحالة الإيطالية»(26) في عام 1974. أما السيناريو الرمادي الآخر، فهو أقرب إلى الحالة الأرجنتينية مع فارق، هو أن إيطاليا لن تكون مسرحا للكوارث الأشد دماراً، حيث ستتصدى الجماعة الأوروبية (والغرب عامة) للمشكلة، وتمنح إيطاليا وضعية «الدولة المتلقية للمعونات». وستفضي هذه الوضعية إلى مزيد من إضعاف الاقتصاد الإيطالي المريض العاجز عن المنافسة، غير أن هذه الوضعية يمكن أن تعفي إيطاليا من معاناة أسوأ تداعيات الأزمة.

وإذا تحقق هذا السيناريو الأخير، بما يحويه من تدخل أوروبي وشيك يهدف إلى إنقاذ إيطاليا من مغبة تداعيات سياسية أسوأ، فإن هذا يعني أن إيطاليا لن تشهد حلا حاسماً لأزمتها. ولن تشهد إيطاليا أيضا، بعد قرن من الزمان، تحركا نحو نمط ديموقراطي أقل شذوذا، وستظل مشكلات الهوية القومية بلا حلول، كما ستظل الولاءات السياسية للمواطنين مهتزة.

إن الفرحة التي كان يمكن أن تملأ قلوب محبي إيطاليا بانتهاء ثورة 1917 الزائفة، نالت منها حقيقة أن الخروج من الشيوعية ألقى أضواء غريبة ونفاذة على الأزمة التي تنخر بنيان النظام السياسي الإيطالي زمناً طويلاً. ومع انتهاء الشيوعية انتهت مرحلة من التاريخ الإيطالي. وهي مرحلة مكنت أوضاعاً سياسية استثنائية معينة من الاستمرار منذ 1945 حتى اليوم، وشدت أزر اتفاقات ضعيفة وتهادنات قلقة، رغم أنها مشغولة بمهارة وحذق.

إن الإيطاليين، وقادتهم خاصة، أصبحوا اليوم مجردين من كل المبررات والذرائع والعلل التي زينت لهم تجنب اتخاذ الموقف والإحجام عن إصدار القرار. إنهم يقفون اليوم وحدهم عراة، وجهاً لوجه أمام مسؤوليتهم، وليس أمامهم إلا أن يقدموا على العمل.

1 - Roberto Vivarelli, Storia delle origini del fascismo (Bologan: Il Mulino, 1991), vol 2, 651-52.

2 - Vivarelli, vol. 2, 704

3 - Vivarelli vol. 2, 365

4 - Giorgio Galli, Il Bipartitismo imperfetto (Bologan: Il Mulino, 166) 64 ff.

5 – لن أتحدث في هذه الصفحات، عن الأعمال الإرهابية التي أدمت إيطاليا، خاصة في السبعينات. كانت هذه الأعمال تهديداً خطيراً لاستقرار النظام السياسي الإيطالي، خاصة عندما اغتيل ألدو مورو، زعيم الحزب الديموقراطي المسيحي. وعلى الرغم من الاعتراف، الذي جاء متأخراً جداً، بأن ذلك الإرهاب كان هجوما على الديموقراطية من جانب اليسار المتطرف، فإن الحزب الشيوعي وقف حينذاك، دون لبس، موقف الدفاع عن مؤسسات الجمهورية. ولا يخفى أيضا أن الحزب الشيوعي في هذا الموقف لم يكن يدافع عن الجمهورية فحسب، وإنما كان يدافع أيضا عن نفسه في مواجهة حركة ثورية يسارية أيديولوجية. وفي هذا دليل أخر على مدى عمق جذور «السياسة كيوتوبيا» و«ثقافة الثورة» في إيطاليا. تصدت الأحزاب لإنقاذ الجمهورية، ولكنها كانت تنقذ نفسها أساسا. وكانت حصيلة الأعمال الإرهابية دعماً وتقوية للأحزاب وحكمها، وحركت في صدور الإيطاليين شعوراً بأنهم مدينون بفضل كبير للأحزاب، وإن رأى الكثيرون أن الأحزاب غير جديرة بذلك.

6 – أقدم شكري لـ ماسيمو تيودوري لأنه سمح لي بقراءة مخطوط كتابه الذي سيصدر قريبا:

7 -Pietro Scoppola, La Repubblica dei partiti, Profilo storico della democrazia in Italia (1945-1990) (Bologna: Il Mulino, 1991).

8 - Scoppola, 198.

9 - Vivarelli, vol. 2, 7.

10 – الحق أن الدستور، أيضاً ، خلق كيانات حكومية إقليمية، على نسق الأقاليم الإيطالية التاريخية، من لومبارديا إلى كالابريا، وأرسى أساسا للامركزة وظائف الحكومة القومية المركزية. غير أن الوضعية القانونية لهذه الأقاليم لم تقر إلا بعد عشرين عاما من إقرار الدستور كقانون عام للبلاد. ولكن الأحزاب المختلفة سرعان ما نجحت في إخضاع الأقاليم للنظام الحزبي في الحكم، وظلت مركزية الدولة راسخة، وأصبحت الأقاليم لا تعدو أن تكون أحد الطوابق التي أضيفت للبناء الترابي للدولة.

11 - Scoppola, 197-207

12 - Alexis de Tocqueville, De la Démocratie en Amérique (Paris: Gallimard, 1961), vol. 1, 309.

13 - Vivarelli, vol. 2, 466.

14 - Scoppola, 19-29.

15 – هذه الفقرة، والفقرات المقتبسة التالية السابقة على الملاحظة رقم (16) في النص، تجدها في كتاب سكوبولا، ص 19 – 29.

16 - Fabio Luca Cavazza, "Logica italiana della sicurezza," in Fabio Luca Cavazza and Stephen R. Graubard, eds., Il caso italiano (Milan: Garzanti, 1974), 16.

17 – «القوانين الصغيرة» the Leggine قاعدة مقرة ومعمول بها في اللجان البرلمانية. وهي تستخدم لوضع «خاتم الاستجابة للإرادة الشعبية» على الامتيازات والإكراميات التي تمنحها الأحزاب لفئات معينة، أو حتى لأفراد بأشخاصهم. والقوانين الصغيرة نوع من المقايضة بين الأحزاب، في عملية توزيع الامتيازات والإكراميات بما يتناسب مع نصيب كل حزب في السلطة.

18 – أنظر Elettori in Italia (Bologna: Il Mulino, 1990). ، خاصة ما ورد في الفصل الرابع الذي عنوانه La diffusione del voto di scambio وقد انتشرت هذه الممارسات في كل أنحاء إيطاليا، وكانت مكثفة بصفة خاصة جنوبي خط جروسيتو أسكولي بيشينو.

19 - " La diffusione del voto de scambio."

20 – انظر الطبعة الإيطالية من مجلة Fortune ، يوليو / أغسطس 1990. تقدمت شركة باير Bayer الألمانية إلى مكتب تسجيل براءات الاختراع الأوروبي، التابع للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، بطلبات لتسجيل 605 اختراعات، في الوقت نفسه الذي كان عدد طلبات الشركات الإيطالية مجتمعة 550. ويرجع الفضل لـ «لويجي كامبيلو» في حصولي على هذه المعلومة. وكامبيلو واحد من مجموعة أصدقاء (Enzo Balboni, Edmondo Berselli, Lorenzo Ornaghi, and V. E. Parsi) كنت التقيتهم بشكل دوري طيلة الشهور الأخيرة، أثناء العمل لمراجعة شاملة والإعداد لطبعة مجددة للكتاب المشار إليه في الملحوظة رقم 16. وكثير من الأفكار الواردة في هذا المقال كانت موضوع حديث في لقاءاتنا.

21 – أثناء هذا العرض الذي أقدمه لنقاط الضعف في النظام السياسي الإيطالي، تعمدت عدم ذكر الأحداث الرهيبة التي أسالت كثيراً من الدماء في إيطاليا: القنابل التي انفجرت في البنوك، والقطارات، ومحطات السكك الحديدية، وميادين المدن أثناء المظاهرات – تلك التي راح ضحيتها مئات المواطنين الأبرياء الذي ماتوا موتا عشوائياً، على أيدي سفاحين تجردوا من القدرة على التفكير. كانت حالة صارخة من الإرهاب الجمعي، مضافة إلى الإرهاب الفردي الموجه ضد أشخاص بعينهم، بدءا من موظفين حكوميين عاديين من مستوى رجال الشرطة وعساكر

السجون، وصولاً إلى قيادات عليا من مرتبة ألدو مورو. وأنا لا أعرف إن كانت هي حركة إرهابية واحدة، أو هما حركتان تتمايز احداهما من الأخرى في الأهداف والأيديولوجية. لا أعرف. ولا يهمني أن أعرف. وإنما أنا متيقن من أمرين: أن جميع جرائم الإرهاب الجمعي، تقريباً، مرت دون عقاب حتى الآن، وأنه أثناء التحقيقات وفي القصص التي أوردتها الصحف، شهدنا طابورا طويلاً من غرائب الأشخاص وشواذ البشر، شباب من أصول طبقة متوسطة يعشقون العنف، وأفاقين بلا ملامح يبغون شيئا من المال والحماية، إلى أفراد من القوات المسلحة موظفين على نحو أو آخر فيما يسمى بـ «الخدمات» - من المفروض (بحكم وظائفهم) أنهم في خدمة الدولة. والحكاية كلها أشبه بتمارين مقززة في تطبيق نظرية التآمر، شبيهة بالدمى الروسية، كل مؤامرة في داخلها مؤامرة، وهكذا إلى ما لا نهاية. والنتيجة حطام وربكة، ويأس وفقدان ثقة. لنا أن نفرح بحقيقة أن إيطاليا لاتزال على قيد الحياة على الرغم من هذه الأهوال، وأنها لا تزال حتى الآن بلد، الحريات الأساسية فيه لا تزال قائمة. ولكن ، علينا أن نقر بأن الحركات الإرهابية الإيطالية، في أشكالها المختلفة، أكدت تضاؤل الشعب الإيطالي ورخاوته أمام مؤسساته العامة، وميله لوضع كل النظم السياسية في حزمة واحدة، تتشابه جميعاً، ولا يتمايز أحدها من الآخرين بشيء، وأنها جميعا لا تعني، بالنسبة للمواطن الفقير المتهن، إلا مزيدا من الضياع.

22 - انظر المقال الذي كتبه الكساندر ستيل، وعنوانه «في السياسة الإيطالية، هل استولى النزيل على مستشفى الأمراض العقلية؟»، والذي نشر في Globe and Mail (Toronto)، وأعيد نشره في جريدة واشنطن بوست في 6 ديسمبر 1991، وجاء فيه : خلال أيام قليلة هدد الرئيس الإيطالي فرانسيسكو كوسيجا بالاستقالة، وحل البرلمان، وإلقاء القبض على قادة الهيئة القضائية. ثم ذهب إلى التليفزيون ووجه خطاباً للأمة يعلن فيه أنه سيستخدم معولاً لهدم النظام السياسي الإيطالي، ثم يعيد بناءه.. وكان سلوكه متقلبا إلى درجة أن الكثيرين أصبحوا يعتقدون أنه مريض عقليا... وعلى حين كان السيد كوسيجا يبدو فاقد السيطرة على أقواله، فإن استطلاعات الرأي تبيّن أن درجة شعبيته قد تصاعدت، وأنه يلقى قبولاً أكبر بسبب سلوكياته الغريبة. ولكن، سواء كان السيد كوسيجا عاقلا أو مجنوناً، فإنه بدأ يعلن عن حقائق مهمة... مهاجماً فساد الأحزاب الإيطالية، وتواطؤ قيادات سياسية عليا مع المافيا... ويقول السيد كوسيجا إنه يتظاهر بالجنون لكي يهز النظام السياسي ويخرجه من حالة الشلل التي أصابته. وفي مقال نشر للتعريف بسيرته الذاتية، يقول كوسيجا: «لو كنت في بلد حالته عادية لطردوني من منصبي منذ زمن. فهل تبدو حالة هذا البلد عادية؟» والحق أن حالة كوسيجا هي نوع من الدراما السيكولوجية الإيطالية. والشعب منقسم إلى فريقين، الأول يرى أنه مصلح جسور، والفريق الآخر لا يرى فيه - ببساطة - إلا رجلا مجنونا. وفي مقال كتبه أريجو ليفي في جريدة لاندبنيدنتي L'Independente يقول: «إن الرئيس يريد منا أن نصدق أنه يلعب - بدهاء - دور كوسيجا المجنون لخدمة مخطط سياسي معتبر. ولكن توجد شبهات كبيرة في أن الرئيس المصلح ليس إلا قناعا عاقلا يتخفى خلفه كوسيجا المجنون، للتعبير عن دخيلة نفسه بكل ما فيها من خبث وقسوة» ... ولا يخفي رفاق كوسيجا السابقون ما ينتابهم من نفاد صبر. يقول أوسكار لويجي سكالفارو، وهو من القيادات العليا للحزب المسيحي الديموقراطي، في مقابلة صحفية نشرت أخيراً: «إذا لم يقدم كوسيجا استقالته فلا يوجد سوى حل واحد، هو أن يوضع في قميص للمجانين وينحى عن موقعه».

23 - L'Indipendente, Milano, 15 November 1991. Arrigo Levi, Il Governo; Poi, l'unita socialista.

24 - Sergio Romano, "Strappata la foto di gruppo," La Stampa, 14 January 1992. يقول سيرجيو رومانو : ليس صدفة أن تهتم إيطاليا اهتماما خاصا بعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي والعالم العربي والعالم الثالث، فاستراتيجية الاهتمام الخاص بالعالم الشيوعي والعالم المعادي للغرب عموماً تحمل معنى الود الخاص مع رفاق لجنة التحرر الوطني(وهي اللجنة التي شكلتها - أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية - الأحزاب المناهضة للفاشية. ويشير الكاتب، هنا، إلى رفاق الأحزاب اليسارية المنضمة للجبهة، وعلى رأسهم الشيوعيون).

تأثير العنف التلفزيوني



التلفزيون يجعل الدمى عدوانية

العنوان الأصلي للمقال :

Violence A` L'impact Sur Les Enfants. Science vie No. 917 Février 1994.

مراجعة: منصف الشنوفي

في الأطفال

تأليف: إيزابيل بورديل

ترجمة: غصون عمار

تبرهن الدراسات المنجزة خارج فرنسا على أن التلفزيون يشجع ظاهرة العنف لدى الشباب. أما في فرنسا، فإن المعطيات العلمية النادرة تعامل معاملة الآراء الشخصية.

النتيجة: غالبا ما يوضع التلفزيون في قفص الاتهام، لكنه لم يُدَن قط.

- ليفربول (بريطانيا)، 7 فبراير 1993: يختطف صبيان عمرهما 10 و11 سنة، طفلا عمره سنتان، ويقتلانه.

- «فيتري سور سين Seine (فرنسا)»، أكتوبر 1993: ثلاثة تلاميذ تتراوح أعمارهم بين 9 و10 سنوات يشتبه باشتراكهم في إعدام طفل صغير بلا مأوى.

- نيوكاسل Newcastle، ديسمبر 1993: فتيان إنجليزيان، عمرهما 10 و11 سنة، يتهمان بتعذيب طفل عمره 6 سنوات.

- «سار بروكن» (ألمانيا)، خلال الفترة نفسها، يحاول ثلاثة تلاميذ شنق رفيق لهم داخل حرم المدرسة الثانوية.

تبقى جرائم القتل التي يرتكبها الأطفال نادرة جدا. إلا أن ماتثيره هذه الوقائع الإجرامية الحديثة، التي يرتكبها الأحداث، من رعب وقلق، يستوجب البحث عن الأسباب.

يقال إن والد أحد الطفلين الإنجليزيين القاتلين (المذكورين أعلاه)، هو من المغرمين بأفلام العنف. وهنا نتساءل: ما مدى مسؤولية التلفزيون عن سلوكيات الأطفال العدوانية؟ في الولايات المتحدة، حيث يعتبر التلفزيون أغزر تلفزيونات العالم عرضا لمشاهد العنف، أكد المعهد الوطني للصحة العقلية، وأكاديمية طب الأطفال



التلفزيون يجعل الشخصيات التي يرسمها الأطفال ذات قرون



الأمريكية، وجمعية علماء النفس الأمريكيين، بشكل صريح، أن العنف التلفازي يؤكد العدوانية لدى الأطفال.

وفي هذا البلد، بين عامي 1981 و1990، ازداد معدل توقيف القاصرين بنسبة 60٪ مقابل 5٪ «فقط» لمن تجاوزوا سن الثامنة عشرة. فضلا عن ذلك، في كاليفورنيا، كانت نسبة المراهقين بين مرتكبي جرائم القتل 10٪، وفي عام 1992، ارتفعت هذه النسبة إلى 19٪، وهي نسبة عالية جدا، إلى درجة دفعت المشرعين في هذه الولاية وتسع ولايات أخرى إلى التفكير في خفض السن الذي تنبغي فيها محاكمة المراهق إلى 14 سنة بدلا من 16 سنة، على أن تحاكمهم محاكم البالغين العادية لا محاكم القاصرين. حتى الجنوحية، لم يعد ينظر فيها إلى عدد السنوات: ففي فرنسا، ارتفع عدد الجنح التي يرتكبها قاصرون، في سن تقل عن 13 سنة، من 36 ألف جنحة عام 1980 إلى 48 ألف جنحة عام 1987. من جانب آخر، كانت هذه الجنح الجديدة أشد عدوانية، وعنفا، وتفاقمت بالاغتصاب المنظم.

كيف يوتر التلفزيون في الأطفال؟

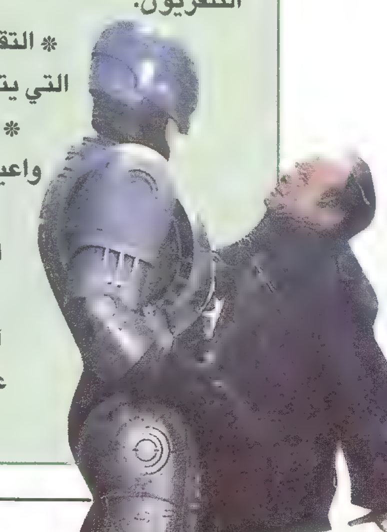
لقد أحصى المركز الدولي للطفولة أربع سيرورات لتمثل وتكامل العنف المنقول عن التلفزيون.

* التقليد: Imitation يتقمص الطفل الشخصية التي يقلد تصرفاتها أو التي يتبنى آراءها. حينها، تكون عملية المحاكاة إرادية.

* التشبع Impregnation: تكون عملية التمثل والتقليد هنا غير واعية. ولا يختار الطفل «بطله».

* تبدد التثبيط Desinhibition: تشجع صور تلفزيونية معينة انتقال الطفل إلى مرحلة الفعل.

* تبدد التحسيس Désensibilisation: بعد أن يتكيف الطفل مع أحداث العنف نتيجة تكراريتها، لا يعود يتأثر بها بل ينظر إليها على أنها طبيعية وعادية.





رغم كل شيء، لم تتأكد بعد مسؤولية التلفزيون عن ذلك، بالنسبة إلى فرنسا. ونادرا ما تستند النقاشات العديدة حول مسؤولية التلفزيون عن العنف، إلى معطيات تجريبية. ولذلك ثلاثة أسباب: «أولا، ندرة الدراسات الفرنسية حول هذا الموضوع، حيث إن غالبية الأعمال والدراسات المنشورة في هذا الإطار هي من إنجاز باحثين أمريكيين شماليين. ثم، وعلى الرغم من نشر هذه الأعمال والدراسات في مجلات علمية ذات شهرة عالمية، فإن علماء النفس وعلماء الاجتماع الفرنسيين، الذين يدرسون جنوح الأحداث، والصحة العقلية، والسلوك العدواني عند الأطفال، ينظرون إليها دون مبالاة، وارتياب، إن لم نقل باحتقار عميق.

أخيرا، يتضح لنا أن التلفزيون في فرنسا محمل بشحنة انفعالية لا نجدها في أي مكان آخر، مما يجعل انتقاده شائكا. وهذه الشحنة هي سياسية أولا، حيث يتهم كل قطب، عند وجوده في المعارضة، القطب الآخر بعدم إدارة التلفزيون، مباشرة أو على نحو غير مباشر، بالاحترام الذي تقتضيه وظيفته التربوية. وهذه الشحنة هي أيضا أيديولوجية، حيث يتهم أنصار القنوات العامة، الموضوعة تحت رقابة الدولة، أنصار التلفزيون التجاري، بترخيص قيمة البرامج، إرضاء للمشاهدين.

يُعتدى عليهم في المنزل مرة كل خمس دقائق

لم يتول أحد إنجاز أي إحصاء بصورة منتظمة حول مشاهد العنف التي يبثها التلفزيون الفرنسي. والمرجع الوحيد في هذا الإطار هو مجلة «لوبوان» Le Point الأسبوعية الفرنسية، التي أحصت مشاهد العنف التي رآها المشاهدون خلال أسبوع واحد من شهر أكتوبر 1988: 670 جريمة قتل، و15 حالة اغتصاب، و848 مشاجرة، و419 تراشق بالرصاص أو انفجار، و14 حالة خطف أو سرقة، و32 حالة احتجاز رهائن، و27 مشهد تعذيب. وهذا ما يمثل وسطيا، عند البث التلفزيوني 24/24 ساعة (وهذا هو الواقع تقريبا في الوقت الراهن)، اعتداء عنيفا كل خمس دقائق بالنسبة إلى مجمل القنوات. وفي هذا الجدول الدموي، لم تؤخذ بالحسبان مشاهد العنف النفسي، أو اللفظي، أو الإيحائي فقط. إلا أن عنف القصة الخيالية لا يقدر فقط بعدد الأفعال الجرمية التي ترتكب فيها. اقرأوا حكاية Petit Poucet وستجدون فيها على الأقل 7 جرائم دموية ومحاولتي قتل أطفال.

يضاف إلى ذلك، والحالة هذه، أن توجيه الاتهامات للمسلسلات والأفلام الأمريكية مثير لإزعاج المسؤولين عن القنوات كلها، في أي عهد كان، والذين يعرفون جيدا أنه إذا ما توجب إنتاج البرامج المشتراة من الموزعين الأمريكيين، في فرنسا، فإنها ستكون أكثر تكلفة بعشر مرات، سواء في إطار الغات(*) أو خارجه. إذن، تتصادم حتما التحليلات والاتهامات الموجهة إلى التلفزيون مع أصحاب المصالح المتضررة، الذين يتذرعون بتهديد الحريات. وقد كان لـ «المركز الدولي للطفولة» كل الفضل في فهرسة الدراسات الأهم على صعيد العلاقة بين الطفل والتلفزيون، وفي وضع «شميلة» موثقة للتحليلات التي أجريت حول هذا الموضوع، مع التزام جانب الدقة البالغة. ذلك أنه ثبت مرارا أن التلفزيون يحرض جمهوره من الصغار على العنف.

يحب الأطفال الشاشة الصغيرة. وذاك أمر بديهي ومن تحصيل الحاصل. إنهم يمضون خلال العام أمام التلفزيون وقتا معادلا للوقت الذي يمضونه على مقاعد الدرس في المدرسة. ويأتي تفسير نجاح التلفزيون، أولا وقبل أي شيء آخر، لما ينطوي عليه من جاذبية كوسيلة اتصال جماهيري. فالصورة التي تلتقطها العين تمارس سحرا هو أبلغ بكثير من الكلمة التي تُقرأ أو تُسمع. ويجد مشاهد التلفزيون نفسه قبالة الصور في حالة من قابلية التأثر، هي من نوع خاص تماما، ودون أن يكون فكره في حالة إثارة وتحريض بالضرورة.

مهما كان المضمون الذي تنطوي عليه الصور، فإن لظاهرها وقعا على مشاهدي التلفزيون، وبالأخص على من هم أصغر سنا. هذا ما أثبته بشكل خاص «رايت» Wright و«هيوستن» Huston(**)، عام 1983، بعد أن عكفا على دراسة الخاصيات المسماة شكلية Formelles، أي تقنيات إنتاج ومونتاج الصوت والصورة. وقد درسا هذه الخاصيات عندما تكون في أجلى صورها وضوحا وإدراكا: شدة حركات الشخصيات، والتغيرات المتقاربة للتصاميم والرسوم والمشاهد والديكور، والمؤثرات البصرية والصوتية الخاصة.. وقد خرجا بنتيجة مدهشة: تحرض الرسوم المتحركة والفواصل الإعلانية المحايدة تماما، وذات الخاصيات الشكلية البارزة جدا (المركّز عليها بوضوح)، تحرض السلوكيات العدوانية عند أطفال الحضانة (عمرهم من 4 إلى 6 سنوات).

لكن ليس هذا معناه أن مضمون الصور لا ينطوي بحد ذاته على أي تأثير، على العكس تماما، فتأثيره الفسيولوجي على المشاهدين حقيقي، وقد تم سبره في المختبر: يتفاعل المشاهدون بصورة انفعالية مع تصرفات الأبطال على الشاشة، وتبين في الواقع أن المشاهد يحاول تلقائيا تقليد حركات وتصرفات الشخصيات التلفزيونية. وعلى صعيد مخطط كهربائية الدماغ - Electro

* الغات GATT: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «المترجمة».

** في كتاب مشترك تحت عنوان «Children And Formal Featurs - Meyerm, 1983»

Ence Phalogramme لدى المشاهد الذي ينظر إلى الممثل، وهو يؤدي حركة بسيطة، تسير موجات «ألفا» Alpha، في الجزء الأمامي من فروة الرأس، وفقا لإيقاع الحركة التي يؤديها الممثل(*). إذن، فالممثل يحرض المشاهد على أداء الحركة نفسها.

صار الإنسان كذلك يعرف كيف يقاس في المختبر، إحساس المشاهد عند تأثره بالصور التلفزيونية. يعطي تخطيط كهربائية القلب Electrocardiogramme وتخطيط العين Oculogramme، لدى الشخص الذي يتعرض فجأة لضوء المصباح، مخططين يشيران إلى حالة من الضيق والانزعاج. وإذا ما عرض على الشخص نفسه مشهد تلفزيوني يُظهر وجها يتعرض فجأة للضوء، فإن مخططي قلبه وعينيه يكشفان حينها عن حالة مشابهة للسابقة. فالمشاهد يشعر بحالة الضيق نفسها التي يقلدها الممثل.

إن الطفل، ومنذ سن مبكرة جدا، قادر على إدراك معنى الصور، والتأثر بها! وبرهان ذلك هو هذه التجربة التي أنجزها «أندريو ملتزوف»(**) A. Meltzoff، من جامعة واشنطن، 1988. لقد أراد «ملتزوف» أن يعرف إن كان الأطفال الصغار بمستوى فهم مضمون متتالية من المشاهد التلفزيونية، بالقدر الذي يكفي على الأقل لتمثلها في سلوكهم. فقد وضع، بشكل منعزل، أربعين طفلا لا يتجاوز عمر كل منهم السنة، أمام شاشة يحرك فيها شخص راشد لعبة (دمية)، فتؤدي بعض الحركات المحددة تماما. ثم أعطى اللعبة المعنية إلى نصف الأطفال، ولم يُعط الآخرين اللعبة إلا بعد أربع وعشرين ساعة لاحقة، دون أن يشاهدوا الصور التلفزيونية مرة أخرى في هذه الأثناء. وتبين بالمقارنة مع مجموعات كانت بمثابة الشهود ولم تر التلفزيون، أن النسبة المئوية للمشاهدين للتلفزيون الذين قلدوا حركات الأنموذج كانت ذات مغزى، سواء حدث التقليد آنيا أو لاحقا.

ليس للأطفال الصغار ـــ وحتى بالنسبة إلى من كانوا من أعمار أكبر ـ خيار حقيقي عند وجودهم أمام صندوق الصور هذا، الذي يبدو كالحاضنة(***)، والمؤثر فيهم منذ سن مبكرة جدا. إنهم يمتثلون لخيارات آبائهم أو «يتجرعون» البرامج المخصصة لهؤلاء الآباء. «إذا كان هنالك جمهور لا يملك إلا القليل من الاستقلال والمدى فهو بالفعل جمهور الأطفال، الذي يشاهد، وأكثر من أي جمهور آخر، مايفرض عليه من برامج» على حد عبارة عالم الاجتماع «دومينيك وولتون» D. Wolton: «إن هشاشة حساسيتهم الانفعالية تجعل منهم مشاهدي تلفزيون شديدي التأثر والتأذي».

ولما كانوا يستسلمون بسهولة لحالة التبعية إزاء الشاشة الصغيرة، فإنهم سرعان مايقعون أسرى «عادات كاثودية» (نسبة إلى الشاشة الكاثودية Ecran Cathodique» المترجمة) راسخة بقدر ما توحي من

---

* المصدر: «المجلة الطبية» ـ مدينة «تور» الفرنسية، 1988 بقلم ج. لوفور G. Lefort.

** « Imitation Of Televised Models by Infants» Child Development, 1988.

*** الحاضنة Baby Sitter: شخص يعتني بالأطفال مقابل أجر معين في غياب ذويهم «المترجمة».



أفعال العنف عند صغار الأطفال: ما وراء الخيال

تعود أوليات الأعمال حول تأثير العنف التلفازي في المشاهدين الصغار إلى الستينات. وسواء كانت هذه الأعمال تجارب تمت في المختبر أو استقصاءات على أرض الواقع، فإننا نلاحظ في غالبية الحالات وجود علاقة متبادلة ـ وحتى سببية Causalité أحيانا ـ بين العنف المتولد عن الصور التلفزيونية التي يراها الأطفال ودرجة عدوانيتهم في الحياة الحقيقية. إن التلفزيون مسؤول فعلا عن التحريض على العنف. وهاهي بعض الإثباتات المختارة:

* منذ عام 1961، عرض «ألبرت باندورا»(*) A. Bandura، على عدد من الأطفال، في المختبر لقطات مصورة، يعتدي فيها رجل على دمية، ثم قدم لهم نسخة عن الدمية. وتبين له من خلال ذلك أن الأطفال الذين شاهدوا اللقطات المصورة تصرفوا على نحو أكثر عدوانية مع الدمية بالمقارنة مع أطفال آخرين لم يشاهدوا هذا العرض.

* درس عالم النفس الأمريكي «ل. بركويتز» L. Berkowitz، من عام 1978 إلى عام 1981، بشكل خاص تأثير أفلام العنف في سلوك الفتيان الجانحين الأمريكيين والبلجيكيين، الذين يرعاهم ويشرف على إصلاحهم مربون. رأت المجموعة الأولى أفلاما عنيفة جدا على مدى خمسة أيام متتالية، على حين عرضت أفلام محايدة على المجموعة الثانية. وقد أظهرت سلوكيات المراهقين التي رصدت خلال الأسبوع التالي وجود زيادة في العدوانية اللفظية والبدنية لدى المجموعة التي أخضعت لنظام الصدمات. وأظهرت بعض السلوكيات العدوانية عند هؤلاء وجود تشابه واضح بينها وبين تلك التي عرضت في الأفلام التي شاهدوها.

* في عام 1978 نفسه، أنجز «وليم بلسون» W. Belson، من كلية لندن للعلوم الاقتصادية، أحد أكثر التحقيقات تفصيلا: شمل الاستقصاء العادات التلفزيونية الكمية والنوعية لدى 1565 مراهقا، والأفعال العدوانية التي أمكنهم اقترافها خلال الفترة نفسها. وأظهرت الدراسة أن النسبة المئوية للمراهقين الذين ارتكبوا جنحا خطيرة هي أعلى بين المدمنين على مشاهدة البرامج التلفزيونية العنيفة. لكن «بلسون» أظهر أيضا أن الأحداث الذين شاهدوا العدد الأكبر من أفلام العنف كانوا أقل عدوانية من أولئك الذين شاهدوا الكثير منها وحسب. أما أولئك الذين شاهدوا

* باحث من جامعة ستانفورد، كاليفورنيا.



العدد الأقل منها فقد كانوا أكثر عنفا من المشاهدين الوسطيين.

* في عام 1981، أنجز «مارسيل فريدمان» M. Frydman، من جامعة Mons-Hainaut البلجيكية، دراسة شملت 112 تلميذا من إحدى المدارس الابتدائية. شاهدت المجموعة الأولى من التلاميذ برامج تلفزيونية عنيفة، دون أن يرافق ذلك أي شرح. أما المجموعة الثانية، فكان يعقب كل جلسة مشاهدة تلفزيونية نقاش بين أفرادها حول المضمون. وكانت المجموعة الثالثة تستمع إلى تعليق تمهيدي قبل العرض هدفه التحذير من طابع العنف الذي يميز بعض المشاهد. هذا على حين عرضت على المجموعة الرابعة، التي تقوم بدور الشهود، مشاهد مصورة لا تنطوي على العنف. عقب ذلك، لوحظت زيادة مباشرة في العدوانية البدنية واللفظية على المدى القصير وانخفاض في معدل الألفة والمخالطة (تدني الجانب الاجتماعي).

وقد تم تحييد التأثير السلبي لهذا العنف المصور عن طريق النقاش المركز حول الأفعال التي تضمنتها جلسة المشاهدة، وبالأخص عن طريق إعداد المشاهدين المسبق، إذ لما جرى تحذير هؤلاء من طابع العنف في الفيلم، فإنهم ظهروا قادرين على حماية أنفسهم من آثاره. وحصل الباحث على نتائج مشابهة مع مراهقين تتراوح أعمارهم بين 14 إلى 17 سنة.

* في عام 1985، عرض «رويل هويسمان» R. Huesmann، أستاذ علم النفس في جامعة «إيلينوا»، نتائج بحث جائحي واسع النطاق شمل ستة بلدان مختلفة (الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، فنلندا، إسرائيل، هولندا وبولونيا).

وقد قدر درجة عدوانية الأطفال استنادا إلى استمارات أسئلة كان عليهم ملؤها بأنفسهم، إضافة إلى الملاحظات الميدانية والحوارات مع الآباء. وقد توصل الباحث الأمريكي من خلال ذلك إلى وجود علاقة سببية: تزيد مشاهدة أفلام العنف التلفزيونية من معدل العدوانية الطفلية أيا كان البلد الذي ينتمي إليه الأطفال.

* في عام 1986، نشر «تانيس وليامز» T. Williams. من جامعة كولومبيا البريطانية، دراسة شملت مجموعة من الأطفال من ثلاث مدن كندية متجاورة: واحدة قبل دخول التلفزيون إليها بوقت قصير، ثم بعد دخول التلفزيون إليها بسنتين، والأخريان بعد دخول التلفزيون إليهما بعدة سنوات. وقد لاحظ المستوى الأدنى من العدوانية في المدينة التي لم يكن قد دخل إليها التلفزيون بعد، غير أن معدل عدوانيتها صار يتزايد عقب تمكنها من البث التلفزيوني.



الاطمئنـان. في المسـاء، تتعشى الأسرة وهي تشـاهد التلفـزيـون، وفي الصبـاح، يرتـدي الصغـار ثيـابهم وعيـونهم مشـدودة إلى التلفزيون.. والجدير بالذكر أن التلفزيون في البلدان الصناعية هـو الثاني في لائحة الشراء المنزلية بالنسبة إلى الأسر (بعد الثلاجة).

يولِّـد التلفزيون، بعـد اندماجـه في حياة الأسرة، حالة من الاعتياد، وبالأخص بالنسبة إلى الأطفال. وعندئذ يصبح العنف الذي ينقله التلفزيون أمرا لا مفـر منه، مهما يكن الوقت وأياً كـانت القناة، بما في ذلك البرامـج المنتجة خصيصا للأطفال.

وهـاهي لمحة عن الأشيـاء الرديئـة التي تحدث على صعيد الرسوم المتحـركة: يتعارك اثنان من رجال المصارعة الحرة فوق الحلبة. فجأة، يقـذف أحـدهما بـالآخـر على الحائط بقـوة، فيهشمه. يقترب الفـائز من خصمـه، ويغمس يـده في دمـه ويلعقـه، مـرددا أمـام الجمهور المحيط بـه، والذي يهلل لـه ويحييه تحية النازية: «إني أشرب الحياة».

ذلك مـا شـاهدتـه عـدة مئـات من آلاف الأطفـال في صباح يـوم أربعاء، عـام 1991. عقـب ذلـك، طلـب المجلـس الأعلى للسمعـي البصري(*) من القنـاة الفرنسيـة الأولى «ت ف ا» إيقـاف عـرض مسلسل «صـاحب العضلات» «موسكلمان» Muscleman، المنتج في اليـابـان. امتثلت القنـاة للطلب، وخفضت عدد سـاعات عرض الـرسوم المتحـركة ذات المنشأ الآسيوي، ولكن دون أن تلغيهـا تماما من شبكة برامجهـا. وقد كتب المجلس الأعلى للسمعي البصري في تقـريـره السنوي لعـام 1992: «يثير عرض هذه الرسـوم المتحركة، خـلال الفـواصل الـزمنيـة المخصصـة للمشـاهـدين الصغار، نمط المشكـلة نفسـه دائما، إن مضمونها غير مكيف ـــ في الواقع ـ مع هؤلاء المشـاهدين، فهو غالبـا غير مفهوم بالنسبـة إليهم، إن لم يكن خطـرا ورديئا. لا يمكن للعنف البـدني والنفسي الذي تتميـز به تصرفات أبطال غالبية هذه الرسوم المتحركة إلا أن يجعل جمهـور المشـاهـدين الصغـار مضطربا».

مع ذلك، ليست الـرسـوم المتحـركـة هي الأكثر إثارة للرعب عند الأطفال. فقد قدّر عدد من الباحثين، بطريقـة قياس العرق الجلدي، مـدى الصـدمـة الانفعـاليـة التي يتلقـاهـا مشاهـدو التلفزيـون الصغار: عـرضوا على مجموعة من الأطفال، من سن 4 و5 سنوات، عـدة فقرات من أفـلام ورسوم متحـركـة،

* Conseil Superieur De L'Audiovisuel (C.S.A.)



بعضهـا محايد والبعـض الآخر ينطـوي على العنف. وتبين لهم أن الأطفـال كـانـوا أكثـر تفـاعـلا مع الفقرات المصـورة العنيفـة التي تظهـر فيهـا شخصيـات بشريـة. وأبـرزت التجـربـة أيضـا أنهم كـانـوا أشـد تأثـرا بمصداقية الأحداث المعالجة. وإذا ما عُرضت اللقطـة العنيفـة نفسهـا على مجمـوعتين من الأطفـال، بتقـديمهـا على أنها «ريبـورتـاج»

ما يستهلكه الأطفال حقيقة

تنجز جمعيـة «الصراحة القاسيـة في مجال السمعي البصري بفرنسا» كل عـام تحقيقا حول ممارسات الأطفال وأذواقهم على صعيد التلفزيون. وفي عام 1993، أظهر تحليل 2604 استمارات أسئلة أن الفتيان يشاهدون التلفزيون، وسطيا، لمدة تزيد على خمس عشرة ساعة بقليل في الأسبوع، ولمدة تصل إلى ثماني عشرة ساعة بالنسبة للفئة العمرية 13 ـ 14 عاما. وكانت أوقـات المشاهـدة متباينـة وفقا للـدوام المدرسي: مشاهـدة التلفزيون يـومي الإثنين والخميس هي أقل من يومي الثلاثاء والجمعة. وتبلغ المشاهدة ذروتها يوم الأربعاء ونهاية الأسبوع. لكن هذه الأرقام هي أقل من تلك التي سجلت منذ خمس عشرة سنة.

إن عدد السـاعات التي يمضيها الأطفـال الفرنسيون أمـام الشاشة الصغيرة هـو قريب إجمالا من عددها المسجل لـدى الأطفال الأوروبيين الآخرين، لكنه يبقى مرتفعـا: سواء أكان التلميذ في الابتدائية أم في الثـانوية، فإنه يمضي من الساعات أمام التلفـزيون بقدر ما يمضي منهـا على مقاعـد الـدرس. وقد ذكـر المشاركـون (في الأسئلـة) أنهم يشاهـدون أولا البرامج المخصصة للفتيـان (32٪)، ثم المسلسلات وبرامج المنـوعات. بعد ذلـك، تأتي الألعاب، والـرياضـات والـ Reality Shows.. وتسمى برامجهم المفضلة: «جيغا» GIGA، و«هيلين والصبيـان»، و«كـوكـو، هـو نحن»، و«بيفرلي هيلـز»، ولأول مرة يفضلـون بـرنـامجا من الـ Reality Shows اسمه «أدراج المجد».



مصـور عن أحـداث السـاعـة بـالنسبـة إلى المجموعة الأولى، وعلى أنها مقتطفات من فيلم بـالنسبـة إلى المجمـوعة الثـانيـة، فإن هـذه المقتطفـــات تثير الانتبـــاه الأكبر، وتحدث الصدمة الأشد بين أفراد المجموعة الأولى. ولما كـان أكثـر مصداقيـة في الحالـة الأولى، فإن العنف يُدرك بـواقعية أكبر ويـنـدمج بصورة أقوى في السلوكية.

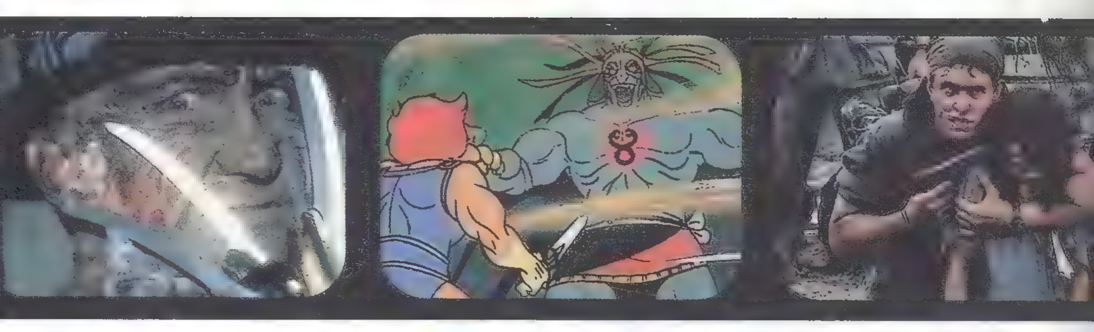
إنها ظـاهرة مثيرة للقلق إلى درجـة دفعت المجلس الأعلى للسمعي البصري إلى الشكوى من انزلاق الإعلان المتلفز نحو إخراج الأحداث المثيرة على حسـاب تـدرج الـوقـائع وفقـا لتأثيرهـا الحقيقي. من جهـة أخـرى، كـانت أخلاقيات الإعلام محط اتهامات متكررة.

وجديـر بنا أن نشير إلى ذاك الريبـورتاج الذي أعد حول حادث الطائرة التي سقطت في رأس «سكيرينغ» السنغـال، فبرايـر 1992، حيث حـاول صحفي من صحفيي أخبـار المسـاء في قناة «فـرانس 2»، بإصرار إجـراء مقـابـلات مع الجرحـى المصـابين بجـروح بليغة.

إن الإمعـان والتسـاهل في عـرض العنف يؤديـان إلى جعله مألـوفا في نهاية الأمـر، فلا يعود يثير في المشـاهدين، من أي عمر كـانوا، أي رد فعل. حينهـا، يُنظـر إلى العدوانيـة على أنها سلوك عـادي، وينزع النـاس إلى التآلف مع العنف، إن لم نقل إلى تبريره.

وهناك شأن أخطر، نددت به عالمة النفس «ليليان لورسا» L. Lurçat، الباحثة السابقة في المركز الوطنـي للبحوث العلمية CNRS: عندما يقتحم التلفزيون أوقات الفراغ وأحلام اليقظة، فإنه يحدث خلـلا في نمو الخيال عند الطفـل. إن الطفل الـــذي يلعـب، يستعين بتصـوراته الـذهنية الخاصـة بـه. وعندمـا ترتبط ألعابه ببرامج التلفزيون، فإن الطفل لا يعود مبدع أفكاره، بل يصبح مجسدا لأفكار الآخرين. فضلاً عن ذلـك، ومع ظهور برامج «التلفزيون ـــ الحقيقة» Television - Verite أو Reality Shows التي تمزج بين الشهادات والصور المعـادة التكوين، راحت الحدود بين الخيال والحقيقة تتلاشى شيئا فشيئا، وبات يُخشى أن يتطور الطفل في عـالم اللامعقول. إن التلفـزيـون يـرسي وضعـا من الخلط بين الوهم والحقيقـة في السن التي خلالها يتبرعم هذا التمييز بشكل طبيعي. إنها ظاهرة مبددة للفهم والاستيعـاب ومـدعـاة للعـزوف عن الواقع.

حقيقـة الأمـر أن الأطبـاء النفسـانيين الأمريكيين يعتقدون بـأن الأطفال يصبحون قتلة لأنهم يفقدون اتصالهم مع الواقع. وإذا



لم يضطلع آباؤهم بدورهم الوالدي تجاههم، فإنهم يميلـون للعيش في عـالم من الـوهم والخيـال، ويخترعون الحكـايات التي تغـدو غالبا بمثابة متنفس لفائض عنفهم. ولا يعود الموت في تصوراتهم سوى عارض.

وفي فرنسا، تتضـارب الآراء حول العنف التلفازي بصورة أكثر وضوحا، أو على الأقل أكثر تعلقـا بالدقـائق من الأمور. وقـد أنجز عـالم الاجتماع والطبيب النفسـاني «بيرنـار زييـه» B. Zeiller بحثا استمر عدة سنوات حول الأطفال والمراهقين المجرمين، وفحصنا ملفـات المخـالفـات الجرمية التي ارتكبها قـاصرون، ممن حـوكمـوا في محـاكم هي من اختصاص محكمـة الاستئناف في بـاريس في عـــامي 1984 و1985. ومـن بين 106 ملفـات، لم تكن هنالـك سوى 6 حـالات قتل متعمدة. وقـد لاحظنا بشكل خـاص أن لدى هؤلاء المجرمين الصغار خلـلا أسريا: مشكلة علائقية خطيرة أو عوزا عـاطفيا، وفقا لعبارة «زييه» البـاحث في معهد INSERM (المعهـد الـوطني للصحـة والـدراسـات والبحـوث الطبيـة)، الـذي يضيف قـائلا: «أرى أن لـلأسباب الاجتماعيـة ـــ الاقتصاديـة، مثل تنـامـي البطـالـة وتفكك الأسر، حصـــة من المسـؤوليـة في هذه الإجراميـة هي أكبر من حصة مسـؤولية التلفـزيون. ومن الممكن أن يكون التلفـزيون، بالنسبة لـلأطفال سريعي التأثر، عـاملا مسـاعدا في هـذا الإطار. ولكن يبقى ذلك في باب الافتراض، أما مسؤوليته في الجنـوح الحدثي Juvenile كعامـل مشارك فهي مرجحة».

ذاك هو أيضـا رأي «ماري شـوكيه» M. Choquet، اختصاصية الأوبئـة في معهد IN-SERM، التي تعمل في ميدان تحليل سلـوكية الأطفـال، وبالأخص العـوامل المرتبطـة بعدوانيتهم: «لا يمكننـا الجزم حول أرجحية تأثير التلفـزيون بـالنسبـة للعدوانيـة إذا لم نختبر معـايير أخرى: الكحـول، والمخـدرات،



الأمريكي «ماك جيفر» الذي يستخدم معارفه العلمية في صنع مشاهـد تلفزيـونية تنطوي على العنف. وقد قتل مراهقان عام 1992 بسبب انفجـار أداة صنعاها تقليداً لما فعله بطلهما التلفزيوني.

والمشكلات الأسرية، والاضطرابات النفسية المرضية..» لأن وجود العلاقة المتبادلة لا يعني السببية بالضرورة، تضيف الباحثة.

ليس تأثير التلفزيون واحداً بالنسبة لجميع المشاهدين الصغار، إذ إن الطبع، والتجربة الفردية، والحساسية، والنمو الاستعرافي والعاطفي، والوسط الأسري، والعلاقة مع بقية أفراد الأسرة، والوسط الاجتماعي ـ الثقافي، كل ذلك هو من العوامل التي يمكن أن تترك تغيرات في تأثير الصور التلفزيونية. من هنا تجيء أهمية أن يراقب الأهل البرامج التي يشاهدها طفلهم والتحاور معه حول مضامينها. وقد أشارت تجارب عديدة إلى أن النقاش الذي يعقب مشاهدة صور العنف، ولو لم ينطو ذلك إلا على مجرد التصدي للمضمون، يتيح «تنفيس» الانفعالات التي ولّدتها الصور. إن ذلك يتيح تبديد التصورات السلوكية الخاطئة، وصقل الأحداث والحقائق التي يشاهدها الأطفال على الشاشة.« منذ أن نعلم الفرد تحليل الوثائق، بحثه على التنبه واليقظة وطرح الأسئلة على نفسه حول بلاغة الصور، والتقنيات المستخدمة فيها، تتوفر لمشاهد التلفزيون كل فرص السيطرة على عملية المشاهدة»، حسب رأي البروفسور (مارسيل فريدمان)، عقب دراسة أجراها في الوسط المدرسي(*).

كلما ازداد عدد التلفزيونات في البلد، ازدادت معها أعمال القتل:

ازدادت جرائم القتل في كندا والولايات المتحدة بنسبة 93 ٪ بين عام 1950 ـ عام دخول التلفزيون ـ وعام 1970. وتلاحظ الظاهرة نفسها في جنوب افريقيا حيث ازدادت جرائم القتل بنسبة 130 ٪ بين عامي 1975 ـ عام دخول التلفزيون ـ وعام 1987. وفقاً لدراسة « براندون سنتروول » من جامعة واشنطن.

إن الأطفال الذين يعجز آباؤهم، لأسباب مختلفة، عن إحداث توازن في تأثير «النافذة العجيبة»، هم أيضا غالبا، ممن تظهر لديهم اضطرابات انفعالية ويعيشون في وسط غير موات. وفي هذه الزمرة أيضا، ذات الأخطار الكامنة (ولكن هل يمكن الحديث هنا عن المصادفة؟)، نعثر على كبار الملتهمين للصور الكاثودية..

برامج نحن أبطالها

«غائب عن النظر» و«أمواج المجد» و«الحب في خطر»، و«الشاهد رقم 1» و«أسرار»، هذه هي البرامج التي شهد فيها عام 1993 دخول عصر «الحقيقة التلفزيونية» Téléverité. إن هذه البرامج المعروفة باسم Reality Shows، تسلط كاشفاتها على قضايا مجتمعية وتخرج شهادات حميمية. إنها تصر على تشجيع وتثمين كل تعبير عن العاطفة، وتصل أحيانا إلى حد العرض التبجحي. وغالبا ما تبعث هذه البرامج على الكآبة العاطفية العميقة، وتتمخض دائما عن شحنة انفعالية شديدة جدا يتأثر بها الأطفال تأثرا بالغا.

ويكمن الخطر الآخر لهذا التلفزيون ـ الحنون في أنه يمزج أحيانا بين الوقائع الحقيقية والتركيبات الصورية على نحو وثيق. أين تقف الحقيقة، وأين يبدأ المشهد المخادع؟

لقد بتنا في أقصى حالات الفوضى.

* Television Et Violence , Marcel Frydman - Editions Medicales Internationales, 1993.

تاريخ العرض	المعدل المتوقع لحالات الانتحار	المعدل الحقيقي لحالات الانتحار
73/1/26	38	34
73/2/6	40	36
73/6/4	30	34
73/7/22	30	28
73/9/11	34	40
74/7/15	32	30
74/9/20	35	35
74/10/18	38	40
75/1/15	42	46
75/2/3	44	43
75/4/11	38	48
75/7/14	34	35
76/2/29	40	50
76/3/23	40	39
76/5/9	38	40
76/9/25	37	38
77/1/7	48	46
77/1/17	48	58
77/1/26	49	59
77/2/4	50	57
77/2/25	49	56
77/3/30	46	54
77/6/20	41	40
77/7/14	40	43
77/7/26	40	44
77/9/21	44	42
77/11/3	45	45
77/11/12	45	40
78/4/12	40	38
78/5/10	41	45
78/10/3	42	43
79/3/14	45	52
79/3/28	44	48
79/6/14	38	41
79/9/14	41	61
79/10/19	44	33
79/10/30	43	58
79/12/13	42	47

الانتحار : التلفزيون قدوة

نعم، يستطيع التلفزيون أن يدفع إلى الانتحار، وفقا لما يؤكده باحثان أمريكيان، «فيليبس» Phillips و«كارستنسن» Carstensen. وقد شملت دراستهما أكثر من 12500 حالة انتحار للمراهقين الأمريكيين بين عامي 1973 و1979.

وبعد تصحيح التغيرات الزمنية، تبين أن معدل انتحار المراهقين قد ازداد بنسبة 13,5٪ لدى الفتيات و5,2٪ لدى الصبيان خلال الأيام التي تعقب الإشارة أو الإعلان عن وقوع حالة انتحار في الأخبار المصورة أو في أحد الأفلام. ومن بين البرامج التلفزيونية الـ 38 التي درسها الباحثان، كان هنالك خمسة منها دفعت إلى زيادة معدل الانتحار بنسبة تزيد على 10٪.

مايقوله ثلاثة أمريكيين عن ثقافتهم

هاهي ثلاث وجهات نظر، نلخصها هنا، قد تثري الجدل حول تأثير التلفزيون، أو تساعدنا، على الأقل، على التحدث بوضوح حول تأثير المسلسلات والأفلام الأمريكية في الأطفال. وتأتي أهمية وجهات النظر هذه من حيث إن أصحابها هم جميعا أمريكيون.

* الأولى هي للكاتب «روالد داهل» R. Dahl، الذي يكتب للشباب، والذي بيعت كتبه بملايين النسخ: «إن لدى الشباب ميلا طبيعيا إلى ما هو غير طبيعي وغير عادي، وغريب، أو منحرف». وهذا ما يؤكده في الواقع نجاح فيلم مثل «Et» الزاخر بالأشياء الغريبة، التي يستحيل حدوثها، والوحوش الكريهة. وبانتظار أن يفسر علماء النفس هذا الميل، إن كان صحيحا، يمكننا أن نتساءل إن كان من الحصافة أن نعززه.

* ووجهة النظر الثانية هي للسيناريست الأمريكي «ميشيل ميدفد» M. Medved، الذي حرر، من خلال كتاب ذي عنوان معبر، «هوليوود ضد أمريكا»، نص اتهام شرس ضد نزوع المخرجين المتزايد إلى تضمين الأفلام مشاهد شنيعة (مثلما حدث في فيلم «صمت الحملان»).

يرى «ميدفد»، الذي لقي كتابه نجاحا باهرا، أن هوليوود لا تصنع الرعب إرضاء لذوق الجمهور، بل من أجل إرضاء نزعاتها الخاصة في السادية والإفساد اللذين تعيشهما ضمن الدائرة المغلقة للنظام الهوليوودي. ليس الجمهور على هذا النهم لفظاعة القتل كما قد يعتقد بعضهم، وأول برهان على ذلك أنه حين عرضت البرمجة الجديدة لمسلسلي «بيضاء ـ ثلج» Blanche - Neige و«الأقزام السبعة»، حقق المسلسلان خلال الأسبوع الأول أرقام دخول تنافس أرقام دخول أفلام الرعب الباهظة التكاليف، مثل Robocop وألف لفة من أفلام Ter-minator. والبرهان الثاني: خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، خسرت القنوات التلفزيونية الأمريكية الكبرى 30 مليون مشاهد. ولا شك في أن كلام «ميدفد» جانب الحقيقة قليلا، غير أن الأرقام التي أوردها لها دلالتها: منذ عام 1955، ازداد عدد حوادث القتل في التلفزيون ألف مرة.

* وجهة النظر الأخيرة هي للبروفسور «آلن بلوم» A. Bloom، ونلخصها (جزئيا) في الفقرة التالية من كتابه «انغلاق الذهن الأمريكي»: «تصوروا صبيا عمره 13 سنة جالسا في صالون والديه، يكتب واجبه المنزلي في الرياضيات وهو يحمل الـ Walkman أو ينظر إلى الـ MTV في التلفزيون. لما كان يتمتع بامتيازات جرى اكتسابها بقسوة وخشونة عبر القرون، ومن خلال اقتران النبوغ الفلسفي والبطولة السياسية المعمّدين بدماء الشهداء، فإنه ينعم براحة وأوقات فراغ وفرها الاقتصاد الأغزر إنتاجا في التاريخ، لقد اخترق العلم أسرار الطبيعة ليقدم له شحنة إلكترونية عجيبة عن الصوت والصورة الممتلئين بالحياة، يستمتع بهما. إلاَم ينتهي هذا التقدم؟ ينتهي عند طفل متنامي البلوغ، ذي جسم متأثر بإيقاعات ذروة النشوة الجنسية Orgasme، مع مشاعر الغبطة التي ترافق الاستمناء أو اغتيال والديه، وطموحات إلى الظفر بالمجد وكسب الثروات عن طريق المتخنث الذي يضع الموسيقى. باختصار، تقلصت الحياة إلى مجرد تصورات تخيلية وحالمة لا انقطاع فيها ومكيفة تجاريا ولا طائل وراء المزيد من التعليقات.

سارق الوقت: التليفزيون والطفل الأمريكي

تأليف: جون كوندري

ترجمة: رضا أحمد



يتحرك تيار الثورة البيولوجية ببطء، موفرا الفرصة لبعض التحولات الإحيائية عبر فترة تمتد لقرون عديدة من الزمن. أما الثورة الاجتماعية، فهي شيء آخر تماما. إنها غالبا سريعة الإيقاع وغير قابلة للتنبؤ، بالنظر إلى كونها مدفوعة بالاكتشاف والاختراع. وتؤدي بعض الاختراعات إلى تغير محدود، غالبا مايكون إلى الأفضل، وأحيانا إلى الأسوأ - كاختراع البارود على سبيل المثال - لكن بعض الاختراعات الأخرى تغير الثقافة والمجتمع بطرائق عميقة وغير متوقعة، لا يتم إدراكها إلا بعد أن تصبح قيد الممارسة.

العنوان الأصلي للمقال:

Thief of Time, Unfaithhul Serrant : Television And The American Child., Daedalus, Winter - 1993.

مراجعة: عبدالسلام رضوان

واليوم، هناك شيء ما خطأ فيما يتعلق بالأطفال الأمريكيين، في الطريقة التي يتم تنشئتهم بها. وهو أمر واضح لا يحتاج إلى بيان.

وهناك العديد من التفسيرات يتم طرحها في هذا الشأن، وهي ترتبط بوجه عام بالتغيرات السريعة التي شهدتها السنوات الأخيرة. فتزايد حركة النقل ووسائل المواصلات غيّر بنية المدن، مدمرا بذلك الضواحي القديمة، وممزقا بنيتها الأساسية ـ الاجتماعية. وتبدو الأسر في حالة من التشوش والفوضى، وتعمل المدارس بصورة سيئة، هذا إذا كانت تعمل على الإطلاق. وقد انخفضت درجات الاختبار المعياري باطراد طوال السنوات العشرين الماضية، ولا يبدو أي تحسن محتمل في الأفق. وتتزايد معدلات الانتحار وجرائم القتل. وتبدو على العديد من الأطفال علامات الاعتلال الجسماني، والاكتئاب النفسي. فهل يمكن القول إن التليفزيون مسؤول بأي وجه من الوجوه عن هذه الأوضاع؟.

لكي نفهم طبيعة الدور الذي يلعبه التليفزيون في حياة الأطفال الأمريكيين علينا أن نبدأ بإلقاء نظرة شاملة على احتياجات الأطفال. فكيف يتسنى للأطفال أن يصبحوا أفراداً نافعين في المجتمع؟ وكيف تعدُّهم سنوات سذاجتهم الطفولية لفترة البلوغ؟ وكيف يمضون أوقاتهم؟ ويمثل «الوقت» مقياسا مفيدا نظرا لأنه ــ وخلافا للثروة والفرص الاجتماعية المتاحة ـ هو السلعة نفسها بالنسبة للجميع. فإذا كان هناك أربع وعشرون ساعة في اليوم، وإذا كان أغلب الناس يظلون يقظين ست عشرة ساعة كل يوم، فإن إجمالي ساعات اليقظة المائة والاثنتي عشرة أسبوعيا سيمثل موضوعا ملائما للدراسة. فكيف يمضي أطفال أمريكا هذه المائة والاثنتي عشرة ساعة في الوقت الحاضر، وخاصة الأطفال بين سن الثالثة والحادية عشرة؟

حتى مئتي سنة مضت، كان أغلب الأطفال يمضون وقتهم، في المجتمعات المحلية والقرى التي يعيشون فيها، في ملاحظة الأفراد البالغين في أنشطتهم اليومية في العمل واللهو. وكان الأطفال يتعلمون المهارات والمواقف الضرورية التي تتناسب والمجتمع المألوف الذي لم يكن بعيدا عن متناولهم. وكانت المهارات والقدرات التي يطورونها، وهم أطفال، تفيدهم عندما يصبحون بالغين. وما كان يتم تعلمه في الأسرة في أحد الأجيال يُمارس من قبل أسر الجيل التالي.. كان الأطفال، بنينا وبنات، يكتسبون معرفة بالعالم كما هو ماثل في الأسرة وفي المجتمع المحلي.

وقد بدأ شيء من ذلك يتغير بقدوم الثورة الصناعية. فالناس، وقد أخذوا ينتقلون بأعداد متزايدة من المجتمعات المحلية التي عاشوا فيها لأجيال عديدة إلى المدن، القديمة والجديدة، كانوا يبحثون عن فرص اقتصادية واجتماعية جديدة. وفي العالم الصناعي الحضري الجديد، رأى الأطفال

الحياة وراقبوها بطرائق جديدة تماما. واخترعت المدارس لكي ترفد وتضيف إلى التعلم بالمشاهدة والملاحظة اليومية.

ثم تغير الوضع على نحو أكثر دارمية في السنوات الأخيرة. فأصبح الأطفال الأمريكيون يمضون نحو 40 ساعة كل أسبوع في مشاهدة التليفزيون وممارسة ألعاب الفيديو. وعندما نضيف لذلك أربعين ساعة أخرى تأخذها المدرسة من وقت الأطفال أسبوعيا ـ بما في ذلك الوقت الذي يستغرقه الذهاب إلى المدرسة والعودة منها وأداء الواجب المدرسي في المنزل ـ فلن يتبقى لهم سوى 32 ساعة للتفاعل مع نظرائهم ومع الأسرة. فإذا كان لنا أن نفهم ما الذي يعرفه الأطفال عن العالم وعن أنفسهم، فسيتطلب الأمر أن نلقي نظرة مدققة على البيئات التي تخلقها الأسرة، والمدرسة، والنظراء، والتليفزيون بوجه خاص. وفي هذا الصدد فإن دور التليفزيون في خلق البيئة التي يتم في سياقها التكييف الاجتماعي للأطفال يعد موضوعا جديرا بالدراسة.

الدافعية لمشاهدة التليفزيون

يقترب الأطفال من التليفزيون ويشاهدونه بدوافع تختلف اختلافا كبيرا عن الدوافع الشائعة لدى البالغين. فأغلب البالغين، وباعترافهم هم أنفسهم، يشاهدون التليفزيون بغرض الترفيه والتسلية. أما الأطفال فرغم أنهم يجدون التليفزيون مسليا، فإنهم يشاهدونه لأنهم يسعون إلى فهم العالم. والعديد من البالغين ينظرون إلى ما يقدمه التليفزيون على أنه تافه ومبتذل، وهم يشاهدونه بنوع من الشعور يمكن تسميته بـ «تعليق النكران». ومن أجل التسلية، فإنهم يقبلون بمجاوزة الصور الواقعية ويتفهمون ـ اعتمادا على المقدمات التي ينطلق منها البرنامج ـ لماذا يطير شخص ما في الهواء، أو يصبح غير مرئي، أو يقوم بأعمال تتجاوز قدرات البشر. فالدراما الخيالية، بحكم التعريف، تحتاج إلى ألا تكون محتملة أو واقعية أو حقيقية.

والأطفال، في الوقت الذي يستمتعون فيه بأوجه التسلية التليفزيونية يجدون صعوبة أكبر، نتيجة لفهمهم المحدود للعالم، في الفصل بين ما هو واقعي وماهو خيالي. وهم عرضة للتأثر على نحو لا يحدث للبالغين. فالمؤثرات الأساسية في الأطفال ـ الأسرة، النظراء، المدرسة، التليفزيون ـ تعمل كلها معا. والأطفال ليسوا خبراء في الفصل بين ما يتعلمونه في هذه السياقات المختلفة. والواقع أن جدوى وفائدة المعلومات التي يحصلون عليها من أحد هذه المؤثرات يعتمد جزئيا على ما تم تعلمه في السياقات الأخرى. فمن دون دعم الأسرة، يفقد أغلب ما يحدث في المدرسة أهميته. ولو أن المدارس كانت أكثر فعالية، لما كان للتليفزيون كل هذا التأثير القوي. كما يمارس النظراء تأثيرهم ونفوذهم بالقدر الذي لا تمارس فيه الأسرة والمدرسة التأثير الخاص بكل منهما.

العرض والمحتوى

يعتمد تأثير التليفزيون على عاملين:

العرض والمحتوى. فكلما اتسعت مساحة العرض كان التأثير، بوجه عام، أكبر. كما تتحدد طبيعة ذلك التأثير إلى درجة معينة، بالمحتوى. ومع ذلك فإن العرض هو وحده الذي يؤثر في المشاهدين، بغض النظر عن المحتوى. لذلك فلنلق نظرة على بعض الحقائق فيما يتعلق بالعرض.

لقد ظهر التليفزيون في الولايات المتحدة في بداية الخمسينات. ففي السنة الأولى من هذا العقد، كانت نسبة تصل إلى 10٪ من بيوت أمريكا تفاخر بأنها تمتلك جهاز تليفزيون. وبحلول الستينات، ارتفع هذا الرقم إلى 90٪، وكان كل من يملك جهاز تليفزيون يشاهده غالبا بصورة منتظمة. وأدى ظهور التليفزيون إلى تغير كبير في الكيفية التي يمضي بها الأمريكيون وقتهم. وعلى حين أدى اختراع السيارة إلى زيادة مقدارها 6٪ فحسب في زمن السفر، على الرغم من أن مسافات أطول أصبحت تقطع، فإن ظهور التليفزيون تسبب ـ حسب بعض التقديرات ـ في زيادة مقدارها 58٪ في الزمن الذي يتم قضاؤه مع وسائل الإعلام.

وتزايد وقت مشاهدة التليفزيون في البيت الأمريكي ـــ والذي يصل في الوقت الحاضر إلى سبع ساعات يوميا ـــ بصورة مطردة منذ الخمسينات، بمعدل يصل للمشاهد الفرد إلى أربع ساعات يوميا خلال الأسبوع، يرتفع قليلا في عطلات نهاية الأسبوع. وفي الثمانينات، ومع انتشار تليفزيون الكابل وأجهزة الفيديو على نطاق واسع، بدأ نصيب المشاهدة للشبكات التليفزيونية الرئيسية ينخفض من 90٪ من البيوت الأمريكية إلى نحو 60٪ في الوقت الحاضر. على أن مقدار الوقت الذي يتم تمضيته في المشاهدة ظل عند المعدل نفسه تقريبا، وإن أصبح مقسما الآن على مصادر برامجية أكبر. والإحصائيات سالفة الذكر تنطبق على الأطفال كما تنطبق على البالغين. فالطفل الأمريكي الفرد يقضي مابين أربع وخمس ساعات يوميا في مشاهدة التليفزيون خلال الأسبوع، ومابين سبع وتسع ساعات في عطلات نهاية الأسبوع. ويشمل ذلك أفلام الفيديو المؤجرة والمشاهدة في تليفزيون المنزل، وألعاب الفيديو، وتليفزيون الكابل. وبصرف النظر عما يشاهدونه، فإن الأطفال كثيفي المشاهدة يميلون إلى القراءة بقدر أقل، واللعب بقدر أقل، ويصبحون أكثر بدانة. وتلك هي «التأثيرات غير المباشرة» للمشاهدة المستديمة.

فإذا كانت البدانة تمثل مشكلة قومية لصغار السن في الولايات المتحدة، فهل يلعب التليفزيون دورا بارزا في توفير الظروف المسببة لها؟ في الوقت الذي لا يتضح فيه مدى قوة العلاقة السببية المحتمل وجودها، فإن هناك أسبابا تسوغ الاعتقاد بوجودها. فمشاهدة التليفزيون، وهي نوع من النشاط الجسدي السلبي، غالبا ما تُصحب بالأكل. وتوضح الدراسات انخفاضا في «المعدل الأيضي» (نسبة إلى الأيض أو التحول

الغذائي، وهو مجموع التغيرات الكيميائية التي تحدث في الجسم) عند مشاهدي التليفزيون، وخاصة لدى الأطفال الذين تتوافر فيهم بالفعل صفة البدانة. كما أن الأغذية التي يُعلن عنها في التليفزيون ربما أثارت الرغبة في الأكل عند المشاهد، والغذاء هو المنتج الأكثر شيوعا في الإعلانات التليفزيونية.

إن التليفزيون سارق للوقت. فعندما يشاهد الأطفال التليفزيون لمدة أربع ساعات في اليوم، فإنهم لن يفعلوا أياً من الأشياء العديدة الأخرى التي قد تكون في نهاية المطاف أكثر أهمية من زاوية نموهم. على أن التليفزيون هو أكثر من مجرد سارق للوقت، فمحتواه في البرامج وفي الإعلانات يؤثر بعمق في مواقف الأطفال ومعتقداتهم وتصرفاتهم.

ويبدأ الأطفال بوجه عام بمشاهدة أفلام الكارتون عند سن الثانية. وفي نحو السادسة، يكون أغلب الأطفال - 90٪ على الأقل — قد تكونت لديهم عادة المشاهدة التليفزيونية. ومع اقترابهم من مرحلة وسط الطفولة - أي فيما بين السادسة والحادية عشرة - تصبح كوميديات الموقف هي الأكثر شعبية لدى الأطفال.

ويقبل الأطفال الصغار على مشاهدة أفلام الكارتون لأنها محددة جيدا، فكل فعل يتم إبرازه في هيئات وصور تشد الانتباه، وبالتالي يساعد ذلك على تركيز الانتباه والفهم. ونظرا لأن انتباه الأطفال دائم التحرك، فإن المؤثرات الصوتية للتليفزيون تساعد على إعادة جذب انتباههم للشاشة.

وفي أغلب الحالات، يكون الاستحواذ على انتباه الأطفال راجعا لكون المادة المعروضة قابلة للفهم على نطاق واسع. والأطفال يفهمون جانبا من محتوى البرامج الفردية، لكن ليس بالطريقة التي يفهم بها البالغون. فهم لا يفهمون المشاهد المطولة، كما يفهمون بدرجة أقل دوافع الشخصيات الفردية ونواياها. وهم لا يملكون القدرة على استخلاص استنتاجات من الفعل غير المرئي، أي الفعل المضمر وإن كان لا يظهر مباشرة.

فعندما يشاهد الأطفال العنف، على سبيل المثال، فربما استنتجوا، على طريقتهم الخاصة، أن «القوة تصنع الحق»، دون أن يفهموا الرسالة الأعمق المتضمنة في العمل المعروض والتي تفيد أن أفعالا معينة هي مبررة أكثر من غيرها. أي أنهم يفهمون الفرضية القائلة «إنك إذا أردت شيئا وملكت قوة أكبر من الآخر فإنك ستحصل على ما تريد». هذه الرسالة تبرز بشكل واضح في أفلام «مغامرة الأكشن» الكارتونية التي حلت محل العروض الحية التي كانت تعرض في التليفزيون للأطفال. ولقد ثبت أن كمية العنف في عروض الأطفال هي أكبر بكثير بالمقارنة مع برامج البالغين المعروضة في وقت الذروة. واكتشفت دراسة حديثة، على سبيل المثال، أن كل ساعة من برامج الأطفال تحتوي على 25 فعلا عنيفا بالمقارنة

مع خمسة أفعال عنف في كل ساعة مشاهدة في برامج البالغين في ساعات الذروة، أي أن أفلام المغامرة/ الأكشن الكارتونية هي «قصص للقوة».

فهل تؤثر مشاهدة مثل تلك القصص في سلوك الأطفال؟ تتفق مئات الدراسات التي أجريت منذ الستينات ـ دراسات تجريبية أجريت على أعداد محدودة من الأطفال، ودراسات ميدانية موسعة في ثقافات مختلفة، وباستخدام تقنيات متنوعة ـ تتفق اتفاقا واسعا على أن الأطفال المواظبين على مشاهدة التليفزيون، من كلا الجنسين، هم أكثر عدوانية من الأطفال الأقل مشاهدة، ولا تؤثر مشاهدتهم للعنف التليفزيوني في سلوكهم فحسب، بل تؤثر أيضا في مواقفهم، ومعتقداتهم، وقيمهم. فالأطفال الكبار المواظبون على مشاهدة التليفزيون، على سبيل المثال، هم أكثر تخوفا من العنف في العالم الواقعي، بوجه عام، والعديد منهم يفقدون الحساسية تجاه العنف، ويصبحون أقل تأثرا وانفعالا به، وأقل استجابة له.

ويقدم محتوى البرامج التليفزيونية الموجهة للأطفال الذكور والإناث في أدوار نمطية. ويظهر على الأطفال المواظبين على مشاهدة التليفزيون، في ألعابهم التي يقومون فيها بمحاكاة مواقف تجمع بين بالغين ـ وخاصة العاطفية والجنسية ـ أثر ما شاهدوه على شاشة التليفزيون. وفي الصور التي يرسمها للشبان الصغار، وللمسنين، وفي تصويره للأطباء ورجال الشرطة، وفي تعامله مع المعتلين نفسيا، فإن التليفزيون يشوه بصوره الفنية النمطية أوضاع الحياة الواقعية.

ومع تقدم الأطفال في العمر، يصبحون أكثر قدرة على فهم القصص المعقدة جزئيا لأنهم أصبحوا يعرفون أكثر عن العالم، ومن ناحية أخرى لأنهم يصبحون أكثر تعودا على أشكال وبنية العروض التليفزيونية، بعد أن أصبحوا يمتلكون ثقافة تليفزيونية. فهم يجدون كوميديات الموقف مقبولة وسائغة، ويحبون أفلام الكارتون، ويشد انتباههم تسلسل الأحداث الضاحكة أكثر مما تشدهم الأصوات غير العادية، لكن التأثيرات في الانتباه والفهم تبقى كما هي. لقد أصبحت كوميديات الموقف، بمرور السنوات، واحدة من أكثر الأشكال التليفزيونية شعبية وبقاء. وهي تخلو من العنف، كما أنها تعرفهم بعادات وقيم ثقافاتهم، وخاصة ما تعلق منها بالسلوك الجنسي.

ومع تقدم الأطفال نحو بداية فترة المراهقة، مابين التاسعة والعاشرة، تصبح أذواقهم أكثر تمايزا من زاوية نوع الجنس (الذكورة والأنوثة). فيبدأون بالتشبه بأذواق البالغين، فتحب البنات المسلسلات التمثيلية المنزلية، اعتقادا منهن أنها تعلمهن أمور الحياة. على حين يحب الأولاد مغامرات الأكشن، للعديد من الأسباب نفسها. إن مغامرات الأكشن في العروض التليفزيونية تصور الذكور في أدوار البطولة، وعادة ما

ينتصرون على الشخصية الشريرة. وهذا النوع من الرسائل يخاطب الأولاد بشكل خاص. كذلك تخاطب العروض التي تصور الأبطال الرجال، البنات. لكن العكس ليس صحيحا: فالأولاد يميلون إلى تجنب البرامج التي تلعب فيها المرأة أو الفتاة الأدوار الرئيسية. وذلك أحد أسباب قلة البرامج التليفزيونية المخصصة للأطفال والتي تلعب فيها الإناث الأدوار الرئيسية.. فهي ببساطة ليست مربحة كالبرامج الأخرى.

ما الخطأ في هذه الصورة؟

ألا يفعل الأطفال الآن ما كانوا يفعلونه دائما، فيراقبون المجتمع من أجل إدراك ومعرفة موقعهم داخله؟ ألا يحيطهم التليفزيون علما بالعادات والأخلاقيات السائدة في مجتمعهم تماما كما كانوا يكتسبون تلك المعلومات - في أزمنة سابقة - من ملاحظة الأشخاص المحيطين بهم؟

إن الإجابة البسيطة عن هذا السؤال: نعم ولا. نعم، من حيث إن الأطفال يفعلون ما كانوا يفعلونه دائما، بقدر أقل من المساعدة من أي وقت سابق من جانب البالغين المحيطين بهم. ولا، لأن التليفزيون لا يزودهم بمعرفة عن العالم، بل يزودهم باستمرار بمعرفة خاطئة عن هذا العالم. فالتليفزيون ليس مخصصا لتزويدهم بمعلومات عن العالم الواقعي. وعندما يستخدم على هذا النحو، فإنه يقوم بعمل هزيل تماما. فالتليفزيون الحديث، وخاصة كما هو مستخدم في الولايات المتحدة في الوقت الراهن، له غرض واحد، وذلك الغرض هو بيع الأشياء. فالتليفزيون يمثل أساسا أداة تسويقية. وقيمه هي قيم السوق، وبنيته ومحتواه هما مرآة لهذا الغرض.

إن مهمة صناع برامج التليفزيون هي الاستحواذ على انتباه الناس، والإمساك بهم لفترة تكفي للإعلان عن منتج. وفي ضوء السيكولوجيا الإنسانية فإن هذا العمل ليس سهلا. فالكائنات الإنسانية تضجر بسرعة ويتضاءل تأثرها بسهولة. ولكي يحصل التليفزيون على انتباهنا، فلابد له أن يتغير باستمرار. إن اهتماماته محصورة في الحاضر المباشر فحسب، وهو غير معني بالبحث في مشكلات تتحدى الحلول قصيرة الأمد. فالقلاقل الحديثة العهد في لوس أنجلوس، والتي تحتل أخبارها وقت المشاهدة المتكاز طوال أسبوع، سيتم نسيانها خلال شهر، إذا ما كان للتليفزيون أن يُعتبر مرآة للذاكرة الجماعية.

وليس هناك من سبب من وجهة نظر الدراما التليفزيونية لأن تعنى بالواقع. فإذا كان تحريف الواقع يشد انتباه الجمهور، إذن فالتحريف هو المطلوب. فالظفر بانتباه المشاهدين هو الاهتمام الأساسي للتليفزيون. وحتى ذلك الجزء الذي يقال إنه «تعليمي» ـــ وعلى الرغم من أن التليفزيون التعليمي ليس معنيا، في أغلبه، ببيع المنتجات - فإنه ينافس التليفزيون التجاري في جذب الجمهور.

إن التليفزيون يعيش في الحاضر. وهو لا

يكترث بالماضي، ولا يبدي سوى القليل من الاهتمام بالمستقبل. وتشجع مشاهدة التليفزيون على مثل هذه المواقف، وهي مواقف تنطوي على نتائج وخيمة بالنسبة للأطفال. فإحدى الوظائف الأساسية للتعليم، سواء في المنزل أو في المدرسة، هي ربط الماضي بالمستقبل، من أجل توضيح كيف ينبثق الحاضر من الماضي، وكيف يرتبط المستقبل بكليهما.

والتليفزيون تحكمه الساعة. فأيا كانت الدراما أو المادة التي يتم عرضها فلابد أن تحل حبكتها أو تكتمل عناصرها مع موعد نهاية البرنامج. فالمنتجات هناك تنتظر البيع، والوقت يملي الانتقال إلى برنامج آخر، وإلى منتجات أخرى. ويشبه التليفزيون المدارس في هذه الناحية على الأقل. فلو أن طالبا أثار اهتمامه موضوع بعينه، ولو أن مناقشة كاشفة ومثيرة بدأت قبل لحظات من دق الجرس، فلا فكاك هناك من طغيان الساعة.. لقد دق الجرس، أي أنه قد حان الوقت لتغيير مادة الدراسة. إن مثل هذه المواقف تبتذل الاهتمام وتعوق التعلم، إنها تخبر الأطفال ألا يصبحوا مستغرقين تماما في أي شيء. لا عجب إذن أن يذكر المدرسون أن انتباه الأطفال يتشتت، وأنهم لا ينغمسون في شيء لفترة طويلة، حتى الأشياء التي يختارونها لأنفسهم؟ فلا التليفزيون ولا المدرسة يعززان الاهتمام بموضوعات



تتعدى ما تسمح به الساعة، وهو ما يبتذل عملية السعي إلى المعرفة.

ولا يبدي التليفزيون أي حب استطلاع حقيقي، وحب الاستطلاع ليس بالصفة الشائعة بين الأطفال المدمنين على مشاهدة برامجه. فالتليفزيون، العارف بكل شيء، لا مجال لديه لعدم الوضوح، فالغموض أو الإلغاز الواقعي يستغرق وقتا لكي يُفهم، وهو يفترض توافر قاعدة أساسية للمعرفة، تحفزها أوضاع العالم الواقعية.

وربما تكون هناك أخبار الـ «نصف دقيقة» التي تذيع شيئا عن لغز حقيقي، لكن الأطفال لا يهتمون بالأخبار. إنهم يشاهدون الأشياء الأخرى، التي يعرضها التليفزيون أحيانا عن ألغاز. وأحد هذه البرامج والمسمى «ألغار بلا حل»، يدور عادة حول أمور تافهة: سفينة فضاء هبطت في مكان ما في نيوجيرسي، أو أي حادث زائف آخر وذلك ليس هو الواقع، ولا هو بالإلغاز.

وإذا كان الأطفال اليوم قساة مع بعضهم البعض، كما يردد الكثيرون، ويفتقرون إلى الشفقة، ويهزأون بالضعف، ويحتقرون الناس الذين تتبدى حاجتهم إلى العون سافرة.. فهل يمكن إرجاع هذه المواقف لما يعرض في التليفزيون؟ إن الفقراء وسيئي الحظ، عندما يُقدمون في التليفزيون، يظهرون في صورة تثير السخرية. فالثروة هي المفتاح لحياة طيبة، في التليفزيون.



والناس الأكثر استحقاقا للإعجاب أثرياء، يعيشون في قصور، ويركبون عربات ليموزين فارهة.

وأسخف ما في الأمر هو أننا لا نجد أحدا في التليفزيون يعمل من أجل الثروة التي يستعرضها أمامنا. فليس هناك صلة بين العمل الشاق والحياة الطيبة.

ويتطلع الأطفال، الباحثون عن «العلاج السريع»، إلى الحياة الطيبة كما يعرِّفها التليفزيون ـ أي امتلاك الأشياء ـ لكنهم لا يعرفون كيف يحصلون عليها. فكيف يتأتى لهم ذلك؟ إن إظهار البشر العاملين هو نوع من الجرم في نظر التليفزيون، أو هو مضيعة للوقت! فهو يسفر عن تليفزيون ممل، وذلك أمر غير مسموح به. فكل دقيقة في التليفزيون ينبغي أن تحمل إثارة، وكل حدث يتعين أن يشد الانتباه. وفي ظل ظروف كهذه يصبح من المستحيل طرح العلاقة السببية بين العمل والثروة، أو أية علاقات أخرى لا يسهل تصويرها أو تجسيدها بصريا.

ما الذي يُعلِّمه التليفزيون؟

على حد قول نيكولاس جونسون، عضو لجنة وسائل الاتصال الفيدرالية السابق، «كل تليفزيون هو تعليمي، لكن السؤال هو: ما الذي يعلمه؟» فلننظر إذن في حالات نوعية محدودة. منذ نحو عشر سنوات انشغلت البلاد بما سمي، على سبيل التخفيف، بـ «الحرب على المخدرات». إن كل إنسان يتفق على أن إحدى السمات الأساسية لتلك «الحرب» هي العنصر التعليمي. وقد رعت منظمات عديدة ـ كجزء من تلك الجهود ـ إذاعة إعلانات موجزة مدة كل منها نصف دقيقة في التليفزيون تحث الجمهور العام، وخاصة الشباب على تجنب تعاطي المخدرات ـ وليس معلوما على وجه التحديد أثر تلك الرسائل الموجزة الإعلانية، لكن الشواهد المحدودة المتوافرة تشير إلى أنها لم تكن لها أي فعالية خاصة. فلماذا؟!

ربما تمثل أحد الأسباب في أنه في الوقت الذي يحث فيه التليفزيون، بين حين وآخر، الناس على تجنب تعاطي المخدرات، فإن الرسالة الأكثر شيوعا في برامجه تشير إلى إقرار التليفزيون لتعاطي المخدرات. ولاختبار هذه الفرضية، قامت سينثيا سكيب وتيم كريستنسن، وبمشاركة مني، بدراسة الرسائل المؤيدة والمناهضة لتعاطي المخدرات في برامج التليفزيون. فقمنا بتدوين عينة ممثلة لمحتوى برامج وإعلانات التليفزيون عام 1989. وتم تفسير كل رسالة تتصل بموضوع المخدرات، سواء الرسائل المؤيدة لتعاطي المخدرات (حيث يتم إظهار شخص ما يتعاطى مخدرات في ضوء إيجابي) أو المناهضة (حيث يتم إظهار المتعاطي لمخدر في ضوء سلبي). وقصرنا تحليلنا على الرسائل المتعلقة بالمشروبات الكحولية، أو تعاطي المخدرات مباشرة بالفم، أو بالاستنشاق، أو بالتدخين. فإذا ما أُظهِر شخص ما يدخن سجائر مستمتعا بذلك دون أية نتائج سلبية، أسمينا ذلك «رسالة

مؤيدة». أما إذا كان من يفعل ذلك يتعرض لضرر بشكل أو بآخر، اعتبرنا ذلك بمثابة «رسالة مناهضة».

وخلال 36 ساعة من برامج التليفزيون المأخوذة كعينة ممثلة، من إرسال يومين نمطيين، كانت هناك 149 رسالة متصلة بموضوع المخدرات. ومن بين هذا العدد، كانت هناك 121 رسالة مؤيدة (بنسبة 81,2٪)، و22 رسالة مناهضة (بنسبة 14,8٪)، وتبقت ست رسائل غير واضحة الدلالة. أي أنه كانت هناك ست رسائل مؤيدة مقابل كل رسالة مناهضة لتعاطي المخدرات. وبالنسبة لأنواع معينة منها، كانت النسبة أكبر من ذلك، فبالنسبة للكحوليات، على سبيل المثال، كانت هناك عشر رسائل مؤيدة مقابل كل رسالة مناهضة.

ونجد العديد من الرسائل «المؤيدة» في إعلانات المنتج المتعلقة بالأدوية المباح شراؤها، أو البيرة، أو النبيذ، كما نجدها ماثلة في الأدوار الممثلة التي تُقبل فيها الشخصيات على تناول المخدرات المشروعة - السجائر والمشروبات الكحولية - لكي يجعلوا أنفسهم في حالة أفضل، أو للاحتفال بالنجاح، أو لكي يتمالكوا أنفسهم بعد فشل أو هزيمة، أو للاسترخاء بعد يوم شاق.

وفي حالة كل رسالة في التليفزيون تقول «فقط قل لا»، هناك ست رسائل تقول «إذا لم تكن تحب الحالة التي أنت فيها، خذ مخدرا لتغيرها» هل لا تستطيع أن تنام؟ خذ مخدرا، هل لا تستطيع أن تبقى يقظا؟ خذ مخدرا، هل تريد أن تفقد بعض وزنك؟ خذ مخدرا، هل تشعر بانقباض الصدر؟ خذ مخدرا، أو خذ بعض البيرة، أو كأس نبيذ. وهكذا، وعلى حين تعمل حملات التوعية، عن طريق الإعلانات الموجزة، على التأثير في المواقف فيما يتعلق بخطورة تناول المخدرات أو الإفراط في تناول الكحوليات، فإن أغلبية الرسائل المتضمنة في برامج التليفزيون تصور عالما تبدو فيه المخدرات والكحوليات أمرا شائعا ومعتادا بصورة مرعبة. فما الذي يعلِّمه ذلك للشبان الصغار حول استخدام وسوء استخدام المواد المخدرة؟ ألا يؤكد ذلك في واقع الأمر أن المخدرات هي شيء مشروع، وجزء من الثقافة العامة، باستثناء بعض الرسائل، بطبيعة الحال، التي لا تندرج في القائمة المؤيدة؟

ولا يختلف تصوير الجنس في التليفزيون عن ذلك كثيرا. فالعديد من الأطفال في بداية سن المراهقة أو ما قبلها بقليل يشاهدون التليفزيون على أنه مصدر للمعلومات حول السلوك الجنسي. ومثل هذه المعلومات، والتي هي غير متاحة بالقدر الكافي بالنسبة لهم مع إحجام الوالدين في أغلب الحالات عن التحدث مع أبنائهم حول أمور الجنس، هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعديد منهم. لقد أوضح استطلاع، أجري عام 1969، أن الوالدين والنظراء يشكلون مصادر أساسية للمعلومات حول الموضوعات المتعلقة بالجنس، ولم يشكل

التليفزيون أي نسبة ملحوظة في هذا الصدد. وفي استطلاع آخر، أجري عام 1987، رأى ثلثا المجيبين عن الاستطلاع من البالغين أن التليفزيون يشجع على النشاط الجنسي عند المراهقين، وأنه لا يصور الأمور الجنسية بطريقة يمكن وصفها بأنها واقعية.

وفي دراسة أجريت عام 1986، سئل ألف ومائة طفل فيما بين العاشرة والرابعة عشرة: ما برامج التليفزيون التي يشاهدونها؟ ثم أجري تحليل مضمون للكيفية التي تصور بها هذه البرامج المسائل الجنسية، فكانت أغلب الإشارات إلى الجنسية لفظية وليست بصرية. وكان اللقاء الجنسي في أغلب الأحوال بين ثنائيات لا يربطها الزواج. وكان الجنس يصور، في المسلسلات التمثيلية بفترة المساء، على النحو الأكثر شيوعا. وفي عروض فترة المساء، كان السلوك الجنسي يصور عادة في مسحة من الدعابة، بينما اقتصر التصوير الجاد له على برامج المساء المتأخر مثل مسلسل «دالاس». أما الجنسية المثلية، التي لا يعرض لها سوى نادرا، فتقدم عادة بوصفها موضوعا للفكاهة.. واتضح من تلك العينة من برامج التليفزيون، أن المشاهد المراهق تعرض عليه نحو 2500 إشارة إلى الجنس كل عام في التليفزيون. وقد كتب أحد الباحثين يقول: «يتم التعامل مع الجنس بوصفه عنصرا ممهدا، أو سياقا تتم داخله ممارسة العنف، أو ينظر إليه على أنه وجه من وجوه الحياة يتعين التعامل معه بالضحك العصبي. وفي كوميديات الموقف وعروض المنوعات، تتلامس الشخصيات، وتتبادل القبلات وتتعانق، وتُظهر الحميمية الجنسية من خلال الإيماء الإغوائي والمغازلة. وهذه الرسائل الموحية تكون مصحوبة عادة بالضحكات المخمورة».

فهل هناك مايدعو للدهشة بعد ذلك من حقيقة أن الأطفال اليوم يلاقون صعوبة في إقامة علاقات حميمية. إن السلوك الجنسي لا يمكن تعلمه من التليفزيون لسببين: أولا لأنه يُصور عموما على نحو زائف ومحرِّف، ثانيا لأنه لا يؤخذ رأينا فيما يمكن أن نفضله أو نراه قيّما من تلك المجموعة المنوعة من الاحتمالات القائمة في هذا المجال من العلاقات بين البشر.

البنية القيمية للتليفزيون

ليست البنية المعلوماتية للتليفزيون هي وحدها التي يتعين أن تثير قلقنا. فالبنية القيمية للتليفزيون يشوبها الخلل بنفس القدر. فبتحليلنا للقيم المعبر عنها في الإعلانات التجارية خلال عام 1983، مستخدمين في ذلك مقياسا معترفا به على نطاق واسع، يقسم القيم إلى سمات تعد بمثابة وسائل لغاية (أو قيم «ذرائعية»)، وقيم هي غايات في ذاتها (أو قيم «نهائية») فإننا نخرج بالكثير. فقد يقدّر شخص ما العمل الشاق، على سبيل المثال، لأنه يؤدي إلى الأمان المالي. ومن خلال هذا التعريف يصبح «العمل الشاق» قيمة ذرائعية، على حين يصبح «الأمان المالي» قيمة نهائية.

وعندما يطرح هذا المقياس، فإن القيم الذرائعية الأكثر أهمية التي يرد ذكرها هي: الأمانة والإفادة، والمسؤولية، والذهن المتفتح. على حين تشمل القيم النهائية النمطية قيم المساواة، والسلام، و«جمالية الحياة». ومن خلال تدوين القيم المعبر عنها في عينة عشوائية من كافة أنواع الإعلانات التجارية، تظهر لنا صورة دالة لما تطرحه الإعلانات التليفزيونية عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها حياتنا.

ومن أكثر القيم الذرائعية ورودا في الإعلانات التجارية «القدرة» و«الإفادة» و«الأناقة». ومن أقلها ورودا «الشجاعة» و«التسامح». ومن أكثر القيم التي يجري التأكيد عليها ـ من بين القيم المتصلة بالمظهر ـ «الجمال» و«الشباب». ولا تظهر قيمة «الجاذبية الجنسية» كثيرا، فلا يتعدى ظهورها نسبة 6٪ من العينة المختارة.

وعلى النقيض من هذه القيم الذرائعية، سادت قيمة نهائية واحدة على بقية القيم، وتلك القيمة هي «السعادة». فقد تم التأكيد على قيمة السعادة في نحو 60٪ من مجموع الإعلانات، وذكرت لعدد من المرات بلغ ضعف معدل ذكر أي قيمة نهائية أخرى.. وجاء في المرتبة الثانية قيمة «التقدير الاجتماعي». وسجلت القيم المرتبطة بتحقيق الذات (مثل: السعادة الشخصية، الحياة المثيرة، التميز الاجتماعي) عددا أكبر من مرات الورود في الإعلانات بالمقارنة مع قيم معينة أخرى أكثر غيرية مثل «المساواة» و«الصداقة».

وكانت صور القيم مختلفة باختلاف أنواع البرامج. فالقيم المصورة في برامج الأطفال، على سبيل المثال، كانت مختلفة عن مجمل برامج العينة. فالإعلانات التجارية المخصصة للأطفال بوجه خاص كان معدل تواردذكر القيم فيها أقل من مجمل العينة بالنسبة لكل القيم الغيرية. وبدلا من ذلك مالت تلك الإعلانات إلى التأكيد على اللعب الشديد، والتسلية، والشعور بالسعادة. ونادرا ما أكدت الإعلانات المعروضة خلال برامج الأطفال على قيمة أن يكون المرء نافعا أو مطيعا. وكذلك نادرا ما صُورت القيمة المتعلقة بالصحة الجيدة. والواقع أن القيم التي تؤكد عليها الإعلانات التجارية، التي تُعلي من شأن القيم الأنانية على حساب القيم الغيرية، تستحق وقفة جادة.

إن القيم التي توصلها البرامج النوعية هي أكثر استعصاء على الدراسة. فالبرامج أطول زمنا، والقيم المعبر عنها أقل وضوحا في مسلسل قصصي عنها في الكلمات القليلة التي يحتويها إعلان تجاري يقدم في نصف دقيقة. ومع ذلك فهناك التحريف نفسه للحقائق حول العالم الواقعي. فمعظم الناس يعتقدون، على سبيل المثال، أن المجرمين يفلتون بجرائمهم لأن المحاكم متساهلة، وأن أحكام السجن الصادرة بحقهم قصيرة، والواقع أن الحقائق الفعلية هي على وجه التحديد مناقضة لذلك. ففي أغلب المدن الأمريكية، لا تسفر عن إلقاء القبض على

المجرم سوى نسبة لا تتعدى 15٪ إلى 18٪ من الجنايات المسجلة. ومن بين هذا العدد، تتم إدانة القدر الأكبر من مرتكبي الجرائم ويرسلون للسجن لفترات طويلة. وقد بلغ معدل فترات السجن التي يقضيها الأفراد في الوقت الحاضر ثلاثة أضعاف الفترات التي كانت تُقضى قبل عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة. فنحن نملك أطول فترات العقوبة بالسجن بالمقارنة مع أي من الأمم الصناعية الأخرى في العالم الغربي.

من أين إذن استخلصنا أفكارنا حول الجريمة والعقاب إذا ما كانت الحقائق مختلفة إلى هذا الحد عن الرأي الشائع؟ ربما تمثلت الإجابة في أن عروض التليفزيون هي التي تصور ـ كوسيلة درامية بوجه عام ـ مثل هذا الوضع. فالمجرم ـ في التليفزيون ـ يلقى القبض عليه عادة من جانب الشرطة، لكنه يفلت غالبا من العقوبة نتيجة الأحكام المتساهلة والسلبية. ونادرا ما يرتكب رجال الشرطة، في التليفزيون، أي خطأ. فهم يعرفون الشخص المذنب قبل أن يمسكوا به. وبمشاهدة مثل هذه العروض كل ليلة، أسبوعا بعد أسبوع، فإن تلك المعتقدات عن الشرطة والعدالة ـ والتي هي جوهر شكل وصورة الديمقراطية الأمريكية ـ تتكرس في الأذهان. ومن المستحيل أن نعتقد أن ذلك العرض المتكرر لقصص من هذا النوع لا يلعب دورا في القرارات السياسية التي يتوصل إليها المشرعون وفي تصويت الناخبين.

إن البنية القيمية الأخلاقية للتليفزيون تتشابك كلية مع الصورة التي تقدم بها الشخصية. وفي بحث أجري حول هذا الموضوع، طُلب من عدد من الأفراد يشاهدون عرضا تليفزيونيا أن يحددوا درجة أخلاقية التصرفات المختلفة للشخصيات في ضوء مقياس يتراوح بين الجيد والسيىء. كما طُلب من المشاركين في البحث أن يعبروا عن مدى ميلهم إلى كل شخصية من شخصيات العرض. ولقد أخبرتنا الإجابات أن أخلاقية تصرف ما تعتمد على هوية من قام بهذا التصرف، فالسلوك الأخلاقي، المقدم في التليفزيون، يعتمد فيما يتعلق بمدى صوابه أو خطئه على ما إذا كان التصرف صادرا من شخصية محبوبة من الجمهور أم من شخصية لا يتعاطف الجمهور معها. والعديد من السلوكيات التي يمكن اعتبارها في الظروف العادية «غير أخلاقية» (كالابتزاز، أو القتل، أو السرقة، وما شابه) تكون مقبولة إذا ما صدرت عن شخصية تحوز إعجاب ورضا جمهور المشاهدين.

من الواضح إذن أن هناك بنى أخلاقية مختلفة متوافرة لدى هؤلاء الذين يشاهدون برنامجا تليفزيونيا، تعتمد على مدى تآلفهم مع الشخصيات. فالأحكام الأخلاقية لأناس غير متآلفين مع الشخصيات تبدو مبنية على أساس المعيار الأخلاقي المثالي، دون أن يتدخل عامل التعاطف مع الشخصيات أو الإعجاب بها في تكوين الحكم. لكن الأحكام

الأخلاقية للمتآلفين مع الشخصيات تجيء مختلفة تماما.فما يعد خطأ بالنسبة لمن لا نحبهم يصبح صوابا بالنسبة لمن نتعاطف معهم.

تلك هي التركيبة الأخلاقية لأغلب البرامج التي تمت دراستها، والتي شملت برامج مخصصة للبالغين وأخرى مخصصة للأطفال. فما إذا كان تصرف ما صائبا أو خاطئا هي مسألة تعتمد، في برامج التليفزيون على الأقل، على نوع الشخصية صاحبة التصرف لا على طبيعة التصرف نفسه. أي أن قيم التليفزيون ترتكز على الشخصيات. فهناك أشخاص جيدون وأشخاص سيئون. والأشخاص الجيدون لا يمكن أن يرتكبوا الأخطاء، أما السيئون فلا يمكن أن يفعلوا الصواب. فهل يذكرك هذا بشيء مألوف؟ نعم، فتلك هي النظرة الأخلاقية لطفل لم يتعد الخامسة.

وتشير كل تلك الأمثلة إلى أن التليفزيون لا يمكن أن يكون مفيدا كمصدر للمعلومات بالنسبة للأطفال. بل إنه يمكن أن يمثل مصدرا خطرا للمعلومات. فهو يقدم أفكارا تتسم بالزيف والبعد عن الواقعية، وهو لا يملك نسق قيم متماسكا، بخلاف النزعة الاستهلاكية، وهو لا يقدم سوى قدر محدود من المعلومات عن الذات. وذلك كله يجعل من التليفزيون أداة رديئة للتكييف الاجتماعي. ونظرا لأنه لم يقصد به أبدا أن يكون أداة للتكييف الاجتماعي للصغار، فإن الأطفال الذين يستخدمونه على هذا النحو يصبحون في مواجهة احتمال أن ينموا نموا مشوشا.

ما العمل إذن؟

ينبغي علينا أن نكف عن خداع أنفسنا فيما يتعلق بالتليفزيون. وعلينا أن نبدأ في التصرف في ضوء ما نعرفه الآن. إن بعض الآباء ربما لجأوا إلى تقليل الوقت المسموح به للأطفال لمشاهدة التليفزيون، متذرعين في ذلك بالعذر الذي يستخدمونه: إذا ما كان الطفل لا يرغب في أكل شيء سوى الرقائق المجمدة، فمثل هذه الوجبة مضرة بالصحة. إن الضرر الشخصي، والمجتمعي، والبدني، والعقلي حال وواقع. لكن لن نجد كل الآباء يقولون ذلك، ولن نجد كل الآباء يصدقون ذلك.

إن على الآباء الذين يدركون ذلك الخطر أن يتحدثوا عما يشاهدونه في التليفزيون مع أطفالهم، معلقين على الأجزاء التي تبدو زائفة ومضللة بشكل خاص.. إن ذلك قد يساعد، لكن علينا أن نلاحظ أن أغلب الأبحاث التي أجريت على أنماط مشاهدة الوالدين والأطفال للتليفزيون توضح أن الوقت الذي يقضونه في مشاهدة البرنامج المعروض معا ضئيل نسبيا، فيما عدا فترة المساء في بعض المنازل التي يتحكم فيها الوالدان في محتوى البرنامج. وسوف يتحدث الوالدان الحكيمان مع أطفالهم حول البرامج التي يشاهدونها في فترة المساء المبكر، ويوم السبت وصباح الأحد، حيث يكون البالغون غير حاضرين. إن ذلك قد

يجعل الأطفال أكثر حذرا من استخدام التليفزيون كمصدر رئيسي للمعلومات عن العالم.

وإذا كنا نقبل بواقع أن الأطفال سيشاهدون بعض برامج التليفزيون، فإن علينا أن نفعل ما بوسعنا لتحسين ماهو متاح لهم من برامج تليفزيونية. إن من الضروري أن تموِّل بشكل كاف البرامج التعليمية الجيدة، بصورة تفوق بكثير التمويل المتوافر الآن، كذلك يتعين أن تنتج البرامج المفيدة للأطفال بأعداد أكبر. وليس هناك من سبب في أن توصف هذه البرامج بأنها غير مسلية. وسوف تتنافس هذه البرامج بالضرورة مع البرامج المنتجة تجاريا، ولن يكون الفوز في المعركة سهل المنال. على أن القتال بضراوة من أجل صحة وسعادة الأطفال أمر يستحق العناء.

كما أن الأطفال في حاجة إلى أن يتعلموا الكثير، في المدرسة، عن التليفزيون، سواء عن برامجه أو إعلاناته. إننا في حاجة إلى أن نعلم الأطفال مجالات استخدام التليفزيون، وفي أيها لا يكون مفيدا. ولو أن الأطفال تعلموا أن الحصول على السلع ليس هو الهدف الأسمى في الحياة، وأن العديد من القيم التي يتعلمونها من برامج التليفزيون وإعلاناته تتناقض مع ما يتعلمونه في المدرسة، فسيكون ذلك أمرا عظيم الفائدة. وبدلا من تجاهل التليفزيون، يتعين على المدارس تشجيع الأطفال على مناقشة البرامج والأفكار، الطيبة والسيئة، التي يقدمها التليفزيون لمشاهديه. كما يتعين على المدارس أن تنظم برامج تعليمية لتعليم الأطفال أن يكونوا مشاهدين ناقدين للتليفزيون، وأن يفعلوا ذلك منذ سن مبكرة جدا. وعليها أن تتيح لهم استخدام معدات فيديو لصنع عروض وإعلانات صغيرة، حتى يفهموا بأنفسهم كم هو سهل بالنسبة للكاميرا أن تحرِّف الواقع.

خلاصة:

يعيش العديد من الأطفال الأمريكيين اليوم حياة مضطربة وقلقة، وأحد الأسباب هو أنهم يمضون قسما كبيرا من طفولتهم في مشاهدة التليفزيون. إن مشاهدة التليفزيون هي السارقة للوقت. إنها تسرق من الأطفال ساعات بالغة الأهمية مطلوبة ليتعرفوا العالم، وليدركوا موقع كل منهم فيه. وذلك أمر سيىء بما يكفي، لكن التليفزيون ليس مجرد سارق للوقت، بل كاذب أيضا. وعندما يجلس الأطفال لمشاهدة التليفزيون، فإنهم يرون فيه مصدرا معقولا للمعلومات عن العالم. والواقع أنه ليس كذلك، لكن لا توجد طريقة أمامهم لمعرفة ذلك لأنه إلى جانب الحقائق القليلة التي يقدمها لمشاهديه، هناك قدر أكبر بكثير مما هو زائف ومحرف، سواء فيما يتعلق بالقيم أو الحقائق.

ويتسم محتوى البرنامج الدرامي في التليفزيون بالعنف بصورة غير عادية بالمقارنة بالحياة اليومية التي يتظاهر بأنه يقدمها. وتحوي أفلام الحركة الكارتونية،

التي يشاهدها ملايين الأطفال، بعضا من أعنف المشاهد التي تشاهد الآن على شاشة التليفزيون. ويستجيب الأطفال لما يرونه من خلال إتيانهم بتصرفات أكثر ميلا للعنف، مظهرين شعورا طابعه التبلد إزاء العنف، مكتسبين معتقدات وقيما فحواها أن العالم هو مكان «وضيع وخطير» يصبح الفعل العنيف فيه هو المتوقع وهو الحائز على الإعجاب.

وفي الوقت الذي تؤثر فيه مشاهدة التليفزيون في تصرفات وقيم ومعتقدات المشاهدين، فإنها لا تؤثر في كل الناس بالقدر نفسه. فالأمر يعتمد على مقدار الوقت الذي يتم تمضيته في مشاهدة الشاشة ومحتوى البرامج المشاهدة، كما تمثل معرفة المشاهد وبيئته الاجتماعية المحيطة ـ وخاصة السياق الاجتماعي (الأسري) للمشاهدة ـ عوامل مهمة في تخفيف حدة التأثير. ونظرا لأن عددا محدودا للغاية من الأسر هو الذي يهتم بكبح تأثير التليفزيون، نظرا لأن المدارس غير معنية بالقدر نفسه، فإن الأطفال يتركون وحدهم لكي يكوّنوا الاستجابة الشعورية الممكنة بالنسبة لهم لهذا الوسيط الإعلامي وما يقدمه من برامج.

ويمارس التليفزيون تأثيرا قويا في الصغار لسبب أساسي ومحدد هو أن المؤسسات الأخرى التي تتعامل مع الأطفال الأمريكيين تعمل في الوقت الرهن بأداء بالغ الضعف وفي زمان آخر ومكان آخر، ربما لم يكن بإمكانه أن يملك ذلك النفوذ الذي يملكه اليوم. فهل من الرومانسية في شيء أن نتصور أن قسما معينا من الطفولة في قرون أخرى من الزمن كان يكرس لرواية القصص والحكايات، وفي الأزمنة الأحدث عهدا كان يكرس للقراءة للأطفال الأصغر سنا مع تنمية حب القراءة عند الأطفال الأكبر سنا؟ لقد أحل التليفزيون ـ بالنسبة لعدد كبير من الأطفال الصغار ـ محل الحكايات والأساطير الشعبية التي ترويها الأسرة ـ قصصا حديثة أقل تماسكا، وأقل تنوعا وعمقا. وأخذ الوقت الذي يُقضّى أمام التليفزيون الطفل بعيدا عن القراءة، وأصبحت مهارات القراءة أقل تبلورا ونموا وتضاءل الإحساس بأهمية القراءة. لقد كرّس وقت الأطفال لخادم غير أمين يعرض عليهم «حكايات جزافية يرويها أناس جزافيون».

وفي التليفزيون، تصور مشكلات المدارس بطرائق عديدة. ويعد التفوق مهارة مفقودة في المدارس، ونادرا ما تتم الإشارة إليها وحب الاستطلاع، لا يكاد يشار إليه، والمشاركة قيمة غير مطلوبة ـ وتتفق المدارس ومنتجو التليفزيون حول تلك النقطة على الأقل. ويتم إحلال تعبير «تدريب» محل تعبير «تربية»، فمن يعلّم القيم اليوم؟ المدارس؟ الكنائس؟ الأسرة؟ إن التليفزيون يفعل ذلك على وجه التأكيد. لكن هل قيم التليفزيون هي القيم الوحيدة التي نريد لأطفالنا أن يتبنوها؟

إن أغلبنا، نحن الذين نشاهد التليفزيون بوصفه عادة ثابتة، نتأثر بمحتواه، المحرّف بطرائق عديدة تتعدى مجرد التأكيد على العنف. فخطأ مَنْ أن يشاهد الأطفال التليفزيون لوقت أكثر مما ينبغي، وأن يلحق التليفزيون الضرر بالطفل السائر في طريق النمو؟ من الملوم؟

إن التليفزيون ذاته يتحمل نصيبا كبيرا من المسؤولية. فالتليفزيون مؤسسة أمريكية شرهة. مؤسسة تخدم رعاتها الماليين من الشركات الكبرى أكثر بكثير مما تخدم مصالح الجمهور. ومنذ افتتاحه، استخدم التليفزيون العنف المفرط والمجاني كوسيلة لجذب الانتباه. وبرغم الإدانة على نطاق واسع، واصل التليفزيون ممارسة لعبته. لقد تخلل إضفاء الطابع التجاري على هذا الوسيط الإعلامي كل شيء يقدمه. وفي الوقت الذي يتحمل التليفزيون المسؤولية عن محتواه، فإنه غير ملوم فيما يتعلق بالطريقة التي يستخدمه الناس بها.

فهل الأطفال ملومون إذن؟ هل هي غلطتهم أن المعلومات المقدمة لهم من التليفزيون هي معلومات محرفة؟ أو هو خطأ المدارس، الموكول إليها عملية تعليمنا ما ثقافتنا، والتي أخفقت إخفاقا ذريعا في أن تعلمنا أي شيء عن التليفزيون؟

إن التليفزيون لن يختفي من حياتنا في يوم من الأيام، ومن غير المرجح أيضا أن يتغير بما يكفي لكي يصبح بيئة معقولة ومناسبة للتكييف الاجتماعي للأطفال. تلك حقيقة ينبغي أن نعترف بها. قد يكون باستطاعتنا أن ندخل بعض التحسين هنا وهناك في محتوى برامجه، وأن نتأكد من أن برامج أفضل تتاح للأطفال، لكن الاحتياج الأكثر أهمية سيظل يتمثل في إثناء الأطفال عن استخدام التليفزيون كمصدر للمعلومات عن العالم. وإذا نحن أصررنا على أن يشاهد الأطفال قدرا أقل من برامج التليفزيون، فسنحتاج إلى أن نوفر لهم أفكارا أخرى حول الطريقة التي يمكنهم بها تمضية وقتهم.

إن الأطفال في حاجة إلى أن يعرفوا عن أنفسهم بالقدر نفسه الذي يحتاجون فيه إلى معرفة العالم. وهذه المعلومات لن تتوافر لهم إلا من خلال الفعل في العالم، من خلال التفاعل الإنساني. إنهم في حاجة إلى قدر أكبر من التجربة، وقدر أقل من التليفزيون.

إن التليفزيون لا يمكنه أن يعلم الأطفال ما يحتاجون إلى معرفته في مسار نموهم من الطفولة إلى المراهقة والبلوغ، فالتليفزيون واسطة إعلانية. وهو بوصفه ذاك له موقعه المبرر. فبإمكانه أن يكون مسليا، وليس هناك اعتراض من حيث المبدأ على التسلية. والتليفزيون أيضا يمكنه أن يوفر معلومات، وذلك أمر جيد. لكنه يفشل مع ذلك كأداة للتكييف الاجتماعي. وعلينا أن نعترف بذلك وأن نتصرف في ضوئه. إن على المدارس والأسر أن تقوم بدورها على نحو أفضل مما هو حاصل الآن، وهي تحتاج إلى كل المساعدة الممكن توافرها. فالحد من تأثير التليفزيون في حياة الأطفال هو خطوة أولى جيدة. وقد آن الأوان الآن لاتخاذها.

الـديمقـراطية تتـوج ديمـوس (الشعب) نقش على هــــذا النصب الرخامي الذي يعود إلى [illegible] ق.م قانون ضد الطغيان يحمي حقوق النـاس - [illegible]



معنى الديمقراطية عند الأثينيين

تأليف : جوزيـا أوبر*

ترجمة :د. جاب الله علي جاب الله

العنوان الأصلي للمقال :

What Democracy Meant To The Athenians, History Today, Jan. 1994

مراجعة هيئة التحرير

* المؤلف أستاذ للـدراسات الكلاسيكية بجـامعة برنستـون بنيوجيرسي، وهو يعد حـاليا كتابا عنوانه Athenian Critics Of Popular Rule

في المقال الذي بين أيدينا يستعرض جوزيا أوبر معنى أن يكون المرء مواطناً، ومدى قوة القوانين، في المجتمع الأثيني، وذلك من خلال كلمات أعظم خطباء مدينة أثينا كما جاءت في خطبته التي وجهها إلى المحلفين من أقرانه.

في يوم من أيام عام 346 ق.م. توجه ديموستنيس Demosthenes ابن ديموستنيس، أحد مواطني دولة مدينة أثينا، نحو ميدان أثينا العام (= السوق Agora) ودخل مكتب أحد القضاة، ووجه اتهاما رسميا ضد مواطن آخر، هو عدوه القديم المدعو ميدياس Meidias. وبعد النظر، قرر القاضي أن يدرج قضية ديموستنيس المقامة ضد ميدياس في جدول الأعمال. وفي اليوم المحدد تم اختيار 500 محلف اختيارا عشوائيا من بين المواطنين الذكور الذين تزيد أعمارهم على الثلاثين عاماً، وسمح لكل من ديموستنيس وميدياس بأن يقضيا بضع ساعات ليلقي كل واحد منهما خطبته أمام هذا العدد الضخم من المحلفين، وبعد الانتهاء من خطبتيهما كان على المحلفين أن يدلوا بأصواتهم، عن طريق الاقتراع السري، إما لصالح المدعي أو لصالح المدعى عليه، وبعد حصر الأصوات يتم النطق بالحكم. لقد كانت العواقب جد خطيرة، إذ يمكن أن تكون العقوبة غرامة فادحة أو النفي أو حتى الموت.

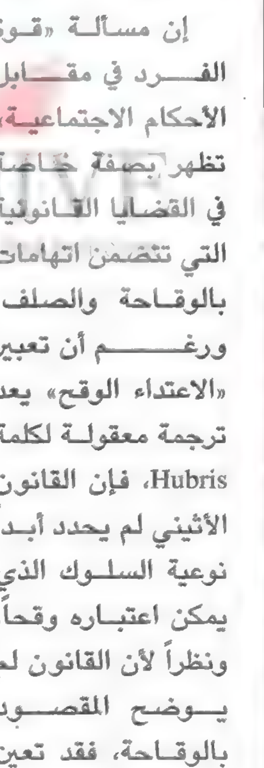
ماذا كانت جناية ميدياس؟ وما علاقة هذه القضية بمعنى الديمقراطية؟ حسبما جاء في خطبة ديموستنيس الموجهة إلى هيئة المحلفين (وقد ضاعت خطبة ميدياس) فقد لكم هذا الأخير ديموستنيس في مسرح ديونيسوس؟ ولم تكن اللكمة مجرد إصابة جسدية، وإنما كانت إهانة شنيعة ارتكبت عمدا وعلى مرأى من الناس، لقد كانت فعلا يتسم بالوقاحة والصلف (hubris)، وفضلا عن ذلك، يدعي ديموستنيس، أن اعتداء ميدياس عليه لم يكن إهانة لشخصه فحسب، وإنما كذلك لمجموع المواطنين كافة، إذ إنه في وقت الحادثة كان ديموستنيس هو المشرف الرسمي على جوقة الإنشاد في الاحتفال السنوي لديونيسوس الذي كان يجري في المسرح، وفي ختام كل احتفال كان يعقد اجتماع خاص لجمعية المواطنين الأثينيين لمناقشة ما قد يكون قد وقع من مخالفات خلال الاحتفال، وأثناء هذا الاجتماع انتصب ديموستنيس واقفا واتهم ميدياس بالاعتداء عليه، وصوت آلاف المواطنين المحتشدين في الجمعية، بعد أن أثارتهم رواية الواقعة، بإدانة سلوك ميدياس المتهور، إلا أن تصويت الجمعية بالإدانة لم يكن سوى توبيخ أدبي، أما إذا أراد ديموستنيس أن يعاقب المعتدي حقاً، فقد كان لزاما عليه أن يقيم دعوى أمام هيئة المحلفين.

من حيث الظاهر، يبدو هذا الاعتداء أمراً تافها: رجل يضرب آخر، وبدلا من الرد بالمثل، يتخذ المعتدى عليه طريق التقاضي ويقيم دعوى أمام المحكمة، وقد رأى القاضي الأثيني أن الأمر كان من الجدية بحيث يستدعي العرض على المحكمة الشعبية، ويتيح لنا قرار القاضي وخطبة ديموستنيس أن نختلس نظرة خاطفة خلف الواجهة الحكومية للديمقراطية الأثينية، ونلحظ مشهدا من مزيج السلطة والشرف والمهانة والثأر والقصاص، إن حادثة اللكم البسيطة هذه تمكننا من أن نشهد الأداء الحقيقي لأول ديمقراطية في العالم، وماذا كانت تعني من الناحية العملية لمواطني أثينا.

تعني الكلمة اليونانية Demokratia «قوة الشعب»، حيث إن Demos تعني «الشعب» أو «المواطنين»، وفي القرن الرابع ق.م. كانت «قوة الشعب» تعني أن تقرير السياسات كان يتم في العلن، إذ كانت القرارات المهمة تناقش نقاشا عاما، ثم يجري التصويت عليها من قبل كافة المواطنين، غير أن عدداً من الأثينيين ذوي الجاه والثراء أرادوا أن يسيروا دفة الأمور بأنفسهم ولأنفسهم، وقد احتفظت الصفوة الأثينية بشعور قوي بتميزهم بميزات الشرف الشخصي والتفوق الفردي والعائلي، وفي المقابل كان عامة الأثينيين متمسكين بالمساواة بين المواطنين. كان هذان النظامان مزدوجا القيمة في صراع دائم، ومع هذا فقد استمرت الديمقراطية الأثينية قائمة لفترة تقرب من مائتي عام ولم تتخللها إلا أحداث قليلة نسبياً من الصراعات المدنية العلنية بين العامة والصفوة، ويدل تاريخ أثينا المستقر نسبيا (بمعايير اليونان القديمة) على أن الأغنياء والفقراء، المتعلمين والأميين، و«النكرة ابن النكرة» قد وجدوا سبيلا للتعايش معا. وتقدم المناظرات الكلامية التي كانت تثور في المحاكم الشعبية برهاناً قيما على كيفية تدبير سبل هذا التعايش، فأحكام هيئة المحلفين المنتخبة من قبل المواطنين الأثينيين كانت هي التي تقرر مَنْ مِن المتنازعين (من الصفوة) هو الذي

بطل الشعب؟ تمثال كلاسيكي لديموستنيس

سينزل به العقاب، ومن هو الذي سيرفع عاليا، وكان كل من المدعي والمدعى عليه يأمل في كسب عطف المحلفين بادعائه بأنه هو المواطن الأفضل، ولذلك فإن كل خطبة يوجهها متقاض من الصفوة إلى جمع المحلفين الأثيني كانت بعضا من جدل لم يتوقف بين الجمهور والصفوة بشأن ما يمثل سلوكا مقبولا في دولة ديمقراطية.





نماذج من القرن الرابع ق.م. للشارات التي كانت تصرف للستة الآف أثيني الذين كانوا يختارون سنوياً ليكونوا قضاة.

إن مسألة «قوة الفرد في مقابل الأحكام الاجتماعية» تظهر بصفة خاصة في القضايا القانونية التي تتضمن اتهامات بالوقاحة والصلف: ورغم أن تعبير «الاعتداء الوقح» يعد ترجمة معقولة لكلمة Hubris، فإن القانون الأثيني لم يحدد أبداً نوعية السلوك الذي يمكن اعتباره وقحاً. ونظراً لأن القانون لم يوضح المقصود بالوقاحة، فقد تعين على الواحد من المحلفين في قضية تتعلق بالوقاحة أن يحكم بمقتضى السياق الاجتماعي برمته، آخذاً في اعتباره المكانة الاجتماعية والسياسية للمدعي والمدعى عليه، وعائلتيهما، وأصدقائهما، وسلوك كل منهما في الماضي، ومكان وزمان الحادثة، ووقعها على الناس قاطبة. إن تهمة بالوقاحة والصلف تبرز قيمتين قويتين ومتباينتين في المجتمع الأثيني هما: شرف المواطن الفرد، من الصفوة، وكرامة المواطنين كمجموع، وهذه قضية تتمحور حول المصطلح الإغريقي Atimia التي يمكن أن تعني إما عدم الشرف وإما فقدان المواطنة، وذلك حسب السياق الذي ترد فيه.

ترينا خطبة ديموستنيس ضد ميدياس كيف يقدم سياسي أثيني من الصفوة نفسه إلى محلفين من الجمهور، وكيف يحدد علاقته ببقية المواطنين، وبخصمه، وبمواطني النخبة في أثينا. لقد كان من بين المشاكل التي جابهت ديموستنيس أثناء تكييف قضيته تفاهة الجرم، ومرور الوقت. فقد لكمه ميدياس في عام 348ق.م. في حين تقدم ديموستنيس بدعواه إلى القضاء عام 346ق.م، أي بعد مرور عامين من وقوع الاعتداء، فمن ذا الذي يعنيه أمر سياسي ثري لطم أنف آخر؟ ولربما اعتبر كثير من المحلفين الحادثة، مبدئيا، مشكلة سخيفة كان بالإمكان حلها على الفور لو توافر لديموستنيس قدر من النخوة جعله يلطم خصمه في حينه، ولربما نظر المحلفون

لديموستنيس وميدياس باعتبارهما وجهين لعملة واحدة: سياسيان من الصفوة، ثريان، متعبان، ومتمتعان بقدر فائق من القوة، ولذلك كان ديموستنيس حريصا على رسم خط واضح يفصله عن خصمه، ويميزه بأنه هو المدعي الشجاع الذي يقف إلى جانب المواطنين العاديين، في حين أن المدعى عليه رجل كريه ومعزول عن الناس. غير أنه كان على ديموستنيس كذلك أن يذكّر الناس بمكانته في طبقة الصفوة لا سيما أن مطلبه ممارسة القيادة السياسية يعتمد على مميزاته التي اكتسبها من كونه من الصفوة، لقد تحتم على ديموستنيس أن يوضح للجمهور بطريقة أو بأخرى أن «كلانا حقا من الصفوة، وذو نفوذ، ولكن في حين أدافع أنا عن الديمقراطية، فإن خصمي يسعى إلى تدميرها».

تبحر خطبة ديموستنيس، بمهارة فائقة، بين صخرة «ذروة الصفوة» الخطرة، ودوامة «قاع الصفوة» التي تهدد بابتلاعه، ففي عدد من العبارات الفصيحة رسم ميدياس في شكل رجل عريض الثراء ولذلك فإنه يتسم بالصلف وباحتقار من هو أدنى منه، ويضيف ديموستنيس أن الأسوأ من ذلك أن ثراء خصمه زاد من سطوته إلى الحد الذي شجعه على تحطيم المواطنين العاديين الذين قد يعترضون طريقه. وبعبارة موجزة كان ميدياس «ثريا، صفيقا، غليظ الرأس، عالي الصوت، عنيفا، وبلا حياء»، ويدعي ديموستنيس أن سلوك ميدياس مثال من أنماط السلوك المعادية للديمقراطية التي يضمرها الأثرياء من الصفوة، فالأغنياء يتطلعون إلى السيطرة على الدولة، وإذا ما تحقق لهم ذلك فإنهم لن يرحموا الإنسان العادي. وعلى العكس من ميدياس ورفاقه الأثرياء، فإن ديموستنيس يرسم لنفسه صورة رجل متوسط الحال: فهو واحد من المشاة العاديين (وليس فارسا ميسور الحال مثل ميدياس)، هالته، كما هالت أقرانه من الجنود، الروايات الشائنة عن جبن ميدياس وعن تبذيره أثناء الحملات العسكرية.

وفي عبارات أخرى من الخطبة يقدم ديموستنيس نفسه بشكل مخالف تماما، فهو ليس ضعيفا ولا عديم الأصدقاء، وإنما هو امرؤ مرموق المكانة في طبقة الصفوة الأثينية، كفء، وعلى استعداد لأن يستخدم ثروته وفصاحته ومكانته الاجتماعية في الدفاع عن المواطنين الآخرين ضد ميدياس وأمثاله، ومع هذا فإن ديموستنيس يتجنب ببراعة الظهور بمظهر المتغطرس، فيشير إلى أنه ليس الوحيد الذي يتصدى لميدياس، ويؤكد مرة تلو الأخرى أنه يقف في صف القوانين، بل وفي عبارة درامية يقول إن قوانين أثينا هي أهله وناسه، ويطلب إلى المحلفين أن يقارنوا بينه (وقد التفت حوله القوانين مجسدة) وبين ميدياس المحاط بالأقارب الباكين، وتبرز هذه الصورة الصارخة الفارق البين بين ديموستنيس كشخصية

عامة، كرس نفسه لخير الجميع، فهو، ضمنا، يكتسب قوته من دعم الناس له فحسب، تماما مثل القوانين، فالقوانين، حسب قوله، لا تعدو أن تكون حروفاً منقوشة، مالم يتطوع الناس للدفاع عنها. ويزعم ديموستثنيس أن ثروته تؤهله لأن يواجه طغاة مثل ميدياس، وأن ينفق بسخاء على النفع العام، هذا في حين أن ميدياس رجل أناني، ينفق ثروته لخدمة مظاهر سوقية وعدوانية ترمي إلى إهانة عامة المواطنين.

في منتصف الخطبة يشير ديموستثنيس، على غير توقع، إلى الفارق بين عمري الخصمين، فيدعي أن عمره 32 عاما (والواقع أن عمره كان 38 عاما سنة 346)، في حين «بلغ ميدياس الخمسين أو أقل بقليل»، ما سر الاهتمام بهذه النقطة الزمنية؟ كان أحد دوافعه رغبته في التدليل على التفاوت بينهما في سجل العطاء العام، فعطاء ديموستثنيس اليافع أكثر في الواقع من عطاء ميدياس المتقدم في السن، وهناك شيء آخر يفهم من بين السطور، فالتأكيد على فارق السن يتيح لديموستثنيس أن يصور نفسه في هيئة شاب يتصدى لرجل يكبره في السن وفي المركز السياسي، إن تأمل هذا التكتيك الخطابي يتيح لنا أن نفهم نظرة الأثينيين المعقدة تجاه الشرف الشخصي والحياة العامة.

كان ديموستثنيس قد حكى في وقت سابق حكايتين قصيرتين، ولكنهما بالغتا الدلالة، عن رجلين قتلا آخرين لأنهما تجرآ عليهما بوقاحة وصلف، وتدور الحكاية الأولى حول يوثينوس Euthynos وسوفيلوس Sophilos:

«يعرف كل الناس، أو عدد كبير منهم على الأقل، أن يوثينوس الشاب والمصارع الشهير، دافع عن نفسه ذات مرة أمام سوفيلوس، المقاتل متعدد المهارات، وكان هذا الأخير رجلا قويا، أسمر البشرة، وأني لعلى يقين أن بعضكم و(المحلفين) يعرف من أعني، كان الرجلان في ساموس، يقضيان بعض الوقت مع أصدقائهما، ولأنه (أي يوثينوس) ظن أنه (أي سوفيلوس) كان وقحا معه، فقد دافع عن نفسه بضراوة حتى أنه قتله».

إن المغزى الضمني هنا واضح، فديموستثنيس هو الشاب العنيف، وميدياس هو الرجل الأقوى والأكبر سنا. أما الحكاية الثانية فإنها تضاهي الأولى في الفائدة:

«يعرف كثير من الناس أن يوايون Eu-aion شقيق ليوداماس Leodamas قتل بويوتوس Biutos في حفل غداء بسبب لكزة واحدة، ولم تكن اللكزة هي التي أججت غضبه وإنما هو العار Atimia، فليس الضرب (في حد ذاته) بالأمر الخطير في نظر الأحرار من الرجال، رغم أنه خطير، وإنما (الخطير حقا) هو الضرب بوقاحة».

وكما هي الحال مع يوثينوس فإن قصة يوايون هي قصة انتقام شخصي، ولكن في حالة يوايون، الذي يقرنه



هذا المنظر الذي يصور حياة الرفاهية التي نعم بها الأرستقراطيون، يعبر عن نمط الحياة المعادي للديمقراطية والذي فضحه ديموستنيس أثناء هجومه المدمر على ميدياس.

ديموستنيس بنفسه، فإن المتحدث يضيف أن الاعتداء الوقح يقترن بشبهة العار، ويشير ديموستنيس إلى أنه في حالته هو لم يكن ظرف الإهانة خاصا وإنما كان ظرفاً عاماً، فهو المشرف على الجوقة، والاعتداء وقع في حفل عام، وعلى مشهد من المواطنين والأجانب سواء بسواء. إن العواقب التي ينطوي عليها تحول ما كان ينبغي أن يظل مسألة خاصة بين خصمين أرستقراطيين إلى مسألة علنية يحكم عليها العامة هي عواقب واضحة تماما الوضوح.

بعد أن روى الحكاية القديمة لنزاعه مع ميدياس (وهي حكاية محزنة تبدأ بتبديد ممتلكات ديموستنيس التي كان قد أؤتمن عليها لحسابه الخاص وتنتهي باقتحام ميدياس داره عليه وسبه في حضور أخته) فإن ديموستنيس يستحضر شخص ستراتون Strato، المحكم العام عاثر الحظ. ففي حين تدور قضية كل من يوثينوس ويوايون حول الانتقام المشروع الذي ينزله شاب شجاع برجل أسن منه وأقوى حتى يمحو العار الذي لحق به بفعل وقح، فإن ستراتون، على العكس من ذلك، كان أبعد من أن يكون شاباً أرستقراطيا يافعاً، وإنما كان رجلا عاملا، في الستين من عمره، كما كان «قليل الخبرة بالقضايا العامة»، ويصفه ديموستنيس بأنه «مواطن نافع»، فهو مثال للأثيني العادي الذي أدى سنته الإجبارية في الخدمة العامة كمحكم، ليس لأنه كان طموحا ولكن لأن هذا هو واجبه، إذ كان لزاماً على كل مواطن أثني يبلغ سن الستين أن يقضي سنة كمحكم عام، وكانت منازعات معينة تعرض على التحكيم قبل تقديمها إلى المحكمة، وكان على المحكم أن يستمع إلى كلا الطرفين، ويزن الأدلة ثم ينطق بما يشعر أنه حكم منصف، وإذا ما ارتضى الطرفان حكمه، فقد قضي الأمر، أما إذا لم يرض أحدهما به فإن القضية تحول إلى المحكمة، وهنا كان من حق الطرف الذي قبل حكم المحكم أن يقدمه للمحكمة.

سرعان ما نعرف أن ستراتون كان قد

دعي للتحكيم، منذ بضع سنوات خلت، عندما اتهم ديموستنيس ميدياس بأنه تلفظ بألفاظ نابية في وجود أخته، وفي يوم التحكيم لم يحضر ميدياس (في البداية)، فحكم عليه ستراتون بالتقصير، وبعد أن عاد ديموستنيس إلى بيته فائزاً، وصل ميدياس إلى مكتب المحكمين وحاول أن يرشو ستراتون لكي ينقض حكمه، إلا أنه رفض بشدة، فثأر منه ميدياس فيما بعد بأن كسب حكماً ضده، وهكذا «طرد المحكم وحرم من حقوقه المدنية». ولسنا على بينة بالإجراءات التي اتخذها ميدياس ضد ستراتون، ولكن من الجلي أنها كانت إجراءات قانونية تمت في المحاكم الشعبية. وهكذا لحق بستراتون العار، مثله مثل يوايون، على يدي شخص وقح متعجرف، ومع هذا فإن مفهوم العار قد تحول بطريقة مثيرة من المجال الخاص إلى المجال العام، كما تحول حق المجني عليه في الدفاع عن نفسه.

كان العار الذي قاساه يوايون عندما لطمه بويوتوس عارا شخصيا، وعارا اجتماعيا، فقد شوهت صورته في أعين رفاقه من الصفوة، إلا أن فقدانه الشرف لم يحمل في طياته شللا سياسيا رسميا، ولذلك فإنه بدفاعه القوي عن نفسه استرد شرفه السليب، أما فيما يخص ستراتون فقد كان مفهوم العار مختلفا تماما، فبدلا من فقدان شرفه الشخصي فحسب فقد المحكم مكانته كمواطن، وبالإضافة إلى ذلك وحيث إن ميدياس حصل على الحكم من خلال النظام القضائي فلم يكن بوسعه أن يستأنف - وكإنسان موصوم بالعار لم يكن لدى ستراتون أية حيلة، لقد فقد حتى حقه في التحدث إلى الجمهور، ولذلك جعل منه ديموستنيس مثالا صامتا على الضرر البليغ الذي يلحق بالمواطن الأثيني العادي عندما يسيء فرد من الصفوة استعمال قوته في المجال العام.

كانت الوقاحة عادة ما تعتبر اعتداء على الشرف الشخصي، ولكن مصير ستراتون، مثال المواطن الأثيني العادي الذي فقد شرفه أثناء تأدية واجبه العام، يبرهن على أن الاستخدام المتعمد للقوة الشخصية في المجال العام كان لا يصيب الشرف الشخصي فقط وإنما يصيب طبيعة المواطنة ذاتها. وتبرز خطبة ديموستنيس الخلاف الدقيق الذي يفرق طبقة الصفوة عن طبقة العامة في المجتمع الأثيني، كان الشرف هو أثمن ما يملكه الفرد من الصفوة، أما أغلى ما كان يملكه الأثيني العادي فهو الكرامة، تلك الكرامة التي تمتع بها لأنه مواطن، أي أنه تمتع بالامتيازات والحصانة والواجبات والمسؤوليات لسبب بسيط وهو أنه مواطن في دولة ديمقراطية، وكانت الكرامة هي الملكية الخاصة للمواطن، بما يعني أنه يمكن أن يفقدها نتيجة لأفعاله (مثل ممارسة الدعارة)، أو أن يحرم منها بحكم قضائي. وفي الوقت نفسه كانت الكرامة ملكية جماعية للشعب، والجانب السلبي

لهذه الملكية العامة يكمن في إمكان تقليص المحصلة الكلية للكرامة (وبهذا تتقلص حصانات الفرد وامتيازاته) إذا فشل المواطنون في العمل للحفاظ على ملكيتهم. إن قوة العمل الجماعي هي التي خلقت كرامة المواطن، وكما كرر ديموستنيس مرارا فإن عدم الدفاع الجماعي عن الكرامة ضد تهديدات الأفراد الأقوياء يعرضها للضياع.

إن هذه المجموعة من الاستدلالات قد تساعد على توضيح الحجة التي اعتمد عليها ديموستنيس في خطبته ضد ميدياس، فأن يدفع الشرف أرستقراطيين اثنين قويين مثل يوثينوس ويوايون أن يهاجم أحدهما الآخر وأن يدافعا عن أنفسهما فيما بينهما شيء، وأن يأتي أرستقراطي مثل ميدياس أمراً وقحاً ضد المواطنين العاديين شيء آخر، لقد كانت الكرامة الفردية والجماعية للمواطنين مهددة، ويخاطب ديموستنيس المحلفين قائلاً:

«إذا كان أي فرد يحاول الدفاع عن نفسه عندما يتعرض لاعتداء غير مشروع من قبل ميدياس سيعاني هذا (الحرمان من الحقوق المدنية) وما شابهه من المعاملات، فإن من الأفضل أن يخضع للوقحين من الرجال، كما يفعل البرابرة، بدلا من أن يقاومهم».

إذا لم يواجه المواطنون ميدياس فإنهم سيتحولون إلى مواطنين مستضعفين مستسلمين للقلة القوية.

لتجنب هذا المآل المقزز، يتعين على المحلفين أن يروا الموقف بجلاء: فطبقا لديموستنيس يريد ميدياس وطبقة الصفوة أن يفرضوا أسلوبهم التسلطي المطبق في الحياة الخاصة على كل الأثينيين،



أثينيون يدلون بأصواتهم – تفصيل رسم باللون الأحمر على مزهرية من القرن السادس ق.م.

وهم برفضهم للمساواة والحرية يرمون إلى إهانة وإخضاع عامة الناس الذين يعتبرونهم (حسب زعم ديموستنيس) أشباه بشر. وعلى المستوى الفردي كان عامة الأثينيين من الضعف بحيث لا يقدرون على مواجهة بأس الصفوة القوية، كما أن القوانين وحدها غير قادرة على منع الصفوة من إساءة استخدامها لها، ولكن إذا ما تكاتف عامة الناس للدفاع عن قوانين النظام الديمقراطي وأعرافه فإنهم سيكونون من القوة بحيث يفرضون على الصفوة أن تعترف بكرامة كل مواطن، ومن القوة بحيث يمكنهم تأديب كل من تجرأ وتعدى حدوده:

«في ظني أن كل هذه (أي أفعال ميدياس) تخيف كل من يريد منكم أن يعيش محتفظاً بتفرده قدر استطاعته، وهذا هو السبب في حتمية اتحادكم، فكل واحد منكم بمفرده أضعف منهم (الأغنياء)، إما في أصدقائه أو في ثروته أو في أي شيء آخر، ولكن إذا اتحدتم فستكونون أقوى من أي واحد فيهم، وستضعون حداً لصلفهم ووقاحتهم.. وإذا بلغ رجل من القوة ما يجعله قادرا على حرماننا العدالة، وإذا ما وقع في قبضتنا فإن عقابه يجب أن يكون على يد الكل ومن أجل الكل باعتباره عدواً عاما للدولة».

وهكذا فإن قوة الجماعة يمكن أن تعزز قوة الفرد، ولكن إذا ما وضعنا في اعتبارنا سير الإجراءات القانونية في أثينا فإننا سنجد أنه لكي تتحقق النتيجة المرجوة، كان لا بد من أن يواجه المواطن الفرد الشخص الجاني مثال الصلف والوقاحة ويجره إلى المحكمة، وهذا هو ما فعله ديموستنيس، فحسبما يفيض في الشرح أنه هو الرجل القادر على التصدي للوحش وسحبه إلى المحكمة، فلديه ما ينبغي أن يتوافر للصفوة من مميزات مثل الثروة والمهارة الخطابية والولاء الخالص للصالح العام، ومع هذا فإن مقاضاة ميدياس تطلبت أكثر من مجرد القوة الذاتية والشجاعة الشخصية في مواجهة قوة أخرى أكثر تفوقا، لقد استدعت كذلك الاستعداد للتضحية بالشرف الفردي. لقد تعين على ديموستنيس أن يتخلى عن رغبة الانتقام لذاته:

«اعتقد أن قراري (بعدم الرد جسديا) كان حكيماً. أو بالأحرى كان من فضل العناية الإلهية أنني امتثلت (لصوت العقل) ولم أندفع بارتكاب خطأ فادح - هذا على الرغم من تعاطفي الكامل مع يوايون وأي إنسان آخر يدافع عن نفسه عندما يتهدده العار.. وإذا كنت قد بذلت جهدا خارقا لأمنع حدوث كارثة، ولم أدافع عن نفسي إطلاقا فممن استعيض عما لحق بي؟ منكم أنتم ومن القوانين (حسب ظني)، وتكون هذه سابقة حتى يظهر لكل الناس أنه لا ينبغي عليهم أن يردوا بالمثل على الوقحين من الرجال لحظة الغضب، وإنما عليهم أن يلجأوا إليكم أنتم ضامني الحماية القانونية للضحايا وحراسها».

وفي فقرة لاحقة من الخطبة يبرز ديموستنيس عدم أنانيته عندما يشير إلى أن تهديد ميدياس لا يحيق به وحده.

«يجب أن تثوروا جميعا لأن الفقير والضعيف منكم هو الأكثر عرضة لأن يعاني سوء المعاملة.. أما فيما يتعلق بي فقد صددت بلا ريب الافتراءات والاتهامات.. ولم يقض عليّ، ولكن ماذا بوسعكم كجماعة أن تصنعوا، إلا إذا ألقيتم الخوف، علانية، في قلب كل من يسيء استخدام الثروة من أجل هذا العرض (الوقاحة والصلف)؟»

نرى الآن إلى أين كان ديموستنيس يتجه من بداية الخطبة، فهو المتحدث العام الذي ينتمي إلى الصفوة قد أدى واجبه بكبح جماح نفسه وبتقديم ميدياس، الماهر في المراوغة القانونية، إلى المحكمة. وقد أدى العامة واجبهم بإدانة ميدياس بعد الانتهاء من الاحتفال، والآن جاء دور المحلفين ليثبتوا أنهم أمناء على مصالحهم وعلى مثلهم التي تقوم عليها الديمقراطية، يتحتم عليهم أن يستخدموا سلطتهم القضائية الجماعية ليحطموا الفرد الخطر، وليثبتوا سلطة النظام الديمقراطي:

«قبل أن يتم التحقق من القضية أظهرتم (أنتم المحلفون) غضبكم، ودعوتم الضحية (ديموستنيس) ليأخذ بثأره، وهللتم عندما أقمت قضية عليه في الجمعية العمومية، أما وقد ثبتت القضية، وأصدرت الجمعية العمومية المجتمعة في الحرم المقدس (المسرح) حكمها الابتدائي بإدانته.. وحيث إنه من سلطتكم أن تتعاملوا معها (القضية) بصوت واحد، ألا آزرتموني الآن؟ ألا عبرتم عن امتنانكم للجمعية العمومية؟ ألا لقنتم كل إنسان درسا؟ ألا ضمنتم حياة آمنة لأنفسكم في المستقبل بجعله عبرة لمن يعتبر؟».

تفصح خطبة ديموستنيس ضد ميدياس عن المعنى التقليدي للديمقراطية، وذلك بإظهار كيفية تحول قيمة أرستقراطية (الشرف) باستخدام النظام



شقفة من أثينا : آلية الاقتراع السري التي عن طريقها كان يجري نفي السياسيين الذين غضب عليهم الشعب.

الديمقراطي، فديموستنيس عندما يروي لجمهوره قصة معينة عن الشرف وعلاقته بالوقاحة والصلف، وباستدعائه مثلي يوثينوس ويوايون فإنه يدلل على الأهمية الدائمة للشرف في «دنيا اللامساواة» التي وسمت المستويات السفلى من مجتمع الصفوة، وباستكناه مفهومي كلمة Ati-mia (فقدان الشرف وفقدان الحقوق المدنية) يؤكد كيفية تحول الشرف الشخصي إلى كرامة للمواطن في دنيا المساواة التي تميز المجتمع الديمقراطي، ومثال ذلك ستراتون، فالتدليل على أن الخطر الذي يجسده رجل مثل ميدياس على الكرامة الفردية للمواطن العادي يرينا لماذا يتحتم على الديمقراطية أن تعزل أنماط سلوك الصفوة وتتحكم فيها، وخطبته نفسها مثال على كيف يمكن للنظام الديمقراطي (بل ويتحتم عليه) أن يستخدم مهارات وميزات الخطيب العام لتثبيت قواعد النظام.

كانت الخطابة في أثينا القديمة بمثابة العدسة التي تجمع قوة الأثينيين العظيمة وتركزها على القضايا الحيوية، فديموستنيس يشير إلى أنه لو كان النظام يؤدي وظيفته بسلاسة، ولو كان ميدياس مواطنا حقا، لكان قد فطن إلى الهمس الخفيض الذي يعبر عن السخط الشعبي، ولكان قد التزم بروح القوانين دون الحاجة إلى محاكمة، ولكن ميدياس كان وغدا من الصفوة اعتقد أن بوسعه تجاهل أو تخطي كل شواهد الغضب الشعبي، ولذلك فإن الموقف استدعى عملا حاسما، وعن طريق خطبة المدعي وصوت الناس المجتمعين كمحلفين يصير الخطاب والحكم من الدوافع القوية للعمل، وهكذا تتجلى الديمقراطية، أي قوة الشعب، في حياة المواطن:

«لأنه في الواقع لو حرصتم على سؤال أنفسكم: ما الذي يمنح المحلفين أمثالكم القوة في أي وقت لأن يسيروا كل شيء في الدولة؟ لوجدتم أن السبب لا يكمن في كونكم أنتم المواطنين الوحيدين المهيئين والمنتظمين في صفوف، ولا أنتم الأفضل من غيركم أو الأقوى جسديا، ولا أنتم الأحدث عمرا، ولا أي شيء من هذا القبيل، وإنما ستجدون أنكم أقوياء بقوة القوانين، فما قوة القوانين هذه؟ هل هي تعني أنه إذا تعرض أحدكم للهجوم واستغاث ستهرول لمساعدته؟ لا، إن القوانين مجرد حروف منقوشة وليس لديها قدرة ذاتية لأن تفعل ذلك، فما إذن قوتها الدافعة؟ إنها أنتم إذا ما حافظتم عليها وجعلتموها مصدر سلطة عندما يلجأ إليها أحد طلبا للعون، وهكذا فإن القوانين قوية بكم وأنتم أقوياء بها، ولذلك يجب عليكم أن تدافعوا عنها مثلما يدافع المر عن نفسه إذا ما تعرض للهجوم، ولا بد أن تضعوا في أذهانكم أن الاعتداء على القانون قضية عامة..»

إن هذه الفقرة هي أوجز وأبلغ رد على ما قد يثور من تساؤل عن معنى الديمقراطية عند الأثينيين.

من سوء الحظ أننا لا نعلم شيئا عن نتيجة القضية، فيما عدا تعقيب جاء في خطبة لاحقة يشير إلى أن ميدياس دفع غرامة قدرها 30 مناي (أي نصف ثالنت، ومن كان يملك ثلاثة ثلنتات كان يعد مليونيراً تقريباً)، ويرى بعض المؤرخين أن هذه كانت تسوية تمت خارج قاعة المحكمة، أي أن ميدياس أدى لديموستنيس هذا المبلغ نظير تنازله عن القضية، بيد أن هذه القرينة جاءت في خطبة لأيسخينس Aeschines ألقاها عام 330 ق.م. وهاجم فيها ديموستنيس عدوه اللدود.

أما أنا فإني أعتقد أن ميدياس قدم للمحاكمة - وذلك لعدة أسباب فنية تتعلق بالقانوني الأثيني وبالزمن الذي كتبت فيه هذه الخطبة. فإذا كان ديموستنيس أودع شكواه بالمحكمة ثم عاد فسحبها لكان قد لحق به نفسه الخزي والعار، ولما كتب مثل هذه الخطبة المعضلة قبل إيداع الشكوى، وحتى لو كان قد خاطر بإلحاق العار بنفسه وتنازل عن القضية بعد إيداع الشكوى، فكيف نشرت الخطبة ولماذا؟ لو لم يرفع ديموستنيس قضية أمام المحكمة الشعبية، فإن الخطبة التي تلح على إبراز شجاعته بفضل عمله هذا، كانت ستسبب له حرجا شديدا، وفي هذه الحالة لم يكن ليعمل على ترويجها. فماذا يمكن أن يكون قد حدث إذن؟ إن الاحتمالات جد معقدة، فيمكن أن يقال، مثلا،إن الخطبة قد وجدت بين أوراقه الخاصة بعد وفاته، أو أنها اختلقت، ولكن هذه الاحتمالات تبدو بعيدة.

بودي أن أغامر بالقول إن الخطبة، مثلها مثل كل خطب ديموستنيس الأخرى، قد روجت من قبله هو، لأنه كان فخوراً بها (وربما لأنها كانت ناجحة)، أما ايسخينس فقد كان مغرضا تماما عندما زعم (بعد 16 عاماً) أن ديموستنيس «باع بثلاثين مناي الوقاحة والصلف فضلا عن تصويت الجمعية العمومية المضاد (لميدياس) والذي كان قد تم في مسرح ديونيسوس». ماذا كان أيسخينس يعني بهذا التعقيب الغامض؟ إذا كان هناك ذرة حقيقية في كلامه (ويحتمل ألا توجد، إذ أحيانا ما تعمد الخطباء الكذب)، ففي رأيي أن ما حدث هو أن ديموستنيس لم يتلق رشوة ليتنازل عن القضية، ولكن ميدياس وجد مذنبا (وإن لم يكن بأغلبية كبيرة من المحلفين)، وهنا عرض ديموستنيس، باعتباره المدعي، أن يغرّم ميدياس فقط بما قيمته نصف تالنت (بدلا من أن يحكم عليه بالإعدام أو بدفع عدة ثالنتات)، وقد رأى كثير من الناس أنه تساهل كثيراً، وهكذا يكون قد «باع» الصلف وسخط الناس في مقابل نصف ثالنت حصلته الخزينة العامة.

سواء أكان أيسخينس كاذبا أم لا ، فإن إشارته إلى قضية ميدياس تذكرنا مرة أخرى بالعواقب الكبيرة التي تعقب لجوء سياسيين أثينيين لمحلفين من المواطنين طبقا للعدل.



تأليف : فيلب بـلاسكو

ترجمة : أبوبكر خالد سعدالله

البحث العلمي في روسيا من السيء إلى الأسوأ

إن التحرير السريـع للاقتصاد أغرق نظام البحث العلمـي في الاتحاد السوفياتي (سابقـا) في أزمة درامية. فبعـد أن كان العلم في مقدمة أولـويات النظام السـوفياتي خلال سنوات طويلـة، يبدو أنه اليوم ترك لـ «قـوانين السوق». لقد أصبحت هجرة الأدمغة نحو الخارج مخيفـة، سيما أن العديد من الباحثين الـذين لم يغادروا البلاد اتجهوا نحو نشاطات أخرى تدر عليهم ربحا أكثر من البحث. وإذا كان عدد الباحثين المهاجـرين ليس مذهلا فإن مـا يثير الانتباه هو الكفـاءة العالية لهؤلاء المهـاجرين. والجدير بالملاحظة أن السلطات العمومية الغربية التي تحركت بسرعة عندما كان الأمر يتعلق بالهجرة في مجال الأمن النووي لم ترد الفعل بنفس السرعة بخصوص الباحثين الآخـرين. والـلافت للانتبـاه أن المبادرات الخاصة قـد عوضـت السلطات العمـومية وحملت المشعل في هـذا المجـال مستغلة الظـروف المواتية لسعـر صرف العملات. ولذلك فإن الوضعية جد متقلبة.

العنوان الأصلي للمقال :

La Science Russe: De Charybde En Xcylla. La Recherche 258 Octobre 1993, Volume 24.

مراجعة : هيئة التحرير

ولمواجهة الصعوبات التي يلقاها الباحثون في الاتحاد السوفياتي تطرح بعض المبادرات من أجل المحافظة على الهياكل المحلية للبحث، وهي الفلسفة التي تبنتها اليوم كافة تصريحات المحافل الدولية. لكن مضمون هذه التصريحات لم يكن هو الموجه الدائم للأفعال، ولم يطبق في الميدان بقدر كاف من الاقتناع والوسائل، ولذا دق الكثير من الباحثين الغربيين ناقوس الخطر: إن هجرة الأدمغة - نحو الخارج والداخل - مستمرة، وهي ذات حجم مخيف في المجالات التي برز فيها الاتحاد السوفياتي (سيما الرياضيات والفيزياء النظرية أو بعض الفروع البيولوجية)، كما أنها منذرة بالخطر نظرا لإنعكاساتها المحتملة على النشاطات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل. إن تزايد برامج وقنوات التعاون التي تسمح لمجموعة من الباحثين بالعمل، أو بانتظار أيام أسعد، والتي تفتح الأسرة العلمية الروسية على الخارج هذا التزايد يعرقل محاولات مراقبة نظام البحث. ووعيا منهم للمخاطر المحدقة ببلدهم قام رجال الدولة في روسيا بالتعاون مع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م.ت.ت.إ) بعملية تقييم لوضعية نظام البحث الروسي وذلك يومي 21 و22 سبتمبر 1993.

ورغم القيود الموجودة فإن اتصالات محافل البحث الدولية بعلماء الاتحاد السوفياتي لم تنقطع. وكان هذا التعاون بروتوكوليا أحيانا وصعبا من الناحية المادية في أغلب الأوقات بسبب سوء أشغال أنظمة الاتصال والحد من التنقل، إلا أنه سمح للباحثين الغربيين بتعرّف المختبرات الرفيعة المستوى، وبالملاحظة المبكرة لتدهور ظروف العمل لدى زملائهم في الاتحاد السوفياتي.

ومنذ عدة سنوات لا تتزايد رواتب الباحثين في روسيا رغم نسبة التضخم العالية. كما أن الهيئات غاضبة من عدم كفاية ميزانية التسيير التي تدفع منها رواتب موظفيها (يتقلص عدد هؤلاء الموظفين بنسبة تتراوح بين 10٪ و 20٪ سنويا). ومن جهة أخرى، فإن التجهيزات تقادمت ويستحيل على مراكز البحث الاشتراك في المجلات العالمية. ولذلك رحل عدد من كبار الباحثين إلى الخارج في انتظار انفراج الأزمة، أما الباحثون الشباب فإنهم يتخلون عن البحث العلمي(1). ولسد الحاجيات تعمد المختبرات إلى تنظيم بيع نتائجها وتقاناتها المتطورة لمن هب ودب. وتشكل هذه التجارة مصدرا زائلا للعملة الصعبة ما لم تحل مسألة الحقوق المتعلقة بالملكية الثقافية للأعمال الفكرية(2). وقد أكدت البعثات الدراسية والتحقيقات الصحفية شهادات الباحثين المستجوبين في فرنسا. ويرى ميشال غولد بارغ Goldberg ، الباحث بمعهد باستور أن «من بين الذين نتعامل معهم بانتظام في معهد البحث حول بروتينات بوستشينو Pustchino هناك

(1) Science in Russia, Today and Tomorrow, Analytical Center for Problems of Socia - Economy and Science Technology Development, Moscou, Décembre 1992.

(2) Selling Science, Tim Beardsley, Scientific American, Fevrier 1993 pp. 68 - 76.

الكثير ممن يعملون بالخارج : أليغ بتيتسين Ptitsyn وهو موجود بواشنطن، وألكسندر سبيرين Spirin ويعمل بتكساس، وبيتر بريفالوف Privalov في بلتيمور، وهاجر جريشوفيتش Grishovich إلى إسرائيل منذ سنتين». ويضيف غولدبارغ: «والوحيد الذي لم يحصل على منصب في الخارج هو ألكس سيدوروف Sedorov ، ورغم ذلك فقد قدم خمس مرات لقضاء بين شهر وثلاثة شهور مع فرق معهد باستور. وربما يرجع سبب عدم حصول سيدوروف على منصب إلى كونه غير ذائع الصيت في الغرب إذ إنه شكل فريق بحث منذ عهد قريب مع أحد الطلبة. وعلى كل حال فهو يبحث أيضا عن منصب في أوروبا أو أمريكا».

ونجد النغمة نفسها تتردد حول كل الاختصاصات: الرياضيون يلاحظون أن الروسية أصبحت لغة عمل قسم الرياضيات بجامعة هارفارد. وهذا أحد نواب رئيس أكاديمية العلوم الروسية يؤكد أن خمسي الفيزيائيين الروس قد غادروا البلاد. وأحصت الأكاديمية نفسها، بفضل متعامليها في الميدان العلمي، عدد موظفي البحث التنموي في كافة المستويات والفروع فوجدت أنه انخفض بنسبة 30٪، أي ما يقارب مليون شخص. وحتى القطاع الأكاديمي (أربع أكاديميات علوم) الذي يضم حوالي 150 ألف عضو، يعمل جلهم في العلوم الأساسية - والذي ظل يقاوم حتى بداية سنة 1993 - يرى الآن تقلصا في عدد موظفيه بلغت نسبته 10٪ خلال النصف الأول من سنة 1992.

ما عدد الباحثين اللامعين الذين يلتحقون بالخارج؟ من الصعب تأويل المعطيات المقدمة من داخل روسيا ومن خارجها، ولهذا يبدو من الضروري القيام أولا بتحليل آلية العرض والطلب التي تخضع لها الهجرة. إن السياسة الفرنسية ذات الوسائل المتواضعة - إذا ما قورنت بتلك المتوافرة في الولايات المتحدة وألمانيا - هي سياسة رائدة بفضل إرادتها في إقامة أشكال من التعاون، مثل التوأمة، تضمن استمرارية التعاون على مدى عدة سنوات وتحافظ على الهياكل المحلية. ومن خلال هذا التعاون ندرك فعلا تنوع أشكال التعاون الممكنة. وهكذا تقترح الهيئات العمومية مناصب مؤقتة للباحثين والأساتذة، كما تقترح بعض المؤسسات الأخرى - التي تتمتع بحرية

أكثر من هيئات البحث فيما يتعلق بإمكان رفع رواتب الباحثين بالخارج - منحا وعلاوات وميزانيات بحث بالعملة الصعبة.

وفي إطار ذلك تقول إليزابيت لوغران Le-grand مسؤولة الدول الشرقية بوزارة



لقد تجندت الأسرة العلمية الدولية لمواجهة الصعوبات التي يتلقاها الزملاء في أوروبا الشرقية وهكذا فالهيئات والمؤسسات العلمية تحركت بشكل تجاوز تحركات الحكومات. ومن المؤكد اليوم أن أقل من 20٪ من الأموال التي تخصصها هذه الحكومات للتعاون مع روسيا تصل إلى مكانها، ذلك أن جزءا كبيرا من هذه الأموال يستعمل في الواقع لجلب مشاهير الباحثين الروس إلى مراكز البحث في الغرب! وهو ما تقوم به الجامعات الأمريكية - كجامعة ستانفورد - التي تجذب الباحثين الروس. ويقدر عدد الباحثين اللامعين الذين غادروا روسيا بصفة مؤقتة أو نهائية بأقل من 30 ألف باحث. وفي المقابل يحتمل أن يكون عدد من الموظفين المؤهلين (كسائقي الطيران والأطباء والتقنيين) قد إلتحقوا بدول الجنوب.

البحث (الفرنسية): «إن نموذج التوأمة الذي أقيم بين معهد لاندو Landau بموسكو (في مجال الفيزياء النظرية) أو معهد ستكلوف Steklov بسان بيترسبورغ والمركز الوطني للبحث العلمي (الفرنسي) قد عرف نجاحا كبيرا. وهكذا يتزايد الطلب على مثل هذه المناصب من طرف العلماء الذين لم ينسجموا ثقافيا في أمريكا والحاصلين هناك على مناصب دائمة». «فقد رفض مؤخرا عالم روسي منصبا في جامعة أمريكية كبيرة وقبل بمنصب في جامعة مرسيليا - لومني. نتمنى أن تتكاثر مثل هذه الحالات»، ذلك ما لاحظه جون ميشال كانتور Kantor أحد الرياضيين الفرنسيين الذين أنشأوا هيئة برو - ماتيماتيكا Pro - Mathematica

التي تعمل تحت رعاية مؤسسة فرنسا Fondation de France ، والهادفة إلى مساعدة الرياضيين في مجموعة الدول المستقلة (روسيا). وقد قامت هذه الهيئة باختيار حوالي مئة شاب لتقدم لهم منحا تمكنهم من العمل داخل بلدهم روسيا.

إن تنظيم المدارس الصيفية بعين المكان (مثل برنامج بارسيكو Parseco المتمثل في تنظيم 83 مدرسة صيفية في الدول الشرقية منذ عام 1990 شارك فيها 265 باحثا فرنسيا) وكذلك تقديم منح (أكثر من 1500 منحة منذ عام 1990 نالت منها روسيا حوالي 45٪) يسمحان بالاحتكاك بباحثي أوروبا الشرقية وبتعرفهم ومساعدتهم على عرض أعمالهم.

ويمكن لهذه اللقاءات أن تتوج بتمويل زيارات أطول تتراوح مددها بين شهر و سنة. وقد حصل 400 باحث في روسيا على هذا النوع من المنح في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1992 حسب إحصائيات وزارة البحث الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك هناك منح أخرى تشارك في تمويلها المؤسسات في إطار برنامج بريتاست Britest ،وهي تهدف إلى تسهيل قدوم المهندسين والعلماء من شتى الفروع لقضاء فترات تدوم ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة. واستفاد من هذه المنح 39 باحثا من روسيا وبولندا وبلغاريا. كما توجب أخذ مبادرات تكميلية، فقُدمت 24 منحة (لمدة ستة أشهر) في العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى دول المعسكر الشرقي.

ومن ناحية ثانية قامت وزارتا التعليم العالي والشؤون الخارجية بعمليات توأمة (25 توأمة لحد الآن مع دول أوروبا الشرقية، صرف على كل منها مبلغ يتراوح بين 80 ألفاً و300 ألف فرنك) من أجل التعاون العلمي والتربوي والإداري بين معاهد التعليم العالي والبحث (التعاون العلمي ينمو بسرعة من سنة إلى أخرى). ويشمل هذا التعاون ما يسمى «بالكرسي المزدوج»، حيث يسافر أساتذة باحثون فرنسيون إلى البلدان الشرقية لإلقاء محاضرات خلال شهر، ويزود كل واحد منهم بمنحتين دراسيتين يقدمهما الأستاذ لطالبين باحثين من اختياره. ومن مزايا هذه الطريقة أن مبادرة اختيار الباحث الذي تقدم له المنحة ترجع للأستاذ الزائر، ذلك ما تطلبه أيضا ألمانيا والولايات المتحدة. وقد حصل على هذا النوع من المنح لحد الآن 30 باحثا.

إن التخوف من إلغاء هذه الإجراءات من طرف الحكومات الفرنسية المتعاقبة لا مبرر له، إذ إن هذه البرامج تندرج بشكل عام ضمن تقليد عريق في مجال التعاون، حيث يرجع تاريخ بعض الاتفاقيات إلى سنة 1966! وإذا كان البعض من هذه الاتفاقيات ذات الطابع البروتوكولي لم تعد سارية المفعول، فإن معظم الاتفاقيات مازال يجري العمل بها منذ ذلك التاريخ، والتحولات التي طرأت على أوروبا الشرقية عززت تطبيق هذه الاتفاقيات، وغالبا ما تكتفي الوزارة المعنية بتكييف الإجراءات التطبيقية.

وتشير إليزابيت لوغران إلى أنه: «بالإضافة إلى ذلك هناك المبادرات التي تتخذها هيئات البحث التي تملك مناصب «دعوات» في ميزانياتها، وهناك أيضا مبادرات المناصب الديبلوماسية التي تتمتع بوسائلها الخاصة».

وفيما يخص المعهد الوطني للصحة والبحث الطبي (الفرنسي) الذي يوظف 4400 شخص من بينهم 1800 باحث، فقد سطر برامج دعوات قصيرة المدى (من شهر إلى ثلاثة أشهر). وهكذا أنشأ المعهد 50 منصبا (أي مايعادل مدة 130 شهرا) استفادت منها روسيا بسبعة عشر منصبا. وهنا نشير إلى أن نسبة البحث التنموي في الاتحاد السوفياتي الذي كان ينجز بروسيا تتراوح ما بين 70٪ و75٪. وأما في أوكرانيا فتبلغ هذه النسبة 15٪. كما استفادت روسيا من خمسة مناصب مخصصة للطلبة الباحثين الآتين من أوروبا الشرقية. ورغم ذلك فإن مجموع هذه المناصب يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بعدد الباحثين الأجانب الذين يشتغلون بالمعهد المذكور والذي يبلغ ألف باحث، منهم 400 باحث من المغرب العربي، أغلبهم رسائل دكتوراه، حسب اليزابيت كاتو بنيغسان Catu - Bennigsen مديرة العلاقات الدولية في المعهد. ومن جهة ثانية خصصت مبالغ مالية لشراء تجهيزات مخبرية لباحثي مجموعة الدول المستقلة. والجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه الأموال تقدمها فرنسا، وترسل التجهيزات إلى طالبها بعد شرائها من قبل المعهد الوطني للصحة. وفيما يتعلق بالتوظيف في المعهد فقد ظل شبه منعدم (3 باحثين روس خلال 3 سنوات). وبهذا الصدد يصرح مسؤولو معهد باستور بأن مؤسستهم تعمل مع فريق باحثين روس يتكون من حوالي عشرة أشخاص بعقود مختلفة المدد.

إن هذه اللمحة الخاطفة حول مبادرات الدعم المقدم لفرق البحث الروسية لا تهدف إلى استعراض سياسة كبريات الهيئات الفرنسية، وإنما للإشارة إلى التعبئة الفرنسية في هذا الميدان. وفي هذا السياق يقول مينكو بالكانسكي Balkaneski مدير العلاقات الدولية في جامعة بيير وماري كيري ومسؤول مختبر فيزياء الأجسام الصلبة، الذي يعمل في مجال التعاون مع دول أوروبا الشرقية منذ 35 عاما: «إننا نتمتع بالمستوى العلمي المطلوب للاستفادة فعليا من التعاون مع فرق البحث المتميزة في أوروبا الشرقية، لكن الوسائل الضرورية ليست دائما متوافرة... لو كان هناك مئتا باحث روسي من المستوى العالي في فرنسا لشعرنا بذلك على مستوى الإنتاج العلمي».

وحسب السيدة ماريان غرونبارغ ماناغو Grunberg - Manago الباحثة في معهد البيولوجيا الفيزيائية والكيميائية بباريس – والمكلفة مهمة منذ 1969 لدى وزارة البحث حول مسائل التعاون – فإنه يوجد حاليا بفرنسا حوالي 70 بيولوجيا روسيا. وقد أحصى رئيس أكاديمية العلوم الفرنسية السيد جاك فريدال Friedel خلال سنة 1991 عدد «منح الاستقبال» المقدمة

للباحثين المؤهلين الآتين من دول الاتحاد السوفياتي فوجدها تقدر بثلاثمئة منحة، إضافة إلى حوالي مئة منحة للطلبة. ومن المعتقد أن تكون هذه الأرقام قد ظلت دون تغيير خلال سنتي 1992 و 1993. وفي الأخير، علينا ألا ننسى مناصب الشغل في المؤسسات الكبرى والجامعات والمعاهد المفتوحة للمترشحين من كل الجنسيات والتي توظف بفضلها عشرات الباحثين الروس. وإذا أخذنا بالاعتبار جهد المؤسسات - التي تفضل في أغلب الأحيان التعامل مع الباحثين الروس بشكل غير مباشر بدل توظيفهم - فيبدو من الصعب أن يزيد عدد الباحثين الروس العاملين بفرنسا على 500 باحث (سواء وظفوا بصفة دائمة أو مؤقتة).

إن هذا الرقم مهم لأنه يسمح بإلقاء نظرة نقدية على الجهود الفرنسية. كما أنه يسمح - بعد مقارنته بالأرقام الخاصة بالدول الغربية الأخرى - بتقدير أرقام هجرة الأدمغة من الاتحاد السوفياتي. وبهذا الشأن فعدم شفافية المعلومات المقدمة سواء في دول الاتحاد السوفياتي أو في الدول الغربية يدعونا إلى الحذر في تقديراتنا.. انظر الشكل (1)

الباحثون الروس يغادرون بلادهم أو يتخلون نهائيا عن البحث العلمي

تقوم أكاديمية العلوم الروسية بإحصاء عدد الباحثين الذين يغادرونها. وبينت هذه الإحصائيات أن هناك مئتي ألف مغادر سنويا، أي 6 آلاف باحث خلال الثلاث السنوات الماضية؛ من بينهم أقل من 400 باحث يظلون بروسيا. يجب التنبيه إلى أن هذا الإحصاء لا يأخذ بعين الاعتبار العلماء المدعوين إلى الولايات المتحدة وأوروبا بصفة مؤقتة، رغم أن عددا كبيرا من هؤلاء الباحثين يحاولون تمديد إقامتهم في الغرب بعد انتهاء عقودهم إن لاحظوا تدهور الوضع في روسيا، وهم يحتفظون اليوم بجنسيتهم وبمناصبهم في بلدهم (من أجل الاستفادة من الضمان الاجتماعي). وفي هذا السياق يذكر السيد جون أريك أوبار Aubert - من قسم السياسة العلمية والتقانية في منظمة م.ت.ت.إ ومسؤول الدراسة حول روسيا (أنظر الحوار أدناه) - يذكر أن «بعض السلطات الروسية تقدر بعشرات الآلاف عدد العاملين حاليا في المختبرات الأجنبية، بغض النظر عن شكل تأشيرات الدخول الحاصلين عليها». ويضيف السيد غبريال دريلهون Drilhon أمين لجنة السياسة العلمية والثقافية في منظمة م.ت.ت.إ أنه: «يصعب تتبع رحيل الباحثين. تلك هي إحدى نتائج حرية السفر في الاتحاد السوفياتي! وفي كل بلد من البلدان الغربية المستقبلة توجد على الأقل 20 قناة وصول». إلا أن هذه الدول تمتنع عن إعطاء معلومات حول هذا الموضوع. إذا افترضنا أن سياسات دول منظمة م.ت.ت.إ متجانسة وأخذنا فرنسا كمرجع (حيث قدرنا فيها عدد الباحثين الروس بأنه لا يتجاوز 500 باحث) وعممنا



بحلول الإصلاحات الحادة للاقتصاد فإن المجمع العلمي - الذي يربط ربطا وثيقا بين البحث الأساسي والتطبيقي والعسكري والمدني وحتى الإنتاج (مثل إنتاج أدوات القياس) - قد يفقد سنويا (حسب الفروع) من 10٪ إلى 20٪ من مجموع موظفيه. يبدو أن 40٪ من البطالين في موسكو هم من «العمال العلميين». أما الباحثون ذو الشهرة العالمية فترسل لهم «دعوات» من الخارج. على حين تصمم برامج لتمكين الأغلبية المتبقية من مواصلة عملها في عين المكان (كما تفعل مثلا جامعة موسكو) ونجدة مدارس فكرية عظيمة. وهكذا فإن العلم الروسي اليوم موجود تحت رحمة المساعدة الدولية حيث تمثل الأموال الأجنبية، التي يأتي معظمها من القطاع الخاص، ما لا يقل عن 15٪ من ميزانية البحث التنموي الروسي.

هذا المثال بناء على إمكانات البحث لكل دولة (عدد الباحثين وميزانية البحث التنموي) فإننا نستخلص أن حوالي 3500 باحث روسي موجودون حاليا بمراكز البحث بالولايات المتحدة وحوالي 7 آلاف باحث يقيمون في دول منظمة م.ت.ت.إ!

إنه من الصعب أن نُدخل في الحسابات السابقة رحيل الباحثين الروس إلى دول أمريكا اللاتينية أو آسيا. كما يجب إضافة المهاجرين نحو إسرائيل، بسبب موجة العداء للسامية في الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي، وبفضل التسهيلات التي يقدمها «قانون العودة» في إسرائيل.

الإحصاء الدقيق لكافة المهاجرين أمر جد صعب

تعتبر إسرائيل حالة استثنائية، إذ إنها من أولى الدول التي يقصدها المهاجرون الروس. كما أنها من الدول القليلة التي تمتلك إحصائيات دقيقة حول الهجرة. فحسب إحصائيات مكتب الهجرة بلغ عدد القادمين إلى إسرائيل في سنة 1990 و1991 و1992 على التوالي 185 ألفا و150 ألف

مهاجر ثم 65 ألفا. وليس من المستبعد أن يرحل إلى إسرائيل بعض الباحثين الذين لم يتمكنوا من العمل في الولايات المتحدة أو أوروبا، وأن يعتبروا إسرائيل مرحلة أولى لهجرتهم نظرا لقلة إمكانات التوظيف في هذا البلد. ومهما يكن من أمر فإن نسبة المهاجرين إلى إسرائيل الذين يصرحون بأنهم من سلك «الموظفين العلميين والمدرسين» تتراوح بين 30٪ و 40٪، على حين نجد نسبة 20٪ من «المهندسين والمعماريين»! إذا كان هذا التدفق يعكس تشكيلة نظام البحث في الاتحاد السوفياتي فلابد أنه يضم عشرات الآلاف من الباحثين.

تشتمل مراكز البحث الروسية على مختبرات تنجز مشاريع مدنية وعسكرية(3)، وتربط بقوة بين البحث الأساسي وتطوير المنتجات والإنتاج في أحياء نموذجية متكاملة. ويعمل في هذه المراكز اليوم حوالي 750 ألف شخص بنسبة مغادرة تتراوح بين 10٪ و15٪ خلال السنوات الماضية، وذلك حسب مركز الإحصائيات حول العلوم التابع لوزارة العلوم والسياسة التقانية الروسية. وبالتالي، فمن الطبيعي أن نتصور عشرات الآلاف من العمال والموظفين العلميين قد رحلوا إلى إسرائيل، سيما إذا اعتبرنا مجموعة «الموظفين العلميين» (البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخص) الذين كانوا يعملون في المجمع العلمي والتقني والعسكري للاتحاد السوفياتي حيث إن جزءا منهم فقدوا مناصبهم.

وإذا وضعنا إسرائيل جانبا فإن تقدير عدد العلميين الروس الذين تستقبلهم دول منظمة م.ت.ت.إ يمكن أن يتم انطلاقا من الميزانية التي تخصصها كل من هذه الدول للتعاون العلمي مع مجموعة الدول المستقلة: تخصص دول منظمة م.ت.ت.إ حوالي 500 مليون دولار للتعاون مع مجموعة هذه البلدان، إلا أن ما يصلها فعلا من هذا المبلغ لا يتجاوز 125 مليون دولار (أنظر أدناه حوارنا مع جون إيريك أوبار Aubert). وإذا كان الأمر كذلك فهذا يعني أن المبالغ المتبقية تنفق معظمها، في أوروبا كما في الولايات المتحدة، ضمن برامج استقبال من النوع الموضح أعلاه. وعليه، فإذا اتخذنا الراتب المتوسط 50 ألف دولار سنويا كمقياس (الراتب السنوي للأساتذة في أمريكا يتراوح بين 50 ألفاً و100 ألف دولار) فإننا نجد المبلغ المخصص للتعاون يغطي حوالي 8 آلاف منصب منها 4 آلاف منصب في الولايات المتحدة. والواقع أن رواتب البعض من هذه المناصب، مثل تلك المخصصة لمرحلة ما بعد الدكتوراه، تقارب في معظم الأحيان ألف دولار شهريا بدل 5 آلاف دولار. وبالموازاة مع ذلك فإن جزءا كبيرا من ميزانية دول منظمة م.ت.ت.إ ينفق في مهام استطلاعية حول المصادر العلمية والتقانية الروسية – بدل صرفه في استقبال الباحثين

(3) Julian Cooper, Jhe Conversion of the Former Soviet Defence Industry, Royal Institute of International Affairs (Chatham House, 10 st. James's Square, London, SW I Y , 4LE), 1993.

الروس - سيما في الميادين الدفاعية.

إن طريقة تقديرنا لا تتماشى بشكل دقيق وكيفية استقبال الباحثين من طرف المراكز الأمريكية. فهذه المراكز توظف الروس في مناصب تعليمية تدفع رواتبها من ميزانية الجامعة بدل دفعها - كمنحة تعاون - من ميزانية الدولة كما هو الشأن في أوروبا. وإذا راعينا أهمية القطاع الخاص في الولايات المتحدة سيما المراكز الجامعية الذائعة الصيت، فإننا نجد أرقام تقديرنا أقل من مستواها الحقيقي. لكن هذه الأرقام، التي عممناها انطلاقا من الميزانيات التي تخصصها كل دولة، تطابق الأرقام التي يُحصل عليها في فرنسا حيث يوظف قطاعها الخاص (مؤسسات وهيئات ومراكز تعليمية) حسب ما يبدو القليل من الباحثين. وفيما يخص دول أمريكا اللاتينية فلا تتوافر معلومات كافية حول العمل الذي تقوم به هذه البلدان، لكنه يذكر أن البعض منها قد نجح في إبرام صفقات مهمة سيما في ميدان البحث الطبي. كما أن المعلومات ضئيلة فيما يتعلق بالدول الآسيوية التي من المحتمل أن تكون قد أسهمت في «تهجير الأدمغة» الروسية.

ومن جهة أخرى فإن شهادات خيبة الأمل ليست نادرة: هناك باحثون روس لم يتأقلموا مع ظروف المعيشة الأمريكية، وهناك باحثون غربيون لم يتقبلوا طرق عمل زملائهم الروس. نشير بهذا الشأن إلى أن بعض الهيئات الممولة قد بدأت تتساءل عن نجاعة البرامج التي يمولها الغرب ملاحظة تناقص حظوظ نجاحها مع الباحثين الروس. ونجد أيضا بعض مسؤولي برامج التعاون غاضبين من الشركاء الروس المتمسكين برغبة بيع نتائجهم العلمية بدل قبول الاختيارات العلمية أو التقانية المسطورة في هذه البرامج. ولا ننسى، في هذا الإطار، ذكر المؤسسات التي تتفطن، بعد فوات الأوان، إلى أن عقد البحث الذي أبرمته قد بيع أيضا إلى منافسيها! ثم إن بعض الروس يعتقدون بأنهم تضرروا بإبرام اتفاقيات حول الملكية الصناعية تنسب إليهم تجارب غير مشرفة، مما يؤدي أحيانا إلى عدم تلبية بعض الدعوات وإلى تعثر بعض أشكال التعاون.

ولذا يبدو حسب بعض المعارضين أن المنحى العام الذي يتخذه التعاون العلمي يتجه نحو الأسفل!

ويذكر من جهة ثانية أن «ثلث أفضل الباحثين قد غادروا روسيا». وحسب إحصائياتنا فإن هذا الرقم جد محتمل، أما الحكم السابق الخاص بانخفاض التعاون العلمي، فهو مبالغ فيه. وتلاحظ ماريان غرونبارغ - ماناغو Grunberg - Manago أن الباحثين الممتازين هم الأوفر إمكانات فيما يخص الرحيل والتنقل. ومن الملاحظ أيضا أن مديري المختبرات لا يرحلون عموما لأن التزاماتهم الإدارية تطغى على مهامهم العلمية. أما الباحثون من فئة ما بعد الدكتوراه فهم يبنون مستقبلهم المهني على نتائجهم العلمية ويفضلون التركيز على العمل الجاد، لذا تفضل هذه الفئة عن غيرها.

إن معرفة مؤهلات هؤلاء الباحثين المغتربين أمر أساسي حتى خارج النقاشات الحادة – التي نالت حظا وافرا من الإعلام – المتعلقة بهجرة الأدمغة الروسية في المجال النووي. ينبغي أن نتوقف قليلا عند هذه النقطة. إذ صرح السيد داغونو Dagonneau مسؤول صندوق البحث الدفاعي – الذي أنشأته وزارة الدفاع الفرنسية – قائلا: «إننا ندرك الميول إلى استخدام هذا الوتر الإعلامي المتمثل في هجرة علماء الذرة. لكن علماء البكتيريا والكيميائيين لهم الوزن نفسه أيضا فيما يتعلق بأنظمة أسلحتهم». والواقع أن العلميين الذين لا توجد من ورائهم مجموعة ضغط قوية يلاحظون تدني مكانتهم. ذلك ما توصل إليه تحليل أكاديمية العلوم الروسية في تقرير نشر في ديسمبر 1992، حيث تتأسف على السلطة التي كانت تتمتع بها في السابق لمواجهة الوزراء الجدد. أما الآن فإن عمال النقل والبناء يتقاضون أجورا تفوق مرتين أجور العلميين!

وحسب آلان جيرار Gضرrard، نائب مدير المركز الدولي للعلم والتقانية في موسكو، يكمن الخطر في النوعية أكثر من الكمية موضحا أن «الأبحاث العسكرية المرتبطة بالقنبلة، والمضخمة بشكل خيالي، قد توظف بشكل غير مباشر مئات آلاف الأشخاص. لكن عدد العلماء الذين يملكون معارف حساسة لا يتجاوز عشرة آلاف عالم». ولا شك أن هذا الرأي يتشاطره أعضاء الأسرة الدولية التي تراقب هذا القطاع عن كثب، إذ إن المركز الدولي المشار إليه أعلاه يتوقع – بميزانيته التي تقارب 100 مليون دولار – تشغيل ما بين 10 و15 ألف شخص برواتب جذابة في روسيا (من 2000 إلى 3000 دولار). «والحقيقة أن قطاعات الأسلحة البيولوجية والكيميائية أقل حماية، وبالتالي فهي تمثل مخاطر جدية. إنه من الصعب التمييز في حقل الكيمياء بين البحوث حول الأسلحة والبحوث حول مضادات الطفيليات».

المنح والدورات التدريبية وكراسي الأستاذية والجمعيات المخبرية:

استراتيجيات مختلفة حسب البلدان

إن استراتيجية إغراء الباحثين وملاحقة التقانة ليست موحدة لدى الجميع. فكل بلد يعمل وفق مستواه التقاني ويهتم بكفاءات جاهزة للاستعمال في أمد قريب! وهكذا «فالولايات المتحدة تركز مثلا في المجال النووي على تقانيات بالغة الدقة يمكنها أن تصل لمرحلة النضج خلال سنتين أو ثلاث».

وحول التقانيات الأخرى فإننا نسمع الكثير من غريب الكلام. يحكى مثلا أن اليابانيين اشتروا «بثمن الورق العادي» قسما من أرشيف سجلات الاختراعات المرفوضة التي كانت بحوزة المكتب السابق لبراءات الاختراع السوفياتي. كما يروى أن الكوريين اعتمدوا على قوة جاليتهم المقدرة بنسبة 600 ألف شخص ليكونوا حاضرين في كل مكان، ويقال إنهم «تحصلوا» على قرابة ثلث الأعمال البيوتقانية المنجزة في

الاتحاد السوفياتي إلخ..

وفي البحث الأساسي، تمارس أيضا الولايات المتحدة سياسة نخبوية حيث توظف أفضل العلميين. وهكذا فرغم الضعف النسبي لهجرة الأدمغة من الناحية الكمية فإنها مثيرة للقلق من حيث رفعة مستوى الباحثين المهاجرين. وزيادة على هذا، تقوم أكاديمية العلوم الروسية بعملية إبعاد حقيقية للمواهب العلمية الشابة (وكذا محضري رسالة الدكتوراه) الذين يتخلون عن البحث العلمي. ومع ذلك فهم لا يغادرون دوما البلاد! إذن فإن نظام البحث في روسيا يعاني من خطرين اثنين.

وقد تفطنت بعض المؤسسات لهذا الخطر مثل مؤسسة برو - ماتيماتيكا. وفي هذا السياق يقول كانتور: «يبدأ الشباب بالبحث العلمي في بعض الأحيان منذ سن العشرين؛ إننا نتلقى ملفات ممتازة لمرشحين شباب في سن الثانية والعشرين وقد سبق لهم نشر بحوث. لكن آخر المتفوقين الذي يشتغل في ياكوتز بسبيريا تعرض إلى صعوبات عملية حرمته من إجابة إعلاننا». وينبه كانتور إلى أن مواجهة عمليات الإبعاد والنزوح الجماعي نحو أشغال أخرى تقتضي الإسراع بإيجاد الحلول. وعندما أنشأ كانتور مؤسسة برو - ماتيماتيكا لم يكن في نيته أن يحل محل جهود الحكومات بل كان يرمي إلى تسهيل كل الإجراءات المعقدة التي تعطل وتعرقل وصول منح البحث. ولا ريب أن كانتور سيبذل جهودا كبيرة للحد من تكرار عمليات تحويل الأموال المخصصة للبحث، إلى جيوب أناس لا يتميزون بغزارة علمهم! ولما عاد السيد باوليني Paolini - مستشار الشؤون الخارجية للسيد فيلون Fillon وزير البحث الفرنسي - من موسكو إثر أدائه مهمة تحضير زيارة الوزير المقررة في نوفمبر، صرح بأن «الغربيين يحافظون على نظام تسيير يشبه كثيرا ذلك النظام الذي كان سائدا قبل الإصلاحات في مجموعة الدول المستقلة، ويتجلى هذا في الميل إلى إبرام الاتفاقيات الكبرى بين الحكومات عوض التعامل المباشر مع المراكز المعنية. إن المركز الدولي للعلوم والتقانة بموسكو مصاب بالشلل بفعل البيروقراطية الدولية (هيئة التحرير: عدة مصادر تؤكد أن السوفيات الأعلى يعرقل انطلاق هذا المركز)، كما أن اللجنة الأوروبية لا تتمتع بسمعة طيبة في الوقت الذي تفوق فيه قيمة المساعدات الأوروبية المساعدة الأمريكية. ثم إن إجراءات هذه اللجنة تأخذ الكثير من الوقت وخبراؤها يكلفون أموالا باهظة». نأمل أن تكُون لمبادرة المجموعة الأوروبية الجديدة - المقترحة من طرف الفيزيائي كارلو روبيا Rubbia والتي دعمها الرئيس الفرنسي ميتران - نتائج أفضل(4). وترمي هذه المبادرة إلى إنفاق 80٪ من ميزانية 1993 المقدرة بعشرين مليون وحدة نقدية أوروبية على باحثي أوروبا الشرقية. وإلى غاية شهر

(4) S.Biggin, Physics World, 8, 5, 1993.

يوليو لم تظهر أية عروض ولهذا أبدى بعض الباحثين سخطهم من كون المبلغ الذي سيصرف - في حالة ما إذا لم تقترح الشبكات المعنية مرشحين - لن يتجاوز 10٪ من الميزانية المذكورة. وهذا التأخر ناتج عن عدم امتلاك المجموعة الأوروبية أدوات تعرف المختبرات المتميزة في أوروبا الشرقية لتصرف لها الأموال! ويلاحظ السيد تيري دي مازانكور Mazancourt المستشار التقني لدى ديوان رئيس الحكومة الفرنسية أن المجموعة الأوروبية، فوق كل ذلك «جد سخية لكنها ليست مهيكلة لقياس مردود نشاطها».

إن معونات القطاع الخاص الآتية من الهيئات والمؤسسات التي تتمتع بسرعة وسهولة التنفيذ (والمتوافرة بالتأكيد على هياكل تعمل دون صرف أموال باهظة) مدعوة إلى القيام بدور مهم. لقد اقترحت مؤسسة سوروس Soros (وهو اسم رجل الأعمال ذي الأصل المجري الذي أسسها) دفع مئة مليون دولار على مدى ثلاث سنوات في شكل منح لباحثي مجموعة الدول المستقلة. ويبدو أنه تم لحد الآن دفع مبلغ يقارب 10 ملايين دولار إلى 1800 شخص (وتقدر المنحة الواحدة بـ 500 دولار أي مايعادل راتب سنة أو سنتين حسب النظام الحالي في روسيا وبسعر صرف 100 روبل مقابل دولار واحد). كما سيستفاد من أموال هذه المؤسسة في شراء تجهيزات (معظمها في المعلوماتية) والاشتراك في المجلات. وإذا صرفت هذه الميزانية فعلا فإن المنح ستمس حوالي 100 ألف شخص. وهذا العدد يمثل قسما مهما من باحثي مجموعة الدول المستقلة! وتضاف إلى كل ذلك الأموال التي تخصصها المؤسسات لإبرام اتفاقيات في ميدان البحث تنجز في عين المكان.

وإذا كان الكل يجمع على ضرورة بذل كافة الجهود لتثبيت الباحثين داخل مجموعة الدول المستقلة ولمنحهم الوسائل التي تساعدهم على مواصلة عملهم العلمي فإنه من حقنا أن نتساءل حول الانعكاسات التي قد تنجم عن وصول تلك المبالغ الضخمة من الأموال العمومية والخاصة إلى نظام البحث العلمي في روسيا.

وفي آخر المطاف. يتبين أن العلم في روسيا يتأرجح بين السيىء والأسوأ. ومن جهة أخرى فالأموال الدولية التي تصل فعلا إلى روسيا (والتي تدفع المؤسسات الخاصة جزءا مهما منها) تمثل قرابة 15٪ من ميزانية البحث التنموي الحالي لروسيا، وهي تساهم في تعويق مراقبة نظام البحث العلمي في هذا البلد. إلا أن هذه الأموال ضرورية مادامت السلطات الروسية لا تمول البحث. ثم إن ضعف نصيب التعاون الدولي الذي يقدمه القطاع العمومي وينفقه في عين المكان يجعلنا نعتقد أن أموالا كثيرة تصرف في مهام «الخبراء» أو من أجل... «توظيف» الباحثين في المختبرات الغربية، وبذلك تفقد روسيا أفضل باحثيها وتذهب معهم المهارات.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تكشف عن البحث في روسيا

حوار مع جون إيريك أوبار

إنه لمن المشجع أن تضع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م.ت.ت.إ) اليد في اليد مع السلطات الروسية من أجل القيام بحوصلة تقييمية لنظام البحث في روسيا. ذلك أن الاحتياجات والاعتراضات قائمة على قدم وساق بين كل الأطراف. فالروس يقولون إن «باحثينا يُبتاعون والأموال التي وعدنا بها لم تدخل البلاد أو تدخل في شكل اختلاسات أو تنفق على الخبراء الدوليين»، ويرد الغربيون قائلين «إنهم (الروس) لا يمولون البحث، والأموال الدولية تُحول من طرف الإدارات وذوي النفوذ ولا تصل إلى الباحثين عندما تمر بالقنوات الرسمية». ما الوسائل المعتمدة في هذا التعاون؟ في أية ظروف توزع الميزانيات المخصصة للتعاون في روسيا؟ وما حجم هجرة العلماء الروس؟ طرحنا هذه الأسئلة على جون إيريك أوبار الخبير بقسم السياسة العلمية والتقانية في منظمة م.ت.ت.إ ومسؤول دراسة «سياسة العلم والتقانة والتجديد في روسيا» التي أنجزت مؤخرا من قبل منظمة م.ت.ت.إ.

- مجلة «البحث» : ما الذي أدى بمنظمة (م.ت.ت.إ) إلى إنجاز دراسة حول العلم والتقانة في روسيا؟

- جون إيريك أوبار : يتعلق الأمر بدراسة شبيهة بتلك التي نقوم بها منذ أكثر من 30 سنة لفائدة دول م.ت.ت.إ تلبية لطلباتها. وقد شملت هذه الدراسات دولا ليست مشاركة في المنظمة مثل المجر وقريبا المكسيك إلخ. في صيف 1992 طلب السيد بوريس سالتيكوف Saltykov وزير العلم وسياسة التقانة في روسيا، من المنظمة أن تنجز هذه الدراسة. إن هذه الأخيرة شبيهة في جوهرها بتلك التي قمنا بها لصالح دول م.ت.ت.إ (بما فيها أصغر الدول كإيسلنده). لكن مدة إنجاز الدراسة التي فرضت علينا كانت نصف المدة المتوسطة نظرا لسير الإصلاحات الحالية في روسيا. والواقع أننا استفدنا

أيضا من وسائل ذات أهمية معتبرة.

– المجلة : ما أهداف مثل هذا العمل؟

– أوبار : تشتمل هذه الدراسة، كما هو الشأن في التقارير التي سبقتها، على مجموعة مكثفة من المعطيات تقدمها الدولة المعنية وعلى تقرير يسمى «التقرير التقييمي» يحرره خبراء مستقلون بالتنسيق مع أمانة م.ت.ت.إ التي تقدم سلسلة من التوصيات. وبعد ذلك تسلم النتائج إلى السلطات في دورة مضيقة ثم تقدم إلى الأسرة العلمية والتقنية. وقد تمت هذه الإجراءات في موسكو خلال يومي 21 و22 سبتمبر الفارط، وجرت العادة على نشر هذه النتائج إثر ذلك.

إن الوسائل المهمة التي وضعت تحت تصرفنا سمحت لنا بإنجاز دراسات تكميلية، إحداهما حول التعاون العلمي لأبرز دول المنظمة مع روسيا، كما مست دراسات أخرى قطاعات أساسية في الصناعة الروسية كالطيران أو البيوتقانية. ومن جهة أخرى قدمت إسهامات «حرة» من قبل فرق محترفة تتكون من مديري المعاهد والمؤسسات وذلك قصد تنويع التحاليل.

– المجلة : ما الوسائل التي وضعت تحت تصرفكم لإنجاز هذه المبادرة؟

– أوبار : أسهم في روسيا بضع عشرات من الأشخاص لتجميع المعطيات على مستوى مركز الإحصاء حول العلوم (التابع لوزارة العلم والسياسة التقانية) وأكاديمية العلوم الروسية التي يوجد بها مركز متخصص في تحليل المسائل الاجتماعية والاقتصادية وتنمية العلم والتقانة. ومن جانب المنظمة هناك المستشارون الذين قاموا بالدراسات التكميلية والخبراء المكلفون بالتقييم، أما أنا فقد قمت بتنسيق الدراسة. وتم اختيار الخبراء هنا بناء على معرفتهم الجيدة للاتحاد السوفياتي سواء بصفتهم محللين للشؤون العلمية أو بصفتهم مطبقين صناعيين. كما استفدنا من نصائح السيد جاك لويس ليونس Li-ons الأستاذ بالكوليج دي فرانس، الذي ترأس جلسات انطلاق الدراسة وتركيبها.

– المجلة : ما أهم الصعوبات التي واجهتكم؟

– أوبار : ترتبط هذه الصعوبات بعدم شفافية المعطيات، ومما جعل تفسير هذه المعطيات جد عويص هو وجود فروق كبيرة في جوانب التحليل: جانب المحاسبة وفئات الموظفين، ثم إن أنواع البحوث لا تتماشى مع تلك المعتمدة في دول منظمة م.ت.ت.إ، كما أن تعريفاتها غالبا ما تكون غامضة. وفيما يخص المعطيات في مجال البحث الصناعي فهي تزداد

غموضا كلما اقتربت من الميدان العسكري. وهكذا فإن قسط البحث المخصص لهذا المجال لم يحدد إطلاقا. ولذا ينبغي الرجوع إلى تقديرات الخبراء الدوليين. وقد قدرت نسبة البحث العسكري بـ 70٪ من طرف جوليان كوبر Cooper الذي أسهم في دراستنا.

وفي آخر المطاف، سواء تعلق الأمر باختيار قطاعات البحث المفضلة (المرتبطة عموما ببرامج عسكرية) أو بالنفقات الحقيقية على التنمية (التي غالبا ما يحجم الروس أنفسهم عن أخذها بعين الاعتبار) فإن معطيات التسيير تكون في أغلب الأحيان صعبة التحليل. ومن جهة أخرى، فالتنظيم السياسي والإداري للعلوم في روسيا يتميز بخصوصيات يصعب على الفكر «الغربي» إدراكها بسهولة إذا لم يتعود على «السياق» الروسي.

– المجلة : ما المشاكل الخاصة التي يطرحها تحليل التعاون الدولي؟

– أوبار : إن شبكات التعاون جد متنوعة. ولذلك فبعضها لا يدخل في إطار هذه الدراسة. نذكر من بينها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بمجال التربية والصناعة والأمن النووي، وهي مواضيع لم تتعرض لها دراستنا. لكننا نعلم أن هناك الكثير من المبادرات حول هذه المجالات.



جون إيريك أوبار

ومن ناحية ثانية، عندما أردنا تقييم المبالغ التي وضعتها الأسرة الدولية في مجال التعاون مع روسيا ، اعترضنا مشكل يتمثل في تعريف النشاطات العلمية والتقنية المعنية. وعلى سبيل المثال فوجود اليابان – النشيط في حقل البنى التحتية والتقنية والصناعية – قد يبدو ضعيفا إذا ما نظرنا إلى مجال البحث التنموي بمعناه الضيق.

ثم إنه كان ينبغي علينا، في إطار تقييماتنا، أن نقدر حصص الأموال التي تم فعلا صرفها بالمقارنة مع الأموال المخصصة للتعاون، وأن نحدد كيفية صرفها. ذلك أن قواعد التعاون تتطلب إمدادا للبعثات الأجنبية التي ترسل إلى روسيا في مهام علمية وتمويلا للبحوث التي تجرى في دول منظمة م.ت.ت.إ. ومن جهة أخرى، هناك قسط كبير من المبالغ التي تصل لروسيا دون الخضوع

لمراقبة القنوات الرسمية. ويرجع ذلك، جزئيا، إلى الضريبة المقدرة بـ 60٪ على العملة الصعبة التي تدخل إلى هذا البلد!

– المجلة : هل توجد فوارق كبيرة في سياسات مختلف الدول إزاء العلوم الروسية؟

– أوبار : نعم. يبدو أن الولايات المتحدة متشبثة بالتعاون العلمي، فهي تفضل سبل التعاون المبنية على التعامل الفردي مع مشاهير باحثي الاتحاد السوفياتي. أما فرنسا فمازالت مرتبطة بالمؤسسات، ولذا بادرت إلى انتهاج طريقة التوأمة بين المعاهد العلمية. وفيما يخص ألمانيا وكذلك اليابان فهما تركزان على التقانة ووضع البنى التحتية (الخدمات التقنية والمقاييس وغيرها). والملاحظ أن اليابان تسبق ألمانيا في هذا المجال.

وبعد تحليل مصادر التمويلات الحكومية يمكننا القول إن دول المنظمة قد خصصت سنة 1993 حوالي 500 مليون دولار للتعاون العلمي والتقني مع مجموعة الدول المستقلة ذهبت منها نسبة 80٪ إلى روسيا (دون حساب تكاليف الأمن النووي). ولا يتجاوز إسهام الولايات المتحدة نصف المبلغ المذكور، أما الأموال المخصصة للتعاون المتعدد الجوانب كإنشاء المركز الدولي للعلم والتقانة (العسكرية) الذي هو قيد الإنجاز في موسكو، فلم تتجاوز 10٪ من مجموع ميزانيات التعاون.

– المجلة : ما أهمية الإسهامات غير الحكومية؟

– أوبار : هناك نوعان : المؤسسات والصناعة. ومن مميزات هذه الإسهامات أنها سريعة الإنجاز وتتمتع ببساطة الإجراءات الخاصة بانتقاء المرشحين ودفع الأموال. وتبين بعض المعلومات الحديثة أن مؤسسة ساروس Saros قد تلقت 32 ألف طلب في مجال المنح (من بينها 25 ألف طلب من روسيا) قبل منها 18 ألف طلب، وتقدر المنحة التي تدفع للباحث بـ 500 دولار. ثم إن الأموال المدفوعة من طرف الجمعيات العلمية الدولية والمؤسسات والعقود المبرمة مع مختلف الهيئات تمثل اليوم، دون شك، مبالغ لا تقل أهمية – بل بالعكس – عن المساعدات العمومية التي تصل فعلا إلى مجموعة الدول المستقلة، حيث تقدر هذه المساعدات العمومية بأقل من ربع الميزانيات المقررة!

وهكذا فإن مجموع هذه الأموال التي تصل إلى الجهاز العلمي في مجموعة الدول المستقلة – وبوجه خاص إلى روسيا – تقدر بمئات ملايين الدولارات.

– المجلة : هل بإمكانكم تقديم بعض التوضيحات حول هجرة الأدمغة؟

– أوبار : إن السلطات الروسية متكتمة

على هذا المجال، كما هو الشأن لدى سلطات الدول المستقبلة (للأدمغة)، ولذا يصعب الحصول على أرقام دقيقة. وحسب أرقام مركز الإحصاء، التابع لوزارة العلم والسياسة التقانية الروسية، فإن عدد المهاجرين بصفة رسمية من صنف العلميين الذين اشتغلوا في النظام الروسي داخل قطاع البحث التنموي يقدر بألفي شخص سنويا منذ 1990، أي حوالي سبعة أو ثمانية آلاف شخص منذ الانفتاح. ومن المحتمل أن ثلاثة أضعاف هذا العدد قد رحلوا إلى الخارج - كما يذكر الروس - في إطار عقود طويلة المدى أو عمليات توأمة إلخ. ويوجد بالخارج حوالي 30 ألف باحث رفيع المستوى قدموا من بلدان الاتحاد السوفيـاتي. وأميل إلى الاعتقاد بأن نصف عدد هؤلاء الباحثين قد هاجروا بصفة نهائية، وأن جزءا من النصف الآخر يفكر في العودة إلى بلاده، رغم أن بعض الدراسات تشير إلى أن الروس، المتشبثين بوطنهم، لا يميلون إلى هجرة بلدهم بصفة نهائية.

- المجلة : أخيرا .. ما أهم نتائج هذه الدراسة؟

- أوبار : فيما يتعلق بالقسم الخاص بالتعاون الدولي يمكن القول إن هجرة الباحثين إلى الخارج تشجع «تدويل» العلم والتقانة، ومن ثم إدماج روسيا في نظام الاقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى، فإن قواعد تسيير التعاون الدولي تنتقي أحسن الباحثين في الوقت الذي تنطلق فيه سياسة إعادة هيكلة جهاز البحث الروسي التي تقضي، على وجه الخصوص، بتقليص عدد الموظفين.

لقد أصبح هذا التعاون الدولي ظاهرة بارزة يتخوف منها الروس من جراء تسببها في هجرة الأدمغة أو تدفق الدولارات على نظام البحث الروسي، مما يؤدي إلى إفشال كل محاولة روسية لتنظيم البحث في بلادهم (بنسبة صرف ألف روبل مقابل دولار، يقدر التعاون الدولي بمبلغ يعادل 15٪ من الميزانية الروسية الحالية لمجال البحث التنموي).

وأخيرا، وحتى يسهم هذا التعاون بفعالية في المجال العلمي وتنظيمه في روسيا (وفي مجموعة الدول المستقلة) ينبغي تطوير الممارسات داخل روسيا (تغيير نسب الضرائب، توزيع متوازن للأموال، تخفيض تدريجي لفائض الموظفين) وخارجها على مستوى الدول الغربية.

ومن ناحية أخرى فإن هذا الانفتاح للعلوم الروسية يمكنه خلال بضع سنوات إنعاش الإبداع العلمي في العالم. نأمل، على كل حال، بألا يتجسد هذا الإبداع في التقانيات الحساسة كالأسلحة البيكتيريولوجية أو النووية!

جدل حول النافتا

الخرافات إزاء الحقائق

كل الحقيقة عن أنصاف الحقائق

تأليف : ويليام أ. أورمي ، جونيور*

ترجمة : د. فخري لبيب

لم يعد جدل النافتا مثارا حول الاتفاقية ذاتها أو حول المكسيك، لكنه يدور حول جدول الأعمال السياسي المحلي ووجهات النظر العالمية المتضاربة. كما لا يجري الاستشهاد بالمصلحة الاقتصادية، ولكن بالمخاوف الوطنية. هنالك من ناحية ادعاءات محدودة تتاجر بعدم الاستقرار المكسيكي، وهنالك استنجادات فجة بأشد الانفعالات الشعبية الأمريكية كراهية للأجانب والغرباء. ويغالي النقاد في مخاطر التكامل الاقتصادي، على حين يقللون من عوائده إلى أقصى حد. ويفعل المدافعون، وهم ليسوا أكثر مسؤولية: العكس تماما. إن أهداف الاتفاقية الحقيقية – وآثارها المحتملة – قد شوهت وأحيطت بالغموض والإبهام من كلا الجانبين.

إن ما فعلته اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية، في ظل دغل كثيف من النثر الدفاعي الذي تمتطيه التحذيرات والتعديلات، هو وضع القواعد التي يمكن بها تحرير التجارة عبر الحدود. إن كل القيود المفروضة على تجارة المصنوعات، وغالبية ما يضيّق على الاستثمار عبر الحدود، سوف يزال خلال عشر سنوات تقريبا. كما سوف تختفي بعد خمسة عشر عاما آخر التعريفات والحصص المفروضة على السلع الزراعية.

ومن ثم، تبدو النافتا – من وجهة نظر أمريكية – بسيطة ولا اعتراض عليها. لقد وافقت المكسيك على أن تفعل تقريبا كل شيء

العنوان الأصلي للمقال :

The NAFTA Debate, Myths Versus Facts, The Whole Truth about The Half - Truths, Foreign Affairs, Volume 72 - No. 5.

* غطى وليام أ. أورمي جونيور أمريكا اللاتينية كصحفي مدة 15 عاما. وهو يشغل الآن منصب المدير التنفيذي «للجنة حماية الصحفيين» وقد أخذت هذه المقالة من كتابه Continental Shift : Free Trade And the New North America

مراجعة : هيئة التحرير

له طبيعة اقتصادية، وكانت الولايات المتحدة تريد منها دوما أن تفعله: أن ترفع حواجز الاستيراد، أن تثبت عملتها، أن تخفض صناعات الدولة، أن تحرر الأعمال الخاصة وتسمح باستثمار أجنبي أكثر كثافة. وتحصل، في المقابل على، مدخل إلى السوق الأمريكية، بالإضافة إلى تدفق ثابت من رأس المال الخارجي والذي تضمنه، بصورة جوهرية، رخصة الاتفاقية التجارية مع واشنطن.

إن واحدة من أولى الخرافات حول النافتا هي أن النقود التي «ستضيفها» الاتفاقية إلى المكسيك« ستخصم» من الاقتصاد الأمريكي.

إن الحالة في الواقع، قلما تكون كذلك، والسبب بسيط، وهو أن القليل من هذه النقود كان يمكن، خلافا لذلك، استثماره في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الكثير من معارضة النافتا، ينبع من مثل هذا النوع من الصورة المشوهة الثابتة للأعمال وللكيفية التي يعمل بها الاقتصاد. إذ لو أنشأ مستخدمون أمريكيون وظائف في المكسيك، فإن المنطق يقول، إن تلك الوظائف لابد أنها مأخوذة من أمريكيين في ديترويت، كليفلاند أو ميتيابوليس. وإن رفعت المكسيك مستواها المعيشي، فلابد أن يكون ذلك لأن الولايات المتحدة قد غدت أكثر فقرا.

إن القليل من هذا الجدل، أرثوذكسي المعتقدات، يشوش النقاش الدائر حول النافتا. إن السياسيين حارقو – الأجران، أمثال روس بيروت، هم الذين بأيديهم جعلوا الأمر غاية في الصعوبة على الأمريكيين العاديين، كي يصنفوا ويفرزوا الادعاءات، والادعاءات المضادة، في هذا النزاع، ويقرروا بأنفسهم، ماذا يمكن أن تعني النافتا لمستقبل أمريكا.

لقد اقتنع ملايين الأمريكيين، بسبب جهود معارضي النافتا، بأن المكسيك المزدهرة سوف تكون تهديدا مباشرا لوظائفهم ودخولهم.

إن هذا، في بساطة، أمر خاطىء. إن النافتا سوف تجعل من التصنيع المكسيكي جزءا مكملا لصناعة أمريكا الشمالية، وليس منافسا ضاريا لها. إنها طبعة زرقاء لإعادة تنظيم أكثر فاعلية للإنتاج الصناعي على مستوى قاري. ومن المسلم به، أن مثل تلك المهمة تقتضي بعض الألم والتمزق الأولي، إلا أن غالبية هذه الاضطرابات لا يمكن تجنبها كرد فعل للتغيير والمنافسة الاقتصادية الكونية.

إن على الولايات المتحدة، في الحقيقة، ألا تخشى غير القليل، وأن تكسب، بذكاء، الكثير من تصنيع المكسيك. إن هذا لا يعني أن مناصري النافتا على صواب وأن معارضيها على خطأ، فالعكس صحيح تماما. إذ إن العديد من الادعاءات التي تقدم دفاعا عن النافتا خاطئة بصورة واضحة، وكثيراً من الانتقادات التي يقدمها معارضو النافتا

تتسم بشكل من الوضوح والأحقية في بعض من استجابة الرأي العام. لكن الوصول إلى، لماذا هذه أو تلك، يقتضي ضرورة تعرية الخرافات وأنصاف الحقائق التي تتراكم في غير نظام فوق الجدل الدائر حول النافتا.

مكان النافتا المثالي

إن الخطوة الأولى نحو مناقشة عقلانية لخطة النافتا، هي فصل حقائق النافتا عن خرافات أعدائها وأصدقائها. وفيما يلي جولة مختصرة عبر بعضٍ من أكثر خرافات النافتا، والأفكار الخاطئة عنها، شيوعا.

إن النافتا سوف تنشىء أكبر وأغنى سوق عالمية - سوق ستة التريليونات دولار، سوق الـ 360 مليون مستهلك.

إن الصحفيين والمدافعين عن النافتا، بل وحتى الرؤساء تناولوا سردا، دون نقد، هذه المعادلة النموذجية لتجارة الولايات المتحدة. لكن النافتا لن تنشىء سوق ستة التريليونات دولار، لأن ذلك قد حدث بالفعل عام 1990: الولايات المتحدة (5,4 تريليونات دولار هي إجمالي الدخل المحلي)، بالإضافة إلى كندا (600 مليار دولار). وللدقة أكثر، فإن المتحمسين للنافتا يراهنون على سوق الـ 6,2 تريليونات دولار، لكنهم يتجنبون ذكر أن المكسيك هي «الاثنان من عشرة (0,2)» (إجمالي الدخل المحلي للمكسيك، وقد نما منذ عهد قريب، هو 300 مليار دولار، مما يجعله مساويا لأوهايو أو لنصف كندا). النافتا، إذن سوف تجعل أمريكا الشمالية عملاقا أضخم خلال ليلة واحدة، لكنه عملاق، زاد - فقط - مجرد بوصات قليلة.

إن النافتا، وقد أجرى المفاوضات حولها وحبذها بيت أبيض جمهوري، تعكس تفضيلا أيديولوجيا لقوى السوق على سياسة التصنيع، وللتجارة الحرة على التجارة الموجهة. إن هذا يضع النافتا في وضع فلسفي شاذ مع إدارة كلينتون التي ترى المزيد من التدخل والتوجه نحو تجارة عادلة.

إن هذه الصيغة العامة، لها ما وراءها تحديدا: إن أنت أحببت سياسة التصنيع، فعليك أن تحب النافتا.

إن النافتا تنتقي، دون خجل، الفائزين والخاسرين، ولكن على أسس عامة عقلانية. إنها تفضل الصناعات الأكثر تنافسية والأعلى أجورا على الأعمال التي تعتمد على الإعانات المالية أو العمالة الأرخص أجرا. لقد وافق مفاوضو الولايات المتحدة على وقف حماية العمالة الكثيفة لأعمال الكساء، على مراحل، مثلا، لكنهم أصروا على قواعد تجبر صناع الملابس المكسيكية على شراء نسيجهم من صناعة النسيج الأمريكية، كثيفة رأس المال. إن المكسيك ستهيمن كثيرا على سوق الأواني الزجاجية متدنية التشطيب في أمريكا الشمالية، لكن منتجات الزجاج المتقدمة تكنولوجيا، في طول القارة وعرضها، سوف تقوم الولايات المتحدة، أساسا، بتوريدها.

إن بعض المنتجات، حتى في إطار فئات تصدير معينة، مثل أنابيب الصلب والزهور،

ستطرح مباشرة للقوة التنافسية الكاملة للتجارة المعفاة من الرسوم، على حين تلغى الحماية، بطريقة أكثر تدريجية، على منتجات أخرى، خلال مرحلة تنقسم إلى فترات، مدتها خمس أو عشر سنوات. حقا، إن كل أحكام النافتا، في النهاية انتقالية: بعد خمسة عشر عاما للمنتجات الزراعية سريعة التأثر، وعشر سنوات لكل شيء آخر تقريبا، أما التجارة والاستثمار فسوف يعفيان من الحواجز إلى حد كبير. لكن شروط الانتقال هي التي يمكن أن تحدد أي الصناعات ستبقى على قيد الحياة عندما يسقط آخر الحواجز التجارية في أمريكا الشمالية.

إن ما للنافتا من أثر كبير سوف يكون في التصنيع، نخاع وعظام أمريكا الشمالية. ولسوف تحس آثارها، في أقوى صورها، بعد ذلك، في الحزام الزراعي.

ذلك هو الانطباع الخاطىء الذي يخرج به المرء من الجدل الدائر حول النافتا. إلا أن الفعل الحقيقي، فيما بعد النافتا، سوف يكون في قطاع الخدمات، وهو قطاع أكثر أهمية للغاية، للاقتصادات الثلاثة كلها، من التصنيع والزراعة معا. إن الخدمات في المكسيك تصل إلى 60٪ من إجمالي الدخل المحلي، ويشتمل هذا القطاع على الصناعات الأكثر قربا من الاستثمار والتجارة الأمريكيين. وعلى عكس ذلك، فإن الشركات الأمريكية ليست موجودة فقط في الـ 23٪من الاقتصاد المكسيكي، التي في مجال التصنيع، بل هي مهيمنة أيضا. أما بالنسبة للمزارعين فإن الولايات المتحدة تغمر أسواق المكسيك، كما أن المكسيك هي الصورة النموذجية لأكبر ثاني أو ثالث مشتر للصادرات الزراعية الأمريكية. إن ازدراء قطاع الخدمات يتمثل في تجاهل أنصاف المهرة، من شواة الهمبرجر، لدوره الحاسم، باعتباره مصدر كسب تصديريا أمريكيا عالي – التكنولوجيا، عالي – الأجور. إن صناعات الخدمات المكسيكية التي ستفتحها النافتا أمام الشركات الأمريكية تشتمل على : أعمال مصرفية، اتصالات، نقل، تأمين، نشر، سياحة واجهة الشواطىء، فيلم، توزيع، بيع بالقطاعي، تدريب تعليمي، هندسة مدنية، تصميم برامج، توزيع الغاز الطبيعي والكهرباء، وأهداف لأعمال أخرى مربحة وذات قدرة تنافسية عالية. إن هذا الفتح ينتج بصورة متنوعة بسبب إزاحة النافتا للقيود على الأوراق المالية، قواعد براءات الاختراع وحقوق إعادة الطبع، وللإصلاحات التي تقوم الحكومة بتدبيرها وضمانات الاستثمار.

إن الأثر سوف يكون مباشرا. فواحد من أعمال الخدمات التي ستغدو مفيدة بصورة دراماتيكية، من النافتا، هو التشييد والبناء. إن البنية التحتية للمكسيك، كالموانىء والسكك الحديدية وخطوط الهاتف ومشروعات الطاقة ليست فقط، متخلفة إلى ماوراء المعايير الأمريكية، لكنها متخلفة أيضا عن بلدان نامية مثل شيلي و ماليزيا وتركيا. إن الوصول بها إلى الهيئة التي يجب أن تكون عليها، إنما هو شيء ثمين ومربح للبكتلز والبراون أندروتس ذات العلاقة بهذا العالم:

تقدر مشروعات الأعمال العامة المخططة لخمس السنوات القادمة بما يزيد على مائة مليار دولار. إن الشركات الأمريكية قد واجهت زمنا صعبا وهي تتنافس في الحصول على عقود إنشاء هندسية عملاقة كاملة (تسليم المفتاح). لكن النافتا سوف تمنح الشركات الأمريكية سبيلا إلى داخل المكسيك، بما فيه من حقوق المزايدة إلى التمويل إلى استيراد الأشخاص والمواد المعفاة من الحواجز.

إن التجارة الحرة سوف تحفز حركة هائلة في إعادة مواقع الوظائف من المصنع الأمريكي إلى المكسيك.

هذه هي «الماصة الكبرى الراوية من الجنوب»، والتي تخلع فؤاد روس بيروت كثيرا. لكن ما يسمعه بيروت، ليس الوظائف تتحرك جنوبا: إنها المكسيك تفرغ كل المنتجات الأمريكية التي تستطيع شراءها. لقد تضاعفت الصادرات المكسيكية أربع مرات، خلال أربع سنوات لتصل إلى 40 مليار دولار، منحت الولايات المتحدة فائضا قدره 7 مليارات دولار. إن النافتا سوف تفتح أبواب الاستيراد المكسيكي على نحو أوسع. وأصحاب الصناعات لا يودون أن تضمن النافتا لهم فرص إعادة مواقع الإنتاج، والتي هي في حوزتهم بالفعل، لكنهم يودون منها أن تفتح سوقا مغلقة أمام مصانعهم الأمريكية منذ زمن طويل.

إن الادعاءات المثارة حول الهجرة الكبيرة للوظائف، إنما تقوم على مبالغات هائلة عن دور العمل والقواعد البيئية للمنظمة لتكاليف الإنتاج – كما تقوم على بخس جسيم لعملية تشييد مصنع جديد في بلد أجنبي. لقد استطاع الاتحاد المتكفل بالبحث، تسجيل 96 ألف وظيفة فقط، هي الوظائف التي انتقلت إلى الجنوب خلال الخمسة عشر عاما الماضية. وقد يبدو هذا الرقم كبيرا، لكنه أقل من متوسط التقلب الشهري في قوة العمل الأمريكية. ولتحديد أكثر، فإن هذا العدد إن لم يكن قد تحول إلى المكسيك. فإن غالبية تلك الوظائف كانت ستفقد، على أي حال، بسبب زيادة الإنتاجية والمنافسة. أو كانت هاجرت إلى مناطق عمل أكثر رخصا مثل الصين.

إن النافتا لن تغري أي مستخدمين بعبور الحدود، فهم إن كانوا سيتجهون جنوبا، فإنهم سيتجهون هذا الاتجاه باتفاقية التجارة الحرة أو دونها.

إن الدفع النموذجي لأطروحة بيروت قد أصابه الخطأ أيضا. لقد قصد بالنافتا أن تجعل المكسيك أكثر جذبا للمستثمرين الأمريكيين – تمنحهم حقوقا دائما للسيطرة الكاملة على أي فروع مكسيكية، وحمايتها ضد أية إجراءات مضادة لقواعد الاستثمار المكسيكي. إن الجهاز الذي يفصل في منازعات النافتا سوف يمد، في الواقع، الحماية الشرعية على الأعمال الأمريكية، فوق تربة المكسيك.

إن المكسيك، في ظل النافتا، سوف تكون

مكانا أفضل للقيام بالأعمال – تكلفة مالية أقل، بنية تحتية محسنة، مجمع أكبر من الأشخاص المدربين والذين يتحدثون لغتين، وهنالك أيضا عامل غير مادي يبعث الراحة في نفوس المستثمرين من الخارج، ألا وهو معرفة أن المكسيك مرتبطة شرعا بالولايات المتحدة بصورة أو بأخرى. إن النافتا، في إيجاز، تزيح الكثير من العقبات الحقيقية، والتي يمكن للمرء أن يحسها، مما منع المئات من الشركات، من عدم وضع التوسع في المكسيك، في حسبانها. إن هذا ما تريد المكسيك تحديدا من النافتا أن تفعله.

فبالنافتا، كما يجاهد النقاد بحق، سوف تضع كثير من الشركات النامية في اعتبارها، بطريقة روتينية، مواقع مكسيكية من أجل الاستثمارات الجديدة. استثمارات يمكن أن تبقى، خلافا لذلك، في الولايات المتحدة. إلا أن تلك الشركات لن تكون التكتلات الصناعية العملاقة، مثل جنرال إليكتريك (GE) ، والثلاثة الكبار صانعي السيارات، والتي هي هنالك منذ عقود مضت، والتي في وسعها أن تدافع عن مصالحها، حتى دون ميثاق التجارة الحرة، والتي تجري تعاقدا لكل حالة، وليس توسعا، لعملياتها الأمريكية الشمالية. إن الأثر الحقيقي اقتصاديا وسيكولوجيا، سوف يقع على أصحاب الصناعات الأصغر، الصناعات كثيفة العمالة محدودة الخبرة الدولية.

إن مثل تلك الشركات نادرا ما توفر، رغم ادعاءات بيروت والآخرين الذين يهشمون النافتا، وظائف عالية المهارة، عالية – الأجر كتلك التي تحتاج إليها الولايات المتحدة من أجل النجاح والمنافسة في القرن الواحد والعشرين. وحيث إن المنافسة التي تواجهها لا تأتيها أساسا إلا من المنتجين الأجانب، فإنه من العسير، بصورة متزايدة، مواصلة معايير الأجور الأمريكية. إن كثيرا من هذه الشركات سوف يسحب جنوبا، حتى دون النافتا، بسبب الحاجة إلى تخفيض التكاليف.

> *إن إنتاج السيارة الأمريكية الشمالية سوف يتحول، في ظل النافتا، إلى المكسيك، التي سوف تصبح مصدرا على النمط الآسيوي.*

خطأ، مرة أخرى. إن الأثر المباشر للنافتا في صناعة السيارات سوف يكون فيضانا من الواردات – من الولايات المتحدة إلى المكسيك. إن القواعد المعمول بها حاليا تسمح لصانعي السيارات باستيراد ما يوازي نصف صادراتهم الدولارية فقط، وسيكون في وسعهم بعد النافتا مباشرة استيراد ما تزيد قيمته 20٪ على ما يصدرون: وهذا يعادل 400 ألف مركبة سنويا. ولسوف يرتفع سقف الاستيراد تدريجيا إلى 55٪، عما يجري تصديره، خلال عشر سنوات. ثم يزال كلية.

ماذا يعني هذا؟ إنه يعني صادرات سنوية مباشرة لـ 100 ألف سيارة، أمريكية الصنع، على الأقل، مقارنة بصفر منذ سنوات قليلة ماضية. إن المكسيك هي أكبر وأسرع سوق سيارات، نامية، في أمريكا الشمالية: لقد تضاعفت المبيعات ثلاث مرات خلال

خمس سنوات فقط، لتصل إلى 750 ألف مركبة عام 1992، ويمكن أن تتجاوز المليون عام 1995. إن النافتا ستوفر لصانعي السيارات الأمريكيين، وآلاتهم الأمريكية، التي لا تستخدم استخداما كاملا، سبيلا إلى داخل المكسيك: إن نمو السوق المكسيكي خلال السنوات القادمة، سوف يتجاوز توسع الثلاثة الكبار في العمليات المكسيكية. وهذا يعني كسب وظائف، لا فقد وظائف لعمال السيارات الأمريكيين.

ستحيل النافتا المكسيك إلى «ماكيلادورا» واحدة كبيرة، مكونة من تجمعات مشروعات أجرها دولار - عن كل ساعة، بدءا من شيهاهاو حتى شياباس، مفسدة للبيئة ومدمرة للوظائف الصناعية الأمريكية.

من الصعب لوم النقاد على رؤيتهم للنافتا باعتبارها توسيعا لفكرة الماكيلادورا لتتمدد في باقي أرجاء المكسيك. إذ إن كثيرا من المدافعين عن النافتا، قد دافعوا أيضا عن الماكيلادورا على الأرضية الأساسية نفسها التي يدافعون بها عن النافتا. إن الصناعة الأمريكية في حاجة إلى خيارات إنتاجية كثيفة العمالة، والأفضل لها أن تذهب تلك الوظائف إلى المكسيكيين بدلا من الآسيويين البعيدين والواقعين تحت سيطرة طوكيو. إن القليلين من أنصار النافتا قد وجهوا النقد إلى فشل «الماكيلادورا» الكلاسيكي في دفع الضرائب وتدريب العمال أو رفع الأجور فوق حدها الأدنى القانوني.

ومع ذلك فإن النافتا تحدد ما تبقى من أيام للماكيلادورا - قانونيا (حيث لا مكان للمشروعات المجمعة في منطقة التجارة الحرة) واقتصاديا (حيث ترتفع معدلات الأجور وتزداد المصانع كثيفة رأس المال). في ظل النافتا سوف تجبر المصانع التي تعتمد فقط على أدنى أجر للعمل، على الانتقال إلى مناطق أرخص في جنوب المكسيك (وربما أبعد جنوبا إلى أمريكا الوسطى والأسبانيولية). ستظل المكسيك، دون النافتا، مجبرة على جذب الصناعة منخفضة الأجور، كذلك سيظل التراخي في ضبط التلوث. إن كنت تريد توجيه ضربة إلى الماكيلادورا، فالنافتا هي ناديك.

إن المكسيكيين الذين يعملون بدولار في الساعة سوف يأخذون الوظائف من العمال الأمريكيين سواء كان ذلك بالماكيلادورا أو من دونها، إذ لن يستطيع رجل صناعة مقاومة تفاوت في الأجر قدره 10 إلى 1 أو 20 إلى 1.

نعم سوف يفعل البعض. إذ من المسلم به أن الأجور مازالت دولارا للساعة في كثير من مجمعات المشروعات التي في التخوم وفي الأحياء الأكثر فقرا في الجنوب الزراعي، مثل ولاية يوكاتان (والتي كانت إعلاناتها المثابرة عن أجر قوة عملها بدولار في الساعة بمثابة غيث غير متوقع لمعارضي النافتا الأمريكيين).

إلا أن مقادير مثل تلك الأجور غير منتظمة. فالأجر الصناعي المكسيكي المتوسط، والذي يشتمل على فوائد إجبارية، يقترب الآن من

ثلاثة دولارات. إن الولايات الصناعية المتقدمة، والتي تأمل في جذب المستثمرين الصناعيين الأجانب، الولايات المنافسة بصورة أكثر مباشرة، هي ولايات الجنوب الأمريكي غير الموحدة، حيث تصل معدلات الأجر المتوسط للوظائف النظيرة إلى 12 دولارا للساعة، في المتوسط. إن فجوة 4 إلى 1 لاتزال فجوة كبيرة، إلا أنها ليست فجوة الـ 10 إلى 1، والفجوة مازالت تتضاءل: إنها، طبقا للمعدلات الجارية، سرعان ما تنغلق قرابة النقطة التي تحل فيها مزايا الإنتاجية الأمريكية محل غالبية مدخرات أدنى الأجور المكسيكية.

إن الميزان التجاري عبر - الحدود، خلال العشر إلى العشرين سنة القادمة، سوف يحدد في النهاية، إذا ما كانت النافتا قد حققت خيرا للولايات المتحدة.

يشير الاقتصاديون المؤيدون للنافتا إلى ارتفاع الفائض الثنائي، كبرهان على أن التجارة الحرة مع المكسيك تحمل أخبارا طيبة. ويقول المعارضون لها إنها انحراف انتقالي عن المسار الطبيعي: إن المكسيك تستورد المشروعات لتنتج الصادرات، هكذا يقولون، وما أن تصبح مصانعها الجديدة تلك، لائقة حتى تغمر المنتجات آسيوية - النمط، السوق الأمريكية، دافعة بالميزان التجاري، مرة أخرى، إلى العجز.

من منهم على صواب؟ حقيقة، هذا الأمر لا يهم: فالفوائض التجارية ليست فضيلة بالفطرة، كما أن العجز ليس دوما مشكلة. إن تجارة المصنوعات، في حالة الولايات المتحدة والمكسيك، كانت دوما في صالح الولايات المتحدة، وسوف تستمر كذلك، مادامت المكسيك بلداناميا. فإن حدث عجز قدره بعض مليارات قليلة من الدولارات، في إجمالي الميزان الثنائي، فماذا إذن؟ إن البلدان لا يمكن أن تحافظ على فوائد فورية مع كل شريك تجاري لها. إن نصف وارداتنا من المكسيك يكاد أن يكون سلعا مثل الزيت والبن، وهي سلع يمكن شراؤها من أي مكان آخر. فإن حققت المكسيك، في المستقبل، فائضا من تصديرها سلعا مصنعة أيضا إلى أمريكا، سلعا اعتدنا شراءها من شرقي آسيا، فإن ذلك سوف يكون تطورا إيجابيا لصالح الاقتصاد الأمريكي، وهي الحالة التي ليست كذلك، مع التجارة بالدولارات المرسلة إلى آسيا.

لقد تضاعفت صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك، أكثر من مرتين، فيما بين عامي 1987 و1990، كما نمت صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة، على نحو ربما كان أسرع، مما منح المكسيك فائضا قدره ملياراً دولار، في تبادل قدره 60 مليار دولار. وفي عام 1991 نمت الصادرات الأمريكية بصورة أسرع من المكسيك، مما منح الولايات المتحدة فائضا قدره ملياراً دولار من تجارة ثنائية قدرها 65 مليار دولار. فهل يعني هذا أن التجارة مع المكسيك عام 1990 كانت تدمر الوظائف الأمريكية، على حين بدأت فجأة عام 1991 تخلق وظائف أمريكية؟ غباء سافر، ذلك بالضبط هو المنطق الذي

يوظفه هؤلاء الذين يحذرون من عجز تجاري يقع خلال العشر أو العشرين سنة القادمة، وبالمثل من يناصرون النافتا ويساوون خطأ بين فائضنا الجاري ومحصلة خلق الوظائف.

ستفتح النافتا البوابة لحصان طروادة القادم من طوكيو: ستنهمك اليابان قريبا في إقامة مشروعات في المكسيك، بابها الخلفي الجديد والمعفى من الرسوم، إلى داخل السوق الأمريكي.

اليابان، بداية، لا تواجه متاعب كثيرة في ولوج السوق الأمريكي من الباب الأمامي. ثانيا، سوف يكون الاستثمار الياباني في المكسيك كسبا خالصا للولايات المتحدة. ومع ذلك، فليس لدى الشركات اليابانية أي اهتمام البتة بالمكسيك. إذ رغم التسويد الحماسي للرئيس كارلوس ساليناس دي جورتاري، كان إسهام اليابان أقل من 5٪ من الاستثمارات الأجنبية في المكسيك. ولن تجعل النافتا، اليابان، بالضرورة أكثر اهتماما. إن اليابانيين، استجابة منهم لقواعد النافتا الخاصة بالاكتفاء الأمريكي الشمالي، سوف يفعلون بالضبط ما اعتادت واشنطن الحث عليه (عبثا): استثمار دولاراتهم من فائض التجارة في بلد فقير، تصادف أن كان، في ذات الوقت، زبونا أمريكيا مخلصا. وتلمح واشنطن لطوكيو أنها تعتبر المكسيك حقلها الاقتصادي، وأنها لن ترحب بوجود ياباني عدواني بها. ربما تجذب النافتا، الاستثمار الياباني، على المدى الطويل، إلى أمريكا الشمالية – وليس إلى المكسيك –، إلى الولايات المتحدة، حيث تقدم متاجر الغرسات لليابانيين خبطة سياسية محلية لا تقدر بثمن. لكل تلك الأسباب فإنه ليس من المحتمل على الإطلاق أن تغري النافتا، «الكيرتسو»، بما هو جنوب الريو جراند.

يعارض المهتمون بالبيئة، النافتا، خشية عبور الشركات الأمريكية للحدود، تفاديا للقواعد الأمريكية المضادة للتلوث، مفسدين البيئة المكسيكية، على حين يضعفون الإجماع على تنفيذ القواعد البيئية في الوطن.

إن غالبية المهتمين بالبيئة لا يعارضون، في الحقيقة، النافتا. لقد بدأوا يرون، بعد أن أجبروا المفاوضين على وضع شؤون البيئة في جدول أعمال النافتا، أن النافتا سوف تركز الوسائل على قضايا البيئة المكسيكية، على الحدود وفي الداخل بطريقة فعالة غير متوقعة. إن النافتا ستدخل المكسيك في الاقتصاد الاستهلاكي الأمريكي الشمالي العريض، حيث للمهتمين بالبيئة نفوذ هائل. إن التكامل الاقتصادي الاضطراري للنافتا، قد منح الحركة البيئية الناهضة في المكسيك، بالفعل، دفعة سياسية حقيقية لأول مرة.

إن غالبية مجموعات الحفاظ على المجرى العام يدعمون النافتا رسميا، رغم أن هذا الدعم مصحوب باحتجاجات وإنذارات. إن أكثر المنظمات فاعلية مثل السلام الأخضر،

أصدقاء الأرض، بل وحتى نادي سيبرا، لاتزال غير راضية. إلا أن معارضتهم قد أثبتت إيجابيتها: إن النافتا، بسبب ضغط النقاد، هي أول اتفاقية تجارية، تخاطب المتتاليات البيئية للتجارة بين اقتصادات متطورة وأخرى حديثة التصنيع.

إن النافتا مفيدة للولايات المتحدة، لأنها ستوقف الهجرة المكسيكية: وكما يقول الرئيس ساليناس، إنها ستجعل المكسيك، «تصدر الوظائف، لا الناس».

هذا الكلام يفترض أن الهجرة المكسيكية تشكل مشكلة اقتصادية للولايات المتحدة، وهي ليست كذلك، وأن تدفق الهجرة إنما يرجع إلى عامل ضغط البطالة المكسيكية أكثر من عامل جذب الطلب الأمريكي، وهذا غير حقيقي أيضا.

إن الدارسين الجادين للديموجرافية المكسيكية لا يتوقعون أن يكون للنافتا أي أثر ملحوظ في الهجرة المكسيكية خلال خمس إلى عشر السنوات القادمة. إن الشبكات التي تربط الوظائف والعمال، عبر الحدود، عديدة وراسخة في نسيج كل من الاقتصادين، بحيث يستحيل على الآثار الحدية للنافتا ألا تفطن إليها. والأكثر أهمية من ذلك، هو الأداء الاقتصادي الإجمالي للولايات المتحدة، وإلى حد أقل، نتائج أي تغيير في قانون الهجرة الخاص بالولايات المتحدة.

لكن ساليناس، على صواب في المدى الطويل. إذ طبقا للمدى الذي تدفع به النافتا التصنيع والتحضر، يتسارع انخفاض معدل المواليد المكسيكي، مخفضا الحافز إلى الهجرة. إن أجورا مكسيكية أعلى يمكن، أيضا، أن تجبر على زيادة المكننة الزراعية في كاليفورنيا، والتي ستظل المستورد الوحيد الأساسي للعمل المكسيكي الرخيص.

إن العديد من الناس، مازالوا يعتقدون أن النافتا سوف تزيد، بالفعل، الهجرة المكسيكية، في المدى القصير. إنهم يشيرون إلى الإصلاحات الزراعية، والتي يتوقع نتيجة لها أن تدفع بمليون مكسيكي، أو أكثر، خارج الأرض، في السنوات الخمس أو العشر القادمة. إن النافتا تنزع، بالفعل دعم الاسعار وأشكال الدعم الأخرى لمزارعي القمح والبقول التقليديين، إلا أنه يمكن للمكسيك اتخاذ تلك الخطوات، حتى دون النافتا. لكن النافتا يمكن أن تخفف من أثر اللطمة بطريقتين حاسمتين: أولا، بتوفير مدخل تجاري أمريكي لسوق الحبوب المكسيكية، مقابل مدخل مكسيكي للسوق البستاني الأمريكي. إن في وسع النافتا تيسير إحلال محاصيل التصدير القابلة للبقاء محل حقول القمح شبه الاستوائية عديمة الكفاءة. ثانيا، بتسهيل تدفق رأس المال الأجنبي إلى الريف المكسيكي، في كل من الاستثمار الزراعي (وقد كان ممنوعا) والصناعة الخفيفة (والتي تتوسع الآن سريعا). إن في مقدور النافتا أن تخلق فرص توظف محلية بديلة، ما كانت توجد خلافا لذلك.

إن النافتا ستوجه ضربة لحساب الديمقراطية: إن جماعة ساليناس الإصلاحية والتي تدربت في هارفارد تمثل قوى الانفتاح التي تخوض معركة ضد سلطوية جامدة. وهي ما إن تعزز الإصلاح الاقتصادي حتى تتسارع المقرطة بالضرورة.

إن الرئيس ساليناس يفتح نظام المكسيك، فقط، حيث لا يمكنه تفادي ذلك، أو أن يكون هذا الفتح لتحقيق أفضل المصالح للحزب الثوري الدستوري الحاكم. لقد أطلق كل سهم في جعبته السلطوية: مسيطرا على الصحافة، مخصصا الإنفاق الانتخابي، واضعا يده على حق الحرية، مضايقا مخالفيه إلى اليسار، مشرفا على حصر الأصوات، منتويا أن يحدد اسم خليفته. إن هذا لا يعني أن النافتا لن تكون، في النهاية، قوة ديمقراطية. إلا أن التقدم الديمقراطي في المكسيك سوف يعتمد على الانتصارات الخارجية بصورة أقل، من اعتماده على القوى المصرة على الديمقراطية داخل المكسيك نفسها.

إن التفضيل الأمريكي للتعددية في المكسيك يصطدم حتما، في المدي القصير نسبيا، مع الحاجة إلى النمو الاقتصادي. إن إقرار النافتا سيضمن، في الواقع، انتخاب مرشح الحزب الثوري الدستوري للرئاسة عام 1994. وعلى عكس ذلك، لو أن النافتا كانت قد رفضت، وسار الاقتصاد في حركة دائرية، لأمكن للمعارضة، مرة ثانية، أن تتحرك في إطار مدى مثير، كما فعلت عام 1988. إن حرمان المكسيك من الاستثمارات اللازمة قد يتسبب في ثورة ديمقراطية، وقد يدفع الحزب الثوري الدستوري، كأمر محتمل أيضا، إلى الخط السلطوي القديم. إن ذلك، بدوره، يمكن أن يخفض الصادرات الأمريكية ويزيد الهجرة المكسيكية. إن اقتصادا مكسيكيا منهارا ليس في صالح أي أحد.

قد تكون النافتا فكرة طيبة، لكنها ستثقب ثقبا قدره 40 مليار دولار في الميزانية الاتحادية. ونحن، في بساطة، لا نستطيع احتمال ذلك.

إن بطاقة سعر الأربعين مليار دولار تلك، ليست هي تكلفة النافتا. لكنها تقدير رحب لتكلفة شراء الأصوات اللازمة لتأمين التصديق عليها. إن قرابة نصفها سوف يذهب إلى تحسين الأشغال العامة في مناطق الحدود من سان دييجو إلى تكساس شرقا. كبار، طرق، نظم صرف، رسوم جمركية جديدة للعبور وما شابه ذلك. وتلك الأشغال، جزئيا، هي أشغال عامة قياسية لقائمة رغبات. إلا أن الكثير منها قد تأخر عن موعده طويلا بسبب نمو التجارة وصناعات الحدود خلال عشر السنوات الماضية بالإضافة إلى الانتقال السكاني المتصل إلى الحزام الشمسي. إن زيادة التجارة الناجمة عن النافتا سوف تضع، كحقيقة مؤكدة، المزيد من الضغوط على البنية التحتية المحلية، إلا أن هذا حقيقي أيضا عند زيادة النشاط الاقتصادي في أي مكان. إنها مكابرة أن تعارض النمو لأنه، في بساطة، مصحوب بتكاليف بنية تحتية.

هنالك بند آخر كبير ـ حوالي عشرة مليارات دولار مستحقة الدفع للتخلص من مقالب النفاية السامة وتطهير مجاري المياه على امتداد الحدود. هذا أمر مطلوب، لكنه، مرة أخرى ليس بسبب النافتا. إن النافتا سوف تساعد، في الحقيقة، على منع مثل تلك الانتهاكات، بتحسين المراقبة المنتظمة وعدم تشجيع مزيد من التركزات الصناعية في منطقة الحدود. إن النقود المخصصة لإعادة التدريب، والتي تود إدارة كلينتون مضاعفتها ثلاث مرات إلى 1,6 مليار دولار عام 1994، انما هي مجال إنفاق آخر. لكن تلك الاعتمادات سوف تقدم المساعدة لحوالي مليون عامل أصبحوا عاطلين بسبب تحول الدفاع والمنافسة الأجنبية، القادمة أساسا من آسيا. إن جزءاً منها فقط يمكن، إنصافا للحقيقة، اعتباره تكلفة للنافتا.

يتبقى بعد ذلك الـ 600 مليون دولار أو ما يقاربها سنويا، والتي لن تجمعها واشنطن بعد ذلك، كتعريفة جمركية، في ظل نظام التجارة – الحرة. وهذه ستكون هي فقط تكلفة الميزانية المباشرة الكبرى للنافتا. ومع ذلك فإن التعريفة الجمركية غير مقصودة كمصدر للدخل (إنها ليست كذلك على الأقل في القرن العشرين)، ولكن كغرامة استيراد. إن الدخول الضريبية من الأعمال الجديدة والدخول المرتفعة سوف تزيد على مقابل الخسائر الناجمة عن جمع التعريفة الملغاة. والمكسيك تفهم هذا، حتى وإن كانت ستتخلى عن ثلاثة أمثال دخل الولايات المتحدة من التعريفة بلغة المطلق، وأكثر من 30 ضعفا بلغة وقع الميزانية.

> ***يتوجب علينا توخي الحرص. فكما يقول بيروت: «قس مرتين واقطع مرة واحدة». دعونا نتبع نصيحته ودعونا ننفذ التجارة الحرة، فقط جزئيا ومؤقتا قبل أن يكون الوقت قد فات على الارتداد.***

إما لدينا اتفاقية تجارة حرة أو ليس لدينا هذه الاتفاقية. إن الطبيعة الشاملة للنافتا. مشتملة على مدى واسع من الصناعات في ثلاثة اقتصادات كبرى هي التي تجعلها فاعلة. إنه لا يمكن إدخالها قطعة فقطعة أو قطاعيا أو جغرافيا.

ومع ذلك، فليس هنالك من شيء أبدي. إذ لو حدث وتحققت تحذيرات نقاد النافتا بأية صورة – انخفاض الأجور، بطالة صناعية كثيفة شمال الحدود، تدن بيئي شديد وقمع للعمل في الجنوب – فإنه في وسع الولايات المتحدة (بل وعليها) الانسحاب. إن كل ما يحتاج إليه ذلك هو ستة أشهر من الملاحظة. إن المكسيك وكندا تعتمدان على رأس المال والأسواق الأمريكية، حتى أن أي انسحاب فجائي سوف يكون مؤلما بطريقة لا تخطر على بال. أما في الولايات المتحدة فإن أحدا لن يلحظ ما حدث إلا بشق الأنفس. إن قدرة الكونجرس على الانسحاب من النافتا عند أية نقطة تضع الصناعة تحت الملاحظة تأكيدا لضرورة الإيفاء بوعود مناصري النافتا.

المكسيك ليست في حاجة إلى النافتا. فإن هزمت الاتفاقية أو تأجلت فإن المكسيك سوف تستمر في إجراء إصلاحاتها الاقتصادية منفردة. وحيث إن أهمية النافتا سيكولوجية وليست اقتصادية، فإنه من الأفضل تفادي مخاطر الرفض، ودعوا المكسيك تتحرر على مسؤوليتها.

هذه هي أكثر الخرافات خبثا عن النافتا. والغريب أنها قد روجت عن طريق حكومة المكسيك، التي تسعى الآن في عصبية، إلى التقليل من أهمية اعتمادها على نجاح الاتفاقية، ومعارضي النافتا الأمريكيين والذين يجادلون بأن المسؤولين المكسيكيين سيواصلون تحرير الاقتصاد المكسيكي حتى لو حرموا من مدخل إلى السوق الأمريكي. إن تلك المناقشات، في كلا الجانبين، مراوغة.

هنالك حدود واضحة لما يمكن للمكسيك إنجازه بمفردها، وإلا ما خاطر ساليناس أبدا بالتفاوض حول اتفاقية تجارية مع واشنطن. ليس في وسع المكسيك بمفردها البتة تخفيف المخاوف من أن سياستها الحالية يمكن أن تنقضها حكومة ما في المستقبل. كما أنه ليس في وسع المكسيك وحدها جذب التدفق الثابت من الاستثمار الذي يمكن أن تغري به اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة – حتى مع تشريعها لقانونها الجديد المخطط للاستثمار الأجنبي، والذي صمم ليحل محل قيودها الواردة في دستور 1973، وليتجاوز الكثير من نظام النافتا للاستثمار الحر، بهدف جذب مستثمرين من خارج أمريكا الشمالية.

إن النافتا سوف تصنع أكثر من الانغلاق في إطار إصلاحات ساليناس الاقتصادية. إنها سوف تضمن حصول المكسيك على مدخل لرأس المال والسوق الذي تحتاج إليه للبقاء بعد الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة ولتنمية وظائف صناعية كثيفة – المهارة. إن عملية إعادة البناء هذه سوف تكون، دون النافتا، أكثر صعوبة، كما أن النمو سيكون أكثر بطئاً. إن الواردات من الشمال سوف تخنق، ليس بالتعريفة، ولكن بطلبات يجري التعاقد عليها. إن المكسيك التي يخشاها العمال الأمريكيون ويأسون لها – مكسيك خمسة الدولارات في اليوم لتجميع قطع المنتجات الصناعية، مكسيك التراخي في المعايير البيئية ومعايير العمل، مكسيك المزايدات القاسية لعقود الدولة. هذه المكسيك سوف تعود ثانية، مع الانتقام، إن هبط تدفق رأس المال عما هو متوقع، وليس هنالك من نافتا تحمي من مثل تلك الإساءات، سوف تخسر المكسيك لكن الولايات المتحدة، على نحو ما، سوف تخسر، وربما أكثر.

إن مساعدة المكسيك مساعدة للولايات المتحدة

النافتا تتضمن التغيير، والتغيير الحقيقي يخلع الفؤاد دوما. سوف تؤدي النافتا، حقيقة إلى فقد بعض الوظائف. كذلك من الإنصاف النظر إلى تكلفة وفوائد النمو الاقتصادي ببعض الشك والريبة. لكن المنافع، في حالة النافتا، سوف تفوق التكاليف. إن الاتفاقية، على أي حال، تميل إلى صالح أمريكا. يقدر الرسميون أن النافتا ستؤدي إلى فقدان 500 ألف وظيفة، الأمر الذي يبدو مخيفا – إلى أن يدرك المرء أن تلك

الوظائف لن تفقد مرة واحدة، بل عبر عقد من الزمان، وأن غالبيتها سوف تختفي، بأية طريقة، بسبب زيادة الإنتاجية أو منافسة الواردات من بلدان أخرى منخفضة الأجور. في تلك الأثناء، خلال عشر السنوات القادمة، سوف تخلق حوالي 20 مليون وظيفة أمريكية جديدة، منها مليون على الأقل، ستدعم توسع السوق التي تزداد اتساعا والتي سوف تساعد النافتا على خلقها في المكسيك.

إن مشكلة النافتا الحقيقية، هي أنها لا تقدم جزاء سريعا. إن ألم التغيير، خلال السنوات القليلة القادمة، سوف يكون أكثر وضوحا من المكاسب المقابلة. إن إغلاق المصانع وتغيير المواقع، والذي يمكن للنافتا أن تسرع من خطاه، لن يكون له في الغالب، أثر قابل للقياس ككل، إلا أن الوقع سيصيب الجماعات المتأثرة. إن غالبية تلك الوظائف كانت على أي حال، ستفقد في النهاية، بالنافتا أو دونها. إن حاجة أمريكا لمساعدة شعبها تجعل الانتقال إلى اقتصاد جديد عالي – المهارة أمرا له ثقله، كحاجة الأعمال إلى كسب مدخل إلى الأسواق الأجنبية. إن الجدل حول النافتا قد ركز الانتباه، بصورة مفيدة، على هذه الحقيقة.

إن الفوائد التي ستعود على الولايات المتحدة سوف تكون، إلى حد كبير، ناتجا ثانويا لرفاهية المكسيكيين، ولن يحس أثرها بقوة إلا بعد 20 إلى ثلاثين عاما. وفي تلك الأثناء، هنالك كل تلك المشاكل، في المكسيك، والتي أشار النقاد بحق إليها – التلوث مطلق العنان، التهاون في الإجراءات البيئية، ظروف عمل هزيلة والعمليات السياسية غير الديمقراطية. إن مشاكل المكسيك، على أي حال، كل خصوصية في الواقع، كانت ستسوء لو هزمت النافتا، وسوف يكون إصلاحها أكثر يسرا بإقرار النافتا. إن كل ما هو طيب للمكسيك هو أيضا، بمرور الوقت، وفي كل لحظة، طيب أيضا للولايات المتحدة.

ويستمر، رغم ذلك، غالبية المعارضين البارزين للنافتا في طرح وجهة نظرهم عن عالم يمكر فيه دوما خصوم أجانب مخادعون بمفاوضي واشنطن السذج، حيث صناعات القلب الأمريكية، مثل الصلب والسيارات، لا يمكن لها أن تحيا إلا من خلال الدعم والتعريفات الحمائية، وحيث يمكن للولايات المتحدة أن تكبح انزلاقها إلى منحدر اقتصادي لا مفر منه، فقط بإغلاق حدودها أمام السلع والمهاجرين، وبانسلاخها عن أي تحالفات اقتصادية أجنبية. هذه صورة سيئة مشوهة لأمة مازالت، رغم مشاكلها، تمتلك أكبر اقتصاد في العالم، وأكثر تنوعا وأكثر ديناميكية خلاقة. إنها رؤية تتغاضى عن حقيقة أن صانعي السيارات الأمريكيين يستعيدون كسب حصة في السوق بسيارات أفضل وأرخص،تتغاضى عن أن مصانع صلب أمريكية عالية – التكنولوجيا ستصدر إلى زبائن متحمسين في المكسيك وما وراءها، تتغاضى عن هيمنة الأعمال المتصلة لعلم الكومبيوتر للتكنولوجيا الحيوية ولصناعات الاتصالات، والتي سوف تشكل الاقتصاد الكوني في القرن الواحد والعشرين. هنالك سبب، لماذا تود بلد مثل المكسيك صنع وتسوية وحدة اقتصادية مع الولايات المتحدة. أما عن أمريكا فلو أنها خذلت المكسيك، فذلك سوف يكون إقرارا منها بأنها قد فقدت ثقتها في مستقبلها الخاص.



الكتابة السليمة

بعض المكتوب من اللغات متناسق مع ما يلفظه الناس، والبعض الآخر، مثل الإنجليزية، فوضى بمعنى الكلمة. فهل مرد ذلك إلى طبيعة تطور الأحرف الهجائية؟ أو إلى عدم إمكان التوفيق بين المنطوق والمكتوب.

تأليف: جيرد دياموند

ترجمة: د. سعد بن طفلة العجمي

العنوان الأصلي للمقال:

Writing Right - Discover, June 1994

مراجعة: هيئة التحرير



* تطورت المسمارية السومرية على مدى خمسة آلاف عام، ولكن الهيروغليفية المصرية تبدو كاختراع درس قبل إخراجه، وقد ظهر النظامان الكتابيان بشكل كامل نحوالعام 3050 قبل الميلاد.

هل تعرف القراءة والكتابة بالإنجليزية؟ يكون جوابك حينها: «بالطبع يا جيرد دياموند الأبله، وإلا فكيف لي أن أقرأ هذه المجلة؟»، حسنا إذن، هل سبق لك محاولة شرح القواعد التي تحكم نظام الكتابة الإنجليزية؟ أو المنطق الذي يبرر تهجية كلمات مثل seed أو ceed أو sied؟ أو لماذا يكتب الصوت (ش = sh) أو بالحرفين ce في مثل كلمة (ocean) أو ti في مثل كلمة (nation) أو ss في مثل كلمة (issue)؟ وما هذا إلا غيض من فيض، فهناك أمثلة لا تحصى تبين الصعوبة في نظام الكتابة الإنجليزية حتى بالنسبة للمتعلمين البالغين، فولداي التوأمان في الصف الأول الابتدائي يواجهان صعوبة في استيعاب قواعد الكتابة الإنجليزية ــ إن وجدت ــ ولا يستطيعان تهجية الكثير من الكلمات أو قراءة المكتوب منها.

كما أن الكتابة الدانمركية صعبة والكورية الجنوبية والصينية أكثر صعوبة، إلا أن اليابانية أصعبها جميعا. ولكن الأمور ليست بهذا السوء، فالأطفال الفرنسيون يستطيعون قراءة أية كلمة مكتوبة تقريبا ولكنهم لا يستطيعون غالبا تهجية الكلمات المقروءة عليهم، والعلاقة بين المكتوب والمنطوق في الفنلندية والكورية الشمالية متوافق جدا بحيث إن السؤال «كيف تهجي هذه الكلمة؟» غير معروف.

وتعتبر الشعوب «المتحضرة» الكتابة دوما فاصلا مهما بينهم وبين الشعوب المتخلفة، ومن المؤكد أننا ــ كشعوب متحضرة ناطقة بالإنجليزية ـ لو جلسنا لنتباحث وضع نظام للكتابة لوضعنا نظاما بجودة النظام الفنلندي نفسه أو الكوري الشمالي، فلماذا إذن توجد كل هذه الاختلافات والتباين في الدقة في أنظمة الكتابة؟

وبمرور آلاف السنين على أنظمة الكتابة هناك سؤال ملح حول هذا الموضوع: هل أنظمة الكتابة اليوم ـ بما فيها نظامنا الإنجليزي ـ أكثر دقة من الأنظمة القديمة مثل الهيروغليفية المصرية؟ ولماذا نتمسك، كما يتمسك غيرنا، بأنظمة كتابة رديئة لا تخدم الغرض المنوط بها بدقة؟

وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات علينا أن نستذكر الاستراتيجيات الثلاث الرئيسية التي تنبثق منها أنظمة الكتابة جميعا، فهذه الاستراتيجيات تختلف في حجم الوحدة الصوتية التي يعبر عنها رمز كتابي: فهي إما صوت واحد منفرد، أو مقطع كامل، أو كلمة كاملة.

وأوسع هذه الاستراتيجيات استعمالا في عالم اليوم هي الألفية والتي ترمز برمز أو حرف لكل صوت من أصوات اللغة المكتوبة، كما أن نظام اللوغوغرام أو (اللوغوغراف) ــ وهي رموز ترمز إلى

كلمات بأكملها ــ واسع الانتشار، وقبل انتشار استعمال حروف الهجاء اعتمدت لغات عدة على اللوغوغرام مثل المصرية الهيروغليفية، والمايان الصورية، والسومرية المسمارية. ولا يزال نظام اللوغوغرام مستعملا حتى يومنا هذا في لغات مثل الصينية ونظام كتابة الكانجي الياباني الأساسي.

والاستراتيجية الثالثة للكتابة هي تلك التي تستعمل رمزا لكل مقطع من مقاطع الكلمة، فمثلا يرمز لكل مقطع من المقاطع الثلاثة لكلمة fa-mi-ly برمز مستقل وتربط هذه الرموز لتشكل كلمة family مجتمعة. ولقد كان هذا النظام المقطعي متبعا في نظام الكتابة الإغريقي المقدوني القديم، ونماذج من هذا النظام لاتزال قائمة حتى يومنا هذا في مثل نظام «الكانا» الياباني الذي يستعمل في البرقيات.


得成音也ㄷ如볃為彆
君ㄷ如업為業ㅁ如
諺語옷為衣ㄹ如
類五音之緩急亦各

في العام 1446 أعلن الملك الكوري ـ سيونج ــ اختراعه للكتابة الهونغولية التي يمكن القول إنها أكثر الأحرف الهجائية منطقية في العالم، وتتناقض كليا مع النظام الصيني الذي ورثته كوريا من الصين.

ولقد تعمدت استعمال كلمة استراتيجيات بدلا من أنظمة كتابة وذلك لأنه لا يوجد نظام كتابة يستعمل استراتيجية واحدة بعينها فقط، فالإنجليزية مثلا ـ وكسائر أنظمة الكتابة الأخرى ــ تستعمل لوغوغرامات عديدة مثل الأرقام والرموز الاعتباطية التي لا تتكون من رموز صوتية (مثل s ,%, +)، كما أن الهيروغليفية المصرية تحوي الكثير من الرموز المقطعية وحروفا هجائية لكل حرف صحيح.

ولا نزال نشهد كل يوم أنظمة كتابة جديدة يصممها لغويون مهرة، فالمبشرون ـ مثلا ـ يقومون بترجمة الإنجيل إلى اللغات المحلية التي يتكلمها سكان غينيا الجديدة، واللغويون في الحكومة الصينية يعكفون على وضع أنظمة كتابية للقبائل الصينية، ومعظم هذه الأنظمة الجديدة هي نماذج

مطورة للنظام الهجائي وبعضها يستخدم النظام المقطعي، ولكن هذه الأنظمة يضعها لغويون محترفون يعون ما هم بصدد عمله، كما أن علم اللغويات نفسه علم عمره بضعة قرون فقط. وهنا تلح أسئلة أخرى مثل: كيف وضعت أنظمة الكتابة قبل وجود علم اللغويات؟ وهل كان وضعها عن دراية ووعي وتخطيط أو أنها تطورت شيئا فشيئا؟ وهل نستطيع التحقق من أن الهيروغليفية المصرية ـ مثلا ـ كانت نظام كتابة وضع عن دراسة وتخطيط؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة علينا أن نسترجع أمثلة تاريخية لأنظمة الكتابة التي نعلم يقينا أن واضعيها غير محترفين، وأوضح هذه الأمثلة جميعا هو نظام «الهونغول» الهجائي الكوري الذي اخترع في القرن الخامس عشر. وقبل ذلك التاريخ كان الكوريون يعانون لأكثر من ألف عام من محاولات التكيف مع نظام الكتابة الصيني الذي «أهداهم» إياه جارهم القوي والكبير (الصين)، ولقد عبر عن تلك المعاناة ملك كوريا آنذاك الملك سيونج في العام 1446م بقوله: «إن أصوات لغة بلادنا تختلف عن تلك التي في المملكة الوسطى (يعني الصين) ولا تتطابق مع أصوات حروفنا، والنتيجة أن كثيراً من الجهلة لا يستطيعون التعبير عن مشاعرهم، ولقد سبب لي هذا الأمر إزعاجا كبيرا، ولذلك فإني قد صممت نظاما جديدا يتكون من 28 حرفا وأود أن تبدأوا جميعا بتعلمه لسهولته وحتى نجعله متداولا بشكل يومي».

وقد وصف الباحثون النظام الذي وضعه الملك الكوري بأنه «أفضل نظام هجائي في العالم، وأكثر أنظمة الكتابة علمية».

وتعتمد هذه الأحرف الثمانية والعشرون على أساس منطقي جدا وذلك لأنها: أولا: يمكن تمييز أحرف العلة في لغة الهونغول عن الأحرف الصحيحة بسهولة ويسر، حيث إنها مكتوبة بخطوط طويلة أفقية وعمودية مضافا إليها علامات تشكيل صغيرة، على حين تكتب الأحرف الصحيحة بأشكال هندسية يشكل كل منها حرفا بذاته، كما أن أحرف العلة أو الأحرف الصحيحة المتشابهة لفظا تتشابه كتابة، فمثلا تتشابه الحروف الحلقية g و k و kh لتشابهها في مخرج اللفظ.

والأمر الجدير بالملاحظة في هذا النظام الكتابي هو أن شكل كل حرف صحيح يعكس شكل الشفاه أو الفم أو اللسان في حالة استعمال أي منها لاستخراج الصوت، فمثلا تعكس رموز الأصوات n و d شكل اللسان متصلا في مقدمة اللهاة، كما يعكس رمز الصوت k شكل جذع اللسان مغلقا للحنجرة.

ولم يكن علماء اللغة في القرن

العشرين يعتقدون أن هذه الأشكال للأصوات الكورية قد صممت بطريقة متعمدة حتى العام 1940م حين وقعت أيديهم على المسودة الأصلية لإعلان الملك سيونج عام 1446 ووجدوا المنطق وراء كتابة هذه الأشكال موضحا بشكل تفصيلي.

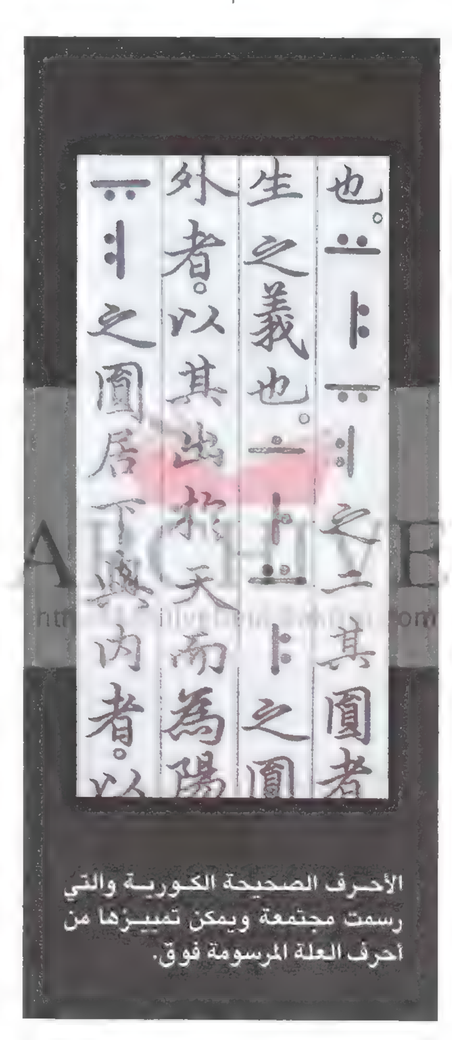
وأخيرا فإن الأحرف الهونغولية مصفوفة أفقيا وعموديا بمجموعات مربعة تعكس بدورها المقاطع مفرقة بفراغات أكثر من تلك التي تفصل بين الأحرف ولكنها أقل من تلك التي تفصل بين الكلمات، مثلا:

A me a cr a te e

qua

II n re e d I

وبذلك يحوي نظام الكتابة الهونغولي مزايا النظام المقطعي والهجائي في آن واحد، حيث إن على المتعلم أن يحفظ 28 حرفا تجمع في مجموعات تسهل القراءة والفهم السريعين.



الأحرف الصحيحة الكورية والتي رسمت مجتمعة ويمكن تمييزها من أحرف العلة المرسومة فوق.

والأحرف الهجائية الكورية تعد نموذجا ممتازا للظاهرة الثقافية التي تعرف «بانتشار الفكرة»، وهذه الفكرة هي عكس فكرة التقليد الحرفي والذي غالبا ما يظهر في انتشار التكنولوجيا، فنحن نعرف مثلا أن العجلة بدأت تنتشر في أوروبا نحو العام 3500 قبل الميلاد وذلك لأن كل العجلات نسخت من نفس التصميم الأولي لها، وعلى العكس من ذلك فإن الأحرف الهجائية الكورية لم تنسخ من نموذج سبقها، فهي كانت وليدة «فكرة» الكتابة التي انتشرت في كوريا آنذاك، وكذلك انتشرت فكرة المجموعات المربعة التي نبعت من فكرة نماذج المجموعات في الأحرف الصينية، كما انتشرت فكرة الأحرف الهجائية بالطريقة نفسها وربما جاءت الفكرة أساسا من

المنغولية أو التبتية أو الكتابة البوذية الهندية، ولكن التفاصيل في هذه الأحرف الهجائية الكورية تم اختراعها من حيث المبدأ.

وهناك نماذج عديدة لأنظمة كتابة تعرف بأنها قد وضعت عن قصد من قبل شخصيات تاريخية، وزيادة على ذلك فإن هناك بعض المخطوطات القديمة والتي كتبت بطريقة منظمة جدا تدل على أنها لم توضع اعتباطا على الرغم من أننا لا نعلم عن أصل وضعها حتى الآن، فمثلا هناك وثائق يعود تاريخها إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد اكتشفت في مدينة «أوغاريت» الساحلية السورية، وقد كتبت هذه الوثائق والمخطوطات بحروف هجائية عددها ثلاثون حرفا، ولقد صيغت هذه الأحرف بطريقة كانت منتشرة في الشرق الأدنى آنذاك وتسمى الكتابة المسمارية وتتم بغرس قليم من المعدن في جسم طيني، وحسب اتجاه القليم المدبب هذا يتم رسم رموز بخط أفقي أو عمودي أو خط عريض.

ولعل أكثر ما يثير الانتباه في الأحرف الهجائية الأوغاريتية هو انتظامها ورتابتها، وأشكال الأحرف تحوي خطا أو اثنين أو ثلاثة خطوط متوازية أو متتابعة أفقيا أو عموديا، أو خطا أو خطين أو ثلاثة أفقية يقطعها عدد مساو من الخطوط عموديا وهكذا، وكل ما يتطلب لكتابة كل حرف من الأحرف الثلاثين في المتوسط ثلاث ضربات بالقليم ومع ذلك فمن السهولة تمييز كل حرف من الأحرف الأخرى، والنتيجة هي عدد قليل من الضربات (الكتابة) وبالتالي سرعة في الكتابة وسهولة في القراءة.

والأمر الآخر المثير حول هذه الأحرف الأوغاريتية هو أن أكثر الأصوات استعمالا في اللغة السامية التي يتكلمها أهل أوغاريت آنذاك يتطلب عددا أقل من الضربات بالقليم لكتابتها، الأمر الذي يسهل أيضا من كتابتها بسرعة.

ومن الصعب القول إن هاتين المزيتين في النظام الأوغاريتي وجدتا بمحض المصادفة، بل هما نتيجة تفكير لعبقري من أوغاريت وضع هذا النظام بعد رؤية وتأمل. وكما سنرى لاحقا فإنه بحلول العام 1400 قبل الميلاد كان عمر فكرة الحروف الهجائية في الشرق الأدنى قد بلغ مئات السنين، وأصبح عمر الكتابة المسمارية ألفي عام تقريبا، إلا أن الكتابة الأوغاريتية ـ مثلها مثل أحرف الملك سيونج الثمانية والعشرين ـ استقت أسسها عن طريق ما أسميناه «بالانتشار» ثم صممت أشكال أحرفها وأسسها الأخرى بطريقة خاصة مستقلة.

ولقد كانت هناك أنظمة كتابة أخرى قديمة تظهر مثل هذا النوع من الترتيب والتنظيم، كما أن الدراسة والبحث

يظهران أنه حتى أنظمة الكتابة غير المنظمة قد وضعت عن قصد وتعمد، ولعل أوضح مثال على ذلك هو أشهر هذه الأنظمة قاطبة وهو المصرية الهيروغليفية وهو نظام خليط من اللوغوغرامات والرموز المقطعية ورموز لا تلفظ وأربعة وعشرين رمزا للأحرف الصحيحة. وعلى الرغم من هذا النسيج المركب في الهيروغليفية، فإن هناك حقيقتين تشيران إلى أن أسس هذا النظام قد صممت بسرعة ولم تتطور من خلال المحاولة والخطأ، أولاهما أن الكتابة الهيروغليفية ظهرت فجأة نحو العام 3050 قبل الميلاد بشكلها النهائي على شكل رموز منحوتة على رسومات للطقوس والشعائر، ولم يصل إلينا ما يدل على تطور تدريجي لهذا النظام على الرغم من المناخ الجاف لمصر والذي يصلح لحفظ المحاولات الأولى للكتابة لو أن مثل هذه المحاولات قد تمت فعلا.



الكتابة الأوغاريتية التي تعد اختراعا مدروسا في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، ويمكن كتابة أي من أحرفها الثلاثين بضربات قليلة بالقليم مما يجعل هذا النظام عمليا جدا.

والحقيقة الثانية التي تؤيد فكرة الوضع المدروس للهيروغليفية هي أنها ظهرت بعد ظهور الكتابة المسمارية السومرية بقرنين في وقت راج فيه التبادل التجاري والاتصال بين مصر وسومر، ومن غير المعقول أن يكون المجتمعان (السومري والمصري) قد وضعا نظامين للكتابة بمعزل عن بعضهما يفصلهما بضع مئات من السنين فقط بعد مرور ملايين من السنين من الأمية البشرية. ولعل التفسير الأقرب للمعقول هو فكرة «الانتشار»، فقد يكون المصريون قد تعلموا فكرة الكتابة وبعض مبادئها من السومريين ثم تم وضع المبادىء المتبقية وأشكال الحروف بسرعة من قبل مصري مبدع إلا أنه لم

يكن بدرجة إبداع الملك سيونج ملك كوريا.

ولقد تطرقنا حتى الآن لنظم الكتابة التي تم وضعها بعد دراسة وعن قصد، وفي المقابل هناك أنظمة أخرى تطورت على مدى فترات طويلة من المحاولة والخطأ حيث تضاف رموز جديدة وتحذف أخرى قديمة أو يتم تعديلها في مراحل مختلفة من تاريخ هذه الكتابة، وتعد الكتابة المسمارية السومرية - والتي هي أقدم أنظمة الكتابة المعروفة - مثالا للنظام المتطور تدريجيا.

وقد بدأ النظام المسماري السومري في نحو العام 8000 قبل الميلاد في القرى الزراعية في الشرق الأدنى قبل التاريخ، وذلك باستعمال قطع فخارية لأغراض حسابية مثل عدّ الأغنام، وفي القرون التي سبقت العام 3000 قبل الميلاد حولت التطورات الحسابية هذه القطع الفخارية إلى أول نظام للكتابة، وضم هذا التحول مجموعة من التغيرات من ضمنها وضع خطوط أفقية على الفخار، إلا أن أهمها جميعا هو إدخال رموز تدل على الأصوات الملفوظة، كما اكتشف السومريون طريقة ترمز إلى الاسم المجرد الذي لا يمكن رسم صورة له وذلك بكتابة كلمة مشابهة له من حيث اللفظ، فمثلا من الصعب أن ترسم صورة تعني كلمة «حياة»، ولكن يمكن رسم صورة لكلمة «سهم»، وكلا الكلمتين تلفظ «تي» بالسومرية، وهذا التشابه في اللفظ حل عن طريق وضع رمز يدل على نوع الاسم (جمادا أو مجردا)، ثم طور السومريون هذه الطريقة الصوتية في الكتابة وذلك بكتابة المقاطع أو نهايات الكلمات التي تعكس معنى نحويا.

وضعت اللغات السامية كتابتها نحو العام 1700 قبل الميلاد، وهذان نموذجان لاثنين من أحفادها المعاصرين: العبرية (السفر 119 - 97) والعربية (نموذج لكتابة القرآن الكريم).

وعلى الرغم من أن هذا النظام للكتابة الذي يعتمد على الأصوات يعد ثورة بحد

ذاته، فإنه كان قاصرا أن يكون نظاما مقطعيا أو ألفيا، فبعض الأصوات ينقصها الرمز، وبعض الرموز يمكن كتابتها بطرق مختلفة تؤدي إلى قراءتها ككلمة واحدة أو كمقطع أو حتى كحرف، والنتيجة كانت فوضى كتابية، ثم تلاشت الكتابة المسمارية والهيروغليفية التي عمرت ثلاثة آلاف سنة مفسحتين الطريق أمام أنظمة كتابة هجائية أكثر تطورا ودقة.

وعالم اليوم في معظمه يستخدم الطرق الهجائية للكتابة لأنها تحوي مزيتي الدقة والسهولة، وقد ظهرت الأحرف الهجائية لمرة واحدة في التاريخ وذلك في أوساط اللغات السامية المنتشرة بين سوريا وسيناء خلال الألف الثاني قبل الميلاد، والمئات من نظم الهجائية القديمة والحديثة قد اشتقت من ذلك النظام الهجائي الأول إما عن طريق فكرة الانتشار أو بنسخ وتعديل بعض أشكال الأحرف.

نتيجة لصعوبة الكانجي اللوغوغرافية طور اليابانيون نظاما آخر هو الكانا المقطعية كما يبدو في أحد كتب الأطفال.

وهناك سببان محتملان لنشوء الكتابة في اللغات السامية أولا، وأول هذين السببين، أن جذور الكلمات في اللغات السامية يتم تحديدها عن طريق الأحرف الصحيحة (مثل فعلي، أكل، شرب في العربية)، على حين تلعب أحرف العلة دورا في التغيير النحوي لهذه الكلمات (مثل فعلي، يأكل، شربوا.. وهكذا)، ولذلك فالكتابة في اللغات السامية باستعمال الأحرف الصحيحة وحدها تؤدي معظم الغرض المطلوب، ونتيجة لذلك فإن واضعي نظام الكتابة السامية الأوائل لم يواجهوا المشاكل المعقدة لإضافة أحرف العلة للكلمات المكتوبة. وثاني هذين السببين هو معرفة

الساميين للكتابة الهيروغليفية في مصر المجاورة، فكما في اللغات السامية، تعتمد جذور الكلمات في المصرية في الغالب على الأحرف الصحيحة، وكما ذكرنا سابقا فإن الهيروغليفية تحوي مجموعة متكاملة من أربعة وعشرين رمزا للأحرف الأربعة والعشرين حرفا الصحيحة في اللغة المصرية، ولكن المصريين لم يكتفوا بالأحرف الهجائية ولم يتخلصوا من الرسومات الجميلة في كتابتهم والتي كانت تسبب الفوضى في النظام الهيروغليفي، ولعل ظهور النظام الهجائي لاحقا هو الذي أدى إلى اكتشاف الأحرف الهجائية المصرية التي كانت مختبئة بين الكتابات الهيروغليفية الفوضوية، وقد كان العام 1700 قبل الميلاد بداية اختبار نظام الكتابات السامية.

ولقد كان حصر الرموز الكتابية للأحرف الصحيحة اختراعا مهما ميز الكتابة الهجائية من غيرها من الكتابات، كما أن ترتيب هذه الأحرف بطريقة ثابتة (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ... إلخ) وإعطاءها أسماء معينة (مثل ألف، باء، جيم، حاء... إلخ في العربية وألفا، بيتا، جاما... إلخ في الهيروغليفية) سهلا على المتعلم حفظها وتذكرها، ومما يذكر أن أسماء الأحرف الإغريقية جاءت كنوع من التبسيط لأسماء الأحرف السامية آنذاك (وهي: أليف، بيث، جيمل، داليث.. وهكذا)، ولكن أسماء الأحرف السامية آنذاك كانت ذات معان، فكلمة «أليف» تعني ثور، وبيث تعني بيت، وجيمل تعني جمل، وداليث تعني باب وهكذا، كما أن هذه الأسماء السامية تعكس في أول صوت لها الحرف المقصود، بالإضافة إلى أن الأحرف السامية في مراحلها الأولى أخذت أشكالا أشبه ما تكون برسومات للكلمة المقصودة.

والأساس الثالث من أسس الكتابة الحديثة هو قواعد إضافة أحرف العلة، فعلى حين يمكن قراءة الكتابة السامية دون أحرف صحيحة، فإن إضافتها تجعل القراءة أسهل استيعابا، حيث تعطي أحرف العلة معلومات نحوية للمكتوب، أما بالنسبة للإغريقية ومعظم اللغات غير السامية فمن غير الممكن القراءة دون وضع أحرف العلة (فمثلا حاول قراءة المثال الكوري الذي ذكرناه آنفا دون أحرف العلة (II mn r crtd qI).

ولقد بدأ الساميون في الأيام الأولى لنظام كتابتهم بالتجريب وذلك بإضافة أحرف إضافية صغيرة فوق الأحرف الصحيحة كأحرف علة (تستعمل العربية والعبرية الحديثة خطوطا وتشكيلا فوق وتحت الأحرف الصحيحة)، ولقد طور الإغريق هذه الفكرة في القرن الثامن قبل الميلاد ليصبحوا بذلك أول شعب يكتب أحرف العلة بطريقة منظمة مستخدمين الرموز

نفسها المستعملة للأحرف الصحيحة، حيث نسخوا رموز الأحرف الصحيحة في السامية الفينيقية التي لا توجد في الإغريقية لكتابة أحرف العلة.

ولقد امتدت تلك الكتابات الهجائية السامية الأولى متطورة بتعديلات مختلفة إلى الكتابات الحديثة في الأثيوبية والعربية والعبرية والهندية وكتابات جنوب شرق آسيا. ولكن كتابة هذه المجلة(يقصد لغة المجلة الأصل Dis- cover وهي الإنجليزية - المترجم) جاءت من الفينيقيين إلى الإغريق ومنهم إتروريا (دولة قديمة في غرب إيطاليا - المترجم) وأخيرا إلى الرومان حيث أجريت عليها تعديلات طفيفة.

ولقد استغرقت الكتابة بالأحرف الهجائية في تطورها كنظام قائم بذاته 4000 عام، وسارت في نماذج مختلفة تعد بالمئات للغات مختلفة وأصبح لكل نموذج تاريخه الخاص، والنتيجة أنها تختلف اختلافا كبيرا عن بعضها البعض لتعكس بدقة أصوات اللغة المكتوبة بها، ويتفق اللغويون على أن الكتابة الإنجليزية هي أسوأها من حيث عدم دقتها في أن تعكس أصوات اللغة الإنجليزية، وحتى الكتابة الدانمركية التي تحتل المرتبة الثانية سوءاً أفضل بكثير من نظام كتابتنا (الإنجليزية).

نموذج للكانجي ـ التي اشتقت من الصينية ـ في كتابات أحد المعابد، من الأمور التي تزيدها صعوبة هو أن اللفظ قد يكون يابانيا أو صينيا ملحونا.

فكيف وصلت كتابتنا إلى هذه الدرجة من عدم الدقة؟ (للتذكير بسوء الكتابة بالإنجليزية قارن فقط الطرق السبع المختلفة لنطقنا للحرف o في الكلمات التالية: horse, on, one, oven, so, to, woman)، وأحد أسباب ذلك هو أن الإنجليزية قد مر عليها وقت طويل تغيرت فيه كثيرا - فالإنجليزية بدأت كتابتها منذ العام 600 ميلادية، وحتى حين كانت تعكس الكتابة

لغة منطوقة آنذاك فإن المنطوق يتغير بمرور الزمن، الأمر الذي يتطلب تكيف المكتوب مع المنطوق وإلا فلن يعكس المكتوب المنطوق مع مرور الزمن، ولكن الألمانية بدأت كتابتها منذ أن بدأت كتابة الإنجليزية غير أنها ليست بسوئها نفسه في الوقت الحاضر، لعل السبب يكمن إذن في إصلاح التهجية، فمن يقرأ الكتب التي طبعت بالألمانية والإنجليزية في القرن التاسع عشر يدرك أن تهجية الكلمات الإنجليزية لم تتغير على حين تغيرت تهجية الكلمات الألمانية، وذلك نتيجة إصلاح ألماني كبير في التهجية مع نهايات القرن التاسع عشر.

وتاريخ التهجية التراجيكوميدي للإنجليزية يزيد الأمر تعقيدا، فالمبشرون الإيرلنديون الذين كيفوا الألفية اللاتينية للإنجليزية القديمة قاموا بعمل رائع وذلك بتنسيق الرموز مع الأصوات، ولكن الكارثة حلت بالفتح النورماندي لإنجلترا عام 1066، فالكلمات في إنجليزية اليوم نصفها فقط من الإنجليزية القديمة والباقي معظمه مشتق من أصول فرنسية ولاتينية، حيث استعارت الإنجليزية كلمات من الفرنسية تكتب بالتهجية الفرنسية حسب قواعد كتابة مختلفة جدا عن قواعد كتابة اللغة الإنجليزية، وليت الأمر توقف عند هذا الحد، فقد استمرت الاستعارة من الكلمات الفرنسية التي استمر تغير لفظها دون تغير في كتابتها، والنتيجة هي أن الكلمات التي تستعار من الفرنسية تكتب حسب قواعد كتابة فرنسية تختلف اختلافا كليا عن نظيرتها في الإنجليزية.

ولقد زاد الأمور سوءا التغير الكبير في اللفظ الإنجليزي بمرور الزمن، فمثلا أصبحت كل أحرف العلة المكتوبة في المقاطع غير المنبورة (unstressed) تلفظ بطريقة واحدة (وذلك حين تلفظ في الكلام العادي كما في a في كلمة elegant وe في كلمة omen وi في raisin وo في king-dom وu في كلمة walrus فهي جميعا تلفظ بالطريقة نفسها تقريبا)، كما أن الكلمات الجديدة التي استعيرت من لغات أخرى تهجى حسبما يرى ناقلها أو طابعها، وبما أن الطباعة الإنجليزية بدأت في ألمانيا وهولندا، فقد جلب ذلك معه تهجية أخرى غير تلك التي جلبتها الكلمات الفرنسية، ولم يبدأ أي نوع من أنواع «الثبات» لتهجية الكلمات الإنجليزية حتى العام 1755 حين نشر قاموس صامويل جونسون.

والواقع أن الكتابة الإنجليزية تعد الأسوأ في أوروبا إلا أنها ليست الأسوأ في العالم، فالصينية أكثر صعوبة بسبب العدد الهائل من الرموز التي تتطلب تذكر كل واحد منها، ولعل كتابة الكانجي اليابانية أصعب أنظمة الكتابة المعاصرة كما ذكرت سابقا، فالكانجي أخذت أصلا

من كتابة الرموز الصينية ثم ازدادت صعوبة بالاختلافات اللفظية اليابانية إلى جانب التعديلات اللفظية على الكلمات الصينية، وجاءت محاولة الحل بإدخال كتابة الكانا المقطعية اليابانية لتزيد كتابة الكانجي تعقيدا وصعوبة للقارىء الياباني، وقد وصف جورج سانسوم ـ أحد خبراء الشؤون اليابانية ـ تلك الصعوبة في عام 1920 بقوله: «يعجز الواحد عن وصف نظام كتابة معقد جدا بحيث إنه بحاجة إلى نظام آخر كي يشرحه».

والسؤال هنا هل هي حقا صعبة القراءة للبالغين ويصعب تعليمها للأطفال تلك الأنظمة الكتابية التي تقترب من الكمال؟ وكثيرة هي الشواهد التي تقول إن الإجابة نعم، ففي العام 1928 قررت تركيا تغيير نظام كتابتها من الأحرف العربية إلى الأحرف اللاتينية، ونتيجة ذلك استطاع الأطفال الأتراك أن يتعلموا القراءة في نصف الوقت المطلوب للتعلم بالعربية، ويستغرق الأطفال الصينيون لتعلم الرموز الصينية عشرة أضعاف الوقت المطلوب لتعلم «البيت ـ ين» ـ وهو نظام كتابة الصينية بالأحرف اللاتينية، كما يتعلم الأطفال البريطانيون نظام الكتابة الإنجليزية المبسط المسمى «تعليم الهجاء الابتدائي» (Initial Teaching Alphabet) بطريقة أسرع وأفضل من الطريقة التقليدية التي نكتب بها (بالإنجليزية)، ومن نافل القول إن المشاكل التعليمية الناتجة عن عدم انسجام الملفوظ مع المكتوب يمكن حلها بمضاعفة جهود البحث التعليمية، فمثلا تعتبر اليابان أقل دول العالم من حيث نسبة الأمية بالرغم من أن نظامها الكتابي يعد أكثر الأنظمة تعقيدا وذلك نتيجة للجهود المدرسية والتعليمية المكثفة، ولكن الحقيقة في نهاية الأمر أنها كلما سهل نظام الكتابة زادت نسبة الأمية بين البالغين.

وتقدم الكتابة العبرية دليلا قاطعا على أن إجادة الكتابة والقراءة لا تكمن في وجود الأحرف الهجاء في لغة ما فحسب، وإنما في شكل هذه الأحرف، فالكتابة العبرية بها مجموعة من الأحرف المتشابهة تشابها كبيرا، فمثلا هناك حرف واحد طويل في شكله وآخر يمتد تحت السطر لوحده (ناهيك عن الأشكال الخاصة بالأحرف حين تأتي في نهاية الكلمات)، الأمر الذي ينتج عنه ـ كما تشير الدراسة ـ أن القارىء للعبرية يمضي وقتا أطول من قارىء اللاتينية لتمييز أشكال الأحرف المختلفة، وذلك يعني أن أشكال الأحرف المميزة تؤدي إلى قراءة أسرع.

وهنا يطرح سؤال آخر: بما أن الكتابة مهمة جدا فلماذا ترفض دول كثيرة تغيير أنظمتها الكتابية؟ ويبدو أن هناك أسبابا للرد على مثل هذا السؤال المشاكس منها

أسباب جمالية وأخرى متعلقة بالكرامة وأسباب تتعلق بالمحافظة التقليدية البحتة، فالصينية والعربية مثلا كتابات معروفة بجمالها الذي يدعو إلى المحافظة عليها ولكن هكذا كانت الهيروغليفية المصرية، كما تعد إجادة الكتابة بالصينية في اليابان وكوريا رقيا في التعليم ومباهاة اجتماعية، ومن المستغرب حقا تمسك كل من اليابان وكوريا الجنوبية بالكتابة الصينية المعقدة والصعبة رغم أن لدى كل منهما نظامه الكتابي الرائع والسهل (الكانا اليابانية والهونغول الكورية).

وعلى العكس من بعض الأنظمة الكتابية لاتعد كتابتنا الفوضوية جميلة ولا مدعاة للمباهاة، إلا أن كافة المحاولات لإصلاحها قد فشلت، وعذرنا الوحيد هو المحافظة والكسل، فلو شئنا لأصلحنا من كتابتنا لتصل إلى مستوى الكتابة الفنلندية حيث لا حاجة هناك للمصحح الإملائي في الحاسوب ولا يرتكب طفل جاوز الصف الرابع الابتدائي أخطاء إملائية، وإذا لم نكن نستطيع أن ننسق كتابنا ليتوافق الصوت مع حرفه كما في الألفية الفنلندية، فيجب علينا مثلا أن نتخلص من الحرف c الذي يستبدل تارة بـ k وأخرى بـ s، كما يجب أن نضع حرفا واحدا لكل من sh وth، ولا خلاف على أن كتابتنا الإنجليزية هي جزء من تراثنا ولذا فإن إصلاح كتابتنا يعني خسارة ثقافية، ولكن هذه الفوضى الكتابية هي جزء من ثقافة لو خسرناه لكانت خسارتنا له كخسارتنا لأدوات التعذيب الإنجليزية التي ميزتنا في العصور الوسطى.

ولكن قبل أن تذهب بنا الحماسة بعيدا وراء فكرة الإصلاح، علينا أن نتذكر ما حصل بالنسبة للألفية الهونغولية الكورية التي أشرنا إليها سابقا، فعلى الرغم من أنها صممت بوساطة الملك سيونج شخصيا فإن الملك لم يستطع أن يقنع أتباع الحضارة الصينية المحافظين من أبناء شعبه بالتخلي عن كتابتهم الصينية الأصل، حيث تعاني كوريا الجنوبية هذه الفوضى الكتابية حتى يومنا هذا، ولم يتبن الألفية الهونغولية إلا كوريا الشمالية في ظل حكم الرئيس كيم إيل سونج الدكتاتور الذي فاق بجبروته الملك سيونج. (حكم كيم إيل سونغ منذ العام 1948 وحتى وفاته يوم 9/7/1994 ـ المترجم)، وبما أنه لا يوجد لدينا رئيس بقوة وجبروت كيم إيل سونج ليخلصنا من كتابتنا الإنجليزية السيئة، فسنبقى نحن الأمريكيين نعاني نظام تهجية يزداد قدما وصعوبة مع مرور الأيام واستمرار تغير اللغة.



المعجم الإسلامي: التاريخ والفكر والشخصيات

تأليف: عادل تيودور خوري
لودويج هاجمان
بيتر هاين

عرض : فون. د. بلمن | ترجمة :د. محمود إبراهيم حسين | مراجعة: د. عبدالغفار مكاوي

يتوجه هذا المعجم إلى جمهور عريض. وهو مرجع يقدم معلومات عامة عن الإسلام تدور حول إشكاليات متنوعة. وبعد مقدمة قصيرة يقوم المؤلفون بعرض المواضيع التي تناولوها بالدراسة، كما يقدمون بعض الملاحظات المتعلقة بكتابة الأحرف العربية بالأبجدية اللاتينية للتيسير على القراء، بالإضافة إلى خريطة توضح انتشار الإسلام. ويتبع ذلك الموضوع الحقيقي للمعجم الذي يشغل الصفحات من ص 15 إلى 770، ويتضمن نحو 360 مصطلحا أو بالأحرى 260 مقالة (مادة). وفي ملحق كبير نسبيا، من ص 771 ـ 916، نجد مجموعة من الآيات القرآنية الواردة في المقالات المختلفة للمعجم مفهرسة وبنصها الكامل حسب الترجمة التي قام بها عادل خوري لتفسير القرآن الكريم ونشرت عام 1987. يلي ذلك في صفحة 917 خريطة زمنية، بالإضافة إلى قائمة بالمراجع العامة عن الإسلام تحتل الصفحات 918 إلى 922، وقائمة بالمصطلحات من ص 923 إلى ص 927 ثم فهرس بالموضوعات وأسماء الأعلام وذلك من ص 928 إلى 941 وهو فهرس مكمل لأجزاء المعجم الثلاثة المنشورة وسهلة التداول.

ونظرا لإلحاح الأحداث السياسية الحالية وللتطورات الدينية في العالم الإسلامي، تشير المقدمة إلى ضرورة الاهتمام بالإسلام وإلى قلة حجم المعلومات المتعلقة به.

ومهمة هذا المعجم ـ وطبقا لما ورد في مقدمته ـ الإسهام بوجه خاص في تقديم معلومات عن الدين الإسلامي والعالم الإسلامي بروح موضوعية تقدر قيمة الإنسان وتقلل من سوء الفهم وانعدام الثقة.

وينطلق المؤلفون بوحي من بيان المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني وبشكل خاص مما ورد فيه حول علاقة الكنيسة بالأديان غير المسيحية. ومن هنا يصر المؤلفون على أن

العنوان الأصلي للمقال

Islam - Lexikon. Geschichte - Ideen - Gestalten. Orientalistische Literaturzeitung 87, (1992) 415

المسلمين ليسوا شركاء تجاريين فقط في هذا العالم الواسع، وإنما هم طرف الحوار معنا في الجهد الذي تقوم به الإنسانية من أجل الحفاظ على القيم الأخلاقية العامة وتدعيمها.

إلا أن حرص المؤلفين على إبراز الخوف من إحاطة مجددة لأوروبا والعالم الغربي من قبل «إسلام أصولي سياسي»، وخشية العالم الغربي من الإسلام يجعلهم يميلون ولو جزئيا عن تلك المسافة التي وضعوها بنية حسنة.

فالكلمات الافتتاحية للمعجم «الإسلام يقترب منا» تعطي انطباعا بأن ديناميكية التطور لا تتجه إلا في اتجاه واحد، وكأنهم يلوحون في الوقت نفسه بمجابهة عالم الإسلام. ومن هنا تتضح النظرة العامة للمؤلفين تجاه إشكاليات الإسلام التي تراعي بشكل رئيسي قراء هذا المعجم وتصوراتهم الفكرية الدقيقة.

أما بالنسبة للمستشرق فإنه يطرح بشكل طبيعي أسئلة حول معجم من هذا النوع من منظور آخر، لأنه يغطي مراحل تاريخية زمنية ممتدة، تحتوي على ظواهر مختلفة وأشكال متنوعة من التطور الثقافي بالإضافة إلى الأشكال الحضارية، كما يضم مساحات جغرافية شاسعة، تشمل بدورها ظروفا طبيعية وعرقية متعددة.

وانطلاقا من السؤال عن المبدأ المتبع في اختيار الموضوعات، لا تظهر لنا أسئلة رئيسية أخرى فحسب، وإنما نجد أيضا عددا لا يستهان به من الأسئلة الثانوية التي تتطلب بدورها عرض تفصيلات وأحكام شاملة وإجابات عامة. أما نقاط الارتكاز التي يشير إليها العنوان الفرعي للمعجم وهي: «تاريخ، وأفكار، وشخصيات» فتخضع، بالنسبة لإشكالية العام والخاص، لضرورات خاصة ذات أهمية حاسمة تتعلق بإحساس المؤلف بالموضوع المعالج، وموضوعية أقواله عنه.

إن هذه الأوجه الثلاثة تتغلغل في جميع المجتمعات القائمة على الدين الإسلامي وتتطلب نتيجة لذلك معالجة أمور دينية يبدو لأول وهلة أنه لا تربطها علاقة مباشرة بالمعلومات التاريخية والفكرية والشخصية. ومن جهة أخرى تشير هذه التحديدات، بالذات، إلى ميادين ذات أهمية كبيرة لفهم ظواهر تاريخية وواقعية معاصرة. وبالطبع لم يسلك المؤلفون في هذا الصدد الطريق السهلة، وذلك لكي يغطوا بانتقائهم للمواضيع والشخصيات والأحكام أكبر مساحة ممكنة للحياة الفكرية للعديد من المجتمعات التاريخية، وهذا أيضا لكي تقف بوجه تصورات حساسة متكررة وواسعة الانتشار.

أما فيما يتعلق بالموضوعات المختارة من التاريخ فهي تحتل دون شك مكانة بارزة في هذا المعجم، لا بالنسبة للتسلسل الزمني أو الإحاطة بالماضي، بل لعرض الإشكاليات التاريخية المتميزة بظواهر معينة، وهي إشكاليات مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطور الثقافة

العقلية وتعمل على إظهار الأفكار، وهذا هو المرتكز الثاني للمعجم لإظهارها بشكل واضح.

ومن المفيد في هذا المجال ذكر بعض المواد التي تتم فيها الإشارة إلى تباين واضح في الإشكاليات الفكرية مثل «المسيحية والإسلام» و«عبء التاريخ» و«نظرة عامة» و«التصوف» و«المادية» و«الأصولية» و«الفضيلة» و«الثقافة في الحضارة الإسلامية». وفي نقطة الارتكاز الثالثة التي تعالج فيها الشخصيات، خضع المؤلفون لضغوط مساحة النشر المحدودة التي يقدمها معجم من هذا النوع، فهاهم ــ المؤلفون ـ يكتفون بذكر عدد قليل من الشخصيات الفذة، ولكننا نجد هنا أن الوزن الأكبر قد أعطي أيضا للقدرات المكونة لبعض الأشخاص والمجموعات التي تظهر من خلالها الأحداث أو الظواهر التاريخية والفكرية، كما نرى مثلا في المواد المتعلقة بـ «علماء، ونبي وأنبياء»، و«أمة» و«مولوية» و«الأخوة» و«الوهابيين».. إلخ.

إن العرض المقتضب لمواضيع في معظمها صعبة حين يتم في معجم مثل هذا لابد أن يقود إلى اختزالات معممة تجعل القارىء في كثير من الأحوال يطرح أسئلة متعددة.

نجد هذا على سبيل المثال في المادة الخاصة بـ «الثقافة أو الحضارة الإسلامية» ص 405 ـ 407، حيث تذكر بعض المصطلحات والأحداث التاريخية التي أثرت في نشأة وتطور الحضارة والثقافة الإسلامية، إلا أن تحديد ماهية هاتين المقولتين في العالم الإسلامي المعاصر أمر يقتضي ـ كما هو معروف ـ تحديد مفاهيم رئيسية للاختلافات الفكرية لا نجد لها ذكرا في هذا المقال وذلك مثل مفهوم الفضيلة (ص 725 وما بعدها) حيث يرجع فقط إلى أصول الفضيلة في القرآن الكريم ويكتفي بذلك، أما المجال الواسع الذي يعتبر ذا أهمية كبرى بالنسبة للموضوع وهو ماجاء عنه في الحديث الشريف فلا يذكر، وكذلك لا تذكر الشروط التاريخية والأنثروبولجية والعرقية التي تركت آثارها في نشأة وتطور القيم الأخلاقية في مختلف المناطق التي انتشر فيها الإسلام.

نعم تذكر في مقال «الأخلاق» (ص 215 ـ 233) مصادر الأخلاق في الإسلام، إلا أن مظاهرها الداخلية التي تقود في جوهرها إلى العصر الإسلامي الأول، والعصر الإسلامي الوسيط ومحاربة هذه الأخلاق في الماضي والحاضر فلا نجد سوى إشارة طفيفة عنها.

ولدينا أيضا إشكاليات هي بحد ذاتها موضوع جدل إذا أخذت من منظور مسيحي أو منظور إسلامي، وهي في معظمها إشكالات تعود إلى ظواهر فكرية ثقافية ودينية وفلسفية. وبما أن المؤلفين بشكل عام ينطلقون من فهم غربي لهذه الإشكاليات، ويعرضون في معظم الأحوال تحديدات جوهرية لها جذورها في الإسلام فإنهم في الغالب

يعطون الانطباع بوجود تكامل قائم بين المفاهيم الإسلامية والمسيحية، «فالتصوف» مثلا لا ينظر إليه كتصوف وإنما كروحانية ص 570 ــ 581، و«الدهرية» ليس «كدهرية» وإنما «مادية» ص 502 ـ ص 505.

والمقال المعنون «بالأصولية» ص 266 ـ 272 لا يطرح السؤال عن الفهم الإسلامي لذاته، وإنما يضع مقابل ذلك الظاهرة المماثلة في المسيحية.

ويشير التساؤل حول تسمية «الصحوة الإسلامية» هنا (ص 266) إلى أن هذا المفهوم قد كان موضوع سجال وجدال بين المستشرقين دار منذ عشرينات هذا القرن بعد أن ظهر كتاب «آم متز» المشهور بعنوان «النهضة الإسلامية» وإن كنا لا نعرف الأسباب. ولماذا تعتبر كلمة «علم الفلك» ص 86 ـ 89 بالذات من قبل المؤلف ظاهرة مرتبطة ارتباطا داخليا بالإسلام في مجال النشاط العلمي، لاسيما أن العلوم بشكل عام وبشكل خاص أيضا لم تفرد لها مقالات في هذا القاموس؟ ويسري هذا القول أيضا على الفنون حيث لا نجد سوى مقال الصور ومحاربة الصور (ص 127 ـ 129) وكأنه جزء يغني عن جميع الأجزاء.. ويستخدم المعجم مايقرب من مائة كلمة هي في معظمها مصطلحات تشير إلى ظواهر خاصة بالإسلام وتبتعد عن التشابه كليا أو جزئيا مع ظواهر مماثلة في الأديان الأخرى.

وتظهر هذه المصطلحات في المعجم فقط كإشارة إلى مفاهيم مرتبطة بعالم الفكر المسيحي الغربي، ولكنها لا تعالج على حدة في مقالة خاصة وبهذه الطريقة تصبح صوفية «روحانية» و«علم الكلام» علم الدفاع عن الدين، كما «تصبح الأمة» هي الجماعة و«الجهاد» يصبح الحرب المقدسة أو «الإرساليات التبشيرية»، «الإسلام يقترب منا».

ولا يشك أحد في أن الكلمات المذكورة في بداية المقدمة واقعية، ولكن يبقى السؤال الذي لا يقتصر على الوقت الحاضر فحسب، وهو كيف نلاقي نحن الإسلام بمعطياته وأيضا بمفاهيمه.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن المعجم مؤلف مفيد للقارىء الذي يرغب في معلومات عميقة، لأنه يتصف بنظرة شمولية للظواهر الفكرية والتطورات التاريخية في العالم الإسلامي.

وليس هناك مجال للشك في أن المؤلفين ملتزمون في كتاباتهم، ولهذا السبب يقوم المعجم خير قيام بدور الوسيط الحقيقي.

إنه مؤلف لا يعتز بأنه صالح لكل زمان ومكان، ولكنه فيما يحتويه من آراء يدخل في وعي القارىء العام والخاص بأسلوب سهل التناول.

المنازل ذات الأفنية والحدائق..
العمارة وشكل الحياة في العالم الإسلامي

تأليف : بينكا استفانو

يعدّ الكتاب الذي بين أيدينا من الكتب المميزة، إذ إن مؤلفه معماري سويسري، شارك بنفسه في مشاريع إعادة إحياء وصيانة العديد من المدن الإسلامية القديمة مثل فاس، المدينة، حلب، القاهرة، بغداد، صنعاء.

والكتاب يقدم فكرة وافية لاولئك الذين يؤمنون بالعمارة الإسلامية وتاريخ فن العمارة بصفة عامة، ويقدم لهم معلومات كثيرة ومتنوعة عن أصول العمارة عند المسلمين، وبوجه خاص في العالم العربي.

ويعكس الكتاب الذي بين أيدينا فهماً واضحاً للإسلام ،يتشابه مع كتاب تيتوس بوركهارت Tit-us Burckhardt. وهو ينطلق من اقتناع معين بأن الدراسة التاريخية لشكل العمارة الإسلامية دون إدراك للأسس الدينية والعلاقات الاجتماعية في العالم الإسلامي أمر غير ممكن.

والمؤلف يقود القارىء من خلال بابين مبدئيين، أحدهما عن أساليب الحياة، وسلوكيات المكان في تقاليد الحضارة الإسلامية، والباب الآخر عن الحياة بين الصحاري والواحة. وهو هنا يبدأ بأهمية التقاليد، ويصف المجتمعات الإسلامية الأولى كما يصف أسس تكوين أماكن العبادة والسلوك الأمثل لبعض مقومات العبادة الإسلامية. ويرى المؤلف أن أساليب الحياة داخل المجتمعات الإسلامية، هي بمثابة الهياكل الداخلية للحضارة الإسلامية، ويهتم بالعلاقة بين المدينة والريف في تاريخ الحضارة الإسلامية، وكذلك بالعلاقة بين المدينة والبداوة من أجل توضيح أصول العمارة الإسلامية الأولى. ويصف المؤلف في هذا الجزء تاريخ بدايات التجمعات السكانية الأولى في العصور الإسلامية.

وفي هذه الأبواب الأولى يدافع المؤلف بحماسة عن معالم الحضارة الإسلامية التي غالبا ما كانت سببا فيما فهم على أنه ضعف سياسي واقتصادي للمجتمعات الإسلامية، مثال ذلك الدور المهم للتقاليد في بلورة شكل الحياة.. والمؤلف هنا يتبنى نظرية ابن خلدون الخاصة بتطور المجتمعات الإسلامية، ويبدو أن هذا الأمر قد أدى إلى وضوح موقف المؤلف تجاه الإسلام.

وفي الجزء الرئيسي من الكتاب عرض المؤلف لثلاثة أشكال من العمارة: عمارة القصور، وعمارة المنشآت العامة، وعمارة البيوت والمنازل الخاصة وقد قدم المؤلف أمثلة إضافية للأنواع الثلاثة من العمائر، مدعماً عمله بعدد ضخم من الصور، ومنها أعداد كبيرة من المساقط الأفقية للمباني

العنوان الأصلي للمقال:

Hafhaus und Paradiesgajten . Architektur Und Lebensformen In Der Islamischen Welt.

بالإضافة إلى لوحات مصورة. أما عن عمارة القصور، فقد اهتم المؤلف في المقام الأول بصور قصر الحمراء، وألقى الضوء في هذا المجال على عمارة الحدائق التي لم يتناولها في أجزاء الكتاب الأخرى، بنفس الحماسة والاهتمام.

وقد جمع الأستاذ «بيانكا Bianca» بوضوح بين دراسة الحدائق والعمارة عندما ذكر أن الحدائق في معظم الأحوال كانت في اتجاه واحد، بالإضافة إلى كونها مبنية على مستوى مرتفع، بحيث لا يمكن أن يرى الإنسان المباني والحدائق في وقت واحد، كما تحدث عن الطرق داخل القصور والمساكن، بحيث يأتي الصحن الأوسط في منتصف هذه المباني وهو هنا يبعد ما بين الطرق المخصصة للسير وبين الغرف المخصصة للسكن..

ويوضح المؤلف الصلات القائمة بين المباني العامة، مثل المساجد والأوقاف والمنشآت التجارية وبين مباني الحرفيين وعلاقة ذلك بتصميم المدينة الإسلامية.

كما يصف المؤلف أيضا أجزاء المدينة المختلفة ويتعرض لأشكال الحياة الاجتماعية بها. ويتسم حديثه هنا بالإحساس بالتقاليد السائدة في المدينة الإسلامية. وهو يقدم تصوراً لشكل المدينة الإسلامية الأولى، وتطور هذا الشكل بمرور الوقت حتى استقر شكل المدينة الإسلامية، كما يركز على كيفية شغل الفراغات المساحية في داخل المدينة الإسلامية. غير أن التعريف بالمدينة الإسلامية وشرح التعريفات المختلفة والشروح التي وردت عند «لابيدس Lapides» «ويوهانزن Johansen» والتعليق عليها قد غاب عن هذا الكتاب، وإن كان قد اهتم بتوضيح الفروق بين المدينة الإسلامية في العصور الوسطى وبين المدينة الأوروبية.

وقد درس المؤلف بتعمق مباني المساجد كما وصف العديد من المباني الدينية، وبصفة خاصة المسجد الجامع بقرطبة الذي اهتم به المؤلف بصفة خاصة.. وقد تعرض الكتاب للأسواق ومباني الحرفيين، وذكر المؤلف أن هذا النوع من المباني كان يمتد في نطاق المسجد الجامع أو بالقرب منه.. وعلي أية حال فإن هذه الحقيقة سبق أن ذكرت في مقالة أ.فيرت E.Wirth التي نشرها في مجلة الإسلام Der Islam الجزء 51، 52 وقد ذكر فيها أن أسواق الذهب وتجارة الحلي كانت من الأسواق ذات الأهمية الخاصة في المجتمعات الإسلامية وكانت كلها تقع بالقرب من المسجد الأموي. ومن الموضوعات المهمة التي تعرض لها المؤلف أيضا أشكال العمارة السكنية المختلفة في انحاء العالم العربي، وقد قام المؤلف بوصف كامل لأشكال العمارة السكنية في شمال إفريقيا ومصر وسوريا والعراق وكذلك اليمن. ويمكن أن نتعرف رأيه عن الأشكال المختلفة للعمارة الإسلامية من خلال هذه الحاشية: «إن أغلب الأبنية الإسلامية ترتكز على خلق فراغ داخلي متسع بعيدا عن الأنظار، ويشكل هذا الفراغ الجزء الأساسي الذي تلتف حوله أجزاء المبنى، كما تشكل هذه المساحة الوسطى إطاراً وحاجزاً محكماً يحدد ما يطل عليه من غرف».

إن هذا الكتاب يعكس بصفة عامة قدراً كبيراً من المعايشة الذاتية والآراء الشخصية للمؤلف، كما يعرض لمسح شامل لتاريخ العمارة الإسلامية في مجموعها.